

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: الآداب والحضارة الإسلامية

قسم: اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

ترجيحات أبي حيان الأندلسي في ضوء مذهب النحوي دراسة
تطبيقية في تفسيره "البحر المحيط" الربع الأخير من القرآن
الكريم

بحث مقدّم لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الإسلامية - لغة عربية وحضارة إسلامية

تخصص: اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذة الدكتورة

ذهبية بورويس

إعداد الطالب:

عيسى بن عمار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة	الرتبة
نادية توهامي	أستاذة محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	رئيسا
ذهبية بورويس	أستاذة التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	مشرفا ومقررا
محي الدين سالم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 01	عضوا
شهرزاد بن يونس	أستاذة التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 01	عضوا
سارة بوفامة	أستاذة محاضر (ب)	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	عضوا
عبد السلام قدارة	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة العليا للأساتذة آسياجبار، قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية: 1443-1444 هـ / 2022-2023

جامعة الأميرة
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الامم المتحدة
السلامة
بمكة المكرمة

الإهداء

إلى الشعتين اللتين أضاءتا طريق حياتي بالنور والعلم والدي العزيزين حفظهما الله

إلى روح أخي التي ارتقت وأنا أجمع أحرف هذه الأطروحة

إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا لي نعم السند..

إلى سكن الروح جمع الله بيننا في الخير

إلى أستاذتي اذهبية بورويس، حفظها الله ورعاها، وأدامها ذخرا للإسلام والمسلمين، وللغة هذا

الدين

إلى أستاذتي الأجلة: دا مبروك علي زيد الخير، دا مصطفى شريقن، دا عبد الرحمان بلعالم و

دا حليم عشاني، وكل من له فضل علي من أستاذتي الذين فتحوا لي مناهل العلم لأرتشف منها

أعذب القطرات، ورياض المعرفة لأقطف منها أنظر الزهرات ..

إلى زملائي وإلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث، شاكر اللهم جهودهم الطيبة، وأخص

في ذلك ياسين يسعد، فتيحة عبو، نسيبة براج، سداس عامر، سهام أبركان وكل من له فضل علي

في إخراج هذه الأطروحة.

أهدي هذا العمل المتواضع وهو أولى ثمرات حصادي العلي سائلا المولى عز وجل - الثواب

عليه في الدنيا والآخرة.

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

حق وعرفان

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ﴾ [إبراهيم: 7]

ابتدأت بالحمد لله عدة الشاكرين ، وعمدتهم، فاستممت قراءة ما شرفني بإصداره، ووفقني على شكر إفضاله

الله تعالى أحمد وأشكر أن وفقني لإتمام هذه الأطروحة ، وأصلي وأسلم على خير خلق الله محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه وأولي الهداية والرشاد .

أما وقد حان لي أن أقدم هذا البحث فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري ومودتي للأستاذة الدكتورة / ذهبية بورويس ، أستاذة بحاضرة العلم - جامعة الأمير عبدالقادر -

أدام الله عزها وفخرها عظيمة المجد والسماحة وهي بين مفاخر تفرع النجم ، وفواضل تكثر القطر والتي رعت هذا البحث منذ أن كان وليدا حتى بلغ - حسب نظري - النضج والاعتبار ، فلا عجب أن أفاضت علي من بحر اهتمامها ، وسأقت إلي من سحب إنعامها فرعته موجهة وناصحة ومرشدة ، مقتظفا من وقتها الثمين الكثير فكانت تلقاني رعاية الأمهات ، بثوب العائلات ، فأسأل الله عز وجل أن يجزيها عن العلم الذي حملته خير الجزاء ، وأن يلبسها ثوب العز ، وينتصف اللسان قولاً وشكراً بذكر محامدها ، ومناقبها .

كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص ومودتي وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية ، وموظفيها ، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم ، وإلى كل من علمني وأرشدني .

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أعانني في هذا البحث بالإشارة علي بحسن بالرأي ، أو بإمدادي بالكتب النافعة في هذا المجال ، أو بقراءته والإقبال عليه ، وإلى كل من نظر إليه بعين الرضا والقبول . والشكر والثناء من قبل ومن بعد الله رب العالمين .

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ۗ﴾ [15]

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

المقدمة

جامعة ابن خلدون
عبد القادر العظم
الجزائرية

المقدمة :

يُعدّ الحديث عن الترجيحات النَّحويّة؛ حديثاً عن الخلاف النَّحويّ ابتداءً، وهو أيضاً فتح للحديث في باب المذاهب النَّحويّة؛ بما فيها من قضايا وآراء واستدلالات، وتصقّح لما وضع فيها من مؤلّفات، وقد وقع الخلاف في علم النحو من حيث قواعده وأصوله بمثل ما وقع ذلك في علم الفقه بل وحتى في علم أصول الفقه الذي يتركز على قواعد الاستدلال في هذا العلم، وقد كان النحاة يطرحون الآراء ويدعمونها بأدلة واحتجاجات تثبت صحّة ما يذهبون إليه، ثمّ يرجّح من بعدهم أقواها، محتارين أحد المذاهب أو الآراء النَّحويّة دون غيرها؛ لذلك فإنّ ظاهريّ الخلاف والترجيح عموماً؛ تُعدّان ميزةً فريدةً اختصت بها مجمل العلوم العربيّة الإسلاميّة؛ فالاختلاف في تحرير القواعد والأصول ثمّ التّرجيح بينها جعل من هذه العلوم مؤسّسة ومتينة ومنفتحة على الاجتهاد والإضافة ومرونة المنهج.

وقد كان أبو حيّان الأندلسيّ (ت745هـ) من الذين أسهموا في الاجتهاد النَّحويّ بالنّظر والتّحقيق؛ إذ حوى تفسيره (البحر المحيط) كمّاً هائلاً من القضايا النَّحويّة التي تطرّق إليها تطبيقاً على الآيات القرآنيّة، تعرّض فيها لخلافات نحويّة في مسائل عدّة تجرّه إليها الآيات المفسّرة، مبدياً رأيه فيها ومُرجّحاً بينها بأدلة وشواهد، وقد جاءت آراؤه فيها مرفقةً بترجيحاتٍ في سياقاتٍ تمّ بها ضبط كثير من المسائل، خاصّةً وأنّه استند إلى الاستدلال بالاستعمال القرآنيّ والاستعمال العربيّ، كما يُمكن أيضاً من خلالها رصد الأسس العامّة لمذهبه النَّحويّ وتحديد أيّ انتماءٍ وانتسابٍ لأحدها دون غيره، ثمّ بعد ذلك رصد عقليّته وفلسفته النَّحويّة، وصولاً إلى ترجيحاته في ضوء منهجه ومذهبه.

1. فرضيات البحث:

إنّ محاولة رصد هذه التّرجيحات يُفترض أن يسير على خطى كتب الخلاف النَّحويّ في التّبويب، لكنّ طبيعة البحث قد تغيّر شيئاً ما من الاتجاه دون الخروج عن المقصود، لذلك يحمل البحث -في كلّ الأحوال- على عاتقه مهمّة الرّصد والتّحليل بعد ذلك، ويُفترض وجود مادّة ثريّة ومتداخلة، وهذا يدلّ على إمكانيّة البحث فيه، ثمّ هو يفترض أيضاً وجود تواسّجات مع ما كتبه أبو حيّان نفسه في كتبه الأخرى غير تفسيره هذا، وهي أيضاً تستوجب التّتبّع وربط كلّ مسألة بأختها، حتى نلاحظ المستقرّ في مذهبه النَّحويّ والمتغيّر منه.

هذه هي الفرضيات التي يحاول البحث أن ينطلق منها، وهو ما دفع لأن يكون عنوانه كالاتي:

"ترجيحات أبي حيان الأندلسي في ضوء مذهبه النحوي دراسة تطبيقية في تفسيره " البحر المحيط " الربع الأخير من القرآن الكريم

ومن هذه الفرضيات التي نبتغي الوصول إليها هي:

- إستقصاء جميع الآراء النحوية التي يدرسها أبو حيان في الجزء المخصص للبحث ، وفق منهج علمي رصين .
- الاستناد في بيان ترجيحاته النحوية إلى الأسس والأصول في إنتخاب رأيه النحوي وترجيحه الآراء الأخرى .
- بيان قيمة الآراء واتساع الجدل فيما يجدي في إرساء القواعد النحوية : (كالتيسير ، أو تحديد حكم ما ، أو استنباط قاعدة ما ...) فهذا المطلوب والمنشود في إثراء قيمة هذه الأطروحة بالكشف عن الغايات الحميدة المرجوة ، واستنباط نتائج نافعة في الأخير كمحصلة لها .
- الوصول إلى الجانب التقعيدي في هذا التفسير وضبط الأعراب ، فهي المراد والمقصود في معرفة مراد الله تعالى ، ومعلوم أن طلب أصح الأوجه الإعرابية لكلام الله تعالى أهم مقاصد طلب العلم ، وأكد سمات الباحث المحقق .

2. أسباب ودوافع اختيار البحث:

هناك أسباب موضوعية ودوافع ذاتية كانت وراء اختيار هذا الموضوع، وهي:

1. الرغبة في خدمة كتاب الله عز وجل، وخدمة كلِّ ما له علاقة باستنطاق الشواهد القرآنية وتوجيه معناها بضبط الرأي المرجح.
2. شرف الاشتغال على مدونة تفسيرية تعد إنجازاً فارقاً في العصر الأندلسي.
3. بيان مكانة الإمام أبي حيان الأندلسي عند النحاة، وأهمية آرائه، وأثره في تلاميذه.
4. تقديم دراسة مستقلة توضح أثر أبي حيان الأندلسي في النحو واجتهاداته.
5. الكشف عمّا هو محبوب في هذا التفسير ممّا له صلة بإستنطاق المعنى القرآني المترتب على المساءلات النحوية وقضاياها.

3. أهمية البحث:

تتلخص أهمية هذا البحث في نقاط مهمّة، وهي كالآتي:

1. أنه يزوّد القارئ بإسهامات القدماء في تدوين المسائل النحوية من خلال كتب التفسير، إذ هو غني بالمباحث النحوية وما جاورها من توضيحات تُمثّل ما وصل إليه العقل العربي النحوي من اجتهاد فكري، كون هذا الأخير من التفاسير التي فُعِّل فيها النحو إجراءً وتدبراً، فهو جامع لمختلف الأقوال التي تبنتها المذاهب النحوية، وهذا ما أثير في حُلد الباحث نتيجة الاستقراء في مؤلفات أبي حيان .
2. أنّ مثل هذه الدراسات المتعلقة بالترجيحات النحوية التفسيرية لها أثر بالغ في إثراء فهم علم التفسير وعلاقته بكتاب الله عز وجل، وبخاصة أنّها مواضيع جامعة بين البحث والاستقراء والاستقصاء، والتنظير والتطبيق والمقارنة والترجيح.
3. أهمية الموازنة بين آراء أبي حيان في كتابه البحر وبقيه مؤلفاته التي تظهر منها اجتهاداته النحوية.
4. أنه مظهر من مظاهر النحو العربي التطبيقي الذي استوى واكتمل مذهبا وممارسةً.
5. الفائدة العلمية المرجوة من دراسة هذه المباحث النحوية والتي تؤدي إلى تكوين واكتساب وبناء الملكة نحوية.
6. أنّ التوجّه للبحث في الآراء والاعتراضات والترجيحات ليس من قبيل التكرار، أو جمع الأقوال أو حشد الآراء، وإنما للتبصر الجاد بتلك الترجيحات؛ فهذا التراث النحوي هو هوية أمتنا، وركيزتها، وقوامها، وقل من الأمم من تملك هذا الإرث الزاخر من لغتها.

واعتباراً للأهميّة النحويّة والقرآنيّة التي يرسّمها الموضوع؛ فقد ثمّنت أستاذتي المشرفة -جزاها الله خيراً- فكرة هذا البحث، فبعد المناقشة أشادت بهذا الأمر، لاعتقادها بأن ترجيحات أبي حيان الأندلسي من خلال تفسيره (البحر المحيط) تلقي الضوء على مرحلة انتهى النحو فيها إلى التفعيل الإجماليّ القرآنيّ الذي انتقل بالنحو من نظام التّقييد والتّبويب والتّفصيل إلى الممارسة والنّظر والتّوجيه توتّراً بالتّساع الحجج والأدلة، وكذا الكشف عن علاقته بالقرآن الكريم وما أضافه للدرس التفسيري النحوي.

4. أهداف البحث:

تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها:

1. محاولة الكشف عن المنهجية والأسس التي اعتمدها أبو حيان في تقعيداته النحوية في ترجيح معاني آي القرآن، وسبر أغوارها ودلالاتها.
2. بيان تأسيس أبي حيان لمعايير نحوية تنسجم مع سنن تطورات الدرس النحوي وانفتاحه على معاني القرآن الكريم.
3. توجيه أنظار الباحثين لأصول التقعيد النحوي وذلك بإعطاء أهمية للخلاف النحوي لما له من أثر ملموس يعود بالإيجاب على دارسيه في إثراء الدرس النحوي المتصل بالقرآن الكريم.
4. إيضاح حقيقة أهمية الإشكالات التي يبنى عليها التقعيد النحوي والخلاف الحاصل في الاستدلال عليه الذي يسهم في الكشف عن تفاصيل نظرية النحو القرآني.
5. مناقشة تلك الإشكالات المعرفية وتوجيه ما يرد عليها من إيضاحات في بسط كلام علماء النحو في الكشف عن مرونة هذا العلم ودقة رسومه.
6. تتبع ورصد أهم القضايا ذات الدلالة النحوية والتي يبنى عليها التقعيد النحوي.
7. الوقوف على مواطن الخلاف والتشابه بين المدارس النحوية في مسائل النحو العربي، وأيضاً البيان عن جوانب مهمة في هذا الكتاب الذي عازمت على البحث والكشف عن دوره في بناء النظرية النحوية وتشكيلها، بتوجيه أنظار الباحثين على أهم الأسس التي تبنى عليها القاعدة النحوية من خلال أثر القرآن في علم النحو، والحديث وكلام العرب شعره ونثره.
8. التأسيس للنظرية اللغوية المتصلة بالقرآن الكريم في ضوء ما جاء من رسومها ومناهجها في النحو العربي المشرقي والأندلسي.
9. إظهار الآثار الناتجة عن الترجيحات النحوية، وما لها من أهمية على الدرس النحوي، وإبراز الحمولة الفكرية والقيمة العلمية لعملية الترجيح في إرساء القواعد النحوية.

6. إشكالية البحث:

لقد أثرت عديد من التساؤلات في هذا البحث عن القواعد التي استخدمها أبو حيان في تفسيره البحر، فما هي هذه الأسس التي اعتمدها في تفسيره؟، وهل يمكن إظهارها في قالب معين ليطلع الباحث ويستفيد من منهجيته؟ وهل انفرد بها أم كانت مشتركة بينه وبين بقية المفسرين؟ وأين تكمن شخصيته النحوية من ذلك؟ وما هي الأسس والمواقف التي اعتمدها في ترجيحاته عند الخلاف بينه وبين النحاة؟ وعلى أي شيء كان يغلب رأيه النحوي؟ وما مدى

تمسكه بمذهبيته في توجيهه لآراء النحاة؟ وتوجيهه للقراءات؟ وهل خالف مسائله النظرية في توجيهه للمسائل النحوية أم انتصر لفكره النحوي وخالف وردّ على منتقديه ومخالفيه؟ وما موقفه من القراءات واختلافها في إثبات القاعدة النحوية؟ وكيف استطاع أبو حيان بتفرده إثبات ما ذهب إليه؟ وهل للترجيحات النحوية آثار وثمار جليلة على الدرس النحوي؟ وما أهميتها في التقعيد النحوي؟ وما مدى تأثير ترجيحات أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط؟

فكل هذه التساؤلات وغيرها دفعني إلى الاعتقاد بأن فكرة هذا البحث على قدر كبير من الأهمية لاسيما أنه يتناول علماً من أعلام النحو، يُعدّ من أكثرهم إلمامًا بكتب الخلاف النحوي دراسة وشرحا واستدراكا وتعليقا واعتراضا، فتلمذ عليه عدد كبير نهل من علمه، فترك آثارا تشهد بعلو هامته في هذا الفن، فكان له الفضل في ظهور طبقة من علماء آخرين تأثروا به وتلمذوا على يده.

7. الدراسات السابقة:

في أثناء طرح فكرة هذا الموضوع، وقفت على أجزاء قد تتقاطع مع بحوث ودراسات تكررت كثيرا في رسائل الباحثين وكل دراسة عولج فيها زاوية معينة من أجزاء هذا التفسير معظمها في الترجيح فخصر البحث على جزء معين في تفسير البحر المحيط إلا أن البحوث التي اكتفت في دراساتها للترجيحات النحوية قليلة، وهذا الذي تمكنت من الوصول إليه من خلال المكتبات هنا في الجزائر أو المكتبات الإلكترونية والمواقع، وهناك الكثير منها لم يتسن لنا تقليب صفحاتها والاستفادة منها، خاصة بالمكتبات التي لها شروط خاصة للاستفادة منها "كدار المنظومة" والمكتبات المغربية؛ فكانت هناك دراسات تناولت الموضوع من جوانب أخرى وكان منها العام، وآخر خصت به زوايا معينة، سأذكرها مع بيان مدى صلتها بالبحث؛ لأنّ كلّ واحدة من هذه الدراسات عاجلت الترجيح، تكاد تكون متقاطعة وهي كالاتي:

1. عبد العزيز مطلق الدليمي، "الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط" رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1413هـ، 1992م، 299 صفحة، ففيها تناول الباحث في الفصل الثاني أدلة أبي حيان الصناعية، وتحدث عن موقفه من القراءات القرآنية، وأنه يجيز الاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها وشاؤها، وأنه لا يُعْلَطُ أصحاب القراءات الشاذة، بل يطلب لها وجها في العربية، كما تناول أيضا قضية شعر المولدين وأنه لا يستشهد بكلامهم، بل ينتقد الزمخشري في استشهادهم بشعرهم.

2. خديجة الحديثي، أبوحيان النحوي، وهي رسالة لنيل الدكتوراه بكلية جامعة القاهرة، مكتبة النهضة، ط1، 1385هـ، 1996م، 700 صفحة، وهي رسالة جامعة بحق منابع النحو وروافده عند أبي حيان ، فكان منطويا على زبدة من آرائه النحوية واللغوية ، إذ كانت أجمع وأحصى للخلاف والأقوال .
3. حسن بن علي بن حسين الحرابي، "قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية" وهو رسالة ماجستير. بكلية أصول الدين التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط1، 1417هـ، 1996م، 718 صفحة، وتتناول قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني ، وقواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والآثار ، وقواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب ، في منهجية علمية موضوعية ، واستقصى فيها الباحث ما أمكن من قواعد الترجيح عند المفسرين ، واختار ثلاثة من أمهات كتب التفسير التي تعنى بالخلاف والترجيح ، واستقرأ ما فيها من القواعد باللفظ أو المعنى... فدراسة القواعد في هذه الرسالة تعطي الباحث رصيذا علميا غزيرا ، وتكسب ملكة واسعة في مقارنة أقوال المفسرين ، وسبرها ومناقشتها، والوقوف بذلك على أرحج الأقوال بدليله ...
4. علي بن محمد سعيد الزهراني، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة" ، وهو رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ، 2000م، 1411 صفحة.
5. حسن بن علي بن حسين الحرابي " مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان الأندلسي " رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1436هـ، 2011م، 881 صفحة، وهي أطروحة تعنى بجمع القضايا النحوية عند أبي حيان ودراساتها ومقارنتها ومناقشتها لمعرفة صوابها من خطئها، تعنى هذه الرسالة بدراسة قضايا الترجيح في مدونات أبي حيان الأندلسي وتسلط برؤية تأصيلية الأبواب التي تناولها أبو حيان في إعراب القرآن مرة بتعزيد أوجه الاختلاف النحوي ومرة بالنقد ، إذ هي رسالة كتبت عن النص القرآني متمثلة في إعراب القرآن ومعانيه ، وهي من الرسائل التي تعنى بالتحليل النحوي وما يعرف بنقد الوجه النحوي ، بكشف الغموض وإزالة اللبس ، إذ يمارس النحوي أو المفسر عملية نقد لهذه الوجوه ، فيطلق على كل واحد منها حكما نقديا معيناً سواءً بترجيح أم بتضعيف أم برفض .
6. أحمد خالد شكري ومنهجه، " أبو حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه " وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، دار عمار، 2010م، 230 صفحة، وهي دراسة أراد منها الباحث

استيعاب منهج أبي حيان في تفسيره ((البحر المحيط)) حيث احتوت على التعريف به وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، كما بين الباحث من خلالها منهج أبي حيان ومصادره في التفسير، ثم ختمها بدراسة القراءات الموجودة في تفسير ((البحر المحيط))، إذ تعتبر هذه الدراسة من أهم البحوث العلمية التي تعرضت بالشرح والتحليل لمنهجه، فتفسيره شديد العناية باللغة ودقائقها ، وركز فيه الباحث على القراءات المتواترة والشاذة وحجيتها في بناء القاعدة النحوية بتسليط الضوء على مواضع الآي المتضمنة لهذه الأوجه ، واشتملت هذه الرسالة على ثلاثة أبواب عرض فيها الباحث : التعريف بأبي حيان بيئته ومنهجه وعنايته بالقراءات في تفسيره ...، أما الباب الثاني : منهجه التفسيري في البحر وأي المدارس التي انتهجها ومن تأثر بهم من شيوخه في بناء تفسيره والمصادر المعتمدة في ذلك .

7. أما الباب الثالث : فذكر فيه القراءات متواترها وشاذها وحكم قراءتها وتعليمها .

8. نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، "اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة"، دار الكتب العلمية - لبنان 2017م، 496 صفحة، وهي دراسة نحوية على قدر عال من الأهمية في هذا العلم حيث تكمن قيمتها العلمية في معالجة أعماق النحو وأصوله وبيان الآراء النحوية التي تتعلق بعلماء النحو الأوائل وواصفى قواعده وأسسها خاصة أعلام مدرستي البصرة والكوفة وكذلك تبين اعتراضات أبي حيان لأرائهم في مسائل النحو وقضاياها ، فبنيت أبعاد هذه الرسالة على عدة أبواب ، أما الباب الأول فتناول فيه الباحث : تاريخ الاعتراض وأنواعه ودواعي الاعتراض والأصول والأدلة التي احتج بها أبو حيان في ذلك . أما الباب الثاني : فتناول فيه اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة ، والباب الثالث : اعتراضاته لأعلام نحاة الكوفة ، وهو كتاب ممتع غني بالآراء النحوي التي عالج فيها الباحث منهجية أبي حيان في بناء وإرساء القواعد النحوية .

9. جمال عصام، "الجملة النحوية عند أبي حيان وتحليلاتها في تفسير البحر المحيط"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، البلدة 2019 / 2020 م، وهي رسالة عالج فيها الباحث بابا من أبواب النحو التي بسط فيها أبو حيان فكره النحوي ، وتحليله للنص القرآني وهو ما يعرف بنحو النص القرآني ، فكانت جامعة لأهم المسائل التي تناولها أبو حيان في مدونته التفسيرية .

وما وصلنا إليه إلا باعتمادنا على أمانات مصادر النحو، وكذا تأليف الباحثين في هذا الباب، فهمنا مما سبق جمع الترجمات النحوية لأبي حيان ودراساتها، متيحين الباب بعدنا لمن أراد التوسع أكثر في الموضوع لا يزال خصبا، قابلا للدراسة وبعث معاملة من جديد.

8. الصعوبات التي واجهت البحث:

تعود صعوبات أي بحث علمي إلى طبيعة موضوعه المتناول وما يتعلق به من إشكالات مطروحة ومسائل متعلقة به، يبحث فيها عن أهم الرؤى الجديدة التي تغني وتثري هذا البحث وما يقدمه للباحثين في هذا المجال الذي يجمع بين علم التفسير والنحو، وذلك لنوعيته وارتباطه بعلم دقيق في محاوره ابتداءً من جانبه النظري إلى التطبيقي، بالبحث عن شخصية أبي حيان النحوية في تواليفه التفسيرية والنحوية ومدى تأثير وانطباع ذلك على مستوى الأصول والشواهد والمسائل التي اعتمدها في كتابه خاصة.

كما أن صعوبة البحث في ذلك تعود إلى المصادر والمراجع التي يعسر في بعض الأحيان الاهتداء إليها ، وبخاصة تلك المحفوظة بتشفير الملكية الفكرية على المواقع وهي غير متاحة للجميع، وأيضا المصادر ذات الطبعة الواحدة من زمن بعيد وغيرها من العوائق التي يتعثر بها البحث في مراحل يتطلب الرجوع فيها إلى هذه المصادر الشحيحة، ومنها ما يكون مطبوعاً بأدوات قديمة يعسر تتبعها

ومنها صعوبة القراءة والتفحص من بعض المصادر ذات الصلة بالموضوع وذلك لنوعية الخط المكتوب بالآلة الرافنة مما تعذر أحيانا الإفادة منها مثل: دراسة نعيم مزيد إسماعيل، "منهج أبي حيان النحوي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب"، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 1978م، 1398هـ، 283صفحة.

رغم كثرة المراجع التي تخدم البحث والتوثيق، إلا أن هناك صعوبة في الحصول على مراجع أخرى مهمة ولها صلة بالموضوع.

المنهج المتبع في هذا البحث:

اعتمدت في البحث المنهج الوصفي بآلياته وهي الاستقراء والاستنباط والتفسير والتحليل للكشف عمّا في هذا الكتاب من قضايا ومسائل ترتبت على استخلاص الترجيحات وأهميتها في بناء النظرية النحوية العربية، فاتبعت الإجراءات الآتية:

1. عزوت الآيات القرآنية بأرقامها وسورها على متن البحث، واعتمدت رسم المصحف القرآني برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة للنشر الحاسوبي، كما خرجت الأحاديث النبوية من كتب الصحاح وكتب السنن.
2. ضبطت الشواهد الشعرية بالشكل وعزوتها لقائلها باعتماد الدواوين الشعرية أو مصادر اللغة والأدب.
3. وثقت النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية بذكر صاحب المصدر أو المرجع، ثم اسم الكتاب ثم دار النشر، مكان النشر ثم الطبعة إن توفرت ووجدت، ثم سنة النشر، ويتبع ذلك ويليه المجلد والجزء ورقم الصفحة.
4. في حالة الاختصار لاقتباس ما بحذف بعض الكلمات أشير بذلك بنقاط (...) وعندما يتطلب ذلك تعليقا أجعله بين عارضتين للدلالة على التعقيب [] .
5. أضع في الهامش (ينظر) إذا تصرف في ألفاظ النص ولم أنقله بحرفيته وقد اعتمدت طريقة التوثيق الخاص بكل صفحة على حدة.
6. إعادة كتابة اسم الكتاب مع الجزء والصفحة دون اسم المؤلف إن كان سبق ذكره في مواضع سبق، إن كان في صفحات مختلفة، وبذكر عبارة (المصدر نفسه) أو (المرجع نفسه) إن كان بنفس الصفحة.
7. اعتمدت في بدايات الفصول بفقرات على شكل مداخل فرعية تهيء ذهن القارئ لفهم المراد بالفصل المزمع ولوجه.
8. غالبا ما اجتنب ذكر الاسترسال في ذكر ترجمة الأعلام، واكتفيت بذكر الاسم، وذلك بعيدا عن الكلف لتطويل الرسالة، ولتوفر المصادر التي تعنى بذلك، والتركيز على مضمون البحث.
9. قمت برد كل رأي نحوي إلى قائله، مع التثبت في عرض المصادر التي تعرضت لهذه الآراء، من أجل ضبطها والإحاطة بها واستقصائها.
10. تتبعت ظواهر الخلاف النحوي بين النحاة، لاستقصائها والوقوف عليها من خلال ذكر الآراء في المسألة.

خطة البحث:

سعيًا لتحقيق الغاية المرجوة وفي ضوء ما عرضته سابقًا إرتأيت أن أوزع الموضوع على مدخل وأربعة فصول أتبعتها بخاتمة، وفهارس للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والأمثال، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وقد كان توزيع خطة البحث على مدخل وأربعة فصولٍ هي كالاتي:

المدخل عنوانته ب: مصطلحات البحث ومركزاته المعرفية (أبوحيان النحوي وتفسيره البحر المحيط)

الفصل الأول: الترجيح وأثره في التأسيس والاجتهاد النحوي، وفيه مبحثان:

سعت في المبحث الأول: إلى الحديث عن أركان الترجيح وشروطه: ممثلاً في جانبه اللغوي والاصطلاحي (والعلاقة بينهما)، أركانه وشروطه، وحكم العمل بالترجيح ومقاصده.

أما المبحث الثاني: فتطرقت فيه إلى الأسس النحوية (الترجيحية) عند علماء النحو فجاء مشتملاً على: أنواع الاستدلال، الأسس التي اعتمدها أبو حيان وموقفه من الأصول، وتعارض الأسس والترجيح بينها.

وفي الفصل الثاني: خصائص الدرس النحوي عند أبي حيان الأندلسي: وفيه مبحثان :

المبحث الأول: سعت فيه إلى الحديث عن التوجيه النحوي عند أبي حيان وتنوع المعنى، وفيه: بواعث التوجيه النحوي عند أبي حيان في تعدد و تنوع المعنى، واختلاف الشاهد النحوي وتعدد المعنى، وملامح الاجتهاد عند أبي حيان.

وكشفت في المبحث الثاني عن: أثر الفلسفة الظاهرية في الفكر النحوي عند أبي حيان: فكشفت فيه عن موقف أبي حيان من أصول المذهب الظاهري وكذا موقفه من القياس والعلة والتأويل ، وموقفه من النحويين وكذلك دعوته إلى نبذ الخلاف بين النحويين.

وجاء الفصل الثالث موسوماً ب: الاستدلال بالأصول النحوية وأثره في الدرس النحوي عند أبي حيان.

تناولت في المبحث الأول منه: الحجج التقلية: القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب والقراءات والشعر.

أما في المبحث الثاني فتناولت فيه: الحجج العقلية: القياس والاشتقاق والنظير وعدمه، والرأي النحوي (الآراء الانفرادية عند أبي حيان).

أما الفصل الرابع فقد جعلته في: القضايا المترتبة على اختياراته النحوية في تفسير الربع الأخير من القرآن الكريم، وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القضايا الاسمية.

والمبحث الثاني: القضايا الفعلية.

والمبحث الثالث: القضايا الحرفية.

وأُتبع ذلك بخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وأخيراً لا يفوتني أن أتوجه بخالص شكري إلى أستاذتي المشرفة التي حبتني وشرفتني مُرافقةً ومُوجهةً وناصحةً في إنجاز هذا البحث منذ أن كان وليداً كفكرة إنقذحت وتجلت عملاً كاملاً.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة والتصحيح والتصويب.

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل : مصطلحات البحث

ومُرْتَكزَاتِهِ المعرفية

توطئة :

يقصد بالترجيحات النحوية : الأحكام والتوجيهات والأقوال والتأويلات التي أوصلت إليها أنواع الاستدلالات النحوية العقلية والعقلية ، فالأحكام هي ثمرة اجتهاد عقلي يكون مبنيا على أسس وأصول يعتمد عليها النحوي في الوصول إلى تعديدات ، وذلك بنشاط لغوي متميز تتجلى صورته في مناظرات ونقاشات وحوار وسجلات معرفية تعكس مذهب كل نحوي ، بتقرير حجج صحيحة وإبطال آراء أخرى يدفعها بأدلة معينة .

فتكون المناقشة الفكرية في رحاب القرآن خادمة لا هادمة ونافعة لا ضارة بعيدة عن الشبه وبتنزيه نصوص القرآن وسعيا إلى الفهم الصحيح السليم وصولا إلى المبتغى ألا وهو الحق المنشود من خلال خدمة هذا الفرقان ، لهذا عنى النحويون بترجيح الآراء وتصويبها من أجل صناعة نحوية خالصة من التعديدات التي تعترضها ، وبناء قواعد وأصول ثابتة ، بتفصيل المجلد وبسط طرق الاستشهاد والاستدلال النحوي الصحيح .

وذلك بتوظيف الأسس والأصول ، والتركيز على طبيعة العلوم الاجتهادية من خلال تمايز وتباين العقول والآراء ، ومن يملك حسن العبارة وحس لغوي في طريقة بناء الدرس النحوي من خلال : الإطلاع والتحليل والاستنباط والحفظ والتفكير والاستدلال والبرهنة والقدرة على الإقناع ، وهذا يتجلى فيمن توفرت فيه النزعة النحوية كأبي حيان الأندلسي ، فكان ممن حاز قصب السبق في هذا المجال ومثالا حيا لمن اخرج مكونات اللغة العربية فغاص في أغوارها ببيان دررها ولطائفها ودقائقها ، فكان عنوانا لمرحلة التقعيد والاختلاف، فامتلك بذلك ناصية اللغة العربية ، فاستظهر المسموع وفهم النصوص فقرر القواعد وأصل الشواهد، ودحض الشبه بالحجج ، فلا يجارى له قول في الترجيح ، وهو ممن اعتد برأيه واعتز بالنفس وصواب الرأي ، فترجيحاته لا تعني بالضرورة تضعيف الرأي الثاني ، كما أنها لا تستلزم وتتطلب الاتجاه إلى تفنيد ورد الأدلة المخالفة المعارضة أو تقوية أدلة الرأي المختار، وإنما بتبيين الرأي المحتكم إلى الدليل وتناول المسألة وتصويبها ببسط طرق الاستدلال، والتمثيل النحوي بغية الإيضاح والتفسير، وكان لثقافته أثر واضح في منهجية التأليف والبحث والاستقراء بأسلوب يتسم في أغلب أحواله بالبساطة والدقة ، وجاء أسلوبه معبرا عن طريقته في التفكير والتصوير .

فلا زال للمعارف يديها ، وللعوارف يسديها ، وللمشكلات يشرحها ، والمقالات يفتحها ، بنار الفكر وحسن الصنعة النحوية ، وما تزال تواليف أبي حيان وآراؤه تثري النقاشات العلمية والمدرسية نظراً لمنزلة الرجل في مسار تاريخ النحو العربي، حيث جمع في كتاباته مذاهب النحاة واجتهاداتهم وصفها ووجهها بالتعقيبات والردود

والاستدراكات الدقيقة والترجيح المذهبي، وفق قناعاته العقديّة والفكرية الاجتهادية وأصوله وأسس النحوية . فكان "البحر" و"الارتشاف" و"تذكرة النحاة" عناوين تكشف عن ممارسة لغوية رصينة ومنهجية متينة للعقل الفذ والموسوعة العلمية التي يتميز بها أبو حيان وكذا باعتبارها من الكتب الجامعة "للخلاف البناء للدرس النحوي"، وللنقاشات المدرسية وقضايا اللغة العربية، بشكل لا يدانيها فيه أي مصنف آخر، مما سيجعل من معالجتنا لنصوصه معالجة لكل نصوص النحو العربي المتقدمة والمتأخرة وهذا ما سنعالجه في هذه الرسالة العلمية المتواضعة المعارف .

عبد القادر للعطوم الإسلامية

التعريف بأبي حيان الأندلسي :

أبوحيان النحوي (745هـ) هو مُجَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبوحيان : من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات¹.

(1) شمس الدين مُجَّد بن أحمد الداوودي ، طبقات المفسرين ، ط1 دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان) ، 1403هـ .
 1938م ، ج2/ ص: 287 ، ينظر : الحافظ الذهبي ، ذيل العبر في خبر من غير ، تح : مُجَّد السعيد بن بسيوني زغلول ، ط1، دار الكتب العلمية ، (بيروت . لبنان) 1405هـ . 1985م ، ج4/ ص: 134 ، ينظر : خير الدين الزركلي ، الأعلام
 الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعرب والمستشرقين ، ط15 ، دار العلم للملايين (بيروت -
 لبنان) ، 2002 ، ج7/ ص : 152 ، ينظر : تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، طبقات
 الشافعية الكبرى ، تح : محمود مُجَّد الطناحي ، وعبد الفتاح مُجَّد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، ج9/ ص: 277 ، ينظر :
 مُجَّد بن علي الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، دار الكتاب (القاهرة . مصر) ، ج2/ ص: 288، ينظر
 : رضا كحالة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، ط1 ، مؤسسة الرسالة (بيروت . لبنان) ، 1414هـ .
 1993م ، ج3/ ص: 784 ، ينظر : مجد الدين مُجَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح : مُجَّد
 المصري ، ط1، دار سعد الدين (دمشق - سوريا) 1421هـ . 2000م ، ص : 252، ينظر : عبد الحي الكتاني عبد الكبير
 الكتاني ، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات ، تح : إحسان عباس ، 1402هـ . 1982م ، ج1/
 ص: 156، ينظر : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، أعيان العصر وأعوان النصر ، تح : نبيل أبو عمشة ، مُجَّد موعد ،
 محمود سالم مُجَّد ، ط1 ، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان) ، دار الفكر (دمشق - سورية) 1418هـ . 1998م ،
 ج5/ ص : 255 ، ينظر : جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/ ص : 381.

فهو مُجد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي ،
نسبة إلى نفزه قبيلة من البربر، الشيخ الإمام العالم العلامة الفريد الكامل ، حجة العرب مالك أزمه الأدب ،
النحوي ، الحياتي ، الجَياني ، الشافعي ، الأثري ، المغربي ، المصري ، الظاهري⁽¹⁾ ، المالكي⁽²⁾ ،
بالجيم والياء آخر الحروف المشددة ، وبعد الألف نون، الأندلسي: نسبة إلى الأندلس ، فردوس المسلمين
السليبي .

فالغرناطي : نسبة إلى غرناطة ، إحدى مدن الأندلس، وهي مسقط رأسه، النفزي: نسبة إلى نفزة (بكسر
النون وسكون الفاء) وهي قبيلة من بربر بن قيس بن عيلان بن مضر، وبناء على هذا فأبو حيان من أصل
بربري .

النحوي : نسبة إلى النحو ، حيث كان أبو حيان شيخ النحاة وأستاذهم في عصره .

الحياتي : نسبة إلى جده الأكبر: حيان ، الجَياني : نسبة إلى مدينة ((جيان)) حيث قال أبو حيان كان
من جَيان ، وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى شرقي قرطبة . الشافعي : تمذهب بمذهب الشافعي بعد قدومه
إلى مصر، الأثري : نسبة إلى الأثر بفتح الهمزة ، المغربي : نسبة إلى المغرب ، باعتبار المغرب لفظا عاما يحتوي
الأندلس والمغرب ، المصري : لإقامته بمصر ، واستيطانه به حتى وفاته .

الظاهري : نسبة إلى المذهب الظاهري ، وقد كان المذهب سائدا في زمنه في الأندلس ، المالكي : فلعله
نُسب إلى المذهب المالكي على اعتبار أنه المذهب السائد في المغرب إلا ان أبا حيان كان ظاهريا في أول أمره
ثم تمذهب بعد ذلك للشافعي .⁽³⁾

(1) ذيول المعبر في خبر من غير ، ج4/ص: 134، ينظر : طبقات المفسرين ، ج2/ص: 287
أحمد خالد شكري ، أبوحيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ط1 ، دار عمار ، (عمان - الأردن) ،
(2) 1428هـ . 2007م ، ص: 12
(3) المرجع نفسه ، ص : 13

ولد بمدينة مطبخشارش وهي مدينة مسورة من أعمال غرناطة⁽¹⁾، وهي إحدى مدنها وحصونها ، في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة (654 هـ 1256م)⁽²⁾، وكانت أسرته صغيرة حيث إنه تزوج من زمردة بنت أبرق (ت 736هـ) ، وأنجبت له ابنته نضار (730هـ) ، التي كانت تكنى " أم العز " وهي أديبة فاضلة كما تذكر كتب التراجم والطبقات ...

كنيته ولقبه : يكنى أبا حيان نسبة إلى اسم ولده (حيان) ، وهذه الكنية التي عرف بها واشتهر بين أهل العلم قديما وحديثا ، وهي التي شاعت في كتب التراجم والطبقات ، وربما تكون كلمة (حيان) مأخوذة من الحين أو الحياة ، إلا أنه قد شذ عن ذلك ما ذكر في مقدمة تفسير البحر المحيط من أن كنيته " أبو عبدالله " حيث جاء في المقدمة ما نصه : " قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، البحر الفهامة ... الأستاذ أبو عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني "⁽³⁾ .

وقد قال في تفسيره : رحمه الله محدثا عن الكُنِّي : " وعن عمر رضي الله أشيعوا الكُنِّي فإنها سنة " ولا سيما إذا كانت الكنية غريبة ، لا يكاد يشترك فيها أحد مع من تكنى بها في عصره ، فإنه يطير بها ذكره في الآفاق ، وتتهادى أخباره الرفاق ، كما جرى في كنيته بأبي حيان ، واسمي محمد ، فلو كانت كنيته أبا عبد الله أو أبا بكر ، مما يقع فيه الاشتراك ، لم أشتهر تلك الشهرة ، وأهل بلادنا جزيرة الأندلس كثيرا ما يلقبون الألقاب .⁽⁴⁾

(1) طبقات الشافعية الكبرى ، ج9/ ص: 277 .

البدراطلاع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج2/ ص: 288، ينظر: معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، ج3/ ص: 784(2)

ينظر : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعرب والمستشرقين ، ج7/ ص: 152، ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص: 252

أثيرالدين محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، تح : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العلمي ، بيروت - لبنان) ، / ص : 252، ينظر: عبد الحي الكتاني عبد الكبير الكتاني ، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم و المشيخات

(3) والمسلسلات ، تح : إحسان عباس ، 1402هـ. 1982م ، ج1/ ص: 156.

(4) فهرس الفهارس ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات ، ص: 157

ومع ذلك فقد شاركه في هذه الكنية غير واحد من العلماء ، منهم : يحيى بن سعيد بن حيان أبو حيان التيمي (144هـ)⁽¹⁾ ، وعلي بن مُجَدِّ العباس أبو حيان التوحيدي (ت 400)⁽²⁾ الذي وصفه الذهبي بالضلال والإلحاد⁽³⁾ ، وأبو حيان مُجَدِّ بن حيان بن أبي حيان حفيده⁽⁴⁾ ، وأبو حيان مُجَدِّ بن عزيز بن عبد الملك المسلاقي (ت 764هـ)⁽⁵⁾ .

كان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة شتاء في يوم الصحو ، والمتصرف في هذا العلم ، فإليه الإثبات والحو ، .. وأصبح تعقيده مفيدا ، وجعل سرحة شرحه وجنة راقته النواظر توريدا ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُتُقَ الأيام بالتوايف تخرج به أئمة هذا الفن ، ورَوَّقَ لهم في عصره منه سُلَافَةَ الدن⁽⁶⁾ ، ... فكان إمام النحاة في عصره شرقا وغربا ، فريد هذا الفن الفذ بُعْدا وقُرْباً ... خدم هذا العلم مدة تقارب الثمانين ، وسلك غرائبه وغوامضه طرقا متشعبة الأفانين ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خبر كان ، وتبدلت به حركات الإسكان⁽⁷⁾ .

ترجمان الأدب ، جامع الفضائل ، وعمدة السائل ، حجة المقلدين ، زين المقلدين ، قطب المولين ، أفضل الآخرين ، وارث علم الأولين ، صاحب اليد الطولى في كل مكان ، كثير التصانيف التي تأخذ بمجامع القلب ، فكل ذي لب إليها شيق ، والمباحث التي أثارت الأدلة الراجحة من مكامن أماكنها ، وقنصت أوابدها الجامحة من مواطن مواطنها ، كشاف معضلات الأوائل ، سَبَّاق غايات قصر عن شأوها سبحان وائل ، فارغ هضبات البلاغة في إجتلاء إجتلابها وهي مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة في اقتضاء اقتضابها من فرق مرقدها ، حتى أبرز كلامها جنان فضل ...

لازال ميت العلم يحببه وهل عجب لذلك من أبي حيان

(1) غاية النهاية، ج2/ص: 325

(2) طبقات الشافعية للإسنوي 1/ 145 ، وبغية الوعاة 2 ج/ص: 190.

(3) سير أعلام النبلاء، ج33 /ص: 110

(4) فهرس الفهارس ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات ، ص: 155

(5) الوفيات، ج2/ص: 273

(6) أعيان العصر وأعوان النصر ، ج5 / ص : 225

(7) المصدر نفسه ، ص : 326

حتى ينال بنو العلم مرامهم ويُجلِّهم دار المنى بأمان⁽¹⁾

مذهبه واعتقاده:

تكاد تجمع المصادر أنه كان يتبنى المذهب الظاهري وهذا ما ذكره تلميذه الصفدي : فقال كان يرى مذهب الظاهرية ، ثم إنه تمذهب للشافعية . ﷺ . فأخذ عن الشيخ علم الدين العراقي (المحرر للرافعي) ، و (مختصر المنهاج) للنووي ، وحفظ (المنهاج) إلا يسيرا ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، وبحث عليه من (الإشارة) للباجي ومن (المستصفى) للغزالي ، وعلى الخطيب أبي الحسن ابن فضيلة ، وعلى الشيخ علاء الدين الباجي ، وقرأ أشياء من أصول الدين على شيخه ابن الزبير ، وقرأ عليه شيئا من المنطق ، وقرأ شيئا من المنطق على بدر الدين مُحمَّد بن سلطان البغدادي ، وقرأ عليه شيئا من (الإرشاد) للعميدي بن الخلاف ، ولكنه برع في النحو وانتهت إليه الرئاسة ، والمشيحة فيه ، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال ، والتجسيم ..⁽²⁾

وكان أبو البقاء يقول : إنه لم يزل ظاهري المذهب ، وقال عنه ابن حجر : كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه .⁽³⁾

صفاته وأخلاقه :

كان ثبثا صدوقا ، طوَّلا حسن النغمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مشربا بالحمرة ، مُنَوَّر الشبية ، كبير اللحية لم تكن كثنة ، مسترسل الشعر ، كثير البكاء والخشوع عند قراءة القرآن⁽⁴⁾ ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس ، يعقد القاف قريبا من الكاف على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا في فصيحة .⁽⁵⁾

(1) أعيان العصر وأعوان النصر ، ص: 341

المصدر نفسه ، ص: 333 ، ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/

(2) ص: 381

(3) المصدر نفسه ، ج1/ ص: 381 ، ينظر: البدر الطالع ج2/ ص: 290

(4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/ ص: 382

(5) أعيان العصر وأعوان النصر ، ج5/ 332

وكان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم ، وكان ذلك لما عايشه في رحلته للطلب وتَعَزَّيْتِه عن أهله وبلده وما مر به من الحوادث التي دفعته إلى إعطائه للمال قيمة كبيرة مما أثر عليه ⁽¹⁾ ويقول : ((أوصيك إـحـفـظ دراهمك ودع يقال بجـيـل ولا تـحـتـاج إلى الأراذل)) وقال الصفدي : ((وكان يلومني على بذل الدراهم في شراء الكتب ويقول : ((إذا أردت كتابا استعرتـه من كتب الأوقاف وقضيت حاجتي ، وإذا احتجت إلى درهم لم أجد من يعيرني إياه)) ⁽²⁾ ، وذكره الرعيني فقال : ((هو شيخ فاضل ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير)) ⁽³⁾ .

وذكر ابن الخطيب أنه : " كان شديد البسط ، مهيباً، جهورياً ، مع الدعابة والغزل، وطرح السمت ⁴ .

وكان عفيف النفس أيبا لا يطمع في شيء غير تلاوة القرآن والأعمال الصالحة ، وإلى ذلك يشير بقوله :

أريد من الدنيا ثلاثا وإنها لغاية مطلوب لمن هو طالب

تلاوة قرآن ونفس عفيفة وإكثار أعمال عليها أوأظب ⁽⁵⁾

أقوال العلماء فيه :

- يقول الذهبي (ت 748هـ) : " ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والأدب والقراءات مع العدالة والثقة " ، وقال عنه أيضا : " عالم الديار المصرية في زمانه " ⁽⁶⁾ ، وقال : ورأس العربية أبو حيان الأندلسي " ⁽⁷⁾ ، يقول عنه تلميذه الصفدي (ت 764هـ) : " إمام النحاة في عصره شرقا وغربا ، وفريد هذا

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/ ص: 382

(2) أعيان العصر وأعوان النصر ، ج7/ ص: 309 ، ينظر الدرر الكامنة ، ج4/ ص: 309.

(3) نفع الطيب ج3/ 321

(4) الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج3/ ص : 43

(5) خديجة الحديثي ، أبوحيان النحوي ، ط1 ، مكتبة النهضة (بغداد . العراق) ، 1385هـ . 1966م ، ص: 52

(6) طبقات القراء 1264 ومعرفة القراء الكبار ، ج2/ ص : 276

(7) سير أعلام النبلاء ، ج13/ ص : 288

الفن بعدا وقربا " ⁽¹⁾ "ويقول فيه السبكي (ت 771هـ) في وصف أبي حيان : " هو البحر الذي لم يعرف الجزر ، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر القرناء ، فهو كعبة علم تحج ولا تحج ، ويقصد من كل فج ، تضرب إليه الإبل آباطها ، وتفد عليه كل طائفة سفرا لا يعرف إلا نمارق البيد بساطها " ⁽²⁾

وقيل فيه أيضا: ((اتفق أهل العصر على تقديمه وإمامته ، ونشأ أولادهم على حفظ مختصراته ، وآباؤهم على النظر في مبسوطاته ، وضربت الأمثال باسمه مع صدق اللهجة وكثرة الإتيان والتحري)) ⁽³⁾

يقول لسان الدين بن الخطيب (ت 776هـ) : " كان نسيج وحده في ثقبوب الذهن ، وصحة الإدراك والحفظ والاضطلاع بعلم العربية ، والتفسير وطريق الرواية ، إمام النحاة في زمانه " ⁽⁴⁾ ، ويقول ابن الجزري عنه (ت 833هـ) : " الحافظ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة " ⁽⁵⁾.

فهو في القراءات العالم المتقن ، صاحب التصانيف العديدة وقد أخذ القراءات عن تسعة عشر كتابا من كتب ، القراءات ، كما أنه عالم باللغات ، فألف كتابا في الفارسية وآخر في اللغة التركية ، والمصنفان موجودان إلى اليوم، وهما عظيمي القيمة ، كما ألف كتابا في اللغة الحبشية ⁽⁶⁾.

يقول السيوطي (ت 911هـ) في حق كتابي أبي حيان (التذييل والتكميل والارتشاف) : " لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف والأحوال ، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع ، نفع الله به " ⁽⁷⁾

(1) أعيان العصر وأعوان النصر ، ج 5 / ص : 327

(2) طبقات الشافعية الكبرى ، ج 9 / ص : 276

(3) أبوحيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ص : 24

(4) الإحاطة في أخبار غرناطة ج 3 / ص : 43

(5) غاية النهاية ج 2 / ص : 182

(6) أبوحيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ص : 26

(7) بغية الوعاة، ج 1 / ص : 382

شيوخه وتلاميذه : أخذ أبو حيان علوم اللغة والحديث والقراءات والنحو على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ كما تذكر المصادر ، فذكر أنه سمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، وذكر البعض أن عدد شيوخه الذين سمع منهم نحو خمسمائة⁽¹⁾، وسأكتفي بذكر كوكبة منهم على سبيل المثال لا الحصر ، وذلك خشية الإطالة، وسيكون ترتيب ذكرهم ترتيباً تاريخياً على حسب تاريخ وفياتهم ، وهم : أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير أبو جعفر الغرناطي الأنصاري (ت 675هـ) ، والحسن بن عبد العزيز مُجَدُّ بن أب الأحوص القرشي الفهري أبو علي الغرناطي (ت 679هـ) ، وعبد النصير بن علي بن يحيى بن إسماعيل أبو مُجَدُّ المربوطي (ت 680هـ) ، وإسماعيل بن هبة الله بن علي أبو طاهر المليجي المصري (ت 681هـ) ، ورضي الدين مُجَدُّ بن علي بن يوسف العلامة أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي (ت 684هـ) ، وخليل بن أبي بكر بن مُجَدُّ بن صديق الصفي الحنبلي أبو الصفا (ت 685هـ) ، وعبد الصمد بن عبد الوهاب أبو البركات الحسن بن مُجَدُّ بن عساكر (ت 687هـ) ، وأحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي أبو جعفر النحوي (691هـ) ، وعبد الوهاب بن حسن بن إسماعيل ابن المظفر بن الفرات بن محسن اللخمي الإسكندري (ت 696هـ) ، ومُجَدُّ بن علي بن وهب شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد (ت 702هـ) ، وعبد الكريم ابن علي الأنصاري المعروف بالعلم العراقي (ت 704هـ) ، وعبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن أبو أحمد المياطي (ت 705هـ) ، ومُجَدُّ ابن إبراهيم بن ترجم بن حازم المازني أبو عبد الله المصري (ت 692هـ) ، ومُجَدُّ بن الحسين بن يوسف الأنصاري ابن الخيمي (ت 685هـ) ، ومُجَدُّ بن عبد الله بن عمر العنسي (ت 693هـ) ، وعبد الله بن مُجَدُّ بن هارون بن مُجَدُّ بن عبد العزيز الطائي القرطبي (ت 702هـ) ، ومُجَدُّ بن مكّي بن أبي القاسم بن حامد الأصبهاني الصفار (ت 680هـ) ، ومُجَدُّ بن عمر بن مُجَدُّ بن علي السعدي الضرير ابن الفارض ، وزين الدين أبو بكر مُجَدُّ بن إسماعيل بن عبد الله الأنماطي (ت 684هـ) ، وأبو الحسن علي بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ ابن عبد الرحمن الحشني الأبيدي (680هـ) ، وأبو جعفر بن الزبير، وعلي بن مُجَدُّ الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع (ت 680هـ) ، وصفي الدين الحسين بن أبي المنصور بن ظافر الخزرجي⁽²⁾.

(1) بغية الوعاة ، ج 1/ ص: 380

أعيان العصر وأعوان النصر، ج 5/ ص: 344 345 346، ينظر طبقات الشافعية الكبرى ، ج 9/ ص: 279، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ، ج 2/ ص: 250/249، ينظر : أبوحيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ص

(2): 75

تلاميذه:

فبعد أن أكبَّ أبو حيان على طلب الحديث واتقنه وبرع فيه ، وفي التفسير ، والعربية ، والقراءات ، والأدب ، والتاريخ ، واشتهر اسمه ، وطار صيته ، وأخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته ، فقد كثر عددهم ، وذاع صيتهم⁽¹⁾ ، وسأكتفي أيضا بذكر كوكبة منهم لعدم الإطالة ، وسيكون ترتيبهم وفقا لتاريخ وفياتهم ، وهم :

إبراهيم بن مُجَّد بن أبي القاسم القيسي أبو إسحاق النحوي (ت 742هـ) ، وإبراهيم بن عبدالله بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي (ت 749هـ) ، والحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري (ت 749هـ) ، وتقي الدين السبكي (756هـ) ، وخليل بن أيك بن عبدالله الأديب صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ) ، وعبدالله بن مُجَّد بن عقيل القرشي الهاشمي النحوي (ت 769هـ) ، وأبو مُجَّد الإسني الفقيه الشافعي الاصولي النحوي (ت 772هـ) ، وأحمد بن مُجَّد الأندلسي الشيخ شهاب الدين أبو العباس العنابي النحوي (ت 776هـ) ، ومُجَّد بن يوسف بن أحمد محب الدين ناظر الجيش (ت 778هـ) ، ومُجَّد بن بن مُجَّد الغماري المصري المالكي النحوي (ت 802هـ) ، ومُجَّد بن علي بن عبدالرزاق الغماري المصري المالكي النحوي (ت 808هـ) ، وأخذ عنه شيخه بن الزبير وحفيده أبوحيان مُجَّد بن حيان بن أبي حيان⁽²⁾ .

والحق أقول بأن هؤلاء العلماء الذين ذكرتهم هم نفر قليل من خلق كثير من العلماء الذين تتلمذوا على أبي حيان ، ولم أذكرهم جميعاً خشية الإطالة كما ذكرت سابقاً ، ومن أراد المزيد فليرجع لكتب المصادر فإنها غنية بذكر الأعلام الذين أخذوا العلم عن أبي حيان في شتى العلوم من تفسير وقراءات وفقه ولغة ونحو وغيرها .

مؤلفاته :

لقد ترك أبو حيان وراءه ثروة ضخمة من المؤلفات في علوم العربية واللغات الأخرى ، حيث أسهم أبو حيان في الحركة العلمية في عصره ، ولم يقف به الحد عند الكتابة والتأليف بلغته ، بل كتب في نحو لغات أخرى

(1) بغية الوعاة ج/1 ص: 280، ينظر: نفع الطيب ج/3 ص: 293/295 ، ينظر: شذرات الذهب ج/8 ص: 252

(2) فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات ، ج/1 ص: 155

كالفارسية والتركية والحبشية وغيرها فكأنه يجيدها مما ساعده على الإتساع في المعرفة⁽¹⁾، توزعت مؤلفاته على مختلف الفنون كالتفسير والقراءات والفقهاء واللغات والأدب والنحو⁽²⁾.

رحلته إلى المشرق :

ذكرت المصادر أن سبب رحلته من بلاد الأندلس إلى المشرق كان بسبب حادثة جرت بينه وبين شيخه أبي جعفر بن الطباع ، فنال منه وتصدى لتأليفه والرد عليه وتكذيب روايته ، ما دفع بابي حيان إلى تأليف سماه " الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع " ، فرجع ابن الطباع أمره إلى السلطان ، فأمر بإحضاره وتنكيله فاختلف ، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق⁽³⁾.

وقد وصف ابن الخطيب هذا الموقف بالحنئة التي مر بها أبو حيان⁽⁴⁾. وقيل كان الخلاف مع اثنين من شيوخه هما ابن الطباع وابن الزبير⁽⁵⁾.

شعره :

نظم أبو حيان الشعر ، فاختلف في جودته ، ومما برز من شعره ما نقله عنه صلاح الدين الصفدي وهو أقرب عهدا إلى عصره من غيره لا سيما وأنه عاش في زمانه ، ولازمه وسمع منه ، فيروي لنا من حزمه قوله :

عداتي لهم فضل علي ومنة فلا أذهب الرحمن عني الأعادي

هم بحثوا عن زلتي فاجتنبتها وهم نافسوني فاكتسبت المعاليا⁽⁶⁾

(1) معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، ج3/ص: 785

(2) أعيان العصر وأعوان النصر ، ج5/ص: 346347.

(3) معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، ج3/ص: 785

(4) الإحاطة في أخبار غرناطة ج3/ص: 46

(5) أبو حيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ص: 17

(6) أعيان العصر وأعوان النصر ج5/ص: 535

وفاته :

كانت رحلته حافلة بالعلوم والمعارف ، وأكثر من التنقل والترحال في البلدان ، حتى انتهى به المقام في القاهرة فكانت آخر مكان قد فاضت منه روحه إلى بارئها ، فقيل أنه توفي يوم السبت الثامن والعشرين من صفر ، سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، بمنزله بظاهر القاهرة ، ودفن بمقابر الصوفية ⁽¹⁾ . ورثاه صفي الدين بقوله :

مات أثير الدين شيخ الورى فاستعبر البارق واستعبرا

ورق من حزن نسيم الصبا واعتل في الأسحار لما سرى²

وفي أبيات أخرى يذكر فضل علم النحو عليه وانه بلغ به أسباب الشهرة وبه ذاع صيته في الآفاق ، وبعدها تحول إلى علم الفقه المبارك وهذا ما به وصفه في أبيات وأن به نيل رضا الدنيا والآخرة وأنه أصل دين محمد ﷺ - فطلبه لفضله وهذا ما ذكره في أبيات.

غُدَيْثٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ إِذْ دَرَّ لِي ثَدْيًا فَجَسَمِي بِهِ يَنْمَى وَرُحِي بِهِ تَحْيَا

وَقَدْ طَالَ تَضْرَابِي لِزَيْدٍ وَعَمْرِ وَمَا افْتَرَقَا ذَنْبًا وَلَا تَبَعًا غِيًّا

وَمَا نَلْتُ مِنْ ضَرْبِهِمَا غَيْرَ شُهْرَةٍ بَقْنٍ وَمَا يُجْدِي اشْتِهَارِي بِهِ شَيْئًا

أَلَا إِنَّ عِلْمَ النَّحْوِ قَدْ بَادَ أَهْلُهُ فَمَا إِنْ تَرَى فِي الْحَيِّ مِنْ بَعْدِهِمْ حَيًّا⁽³⁾

طبقات الشافعية الكبرى ، ج9/ص:279، ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/ص:383، ينظر: طبقات المفسرين ، ج2/ص:291، ينظر : الوفيات ج1/ص:483، ينظرالبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص:252، ينظر: ذيول (1)العبر في خبر من غير ج4/ص:134، ينظر: معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، ج3/ص:785.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1/ص:383، ينظر : أبو حيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط

2 وفي إيراد القراءات فيه ، ص: 45

(3)طبقات الشافعية الكبرى ، ج9/ص: 288/287

منهجه في تفسيره البحر المحيط: وجرت في عادة المفسرين أن يذكروا في مقدمات تفاسيرهم الزمن الذي ألفوا فيه ، والدافع الذي حملهم على التأليف ، والمنهج الذي ساروا عليه في تفسيرهم للقرآن الكريم ، وقد اختلفت أساليبهم في ذلك بين موجز لمنهجه ومفصل له ، وضمنوا مقدماتهم تلك بعض العلوم والشروط التي يحتاجها المفسر ، وكذلك ذكر بعض الفضائل والفوائد وأن من بركات رحلته في طلب العلم هو ما ألفه وقصد به تفسيره البحر حين حل بمصر . فقال هي بيضة الإسلام ، ومستقر الأعلام ، فأقمت بها لمعرفة أبدية ، وعارفة علم أسديها ، ورأي أرى به ، وفاضل أصحابه ، وبها صنفت تصانيفي وألفت تأليفي ، ومن بركاتها علي تصنيفي لهذا الكتاب ، المقرب من رب الأرباب ، المرجو أن يكون نورا يسعى بين يدي ، وسترا من النار يصفو علي ، فما لمخلوق بتأليفه قصدت ، ولا غير وجه الله به أردت . (1)

فجعلت كتاب الله والتدبير لمعانيه أنيسي ، إذ هو أفضل مؤانس ، وسميري إذا أخلوا لكتب ظلم الحنادس

نعم السمير كتاب الله إن له	حلاوة وهي أحلى من جنب الضرب
به فنون المعاني قد جمعن فما	يفتن من عجب إلى عجب
أمر ونهي وموعظة وأمثال وموعظة	وحكمت أودعت في أفصح الكتب
لطائفها يجتليها كل ذي بصر	وروضة يجتنيها كل ذي أدب (2)

وكذلك فعل أبو حيان حيث ذكر في مقدمة البحر المحيط عدة أمور :

الزمن الذي ألف فيه ، والحامل على صنيعه لهذا التفسير ، حيث قال : وما زال يختلج ذكري ويعتلج في فكري أني إذا بلغت الأمد الذي يتغضد فيه الأديم ، ويتنصص برؤيتي النديم ، وهو العقد الذي يحل عرى الشباب ، المقول فيه إذا بلغ الرجل الستين فيأياه وإيا الشواب ، ألوذ بجناب الرحمان وأقتصر على النظر في تفسير القرآن ، فأتاح لي ذلك قبل بلوغ ذلك العقد ، وبلغني ما كنت أروم من ذلك القصد ، وذلك بانتصايي ، مدرس فيعلم التفسير في قبة السلطان الملك منصور ، قدس الله مرقده ، وبل بمنزلة الرحمة معهده ، وذلك في دولة ولده السلطان القاهر ، الملك الناصر ، الذي رد الله به الحق إلى أهله ، وأسبغ على العالم وارف ظله ،

(1) تفسير البحر المحيط ، ج1/ ص : 06

(2) المصدر نفسه ، ج1/ ص: 07

واستنقذ به الملك من غصابه ، وأقره في مضيف محله وشريف نصابه ، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة ، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري ، فعكفت على تصنيف هذا الكتاب وانتخاب الصفو واللباب ، أجيل الفكر فيما وضع الناس في تصانيفهم وانعم النظر فيما اقترحوه من تأليفهم ، فألخص مطولها ، وأحل مشكلها ، وأقيد مطلقها ، وأفتح مغلقها ، وأجمع مبددها ، وأخلص منقدها ، وأضيف إلى ذلك ما استخرجته القوة المفكرة من لطائف علم البيان ، المطلع على إعجاز القرآن .⁽¹⁾

ذكر المنهج الذي سار عليه في تفسيره :

قال أبو حيان : ((وترتبي في هذا الكتاب : أي أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها ، لفظة لفظة ، فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا كان للكلمة معنيان ، أو معان ، ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة ، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه ، فيحمل عليه ، ثم أشرع في تفسير الآية ، ذاكرة سبب نزولها ، إذا كان لها سبب ، ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها ، حاشداً فيها القراءات ، شاذها ومستعملها ، ذاكرة توجيه ذلك في علم العربية ، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها ، متكلماً على جليها وخفيها ، بحيث أتي لا أغادر منها كلمة ، وإن اشتهرت ، حتى أتكلم عليها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الآداب من بديع وبيان ، مجتهداً أتي لا أكرر الكلام في لفظ سبق ، ولا في جملة تقدم الكلام عليها ، ولا في آية فسرت ، بل أذكر في كثير منها الحوالة على الموضع الذي تكلم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة ، ناقلني أقاويل الفقهاء الأربعة ، وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني ، محيلاً على الدلائل التي في كتب الفقه ، وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل تقررها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وربما أذكر الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ لذلك مرجحاً ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه ، منكباً في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها ، مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوز النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة .))⁽²⁾

(1) تفسير البحر المحيط ، ج1/ ص: 08

(2) المصدر نفسه ، ج1/ ص: 08

ثم أختتم الكلام في جملة من الآيات التي فسرتها أفرادا ووجها وتركيبا بما ذكروا فيها من علم البيان والبدیع ، ملخصا ، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منشور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني ، ملخصا جملها في أحسن تلخيص ، وقد ينجر معها ذكر معان لم تتقدم في التفسير ، وصار ذلك أنموذجا لمن يريد أن يسلك ذلك فيما بقي من سائر القرآن ... وربما ألمت ببعض من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ ، وتجنب كثيرا من أقاويلهم التي يحملونها الألفاظ ، وتركت أقوال الملحدین الباطنية المخرجين للألفاظ القريبة من مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى وعلى علي كرم الله وجهه وعلى ذريته ، ويسمونه علم التأويل، وهذه الطائفة لا يلتفت إليها ، وقد رد أئمة المسلمين عليهم أقاويلهم وذلك مقرر في علم أصول الدين¹

وذكر العلوم التي يجب أن تتوفر في المفسر:

وذكر منها : علم اللغة ، وعلم النحو ، والبدیع ، وعلم الحديث ، وعلم أصول الفقه ، وعلم الكلام ، وعلم القرآن .

وبين أنه لا ينبغي أن يقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجمله غالبها ، من كل وجه منها .

وذكر الشروط التي يجب أن تتوفر في المفسر وما يحتاج إليه علم التفسير من العلوم باختصار .

وذكر منها : أن يكون المفسر بارعا في علم النحو ، والمعاني والبيان والبدیع ، وعلم الإعراب، آخذا من سائر العلوم بحظ ، جامعا بين أمرين : تحقيق وحفظ ، مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقادها ، يقظان . وأن النظر في كتاب الله يتم من وجوه :

الوجه الأول : من حيث علم اللغة اسما وفعلا وحرفا : وأشار إلى المصادر التي رجع لها في تفسيره :

المحكم لابن سيده ، والجامع لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، عرف بالقزاز الصحاح للجوهري ، البارع لأبي العلي التالي كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني .⁽²⁾

1 تفسير البحر المحيط ، ج1/ص: 09

(2) المصدر نفسه ، ج1/ص: 09

الوجه الثاني : معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها ، ويؤخذ ذلك من النحو : وأشار إلى أهم الكتب التي اعتمدها في تفسيره ، منها الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، وفي التصريف كتاب الممتع لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الشبيلي .

الوجه الثالث : كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح : ويؤخذ ذلك من علم البيان والبديع وقد صنف الناس تصانيف كثيرة في ذلك وأشار إلى كتب تُعنى بذلك منها : منهاج الأدباء وسراج البلغاء للحافظ المتبحر أبو الحسن ، حازم بن حازم الأندلسي الأنصاري القرطاجي⁽¹⁾

الوجه الرابع : ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ، وذلك من علم الحديث ، وأشار إلى الكتب والأمهات في هذا الفن كالصحيحين ، والجامع للترمذي ، وسنن أبي داوود ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الشافعي ، ومسند الدارمي ، ومسند الطياليسي ، ومسند الشافعي ، وسنن الدار قطني ، ومعجم الطبراني الكبير ، والمعجم الصغير له ، ومستخرج أبي نعيم على مسلم وغير ذلك .

الوجه الخامس : معرفة الإجمال ، والتبيين ، والعموم والخصوص ، والإطلاق ، والتقيد ، ودلالة الأمر والنهي ، وما أشبه ذلك : بما يختص بجزء الأحكام من القرآن ويؤخذ من أصول الفقه وأهم الكتب في ذلك : المحصول لأبي عبدالله محمد بن عمر الرازي والإشارة لأبي الوليد الباجي .⁽²⁾

الوجه السادس : الكلام فيما يجوز على الله تعالى ، وما يجب له ، وما يستحيل عليه ، والنظر في النبوة ويختص هذا الوجه بالآيات التي تضمنت النظر في الباري تعالى وفي الأنبياء ، وإعجاز القرآن ، ويؤخذ هذا من علم الكلام .. وهو علم صعب ، إذ المزلة فيه ، والعياذ بالله ، مفض إلى الخسران في الدنيا والآخرة ، وقد سمعت منه مسائل تبحث على الشيخ شمس الدين الأصفهاني وغيره .

الوجه السابع : اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص ، أو تغيير حركة ، أو إتيان بلفظ بدل لفظ وذلك بتواتر وآحاد ، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات ، وأهم ما ألف فيه : الإقناع لأبي جعفر بن الباذش ،

(1) تفسير البحر المحيط ، ج1/ ص : 10

(2) المصدر نفسه ج1/، ص : 10

المصباح لأب الكرم الشهرزوري ، وأنه قرأ على مشايخ بمختلف الأعصار واستفاد من ذلك ما جعله ملما بهذا العلم فألف فيه كتاب " عقد اللآلئ " .⁽¹⁾

وذكر أنه استعان بثلاثة من التفاسير التي اعتمدها كمرجع له في تفسيره وهي : الكشف للزمخشري ، والمحرف لابن عطية ، والتحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير لأبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي والمعروف " بابن النقيب " .⁽²⁾

ومن كلامه ووصفه لهاته التفاسير ما ذكره في الرجوع لها كمصادر يستقي منها مادته العلمية فقال : كتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص ، وكتاب الزمخشري أخلص و أغوص ..فقد أنجدا وأغارا، وأشرقا في سماء هذا العلم بدرين وأنارا ، وتنزلا من الكتب التفسيرية منزلة الإنسان من العين ، وذهب الإبريز من العين ، وبتيمة الدر من اللآلئ ..وليلة القدر من الليالي .⁽³⁾

فهذه سبعة وجوه ، لا ينبغي أن يقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجملة غالبها من كل وجه منها ، وانه لا يرتقي علم التفسير ببلوغ ذروته وامتطاء صهوته ، إلا من كان متبحرا في علم اللسان ... فيستفتح بذلك مواهب الملك العلام ، ويدرك إعجاز القرآن بالوجدان لا بالتقليد ، ويفتح له ما استغلق إذ بيده الإقليد ، فمن غابت عنه هذه الوجوه أنى له أن يتعاط علم التفسير؟

ولهذا يقوم منهج أبي حيان على براعة التبويب والتقسيم والتفصيل والتنظيم والترتيب للموضوعات التي يتناولها في كل كتاب من كتبه ، حيث اتبع في البحر تفسير القرآن الكريم آية آية تفسيراً تحويًا، وفي الارتشاف يتحدث عن باب من أبواب النحو، فيبدأ بالتعريف به أولاً، ثم يقسم الموضوع إلى فصول وقضايا جزئية، ثم يتناول حديث النحاة ويبين آراءهم ويقسمه إلى مذاهب مع إيراد أدلة كل فريق ، وأخيرا يعرض ما استقر له من رأي في القضية متبعا للدليل الأقوى، ويختار الرأي الذي يراه مناسبا، وفي التذييل اتبع في طريقة شرحه نفس التسلسل والتبويب الذي سار عليه ابن مالك في كتابه التسهيل، فكان يعرض النص ثم يقوم بشرحه بإفاضة مع

(1)تفسير البحر المحيط ،ج1/ص: 11

(2)المصدر نفسه ،ج1/ ص: 15

(3)المصدر نفسه ، ج1/ ص : 14

ذكر الشواهد والأدلة من لسان العرب، وهكذا في بقية مصنفاته، ومن الأدلة على حسن التقسيم والتنظيم والترتيب قوله: " وفيه بعض تلخيص ، وستكلم على ذلك عند ذكر أقسام الكلام إن شاء الله " (1).

ومن ذلك أيضا إكثار أبي حيان الاستشهاد بالآيات القرآنية والأشعار ولغات القبائل العربية المختلفة والأمثال مع ذكر الوجوه الإعرابية والقراءات المختلفة في الآيات ، ... (2).

ولهذا فالتوجيهات البعيدة إلي لا يقدر أحد على أن يأتي لها بنظير من كلام العرب، إنما حمل ذلك العجمة وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب وحفظ أشعارها كما أشار إلى ذلك ، وأن النحو وحده لا يكفي في علم الفصيح

من كلام العرب بل لا بد من الإطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك (3)

وسلك أيضا منهجا مميذا في إعراب القرآن الكريم ، فقد اتبع طريقة أحسن الوجوه الإعرابية التي تتناسب مع أفصح الكلام . وهو القرآن الكريم . فقال: " هكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن ، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف ، وأسوؤها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات ، فكما أن كلام الله من أفصح الكلام ، فكذلك ينبغي أن يحمل إعرابه على أفصح الوجوه" ، وأردف بقوله : وينبغي أن ينزه القرآن على الأوجه الضعيفة، وفي موضع آخر قال : فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح ، ورفض بعض الأوجه الإعرابية فقال : " هذه الأعراب كلها بعيدة ينبو عنها التركيب " ، واستبعد التقديرات التي تناسب مقام الآيات ، فقال : " وهذه التقديرات فيها تفكيك للكلام ، وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله " (4).

١. نهاد عبدالفتاح فريح بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة، ط1، دارالكتب العلمية (بيروت).

(1) لبنان، 2017م، ص: 38

(2) المرجع نفسه ، ص: 39.

(3) خديجة الحديثي ، أبوحيان النحوي ، ط1، مكتبة النهضة ، (بغداد - العراق) 1385هـ - 1996م ، ص: 200

(4) اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة ، ص: 39.

وقال أيضا : " وهذا تعسف في الإعراب لا يليق بأن يحمل القرآن عليه ". الذي هو أفصح الكلام ، وقال : " وهذا تفكيك للكلام يخالفه ترتيب التركيب " ، وقال : " وهذا تركيب لا يسوغ في كلام فصيح فضلا عن القرآن " وقال أيضا : " فإن فيه تفكيكا للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح ، فكيف يسوغ في كلام الله " ؟ وقال : " وهو قول متعسف يسان كلام الله عنه " و" هذا القول فيه تفكيك للكلام بعضه من بعض " (1)

كما أنكر صاحبنا بعض وجوه الإعراب للقرآن ، ومنه قوله تعالى ﴿ **أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ** ^ص

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ [لقمان/5]

أولئك المتقدمة وأولئك المتأخرة والواو مقحمة ، وهذا الأخير إعراب منكر لا يليق مثله بالقرآن ، والمختار في الإعراب الجر على النعت ، [هدى للمتقين] ، والقطع إما للنصب بالفعل [أعني] ، وإما للرفع [على الابتداء والخبر] وهذه الصفة جاءت للمدح " (2)

ومن ذلك في بعض الأعراب ورده عليها ، مبررا ذلك بشهرة أصحابها ، حيث قال : " وهذه الأعراب كلها ضعيفة ، ولولا شهرة قائلها لضرَبْتُ عن ذكرها صفحا " . (3)

ولهذا يرى أبو حيان أن لكل علم ميزته وفضله ، فبعلم النحو تعرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها وجهة تركيبها ، وبعلم اللغة تعرف معاني الأسماء والأفعال التي يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه إلا بمعرفته والإطلاع عليه ، وبعلم الحديث يتعين المبهم ويتبين المجمل وسبب النزول والنسخ ، وبأصول الفقه يعرف الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ودلالة الأمر والنهي وما أشبه ذلك ، وبعلم الكلام يعرف ما يجوز على الله تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه والنظر في النبوة وفي الأنبياء وإعجاز القرآن ، وبعلم القراءات يعرف اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ وذلك بتواتر الآحاد (4)

(1) أبو حيان النحوي ، ص: 40

(2) المرجع نفسه ، ص: 40

(3) المرجع نفسه ، ص: 40

(4) المرجع نفسه ، ص: 198

مصادر التفسير :

استثمر أبوحيان في صياغة مادة تفسيره الكثير من المصادر التي استقر فيها كثير من آرائه وأفكاره ومنهجه .

ففي التفسير اعتمد : التحرير والتحرير لأقوال أئمة التفسير ، لابن النقيب ، والمحرم الوجيز لابن عطية وفي القراءات : الإقناع لابن الباذش ، و في الحديث : صحيح البخاري ، صحيح مسلم، في النحو: التسهيل لابن مالك الجبائي ، في الفقه : القواعد ، شمس الدين الأصبهاني، في التاريخ السيرة لابن إسحاق المطلي ، في البلاغة : نظم القرآن للجاحظ .⁽¹⁾

فسار بذلك على منهج معين :

الكلام على مفردات الآيات في بداية كل سورة ، الحديث على أسباب النزول، الحديث على الناسخ والمنسوخ، إظهار مدى التناسب بين الآيات ، ذكر القراءات وتوجيهها، جمع بين التفسير بالأثر والتفسير بالرأي، اعتمد في تفسيره الإيجاز والإطناب ، فهو لا يكرر الكلام في كلام سبق ذكره ، اعتمد في تفسيره علوم البلاغة ، الفقه ، الشواهد الشعرية للاحتجاج في اللغة والنحو، - ووقفه على استخدام القواعد النحوية ، حتى يستطيع الوقوف على المعنى المراد .

اعتمد في نقله على المذاهب النحوية ، وهي :

- البصرة : منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، والمبرد .

- الكوفة : الكسائي ، الفراء ، وثعلب .

- المذهب البغدادي : منهم ابن قتيبة ، وابن كيسان ، الزجاجي ، أبوعلي الفارسي ، ابن جني ،

ابن السراج ، ابن الأنباري ، العكبري، المذهب الأندلسي : منهم : الأعلام الشمنثري ، ابن الطراوة ،

السهيبي ، ابن عصفور ، ابن مالك⁽²⁾ .

إيمان نعمان شعبان علوان ، أثر المبرد في تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، دراسة لنيل شهادة الماجستير ، كلية اللغة العربية (

11 غزة- فلسطين) 1438هـ- 2017م ، ص ، ص : 11

(2)أثر المبرد في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، ص : 10.

ومع ذلك فقد كان مستقلا ، فلم يأخذ بمذهب أهل البصرة دائما ، ولا بمذهب أهل الكوفة دائما ، ولا بمذهب البغداديين ، بل كان حراً يختار منها ما يشاء.⁽¹⁾

بدأ أبو حيان تأليفه في اواخر سنة 710 هـ وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره ، بع ان عين مدرسا للتفسير في قبة السلطان الملك المنصور في مصر ، يقول : (... فعكفت على تصنيف هذا الكتاب وانتخاب الصفو واللباب) وهو من كتب التفسير بالرأي و الاجتهاد الممدوح ن ويقع في ثمان مجلدات وسماه أبو حيان (بالبحر المحيط) ويسميه أيضا (بالكتاب الكبير)⁽²⁾

ولم يؤلفه أبو حيان لأحد ، وإنما ألفه لوجه الله تعالى ولوجه العلم يقول : (فما لمخلوق بتأليفه قصدت ولا غير الله به أردت ، ويعد البحر المحيط المرجع الأول والأهم لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لأفانظ القرآن الكريم ، فالناحية النحوية أبرز ما فيه من البحوث التي تدور حول آيات الكتاب العزيز ن وإلى جانب إكثاره من مسائل النحو توسع في مسائل الخلاف بين النحويين حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير وقال عنه السفاقي (وقلّ من سلك هذه الطريقة من المعربين واقتعد غارها من المحققين إلا الشيخ الفاضل المحقق أثير الدين فإنه ضمه كتابه البحر المحيط هذا الطريق وسلك في سبيل التحقيق وزيّف أقوال كثير من المعربين ، وبيّن حيدها عن أصول المحققين) فالكتاب وإن غلبت عليه الصنعة النحوية لم يهمل النواحي التي لها اتصال بالتفسير⁽³⁾، وقد غلبت عليه صناعته فهو (نحوي عصره)⁽⁴⁾

فجمع هذه العلوم وبرز الجانب النحوي واللغوي بتفسيره إلا أنه لم يهمل العلوم الأخرى فنراه يتكلم عن المعاني اللغوية للمفردات ويذكر أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ن والقراءات الواردة مع توجيهها ، كما أنه

تفسير البحر المحيط ، ج1/ص : 65، ينظر: أثر المبرد في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، ص: 11، ينظر: بدرية بنت عطية بن حمزة الحرازي الشريف ، ترجيحات أبي حيان الاندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم التفسير ، جامعة أم القرى ، ج1 ، ص: 101

(1) عبدالعزیز مطلق الدليمي ، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، (1413هـ . 1992م) جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ص: 20 .

(3)الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 21

(4)المرجع نفسه ،ص: 21

لا يغفل الناحية البلاغية في القرآن ولا يُهمل الأحكام الفقهية مع ذكره لما جاء عن السلف ومن تقدمه من الخلف في ذلك ، كل هذا على طريقة وضعها لنفسه ومشى عليها في كتابه ونبهنا عليها في مقدمة تفسيره (1)

وقد ختم أبو حيّان حياته العلمية بكتابه البحر المحيط ومختصره (النهر الماد) ولا نعرف تاريخ الفراغ منه على الرغم من البحث في ذلك ، لكني وجدت في البحر عند تفسيره قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا) قال : ((وأما مشاهدته أصحاب الإلهامات الصادقة فلي من العمر 73 ثلاث وسبعين سنة أصحاب العلماء وأتردد إلى من ينتمي إلى الصلاح ..(2))

نستشف من هذا النص أن أبا حيّان أن أبا حيان كان منصرفا إلى تأليف التفسير وحده ، إذ قدم له من عمره ما يقارب العشرين سنة، وكذلك فقد ألف كتباً أخرى في هذه المدة وذكر منها :

تقريب المقرّب فرغ منه سنة (715هـ) ، التدريب في تمثيل التقريب (718هـ)، منهج السالك لم يكمله حتى سنة (728 هـ)، نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب (أرجوزة) لم تكمل حتى سنة (728هـ)، خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان (أرجوزة) لم تكتمل حتى سنة 728 هـ . (3)

/ تفسير البحر المحيط :

في البحر المحيط مادة غزيرة ، ففيه شرح لمفردات الآيات مع إستقصاء المعاني اللغوية جليتها وخفيها وبيان اشتقاقات هذه المفردات فضلا عن ذكره وجوه الإعراب لهذه المفردات ما ظهر منها وما غمض بعد تركيبها ، ثم بيان ما صح منها من سبب النزول إن وجد مع بيان آراء العلماء في الناسخ والمنسوخ من الآيات ثم عقد المناسبة بين الآيات والربط بينها بأقرب الوجوه وأقواها وإتباع ذلك في الربط بين سور القرآن الكريم مع بيان ما في الآيات من القراءات الصحيحة والشاذة مع تخريج كل قراءة على وجهها الصحيح في العربية ، ذكرا أقوال من سبقه من أعلام السلف والخلف في فهم معاني القرآن مع بيان ما أخذ كل قول ومرده ، وبنقل أقوال الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية التي لها تعلق بظاهر اللفظ القرآني من غير تعرض لأدلة تلك الأحكام ، والاكتفاء بالإحالة في ذلك على كتب الفقه ، وفيه ذكر للمعاني الإجمالية للآيات القرآنية بأسلوب متضمن لما

(1) لدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 21

(2) المرجع نفسه ، ص: 21

(3) المرجع نفسه ، ص : 22

إختره من معان واضحة جليّة مع بيان ما اشتملت عليه الآيات من فنون البلاغة ، إضافة إلى ردوده على الفرق المختلفة ... (1)

ويضاف إلى ذلك التنبيه على كثير من الإسرائيليات والموضوعات وبيان عدم صحتها وتحذير القارئ من الإغترار بها، وكثيرا ما سيضرب عن ذكرها مشيرا إلى بطلانها، وقد يوجزها ثم يكرّ عليها بالإبطال والتزييف وذلك ما فعله في تزييف قصة هاروت وماروت، وما روي في قصة يوسف عليه السلام وهمه بالبرهان الذي رآه . (2)

الأسس المنهجية التي اعتمدها في تفسيره :

ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره المنهج الذي سار عليه ويمكن إجماله فيما يأتي :

1/ الكلام على مفردات الآية لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل

التركيب ، فعند تفسيره: قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة/2]

قال أبو حيان : الربيب الشك بتهمة ، راب حقق التهمة ، وحقيقة الربيب قلق في النفس (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) ، فإن الشك ريبة وإن الصدق طمأنينة ... (3)

وهنا يتبدى لنا عنايته الفائقة بالمفردة القرآنية والتدقيق في معناها المعجمي تأصيلا وتنوعا وتوظيفا .

فسر المفردات الواردة في القرآن ، أي تفسير القرآن بالقرآن ، فقد فسّر (الدين) في قَالَ تَعَالَى: ﴿

مَلِكٍ يُورِثُ الدِّينَ ﴾ [الفاحة/4] ، قال الدين : الحساب قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ ﴿

[التوبة /36] ، قاله ابن مسعود و (الدين) القضاء قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ ﴿

[النور/2] ، والدين الملة قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة/3] .

(1) تفسير البحر المحيط ج1/ ص : 60 ينظر : الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 22

(2)الرجع نفسه، ص : 22

(3)المرجع نفسه ، ص : 23

وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران/ 19]، وألمم ببعض كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة مدلول اللفظ، وتجنب كثيرا من أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ، وترك أقوال الملحدون والباطنية، المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى، وعلى علي - كرم الله وجهه -، وعلى ذريته ويسمونهم علم التأويل ((1)).

وقديفسرالمفردات القرآنية بالحديث النبوي، فعند تفسيره قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر/ 1]، قال أبو حيان: وفي صحيح مسلم واقتطعنا من قال: أتدرون ما الكوثر قلنا الله ورسوله أعلم، قال: نهر عهدنيه ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته من ذهب. ((2)) وبذلك فهو يجوز الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في الدلالة المعجمية، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقا في الأسس النحوية التي اعتمدها أبو حيان في ضبط القاعدة النحوية، وعلى أي شاهد نحوي تبنى.

2/ الشروع في تفسير الآية ذاكرا سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها

3/ حشد القراءات الشاذة والمشهورة، ذاكرا توجيه ذلك في علم النحو، ففي قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلاَّ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة/ 214].

قال أبو حيان: وقرأ الجمهور حتى والفعل بعدها منصوب إما الغاية وإما على التعليل أي وزلزلوا إلى أن يقول الرسول أو زلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر، لأن المس والزلزال ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين.

بدرية بنت عطية بن حمزة الحرازي الشريف، ترجيحات أبي حيان الاندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1429هـ - 1430هـ، ج 1، (ص: 65)

(2) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، ص: 23

وقرأ نافع برفع (يَقُولُ) بعد حَيٌّ ، وإذا كان المضارع بعد حتى فعل حال فلا يخلو أن يكون حالا في حين الإخبار نحو : مرض حتى لا يَزْجُوَنَهُ ، وإما أن يكون حال قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين والمراد به هنا الماضي فيكون حالا محكيّة إذ المعنى وزلزلوا فقال الرسول . (1)

4/ أتجنب تكرار الكلام في لفظ سبق و في جملة تقدم الكلام عليها و في آية فسرت بل أذكر في كثير من الأحيان الموضوع الذي تكلم فيه عن تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، فعند تفسيره ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة/3] قال أبو حيان : تقدم الكلام عليهما في البسمة .

5/ ما نذكره من القواعد النحوية أحيل في تقررها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وقد يكون الدافع إلى ذلك الاختصار ، وتتخذ الإحالة أشكالا عدة ، فتارة يحيل إلى كتب النحو والصرف عامة كقوله : ويبحث في تقرير هذا في النحو ، وقال في موضع آخر ... وينفرد هذا الاسم بأحكام ذكرت في علم النحو ، وتارة يحيل إلى كتبه هو كقوله : وقد تكلمنا على هذه المسألة في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا ، وتارة يحيل إلى كتب الآخرين كقوله : ... ولم يذكره ابن مالك في التسهيل . (2)

6/ أختتم الآيات التي فسرتها بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصا ، فقد كان أبو حيان يهتم أحيانا بعض الآيات بجمع الأسرار البلاغية التي احتوتها والتي سبق له بيانها أثناء تفسيره ويُعَوِّنُ لذلك بما تضمنته الآيات من أنواع البلاغة والفصاحة ، فيسلك في ذلك طرقا منها : أنه يبين فيها الأنواع مجملية . أو يبين أنواع البلاغة والفصاحة وما خفي منها ويتطرق في موضع آخر إلى المقابلة بين فصاحة القرآن وكلام العرب ففي قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَرَّمْنَا فِي الْقِصَاصِ حَيَاةً وَيَأْتِي أَوَّلِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/179] ، قال أبو حيان : (وقالت العرب فيما يقرب من هذا المعنى " القتل أوفى للقتل " وقالوا أنفى للقتل " وقالوا " أكف للقتل " وذكر العلماء تفاوت ما بين الكلامين من البلاغة من وجوه .. (3)

7/ أتبع آخر الكلام بكلام منشور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما اختاره من المعاني : سلك أبو حيان طريقا آخر فقد يهتم ببعض الآيات بأجمل المعاني التي قام بعرضها أثناء تفسيره وربما أظهر فيها معنى

(1) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 24

(2) المرجع نفسه ، ص : 25

(3) المرجع نفسه ، ص : 25

جديدا لم يسبق له ذكره فيقوم بتلخيص المعاني مع التعليل، وقد يلخصها بالتماس أقوى الصلات بين مفتوح الآيات ومحتتمها ، وقد يلخص المعاني ويبين ما تشتمل عليه من الوعظ ثم يقابل بين معاني آيات اختلفت ألفاظها وجاءت في موضوع واحد .⁽¹⁾

القيمة العلمية لتفسير " البحر المحيط " :

هو من أوسع كتب أبي حيان إن لم يكن أوسعها على الإطلاق ، إذ ألفه بعدما تبحر في علوم مختلفة وبعد أن تقدم سنُّه وكُمُلَ عقله ورُسِّخَ علمه ، وألقى عصا التسيار في مصر ، و عُيِّن مدرسا لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور ، فابتدأ تأليفه أواخر عام 710 هـ بعد أن بلغ عمره 57 عاما .

وقد كان هذا التأخير في التأليف مقصوداً ، إذ كان يهدف إلى امتلاكه ناصية الأدوات المعينة على تفسير كتاب الله ، كما أن من بلغ هذا السن يكون قد دنا من أجله مما يجعله يتفرغ في النظر لكتاب الله ويقصر همته عليه، وهذا كان لأبي حيان وقد مكث في تأليف هذا السفر العظيم ما يقرب ست عشرة سنة .⁽²⁾

فاتصف هذا التفسير بالاتساع وغزارة المادة واستنطاق نقولاتها وتنوعها ، وعليه النحو والصرف .

إذ يعدُّ من أوسع الكتب ذكرا للمسائل النحوية والصرفية دراسة لها ، مع ذكر الأقوال والخلافات إن وجدت والترجيح بينها ، حتى لو قيل أنه كتاب نحو لحق فيه ... وهو مع ذلك مرجع مهم لآراء كثيرة من أعلام النحاة في المغرب كالشلوبين ، وابن الضائع ، وابن عصفور ، وابن العلي وغيرهم وأيضا لغزارة مادته العلمية وتنوعها ، مما جعله مصدرا أساسيا في بعض الفنون ، كالقراءات الشاذة مما لا يوجد غيره مما هو مطبوع و من أواخر ما ألفه أبو حيان، فحفظ الكثير من النقولات والنصوص من كتب مفقودة ، كاللوامح للرازي في القراءات وكتاب المنتخب لأبي الفضل المرسي ، وتفسير ابن النقيب وهما كتابان كبيران في التفسير .³

(1) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 25

أحمد بن مُجَّد بن يحيى الفقيه الزهراني ، مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ، رسالة دكتوراه، (جامعة أم القرى .
(2) (السعودية) ، 1433 هـ . 2011م، ص: 48/ 49.

3 المرجع نفسه ، ص : 49

فتوسع كذلك في علم القراءات ، وأسهب في إيراد القراءات المتواترة والشاذة ونسبتها إلى أصحابها غالبا وذكر حججها وتوجيهها ، ودافع عنها وعن القراء المشهورين الذين تنتسب لهم القراءات ، كما أنه قد توسع في القراءات الشاذة وتوجيهها مما جعله مصدرا أساسا فيها .

ودلّ على ذلك اهتمامه بعلوم العربية من حيث عنايته بالمفردات ومشتقاتها ومعانيها، وكذا الجوانب البلاغية في الآيات ، والإكثار من الشواهد (الشعرية والنثرية) ، وقد بلغت سبعمائة وثلاثة وعشرون شاهدا شعريا، حتى لا تكاد تمر بشاهد نحوي أو لغوي وارد في كتب العربية إلا وتجده في البحر ، وأيضا عنايته واهتمامه بالنقد ، وذلك يتضح في استدرأكاته على الزمخشري والحويني وابن عطية والعكبري وغيرهم ، واعتماده على الأحاديث النبوية الصحيحة دون غيرها، وردة على أهل البدع والأهواء ، كرده على المعتزلة ودسائسهم في التفسير وكذا الخوارج والفلاسفة وغيرهم ، تعظيمه وتسليمه للقراءات المتواترة ، وتشجيعه على من كان يردّها لأجل مخالفتها للقواعد النحوية ، كما رد ذلك على الزمخشري ، نقده للإسرائيليات مع إقلاله من إيرادها⁽¹⁾

عنايته بالإعراب :

اهتم بعض المفسرين ببيان وجوه الإعراب ، فبعضهم ذكره في ثنايا تفسيره وبعضهم ألف فيه ، وسميت هذه التأليف بكتب إعراب القرآن ، وهو علم يؤخذ من علم النحو ، وفائدته : أنه يبين المعنى ، ويميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، والمتكلم في هذا المعنى عليه مراعاة عدة أمور منها :

أولها: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه ، مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب ؛ فإن الإعراب فرع المعنى².

ثانيها: أن يتجنب الأمور البعيدة ، والأوجه الضعيفة ، واللغات الشاذة ، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش ، ثالثها : أن يتجنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى ، أو التكرار ، ولا يجوز إطلاقه إلا بالتأويل كقولهم كالباء زائدة ونحوه ، مرادهم أن الكلام لا يحتل معناه بحذفها ، لا أنه لا فائدة فيه أصلا ؛ فإن ذلك لا يحتل من متكلم ، فضلا عن كلام الحكيم ، رابعها : تجنب الأعراب التي هي خلاف الظاهر والمنافية

(1) مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ، ص: 49 / 50.

ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ،

ج 1 ، ص: 108

لنظم الكلام ، خامسها : تجنب التقديرات البعيدة والمجازات المعقدة ، ولا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر امرئ القيس ونحوه ، سادسها : البحث عن الأصل والزيادة في الكلمة . (1)

واعتنى أبوحيان ببيان وجوه الإعراب عناية فائقة ، فذكر الأقوال في ذلك مع المناقشة لها والترجيح ، وبيان الضعيف منها ، مع ذكر للقواعد النحوية ، والإحالة في تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وبيان لما أجمع عليه علماءهم ، مع عدم الخروج على إجماعهم إلا بدليل بين ، فمن ذلك :

في قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل/119]. قال أبو حيان : وقال : أبو البقاء : خبر ((إِنَّ)) الأولى قوله : ((إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا)) والثانية ((إِنَّ)) الثانية واسمها تكرير للتوكيد انتهى . وإذا كانت ((إِنَّ)) الثانية واسمها تكريرا للتوكيد كما ذكر ، فالذي يقتضيه صناعة العربية أن يكون خبر ((إِنَّ)) الأولى هي قوله : ((لَغُفُورٌ)) ويكون ((لِلَّذِينَ)) متعلقا بقوله : ((لَغُفُورٌ)) أو ب ((رَحِيمٌ رَحِيمٌ)) على الأعمال ، لأن ((إِنَّ رَبَّكَ)) الثانية لا يكون لها طلب لما بعدها من حيث الإعراب ، كما أنك إذا قلت : قام زيد فزيد إنما هو مرفوع بمقام الأولى ، لأن الثانية ذكرت على سبيل التوكيد للأولى ، وقيل : لا خب ل ((إن)) الأولى في اللفظ ، لأن خبر الثانية أغنى عنه انتهى . وهذا ليس بجيد ، لأنه ألغى حكم الأولى ، وجعل الحكم للثانية ، وهو عكس ما تقدم ، ولا يجوز ((2))

مذهبه النحوي : تشير كلمة (مذهب)* إلى النهج الذي ينتهجه المصر أو الطائفة أو العالم في

تقرير الحقائق وطرق رصدها ووسائل جمعها ، وقد يكون المذهب أخص من ذلك فيطلق على ما

ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ،

(1) ج 1 ، ص : 108

(2) المرجع نفسه ، ص : 109 .

المذهب لغة: "المعتقد الذي يذهب إليه" أما اصطلاحا فقد عرفه الدكتور اللبدي بأنه النهج الذي ينتهجه المصر أو الطائفة أو

العالم في تقرير الحقائق وطرق رصدها ووسائل جمعها ، وقد يكون المذهب أخص من ذلك فيطلق على من يرتعبه الشخص

الواحد في المجموعة الواحدة... وأما كلمة المذهب أو المذاهب المستعملة في مجال النحو فهي أهم من ذلك إذ تنتظم المدلولين

السابقين ، فقد تداوله علماءنا الأوائل أول الأمر بمعنى القول أو الرأي في مسألة لغوية ما، قال المبرد في النسب إلى (شبية): وكان

يرتبه الشخص الواحد في المجموعة الواحدة ، وفي هذا يقال مثلا وذهب فلان إلى كذا وكذا أي : أنه اختص بمذهب خاص به وأما كلمة المذهب أو المذاهب المستعملة في مجال النحو فهي أعم من ذلك إذ تنتظم المدلولين السابقين، وإذا نحن أقصينا الآراء الفردية في المذهب الواحد فإننا نرى أن المذهبية بمعناها الفكري تعني الطريقة الواحدة الملتزمة في تقنين القواعد وبنائها ، ولهذا كان لكل مذهب نحوي نهج واحد لا يختلف ولا يتأثر إلا بمقدار ما يقتضيه قانون التطوير والتجديد للأشياء ، فالبصرة بنت مذهبها من البداية على السماع الضيق المشروط ، في حين انتهجت الكوفة منهاجا آخر مغايرا لمنهج البصرة ومذهبها حيث اعتمدت السماع المطلق إلى جانب القياس المحكم في الوقت الذي حاول فيه المذهب البغدادي بناء نفسه على التأليف من مذهبي البصرة والكوفة ، وهكذا فإن إطلاق المذهب على النهج أدق استعمالا من إطلاقه على مجموعة الآراء التي ارتأها أفراد المذهب الواحد ، وقد نشأت المذاهب النحوية مع نشأة النحو وتكوينه وكان لها في عالم النحو اتجاهات منهجية مختلفة استطاعت مع مرور الزمن أن ترسي قواعدها وتصبح فيما بعد ذات طابع يميزها ويسمها ، وقد تعددت المذاهب كثيرا حتى وصلت إلى خمسة لكل منها تاريخه وأصوله ومناهجه وعلماءه⁽¹⁾

عند النحاة بحدوث الخلاف بينهم ؛ إذ كانوا طرائق قديماً ، وشيعاً مختلفة ، وقد ورد مصطلح

مذهب عند النحاة ليدل على آراء متوافقة ، وطريقة متبعة لطائفة من النحاة في أثناء عرض قضايا الخلاف النحوي ، فليل : مذهب البصريين ، كما قيل : مذهب الكوفيين⁽²⁾.

ومذهب البغداديين⁽³⁾ . ومذهب غيرهم ، وقد تطلق كلمة (مذهب) على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة ، كما قالوا مثلا : مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش ومذهب الفراء وهم رجال المذهب الكوفي الذي قام على أكتافهم وسعوا في سبيله حتى أسسوه مذهبا كاملا يحتوي على الكثير من القواعد الدقيقة التي يعتمد عليها ويؤخذ بها .

سيبويه يقول في النسب إليه: وشوي على أصله... هذا مذهبه، ومذهب الخليل على ما تقدم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله:

*فيها يدوي... ينظر: عباس علي الأوسي، الدرس النحوي في الموصل، ط1، دار الفرائي-بيروت، 2010م، ص: 27

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص: 87

(2) ا جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 198

(3) المرجع نفسه ، ص: 25

فقد بدا للدارسين المحدثين في عصرنا أن يستخدموا كلمة (مدرسة)^{*} بدلا من كلمة (مذهب) على نحو ما صنع علماء الغرب عندما تجاوزوا الاستعمال المألوف لكلمة (مدرسة) ، فكانت لديهم مدرسة (براغ) ومدرسة (لندن) ، وغيرها من المدارس الأخرى ، وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة (مذاهب) ، فهي بهذه الحدود تؤدي المعنى الذي تؤديه كلمة (مذهب) المعروفة في الدراسات الإسلامية ، وتحمل معناها المعروف في لغة العرب بالمعتقد الذي يُذهب إليه ، والطريقة والأصل ، وإنما عندما نقول : (مذهب مالك) أو (مذهب الشافعي) أو (المذهب البصري) ... ، فإنما نعني الطريقة الخاصة التي تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة قال بها كل مذهب ، وتابعه عليها مجموعة من الناس والتزموا بها وطبقوها .⁽¹⁾

ومصطلح (مدرسة نحوية) يعني وجود جماعة من النحاة ، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو ، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطّة ، ويجدد المنهج ، والتابعون أو المریدون الذين يقتفون خطاه ، ويتبنون منهجه ، ويعملون على تطويره والدفاع عنه ، فاستمرار النظرية ، أو المنهج ، ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم ، أو يُعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو إيجادها ، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المریدين .⁽²⁾

وقد شاعت تقسيمات متعددة لمجموعات من النحويين سُميت كل منها (مدرسة) ، فهناك (المدرسة البصرية) و (المدرسة الكوفية) و (المدرسة البغدادية) و (المدرسة الأندلسية) ، وغيرها من التسميات التي يفهم منها أن كلا منها يعني مركزا من المراكز التي عُرف فيها للدرس النحوي نشاط ورجالات ومؤلفات .⁽³⁾

فالمذاهب النحوية التي يغلب ورودها عند أبي حيان هي : المذهب البصري ، والمذهب الكوفي ، لذا سأعرض لموقفه اتجاه المذهبين مبينا مدى اتفاقه واختلافه معهما مضيفا إلى ذلك موقفه من بعض النحاة

اختلف في تحديد مدلول هذا المصطلح، وفي وجوده أيضا ، فمنهم من نفى إطلاقه عند القدامى والمعاصرين ، ومنهم من نفى وجوده قديما فقط، ومنهم من لم ينف وجوده لا قديما ولا حديثا، ويبدو أن العرب القدامى لم يستخدموا كلمة (مذهب) نسبة إلى البلد، وكان ابن النديم أول من استخدمه في التقسيم...، ينظر: حسن منديل حسن العكيلي، دراسات نحوية، دار الكتب العلمية-بيروت، 2012، ص: 67.

(1) جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 172

(2) المرجع نفسه ، ص: 172

(3) دراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 172

الآخرين برصد المسائل النحوية التي وافق فيها بعض هذه المذاهب وخالف فيها البعض فُيُطلَعنا على التقويم الصائب لمذهبه النحوي الذي اعتمده في ترجيح المسائل النحوية .

إعتمد أبوحيان أسس البصريين وأصولهم واستعمل مصطلحاتهم واستشهد كثيرا بأراء شيوخهم كالحليل وسيبويه ، وكان يرى سيبويه إمام النحو ، ويعد رأيه مقياسا للخطأ والصواب فهو ينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويرى آراءهم وأصولهم هي الراجحة في كثير من الأحيان ، فنحن نراه يقول : (وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريين) ويقول : (وهذا الذي ذكر ليس على طريقة البصريين) وقد يقول : (فقد أبا أصحابنا) ولفظة أصحابنا يذكرها فيعني بها البصريين ، لان ما يقوله هو رأيهم ويذكره في مقابلة رأي الكوفيين الذي ضعفه ، قال أبو حيان : " وإعمال إنما قد زعم بعضهم أنه مسموع من لسان العرب والذي عليه (أصحابنا) أنه غير مسموع . ⁽¹⁾

فقد كان بصري النزعة في النحو يذهب مذهب سيبويه ويعترف من معينه الذي لا ينضب وينهج منهج البصريين ، ويقتفي أثرهم ، ويكبرهم ويرى بأرائهم وأن أصولهم هي الراجحة في الكثير من الأحيان ، ويكفي لدلالة رجحان مذهب أهل البصرة أن يقول " ((وذلك لا يجوز عند البصريين)) أو ((هذا هو الراجح)) وإن أراد ان يطعن فيمن يخالف البصريين يكفي أن يقول : ((وهذه نزعة كوفية)) ((ليس من مذاهب البصريين)) ؛ وأنه اعتمد في كتابه " ((الإرتشاف)) الأوزان على مذهب البصريين . ⁽²⁾

فهو يتناول آراء العلماء الذين سبقوه خلال خمسة قرون من أمثال سيبويه و الأخفش والمبرد وابن السراج والفراسي وابن جني وابن الدهان وابن عصفور وكذلك الذين عاصروه من أمثال ابن مالك وشيوخه وغيرهم بالنقد والتحليل والمناقشة والترجيح والموازنة ، فكان له فكره المتميز وعقله الثاقب واجتهاده في كثير من القضايا الصرفية والنحوية وأدلته في ذلك السماع والقياس وما ورد من شواهد العرب .

فكان أبو حيان يدافع عن البصريين ، ويرد على من يخطئهم أو يخالفهم ، وينسب من يفعل ذلك إلى الجهل ، وأنه لا يفهم من العربية شيئا ، لكن في المقابل لم يكن صاحبنا مقلدا تقليد الأعمى للمذهب للبصري

(1) دراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، ص : 170

(2) أبوحيان النحوي ، ص : 287.

فالتقليد في نظره ظاهرة سلبية مملوثة ، حيث قال في سياق تحرره من أتباع المذهب البصري : " فإن لسان العرب ليس مخصوصا فيما نقله البصريون فقط والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه " . (1)

ولكنه كان يوازن ويرجح الرأي الذي أيّدته الأدلة القوية فإذا ضعفت أدلة البصريين عنده ، فإنه لا يتورع عن مخالفتهم ، ويرجح الرأي الكوفي ، معلنا ذلك في صراحة العلماء الأفذاذ ، وأذكر هنا رأيه في مسألة (انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء) فيقول صاحبنا : " وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء وذهب البصريون إلى منع ذلك والترجي عندهم في حكم الواجب ، قيل : والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظما ونثرا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿٤﴾ [عبس / 3 و 4]

في قراءة عاصم ، وكونه بدأ برأي الكوفيين وساند رأيهم بقوله وهو الصحيح لوجوده نظما ونثرا فهو دليل على موافقته لرأيهم . (2)

وبعد هذا العرض لأبرز ملامح الخلاف بين المذهبين في النقل والرواية والتععيد ، فما موقف أبي حيان من المدرستين؟ ومع أي المدرستين يميل ؟

والحق أن أبو حيان يأخذ بالقياس ولا يلغيه ، وكذلك السماع ، ولكن بضوابط ومعايير ، فمن ذلك أنه رد على ابن مالك بالقياس ، فيقول : " وزعم ابن مالك أنه يحفظ في ذلك فَيَعْلَ وَيَعْلَعَة ، نحو : سيد وسيدة ، وليس كما زعم ، بل هو مقيس في ذوات الواو قولاً واحداً " . (3)

فقد كان يقيس أبو حيان على ما ورد به السماع ، أو كان السماع به كثيراً ، لكنه لم يفعل كما فعل الكوفيون الذين جوزوا القياس على شاهد واحد من الشعر أو النادر أو الشاذ ، ما جوزوا القياس على ما يرد به السماع ، فإن ورد في مسألة من مسائل النحو السماع والقياس ، اختار أبو حيان السماع وقدمه على القياس ، وفي ذلك يقول أبو حيان : " أما فعل المتعدي فالمختار أنه إن سمع له مصدرٌ وقف مع ذلك المسموع ، وإن لم يسمع له مصدرٌ جعلنا مصدره " فعلاً " قياساً على الأكثر ، وبعض النحويين أجاز " فعلاً " مع

(1)اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة ، ص : 51

(2)اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة ، ص : 51

(3)المرجع نفسه ، ص : 55

المسموع ، وبعضهم لم يجز " فعلاً" وإن كان لم يسمع له مصدر ، والمختار ما تقدم من القياس عند عد السماع ، وعدمه عند وجوده . ((1))

وخلاصة القول فإن موقف أبي حيان من القياس لم يختلف عن النحاة ، حيث اتخذ السماع أساس كل حكم ، ولا يقيس إلا ما أكثر فيه السماع ، وقد ورد عنه أنه قال : " إننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة " ، وإذا اجتمع عنده السماع والقياس ، رجح السماع وأخذ به ، ولا يأخذ برأي أو بمذهب ما لم يكن مؤيدا بسماع ، ويرد على آراء النحاة البصريين أيضا إن لم يكن هناك نقلٌ يؤيد ما يقولون به ، ويرجح عليها أقوال نحاة آخرين .

فأبو حيان في مجمل آرائه واتجاهاته كان بصري النزعة ، شديد التحري للمسموع ... ((2))

وبذلك يمكن القول إن أبا حيان كان يميل إلى رأي البصريين في الغالب ، لأنهم يتبعون الدليل الأقوى ، لكنه كان يأخذ برأي الكوفيين في مسائل أخرى إذا كان الدليل معهم ، فلم يكن يتعصب لفريق على حساب فريق آخر ، وإنما هدفه وغايته إتباع الدليل ، ومن القضايا التي حسم أبو حيان موقفه فيها ما وصفه بأنه " قولٌ سخيْفٌ " لما يتبناه الكوفيون في مسألة (اللهم) ، حيث يقول صاحبنا : " اللهم لا يباشر (يا) في مذهب البصريين ، وزعموا أن الميم المشددة في آخره عوضٌ من حرف النداء فلا يجتمعان ، وأجاز الكوفيون أن تباشره (يا) عندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدرها (أمنا بخير) وهو قولٌ سخيْفٌ لا يحسنُ أن يقوله من عنده علم " ، وبهذا الموقف نستطيع القول بأن أبا حيان مال إلى البصريين في مذهبه النحوي . ((3))

لكن هذا لا يعني تبعيته في كل شيء للبصريين في كل حكم وجزئية ، لقد كان شأنه شأن ابن مالك والإستربادي ، وغيرهما من كبار النحاة ، أي كانت له مخالقات كثيرة للبصريين وخاصة فيما يتعلق ببعض القراءات أو الآراء الجزئية ، أما ماعدا ذلك فإننا نعهده بصري المنهج ولكن في غير ما تعصب ولا هوى ، ودليلنا على ذلك أنه رجح كما المحنا إلى بعض آراء الكوفيين في مواضع من كتبه ... ليصل بذلك إلى الترجيح بأقوالهم على حساب البصريين ((4)) فمنهج أبي حيان في النحو ورأيه في أصوله وكثير من المسائل العامة ، لم يكن مقلدا

(1) المرجع نفسه ، ص : 55

(2) المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع ص: 613 / 614 ، ينظر ، أبو حيان النحوي ، ص: 290 / 291 .

(3) اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة ، ص : 55

(4) المرجع نفسه ، ص : 617

ولم يكن متابعاً لأحد كل المتابعة ، وإنما كان ينظر في المسألة الواحدة نظرة تمحيص وتدقيق فيأخذ رأي هذا النحوي إن اعتقد بصحته ويرفض رأي ذلك غن رأى فيه خللاً واضطراباً ، ولكن من سماته أنه كان بصري النزعة في النحو وغن لم يتقيد بها دائماً . (1)

التعريف بالمذهب مفهومه ومنطلقاته (2) :

المذهب النحوي يعني " الأدلة التي تعتمد عليها المسائل النحوية والأصول التي تركز عليها قواعدها " ، ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن النحاة القدامى ومؤرخي العلوم وأصحاب كتب الطبقات والتراجم لم يطلقوا " مصطلح المدرسة " على البصريين أو الكوفيين أو غيرهم ، بل كانوا يستعملون كلمة " المذهب " فكانوا يقولون مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين ... فكان الشائع بين العلماء قديماً أنه كلما عرضت لهم مسألة خلافية قالوا : مذهب البصريين فيها كذا ، ومذهب الكوفيين كذا ، حتى اشتهر عندهم اصطلاح المذهب النحوي معبرين به عن كل قضية نحوية نشأ حولها خلاف في الرأي .

فمصطلح " مدرسة " لا يبعد كثيراً عن مصطلح " مذهب " بل يكاد يقابله ، وهذا ما أكده شوقي ضيف عندما تحدث عن الكوفيين ومنهجهم قائلاً : " أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً ، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة " . (3)

فتزاحم مصطلح " المدارس " و " المذاهب " على أقلام الباحثين حتى غلب مصطلح " المدارس " ، فاستولى على الأقلام والألسنة ، فقامت عدة بحوث تتناول الدرس النحوي في بيئة معينة ويطلق على كل منها مصطلح " مدرسة " المنقول إلينا من الدراسات الغربية ، وكان المستشرقون هم أول من استخدم مصطلح " مدرسة " مقابلاً جديداً لمصطلح " مذهب " كما نجد ذلك عند المستشرق الألماني (فلوجل) الذي ألف كتاب أسماه " مدارس العرب النحوية " (4)

(1) أبوحيان النحوي ، ص: 453

جمال مُجَّد سعيد مُجَّد ، اختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو العربي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، قسم اللغة

(2) العربية ، ص: 218

(3) اختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو العربي ، ص: 219

(4) مُجَّد عبدالفتاح الخطيب ، ضوابط الفكر النحوي ، دار البصائر ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ج1/ ص: 112.

ويقول كارل بروكلمان في حديثه عن تاريخ النحو العربي " وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس : البصريون ، الكوفيون ، ومن مزجوا بين المذهبين من علماء بغداد " . (1)

ويكون ذلك نتاج ما توصل إليه الفكر النحوي من نشاط وحركة عقلية تبدأ من المعلوم لتنتهي إلى إكتشاف المجهول ، أو يراد به : ترتيب أمور في الذهن ، يتوصل بها إلى مطلوب يكون علماً أو ظناً ، وذلك عن طرق إعمال العقل لإدراك ما يحيط به ، وإمعان النظر في الشيء ، وإحالة الخاطر ، وتردد القلب فيه ، وهذه الحركة العقلية تنطلق من مبادئ ومقدمات محدودة المعالم حسب المجال الفكري الذي تتحرك فيه وتسير وفق منهج وطريقة معينة تتناسب ونظرة المفكر وطريقته في التفكير وتنتهي إلى نتائج فكرية واضحة الصفات والهوية . (2)

فالمتأمل في كتاب الطبقات وتاريخ النحاة يجد أن تصنيف النحاة كان يقوم على معيارين :

1/ معيار جغرافي ، ويعنى به الدرس النحوي في بيئة معينة ، كالبيئة البصرية ، أو الكوفية أو البغدادية ، ولم يكن بهذا الارتباط المكاني أي دلالة علمية خاصة .

2/ ومعيار مذهبي ، ويعنى به الجماعات النحوية التي تختلف في تحليلها للمادة اللغوية ، فتتبنى جماعة رأياً في مسألة من المسائل ، وتتبنى الجماعة رأياً آخر ، دون أن يعنى بذل أن هذه الجماعة تتبنى في بناء " نظرية النحو العربي " منهجاً أو اتجاهها ، وأساساً في مقابل الجماعة الأخرى وسدل على ذلك كلمة " مذهب " ، كما كانت تطلق عندهم على جماعة نحوية معينة ، كانت كذلك تطلق على رأي نحوي لفرد داخل الجماعة نفسها ، فيقولون : مذهب الأخفش ، ومذهب الفراء ، ومذهب الكسائي ... ومن ذلك قول الزبيدي عن أبي علي القالي إنه كان ينصر " مذهب سيبويه على من خالفه من البصريين " ومما يقال عن الزجاج ، إنه كان : " يهجن من مذاهبه - أي مذاهب قطرب - أشياء ، نسبة إلى الخطأ فيها " . (3)

ضوابط الفكر النحوي ، ج1/ص: 113، ينظر : عبدالله الجبوري ، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، ط1، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1423هـ-2003م، ص: 351

(2)ضوابط الفكر النحوي ، ج1/ص: 31

(3)المرجع نفسه ، ج1/ص: 114، ينظر : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، ص: 356-357

وعلى الفكر النحوي يبني كل مذهب : ويقصد به " ذلكم النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكير في اللغة وتعمق النظر فيها والوقوف على " طريقة العرب في لسانها " و " معهود خطابها " وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر ، ويمثله الحضارة العربية الإسلامية : تراث ضخم من القواعد والضوابط ن والتفاسير والتعليقات ن التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في : أساليبها ، وتراكيبها ، وانتظامها وفق مستويات من التفكير يمكن تمثيلها - بالنظر في ذلكم النتاج - في أنواعه الثلاثة . ((1))

1/ التفكير الجزئي المحسوس، وهو مستوى تقرير الأحكام والقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب.

2/ التفكير الكلي المحسوس ، وهو مستوى القياس على تلك الأحكام ، من خلال نظام التفسيرات والتعليقات .

3/ التفكير الكلي العقلي، وهو مستوى التعميم والتجريد، وإقامة " النظرية " ويأتي هذا المستوى من التفكير ؛ بغية التناسق بين النوعين السابقين ، بين اللغة وقواعدها، وما فيها من تفاوت في الاستعمالات وبين " الأصول " و " الضوابط " التي وضعها النحاة - استنباطا من كلام العرب - للكشف عن " منطق " خفي ، ينتظم نحو العربية بمجمله ، وينطوي على معايير تحدد النظام العام للبناء النحوي فيها ؛ وبذلك يكون رصدنا ل " ضوابط " الفكر النحوي انطلاقا من مستواه العفوي، وهو مستوى " تقرير الأحكام " وصفا وتقييدا ، ومرورا بمستواه " القياسي " القائم على الاستنباط ، ومراعاة الأشباه والنظائر، ووصولاً إلى مستواه " التنظيري " تأصيلاً وتجريداً . ((2))

فمنطلق الفكر النحوي لم يكن كما شاع التنظير لمحاربة اللحن بقدر ما كان وضعاً " لأصول فهم الخطاب العربي " و " معهود العرب في كلامها ، وأساليب معانيها " ؛ إذ البون شاسع بين محاربة اللحن وإرادة " الفهم " ؛ لأن " اللحن " يفضي بهذا " النحو " إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته ، بل لعله كان حقيقياً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب ؛ " أما الفهم " فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفسد في إستنطاق النص ، وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص ،

(1) ضوابط الفكر النحوي ج1/ ص: 32

(2) المرجع نفسه ، ج1/ ص: 33

باعتباره أعلى ما في العربية من بيان ، ومن هذا النشاط النحوي القديم على الوجه الذي نعرف من كثرة علمائه ، وتفرع مذاهبه ، ووفرة مادته ومن هنا أيضا كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله ، حتى سمو كتاب النحو لسيبويه " الكتاب " أو يصفونه " بقرآن النحو " . (1)

فالنحو الذي يعرفه علماء الأمة ، هو النحو الذي يبحث منطق هذا اللسان ، ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته ، ويقف على أسرار تأليف العبارة في اللسان العربي ويشرح سليقة هذه الأمة ويحصل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية أو تراكيبيها . (2)

فهناك فرق بين فكر النحو والنحو التي تنبني عليه المذاهب ، فالأول ما خلفه النحاة من رصيد معرفي حول نظام هذا اللسان الشريف وخصائصه وضوابط تنظيمه ، أما الثاني " النحو " فهو الأحكام وجملة القواعد ، التي تمكن من أخذ بها من " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ن والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ؛ لينطق بها وإن لم يكن منهم ، فالنحو هو " روح اللغة ونظامها " و " الفكر النحوي " هو : النظر في ما وراء تلك الروح وخلف ذلك النظام ، " بحثا عن اندراجهما (اللغة باستعمالاتها المختلفة ، وما وضعه النحاة من " أصول " و " ضوابط " مطردة) في نظام متكامل ، رغم اختلاف معطياته ، متماسك ، رغم تنوع مكوناته ، أو محاولة لوضع الجهاز تفسيري نظري ، يعقلن ما قد يبدو فوضويا ، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحد يفني بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه " . (3)

ومما يتصل بمصطلح " الفكر النحوي " مصطلح " أصول النحو " وهو ميدان يتجاوز التفكير في اللغة إلى البحث عن مؤسساتها الكلية ، ومعالجة فلسفة النحاة في " التعليل " و " التقعيد " و " التأصيل " من خلال الوقوف على : الأدلة والمصادر التي بني عليها التفكير النحوي والطرق المنهجية التي تبحث في أسس

(1) المرجع نفسه، ج1/ ص: 167

(2) ضوابط الفكر النحوي، ج1/ ص: 168

(3) المرجع نفسه، ج1/ ص: 35

القواعد ، ومسالك استنباطها والمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها علماؤنا - صراحة او ضمنا - في دراسة العربية ، وورصد خصائصها ويراد بأصول النحو " منهج الفكر النحوي " .(1)

فالمذهب النحوي يسير في بنائه على جملة من الضوابط والقوانين والمقولات التي تضبط معاهد هذا العلم فهي تمثل " مفهومات نظرية عامة ، استخراجها النحاة من معطيات المادة المدروسة ، فكانت أصولا كلية ، جردت في صورة ضوابط كان لها دور كبير في وضع تفسير منطقي مقبول ، لصور العلاقات بين العناصر في النسق الذي بنيت عليه " النظرية " كما أن هذه الضوابط هي التي اعتمدها النحاة في تكوين عناصر المنهج " (2)

فالضوابط مستنبطة من الوقوف على " طريقة العرب في لسانها " و " ومعهود خطابها " ، وأساليبيها في تأليف الكلام وأوجه استعمالاته ، وإدراك مقاصده وغاياته ، فهي ثمرة لقراءة كلام العرب وتبعه وتفقدته واستقصائه . (3)

وهذا أصل أشار إليه ابن جني ، حينما ذكر ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : سمعت رجلا من أهل اليمن يقول : " فلان لغوب ؛ جاءته كتاب فاحتقرها ، فقلت له : أتقول : جاءته كتاب ؟! قال: نعم ، أليست بصحية؟! " قال أبو الفتح : " أفْتَرَاكَ تريد من أبي عمر وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعربيا جافيا غفلا ، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا كذا ن وصنعوا كذا كذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفه على سمته وأمه . (4)

وعلى هذا نأتي بذكر المنهج الذي سلكه أبو حيان في تأسيسه لمذهبه النحوي الذي ميزه عن باقي النحاة وهو الذي يتسم بسمة الاجتهاد في هذا الفن .

مذهب أبي حيان النحوي :

إن الملاحظ لترجمة أبي حيان يستنتج دون تكلف وعناء أنّ هذا الرجل جامع للدروس النحوية الأندلسية والدروس النحوية المشرقية (البصرية والكوفية والبغدادية والمصرية) ، ولعل هذا الجمع شكل

(1) المرجع نفسه ، ج 1/ ص: 36

(2) ضوابط الفكر النحوي ، ج 1/ ص: 40

(3) المرجع نفسه ، ج 1/ ص: 41

(4) المرجع نفسه ، ج 1م ص: 42

لديه سعة معرفية ساعدته على رصد الآراء المختلفة وترجيح بعضها على بعض قوة وضعفا ، كما ساعدته على الاجتهاد والاستقلال بالرأي الذي من شأنه أن يكون لديه طابعا نحويا خاصا به ، كمعالم لتفكيره النحوي من خلال مؤلفه (البحر المحيط) خاصة لما يمثله هذا المصنف من ثمرة تطبيقية لآرائه النحوية المبتوثة في مصنفات أخرى وعليه يمكن جمع مقومات تفكيره النحوي في وهو الذي أشار في كتابه النكت الحسان إلى ((العالم المجتهد ، الأوحد الشيخ النحوي)) في إشارة إلى تفرده في هذا الباب وأنه أملاه من بنات فكره وما ذهب إليه عقله فقال : " ..ألملت بزيادة حكم وذكر خلاف واستدلال ، ولم أرخ العنان في هذا المضمار ،... وإن كان جرمها ضئيلا وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي قليلا فرما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها ، وفرائد لا تؤثر إلا عنها ... " (1)

تقديم القراءات المتواترة على صرامة القياس :

الأصل أن يُقدم السماع على القياس ، لأن السماع هو الأصل الذي يحمل عليه الفرع في عملية القياس ، أما البصريون فقد قدموا القياس على المطرد من السماع على غير المطرد منه – وإن توفر غير المطرد على شرطي الفصاحة زمانا ومكانا – وفي ذلك تقول خديجة الحديثي : " فعدوا [تقصد البصريين] المطرد الشائع من الفصيح أصلا يقاس عليه وبنوا عليه الأقيسة التي جعلوها ثابتة ...وسموا ما كان واردا في لغات العرب أنفسها مما هو قليل مسموعا وإن كان مقاربا لأقيستهم عدوه جائزا إلا أنه لا يجوز القياس عليه " ...ويتجلى ذلك في حال تعارض السماع مع القياس ، الشيء الذي يوجب حفظ المسموع غير المطرد ويُعمل على عدم القياس عليه ، يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس : " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [المجادلة / 19].

فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك لا تقيس على غيره .." أما الكوفيون فيقدمون السماع مطلقا على القياس ، ولا يشترطون الاطراد في السماع كما هو في البصرة ، حتى قيل أن الكوفة إمامها الكسائي : " كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن و شعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو "

أبوحيان الاندلسي ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تح : عبدالحسين الفتلي ، ط1 ، 1405هـ . 1985م ،

(1) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص : 31

فأبو حيان لا يتعصب لأي مذهب نحوي ، فهو لا يذيب فكره في نهج مذهب أو مدرسة في جميع آرائها ، بل يعمل عقله وفق ما يقتنع به من طرح ، فإن اقتنع برأي تبناه ودافع عنه ، وإن لم يقتنع به عارضه وقدم الدليل على رده ، ونستطيع أن نحكم على نهج أبي حيان النحوي بالنهج الوسطي الذي يأخذ طابع الاستقلال ، بحيث تجده ، ليس فيه تعصب البصريين وتزمتهم ، ولا لين الكوفيين وتساؤلهم ، وأعاد للنحو رونقه وأعطاه قيمته وبعث فيه الحياة .⁽¹⁾

فمذهبه كان قائما على عرض خلافات النحاة في المسائل الجزئية والعلل والافتراضات والجدل حول أشياء لا تفيد ، ويرد أبو حيان هذا الجدل بأنه لا يجدي كبير فائدة مادام لا ينبنى عليه حكم فهو ضد الخلاف الذي ليس وراءه فائدة ، فكان كثير الاهتمام بذكر الخلافات بين النحاة مثل الخلاف بين سيبويه الأخفش ، وسيبويه والمبرد وابن السراج ، كما اهتم كثيرا بإبراز الخلافات بين البصريين والكوفيين وحجج كل فريق منهم في تناول القضايا النحوية والصرفية .⁽²⁾

فجده يرد على نحاة الكوفة في كثير من المسائل ومنهم : الفراء وثعلب⁽³⁾ ، ورده على العديد من الآراء النحوية المتصلة بنحاة المدرسة البغدادية ، ويمثلهم أبو علي الفارسي وابن جني علمي هذه المدرسة .⁽⁴⁾

وانخرط أبو حيان في مدرسة الأندلس النحوية بشاهد نسبة إلى كنيته (أبي حيان الأندلسي) لم يكن مبررا لعدم اعتراضه على نحاة الأندلس ورد آرائهم واجتهاداتهم إذا تعارضت مع قناعاته ، ومن النحاة الذين رد أبو حيان بعض آرائهم النحوي الشهير ابن مالك الأندلسي المعروف بألفيته وبكتابه التسهيل وغيرها من الكتب...⁽⁵⁾

كما طال نقد أبي حيان كذلك آراء النحوي الشهير ابن عصفور الاشبيلي المعروف بكتابه المجتمع ..⁽⁶⁾

(1) لزهرة قورشو ، الأسس المنهجية للنحو الحياتي من خلال تفسير البحر المحيط ، جامعة روكيز أيليل ، ص : 327

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج1/ ص: 42

(3) لأسس المنهجية للنحو الحياتي من خلال تفسير البحر المحيط ، ص: 330

(4) المرجع نفسه ، ص: 330

(5) المرجع نفسه ، ص: 331

(6) الأسس المنهجية للنحو الحياتي من خلال تفسير البحر المحيط ، ص: 331

كما اتخذ من آراء ابن عطية الأندلسي ، مواضع للتعبير عن قناعاته النحوية التي تجلت في النقد والتوجيه في بعض الأحيان ، أو النقل والتشمين في أحيان أخرى ، وذلك من خلال ما ثبت عنه من آراء نحوية واجتهادات في القراءات والتركيب ... إلا أنه قد رد عليه في مواطن قد أخطأ فيها .⁽¹⁾

كل هذا وغيره يثبت مدى استقلالية أبي حيان في نهجه النحوي ، فلا هو يدوب في المدرسة الأندلسية باعتبار أصله وتنشئته العلمية ، ولا هو يندمج في المذهب البصري باعتباره مذهب سيبويه إمام النحاة الذي ما انفك أبو حيان يعتمد على رأيه في كثير من الرؤى النحوية ، ولا هو يميل إلى المذهب الكوفي باعتباره مذهب النقد والانتقاد والتّمحل في النّش على المخالفة في الرأي ما وسعهم إلى ذلك سبيل ، بل يجنح أبو حيان إلى اجتناب الآراء النحوية التعليمية البعيدة عن التقعيد والشطط الذهني في التعليل غير المجدي .⁽²⁾

ويتضح مما تقدم سعة تفكيره وتحرره ، وذلك بمخالفته ما لم تثبت صحته ، ونبذه ما لم يوافق ذوقه العربي من الشواهد والتحليلات التي لم ترد ، وتقريره آراء وقواعد

ثبتت عنده وصح السماع بها من كلام العرب وإن كانت مخالفة لآراء النحاة وقواعدهم على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم .⁽³⁾

فهذه آراء أبي حيان التي انفرد بها النحاة ووجد له مذهباً مستقلاً ورأياً جديداً لم يحذ فيه حذو أحد من المتقدمين ولم ينهج فيه منوال شيخ ، وتلك آراؤه التي كان لاجتهاده الأثر الواضح فيها ، ولم تكن مجرد إتباع لمدرسة معينة أو لمذهب معين أو لرجل معين .⁽⁴⁾

لقد تمتع أبو حيان بقريحة مميزة ، حيث إنه يذكر لنا أن بعض النحاة اضطربوا في مسألة كذا بين الميل لقول البصريين أم الكوفيين ، ثم قال صاحبنا : " فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة واختلافهم فيها ، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه عنهم أخذنا به ، وما لم ينقل من لسانهم طرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات القواعد النحوية، إنما نرجع فيها إلى السماع ...،

(1) المرجع نفسه ، ص: 332

(2) المرجع نفسه، ص: 332

(3) أبو حيان النحوي ، ص: 498

(4) المرجع نفسه ، ص: 498

والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع ، فلا نُثبت الأحكام بالقياس ، إنما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيسٌ وحكمة لذلك السماع ⁽¹⁾.

فأبو حيان يمثل مرحلة ومدرسة في تجديد النحو التفسيري بمنهج شامل فريد ، كما يمثل مدرسة لكثرة تلاميذه والمقتبسين منه وما أثاره من مناقشات ومقارنات بينه وبين منقوديه وهو يعتبر خاتمة النحويين المجتهدين المفسرين ، إذ قصارى من جاء بعده وبعد تلاميذه المخلصين إعراب تفسيره أن يقتبسوا منهم ومن سبقوهم ، ويأخذوا قدرا مما قالوه وتأثيره العقلي النحوي في كثير من كبار المفسرين كالثعالبي وابن عطية وغيرهم ⁽²⁾.

وكان أبو حيان يدافع عن البصريين في مواضع ، ويرد على من يخطئهم أو يخالفهم ، وينسب من يفعل ذلك إلى الجهل ، وأنه لا يفهم العربية شيئا ، لكن في نظره المقابل لم يكن صاحبنا مقلداً تقليد الأعمى للمذهب البصري ، فالتقليد في نظره ظاهرة سلبية ممقوتة ، حيث قال في سياق تحرره من إتباع المذهب البصري " فإن لسان العرب ليس مخصوصا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما عمله البصريون ونقلوه ⁽³⁾ .

فقد صرح بأن البصريين لم يقصر العلم عليهم وحدهم ، فقال في تفسيره البحر المحيط : " وليس العلم مقصورا ولا محصورا على ما نقله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا لا يجوز ⁽⁴⁾ .

ولكنه كان يوازن ويرجح الرأي الذي أيدته الأدلة القوية ، فإذا ضعفت أدلة احد إحدى المدارس فإنه لا يتورع في مخالفتها ويرجح الرأي الذي بدى له صوابا .

هذا وقد تحدث صاحب كشف الظنون عن منهج الكفيل، حديثا مختصرا مفيدا فقال : ((وطريقته فيه أن يتلو الآية أو الآيات فإذا فرغ منها قال : قال الزمخشري ويسوق كلامه - فإذا انتهى كلامه أتبعه بما عليه من مناقشة وما يحتاج إليه من توجيه ، وما يكون هناك من الزيادات الواقعة في غير الكشاف من التفاسير ، وأكثر نظره في النحو ، فإنه كان متقدما في معرفته)) ، وهذا القول صادق موجود ، مما جعلنا نفقد مرجعا مهما في الحديث عنه وعن منهجه .

(1)اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة ، ص: 51

إبراهيم عبدالله رفيده ، النحو وكتب التفسير ، ط 3 (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - بنغازي) ، 1399 هـ .

(2)1990، ص : 966

(3)اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة ، ص: 51

(4)المرجع نفسه ، ص: 52

فيحس الناظر بذلك أن نظره النحوي فيه من الأصالة والعمق والاعتماد على الفكر النحوي وشواهده لا على النقاش اللفظي والأسلوب المنطقي ، مما نراه في أسلوب الحواشي ..

وهذا مانراه في دفاعه عن الأخذ بالقراءات فقد كان فكره النحوي ثورة على مقاييس وآراء المتقدمين في الموقف منها وتقويمها لها خصوصا المتواتر منها ، كما سلف ولكنه رجل نحوي واسع الإطلاع ، يهتمه أن يقيس على الفصيح من كلام العرب والمطرد فيه ، فلم يملك لبعض القراءات الشاذة إلا الحكم عليها بالشذوذ وعدم القياس عليها ، من غير مهاجمة لها أو وصف بما لا يليق ، بل هو يدافع عن بعضها في البحر ، بينما هو ينص على شذوذها أو شذوذ الكلمة التي جاءت فيها

الفصل الأول : الترجيح وأثره في الاجتهاد والتأسيس النحوي

جامعة الأمير
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول : الترجيح وأثره في الاجتهاد والتأسيس النحوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أركان الترجيح وشروطه

- المطلب الأول : لغة واصطلاحاً (العلاقة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي)
- المطلب الثاني : أركانه وشروطه
- المطلب الثالث : حكم العمل بالترجيح ومقاصده

المبحث الثاني : الأسس النحوية (الترجيحية) عند علماء النحو

- المطلب الأول : أنواع الاستدلال
- المطلب الثاني : الأسس التي اعتمدها أبو حيان وموقفه من الأصول
- المطلب الثالث : تعارض الأسس والترجيح بينها

الترجيح ضرورة الاجتهاد النحوي ومطلب في تأسيس الدرس النحوي وتأصيله :

في اللغة يُسَلِّم كل لغوي بأن رأيه لن يسير في طريق الصواب إلا إذا قابله بغيره من الآراء ، فيجمعها ويناقشها ويوازن بينها لإيجاد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها ، فإما يتقبلها ويجوزها ، وإما يردّها بعلّة ما سيظهر له ، فإذا توصل إلى أمر جديد رجحه وقواه بدليل ظاهر ومتفق عليه ، ومن هنا وُلد حرص اللغويين العرب على أداء لغتهم بعيدا عن كل خلاف واختلاف . فإذا وجدوا فيها رأيا خالف قواعدهم صوبوه ، وكشفوا مواضع الخطأ فيه ، ثم رجحوا ما يناسب المعنى والقصد ويبدو أن جهودهم المضنية للكشف عن أسرار لغتهم كانت تستنهض لديهم نوازع الرفض أو القبول للوجه والفروق التي " لا يزال يحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية ، وأنها خفايا لا تكتم أنفسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها " . أما أهمية موضوع الترجيح فتعود إلى قدرته على تفتيت الخلاف من مواضعه الأم ، بالنقض حيناً وبالإقرار حيناً آخر ، وأمام عبثية التنوع بين موجب لرأي ومُجَوِّز ، ورافض لهذا ومحقق لذلك ، لا تهدأ حاجتنا إلى عقد الوصال بين اللغة والدراسات الإسلامية حتى تُخرج مسائل الخلاف من جمود إطارها التقليدي، ونقومُ الخلاف بالعقل ونضبط أبعاده بالمنطق ، وفي عقيدتنا أنّ ثمار الترجيح تجودُ أكثر فيما يمكن أن يقدمه إلينا من إحكام للمعاني في أحكام النحو، وإثبات الفصاحة في ثبات قواعد النحو¹ .

وهذا الذي يعمد إليه النحاة من خلال الاجتهاد في باب الترجيح وإبراز مسائل الخلاف التي تعد ثمرة إحكام ضبط المعاني في باب الدرس النحوي والتقعيد .

فوجود أدلة نحوية متعارضة أمر حاصل في النحو ، لا سبيل إلى إنكاره ، بل هو ظاهرة طبيعية واقعية يفرضها واقع اللغة ، ومناهج النحاة في تعاملهم مع الأدلة ، واستنباطهم للقواعد .

فاللغة بطبيعتها متطورة مع الزمن ، وبناء القواعد على شواهد لغوية امتدت عبر أكثر من ثلاثة قرون ، ساهم حتماً في تعارض الأدلة النحوية ساعة التقعيد .⁽²⁾

وهذا الذي سعى إليه النحاة بإرساء رسوم الدرس النحوي في كل حقبة زمنية وهو كيفية الاستدلال مع مختلف الشواهد النحوية التي تبني على أساسها القواعد النحوية .

1 سامي عوض ، يوسف عبود ، الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، 1393هـ ، 2015م ، ص:72

2 حبيبة محمد نعمان جبر الرفاعي ، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الأردن ، 1416هـ - 1995م ، ص: 13

فالنحاة لما قعدوا القواعد ، خلطوا بين شواهد كثيرة ، من قبائل مختلفة ، الأمر الذي دعا إلى تعارض الأدلة نتيجة لوجود فروق واضحة ، بين لغات العرب في صيغها وتراكيبها ، وكذلك فقد كان لمناهج النحاة المتباينة أثر كبير في تعارض الأقيسة ، وتوجيه الشواهد ، بل تعدى النحاة ذلك ، فوجدناهم يتدخلون في مكان الشاهد ، من خلال التأويل والتوجيه ، أو حتى التحريف ، والتزييف أحيانا ، وبني على هذا إرتباك في الشواهد ، الأمر الذي نتج عنه ارتباك وزعزعة في القواعد ، أدى إلى تنوعها وتعددتها ، وقد يكون النحوي نفسه سببا في مثل هذا التعارض ، عند عدوله عن قصدٍ أو دون قصد عن رأي له ، سبق أن قاله .¹

والواجب على النحاة في معالجة الشواهد وإرساء القواعد البُعد عن الميل والمشرب المذهبي والعقدي الذي يؤثر في توجيهات القاعدة النحوية حتى ينأى النحوي بنفسه ، بعيدا عن التعارض ، وذلك من أجل ثراء الدرس النحوي وبناء معاملة ومدارسه .

هذه الأسباب ، وغيرها تحمل دلالة واضحة ، على أنه لا بد من الاعتراف بوجود تعارض بين الأدلة النحوية ، وهذا أمر تشهد عليه التطبيقات العلمية في الدرس النحوي .²

فالترجيح أول ظهور له كان عند علماء الفقه كمصطلح فقهي ، وانتقل إلى أصول النحو ، نتيجة التأثير الحاصل بين العلمين ، فلقد إتخذ النحاة منهج علماء الأصول في تحديد التعريفات النحوية وضبط دلالتها الاصطلاحية من خلال ضبط الشيء بذكر خواصه التي تميزه ، ولهذا يعد المصطلح أداة وسيطة للتداول العلمي بين الباحثين وعاملا مؤثرا في بناء القواعد والأسس للعلوم ، وكذلك يُسهّم في تشخيص المفاهيم وتحديد حده المعرفية حتى تتضح معاملة وينأى به عن التداخل مع العلوم التي يتفاعل معها أخذا وعطاءً ، وأن مصطلحات النحو وأصوله خضعت إلى ظاهرة التأثير والتأثر مع الفقه وأصوله من حيث المصطلح ، ويبدو واضحا بأن النحويين استخدموا مصطلحات كثيرة في الدرس النحوي وأصوله وكذلك وظف الأصوليين مصطلحات كثيرة في الدرس النحوي وأصوله وكذلك وظف الأصوليين مصطلحات كثيرة في علمي الفقه وأصوله ، ومن يطالع على هذه العلوم يجد تشابها كبيرا في هذه المصطلحات المستخدمة في أصول الفقه وأصول النحو ابتداءً من تسمية العلم ، وتحديد مفهومه فالأصوليون بينوا بأن أصول الفقه هي القواعد

¹ ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، ص : 14

² المرجع نفسه ، ص : 14

العامّة وأدلتها الإجمالية ، وكذلك ألفينا النحاة يوضحون أن علم أصول النحو يدرس قواعد النحو العامّة وأدلتها الإجمالية (1).

فَقَهْمُ هذا الفريق من النحويين لوظيفة النحو ، هو الفَهْمُ نفسه الذي قصده الأصوليون من بحوثهم النحوية ، فلا يتعلق غرض الأصوليين - وهم في سبيل استنباط الأحكام الشرعية من نصوص عربية فصيحة كالقرآن والسنة - إلا بدلالة هذه النصوص على الأحكام ، ودلالاتها متوقفة على فهمهم طرق العرب في تأليف الكلام ، وما يستخدمونه في هذا التأليف من أدوات تدل على معاني تطرأ على الكلام من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد ، وقصر وتوكيد ، ونفي واستفهام ، وما يدل على سياق الكلام جملة من إيماء ، وإشارة ، وتنبيه ، وفحوى ومفهوم وأمثال ذلك مما فات علم النحو وحفل به علم المعاني .²

ويفسر الشاطبي (709هـ) - وهو يوجب على المجتهدين أن يبلغوا في العربية مبلغ الخليل وسيبويه - قول الجرمي : ((أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه ، فيقول : ((والمراد بذلك أن سيبويه ، وإن تكلم في النحو ، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب ، و أنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ونحو ذلك ، بل هو يبين في كل باب ما يليق به ، حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ، ووجوب تصرفات الألفاظ والمعاني)) .³

فبين الفقه و النحو من التفاعل والتمازج الشيء الكثير ... ومن دلائل هذا التفاعل بين العلمين النحو والفقه : ما فعله الفقهاء من إدارة مباحث الفقه على أسس نحوية منها على سبيل المثال ما صنعه الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ) تلميذ الإمام أبي حنيفة في كتاب (الإيمان) من كتابه الجامع الكبير إذ يعد من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو يقول ابن يعيش : ((وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقه تبني على أصول العربية ، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم ، فمن مسائله الغامضة أنه إذا قال: أيُّ عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا ، ولو قال : أي عبيدي ضربته فهو حر ، فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم ، فكلام هذا الخبر مسوق على كلام نحوي في هذه المسألة))، وهكذا فتح الإمام الشيباني بابا واسعا من أبواب النظر في التفاعل

(1) طارق بومود ، أثر أصول الفقه في توجيه أصول النحو ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص: 130

² مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ط 2 ، دار الهجرة ، (قم - إيران) ، 1405هـ ، ص : 29

³ المرجع نفسه ، ص : 30

بين الفقه والنحو ، وذلك بتعليق النتائج الفقهية بمقتضيات القواعد النحوية ثم توالى بعدهم الجهود الفقهية المتأثرة بقواعد النحو ، وبخاصة في كتب الفروع كالوجيز للغزالي وشرحه الكبير للرافعي ، والمهذب للشيرازي ، والروضة للنووي .. وغيرها .⁽¹⁾

وهذا الموضوع دال على تفاعل وتأثر أصول النحو بأصول الفقه وأسبقية هذا الأخير في رسم معالم الاجتهاد ومسميات المصادر التي يبنى عليها التقعيد النحوي .

وشرح أيضا الأنباري بهذه العلاقة أن أصول النحو محمولة على أصول الفقه في عدد من المواضيع — ستذكر بالتفصيل بعد قليل — ثم يأتي السيوطي بعده فيحذو حذوه في حمل أصول النحو على أصول الفقه ، فيقول في مقدمة (الإقتراح) : ((هذا كتاب غريب عجيب الصنع ... في علم لم أسبق إلى تربيته ، ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه))⁽²⁾ ، كما يرى أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيق الإقتراح أن أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو .⁽³⁾

فهو من المصطلحات الشائعة لدى الأصوليين في مؤلفاتهم الأصلية ، حيث لم يتركوا إيراده في طيات مضامين علم أصول الفقه، ولا سيما إن خاضوا في مبحث التعارض بين الأدلة الشرعية.

مفهوم الترجيح :

إن الدراسة اللغوية لهذه الكلمة تتطلب الإطلاع على المؤلفات التي تهم المعاني اللغوية من المعاجم والقواميس ، وذلك بإرجاع الكلمة المبحوث عنها إلى أصلها الاشتقاقي وجذرها اللغوي ، وبالنسبة لكلمة الترجيح ، فإنها قد وردت في هذه المؤلفات منذ أن علم التاريخ ظهور مثل هذا التأليف وإليك مايلي :

رجح : الرَّاجِح ، الوَازِن .

ورجح الشيء بيده : رَزَنَهُ وَنَظَرَ مَا ثِقَلَهُ .

وَأَرْجَحَ الْمِيزَانَ أَي أَثْقَلَهُ حَتَّى مَالَ ، وَأَرْجَحْتُ لِفُلَانٍ وَرَجَحْتُ تَرْجِيحًا إِذَا عَطَيْتُهُ رَاجِحًا ،

وَرَجَحَ الشَّيْءَ يَرْجَحُ وَيَرْجِحُ رُجُوحًا وَرُجْحَانًا وَرَجْحَانًا ، وَرَجَحَ الْمِيزَانَ يَرْجِحُ ، وَأَعْطَى رَاجِحًا ...
والترجح : التذبذب بين شيئين عام في كل ما يشبهه⁽⁴⁾.

(1) محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ط1 ، دار السلام (مصر) ، 1427هـ ، 2006 م ، ص: 85

(2) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص: 96.

(3) المرجع نفسه ، ص: 97

ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ، ط1 ، دار صادر ، (بيروت - لبنان) ، 2000 م ، ج2/ص: 446. مادة : رجح

(4)

وجاء في القاموس المحيط : " رَجَحَ المِيزَانَ يَرْجُحُهُ ، مُثَلَّثَةً ، رُجُوحًا وَرُجْحَانًا : مَالٌ ، وَأَرْجَحَ لَهُ ، وَرَجَّحَ : أَعْطَاهُ رَاجِحًا ، ... وَتَرَجَّحَتْ بِهِ الْأَرْجُوحَةُ ، مَالَتْ ... وَالْفِعْلُ : الْإِزْجَاحُ وَالتَّرْجُحُ ... وَكِتَابُ رُجَحَ : جَزَاءٌ ثَقِيلَةٌ .. (1)"

وفي مختار الصحاح : المِيزَانُ يَرْجُحُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ (رُجْحَانًا) فِيهِمَا أَي مَالٌ ، وَ (أَرْجَحَ) لَهُ وَ (رَجَّحَ) (تَرَجَّحًا) أَي أَعْطَاهُ (رَاجِحًا) وَ (الْأَرْجُوحَةُ) ... (2)

وقيل : الترجيح هو التميل والتغليب ، ومنه قولهم رجح الميزان إذا مال

وقيل : الترجيح هو إثبات الفضل في أحد جانبي المتقابلين ، أو جعل الشيء راجحاً ، ويقال مجازاً لا اعتقاد الرجحان . (3) ، وقيل هو إثبات المزينة لأحد الدليلين على الآخر (4)

وقال السرخسي : ((الترجيح لغة إظهار فضل أحد جانبي المعادلة وصفا لا أصلا ، فيكون عبارة عن مماثلة يتحقق بها التعارض ، ثم تظهر في أحد الجانبين زيادة على وجه لا تقوم تلك الزيادة بنفسها فيما تحصل به المعارضة أو تثبت به المماثلة بين الشئيين ، ومنه الرجحان في الوزن فإنه عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان وتلك الزيادة على وجه لا تقوم بها المماثلة ابتداء ولا يدخل تحت الوزن منفردا عن المزيد عليه مقصودا بنفسه في العادة نحو الحبة في العشرة ، وهذا لان الترجيح ضد التطفيف بنقصان يظهر في الوزن أو الكيل بعد وجود المعارضة بالطريق الذي تثبت به المماثلة على وجه لا تنعدم به المعارضة ، فكذلك الرجحان يكون بزيادة وصف على وجه لا تقوم به المماثلة ولا ينعدم بظهوره أصل المعارضة ، ولهذا تسمى زيادة درهم على العشرة في أحد الجانبين رجحانا ، لأن المماثلة تقوم به أصلا ، وتسمى زيادة الحبة ونحوها رجحانا ، لأن المماثلة لا تقوم بها عادة ، وكذلك في الشريعة هو عبارة عن زيادة تكون وصفا لا أصلا ، فإن النبي ﷺ قال للوازن : ((زن وأرجح فإنما معشر الأنبياء هكذا نزن)) . (5) والظاهر من كلام السرخسي أنه لا يُفرق بين معنى الترجيح لغة واصطلاحاً .

ويتضح من ذلك أن الترجيح سيدور بين المعاني التالية :

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ط8 مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ، 1426هـ . 2005م ، ص : 219 مادة

(1) رجح

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الزّازي ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1986 ، ص : 99

(3) بنينونس الولي ، ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، أضواء السلف ، ط1 (1425هـ . 2004م) الرياض ، ص : 49
زكريا بن محمد الأنصاري ، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، تح : مازن مبارك ، دار الفكر ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 1411هـ - 1991م

(4) ، ص : 83

(5) المرجع نفسه ، ص : 50 ، 51 .

التمثيل و التثقيل و التفضيل والتغليب و التقوية ولهذا كثر استعمالها في الوزن والميزان ، لما في ذلك من ظهور ثقل الموزون ورجحانه . (1)

الترجيح اصطلاحا :

نظر الاصطلاحيون إلى الترجيح من خلال دليل الترجيح ، لأنهم وجدوا أن الأدلة قد تتعارض ، والتعارض ، كما هو معروف ، ليس في أصل الدليل ، بل هو في نظر المرجح ، وناتج عن فهمه له ، ففرقوا بين الأدلة في حال التعارض وأثبتوا مراتبها من جهة قوتها وضعفها . وذكروا صفتها إذا تساوت أو اختلفت في القوة ، وقالوا : الترجيح هو : إثبات مرتبة أحد الدليلين على الآخر ، وقيل : هو عبارة عن إثبات صفة لأحد متساويين ، وقيل : مزيد لإحدى الدالتين على الأخرى ، ثم قالوا : " هو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر " وغلبوا أحد المتعارضين فصار الترجيح " تغليب أحد المتقابلين " بدليل أن الفعل رجح مضعف ، والتضعيف من جهة الفاعل يفيد المبالغة والتكثير ، وعلى الرغم من ذلك لم يضعوا حدا للترجيح يكون جامعا لألفاظه ، وشاملا لمعانيه ، ومانعا من أن يدخل غيره فيه . (2)

لهذا المصطلح مفاهيم عديدة منها : " تقوية إحدى الأمرتين على الأخرى بدليل " (3)

ومنها أيضا : " إظهار الزيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل " . (4)

وأیضا كما قال الفخر الرازي الشافعي (ت 606 هـ) : ((الترجيح : تقوية أحد الطرفين على الآخر ، ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر)) (5)

وقال ابن اللحام الحنبلي (ت 803 هـ) : ((الترجيح : تقديم أحد طريقي الحكم لاختصاصه بقوة في الدلالة)) .

وقال ابن السبكي الشافعي (ت 771 هـ) : ((الترجيح : تقوية أحد الطرفين))

صالح سهام النهام ، الإختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة ، دار الوعي الإسلامي ، ط1 ، (1433 هـ . 2011م) ، الكويت ، ص : 141 ، ينظر : ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ، ج 1 ، ص : 121

سامي عوض ، يوسف عبود ، الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، 1393 هـ ، 2015 م ، ص : 74

(3) حسين بن علي الحربي ، قواعد الترجيح عند المفسرين ، ط1 ، دارالقاسم ، (الرياض - السعودية) ، 1996 م ، ج 1 ، ص : 35 .

صالح سهام النهام ، " الإختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الادلة والرواة وأثره ، دار الوعي الإسلامي ، الكويت ، 2011 م ، ص : 144(4)

(5) ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، ص : 58

وقال أبو الحسين البصري المعتزلي (ت 436 هـ) : ((الترجيح هو الشروع في تقوية أحد الطرفين على الآخر))⁽¹⁾ . فهذه التعاريف تنتقد من عدة وجوه سأذكرها بإيجاز :

1/ ((المجتهد)) : ترك ذكر المجتهد في هذه التعاريف مع العلم أن المجتهد ركن في التعريف يخرج به غير المجتهد .

2/ ((الشروع في)) : كلام زائد في التعريف الأول ، وقد حذفه غيره ، وحذفه جيد .

3/ ((ليعلم الأقوى)) : كلام زائد في التعريف الثاني ، لأن المجتهد لو لم يعلم قوته لا يقدمه على معارضه ، وقال ابن السبكي : ((وحذف المصنف - يعني البيضاوي - لفظة العلم - يعني ليعلم الأقوى - وهو حسن ، إذ يكفي في الظن بالترجيح ، ولعل الصواب إذ يكفي بالظن في الترجيح والله اعلم .

4/ ((تقوية)) : هذا القيد فيه نظر ، لأن التقوية من عمل الشارع وليست من عمل المجتهد ، ولقد أبدل ابن اللحام التقوية بالتقديم وهو حسن ، قال ابن السبكي : ((ولقائل أن يقول جعلتم الترجيح عبارة عن التقوية التي هي مستندة إلى الشارع أو المجتهد حقيقة أو إلى ما به الترجيح مجازاً وهو غير ملائم بحسب الإصطلاح ، وهو في الإصطلاح عبارة عن نفس ما به الترجيح فلا يجوز أن يجعل عبارة عن التقوية))⁽²⁾ ، لأن الترجيح من اختصاص المجتهد .

5/ ((الطريقتين)) : هذا قيد مشترك بين التعاريف المذكورة تحت المجموعة الأولى وفيه كلام متشعب .

ذهب بعض العلماء إلى أن الطريق أعم من الدليل ، قال الجرجاني في تعريف الطريق : ((هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب))⁽³⁾ .

وقيل الترجيح هو : ((إظهار المجتهد لقوة أحد المتماثلين المتعارضين على الآخر بما لا يستقل حجة لو انفرد))

فالإظهار : هو الكشف والبيان

المجتهد : قيد خرج به ترجيح غير المجتهد ، لأن الترجيح من عمل المجتهد ، وأحسبه قيذا

ضرورياً للتعريف

بنيونس الولي ، ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، أضواء السلف ، ط 1 ، الرياض - السعودية ، 1425 هـ - 2004م

(1)، ص: 58

(2) المرجع نفسه ، ص: 59

(3) المرجع نفسه ، ص: 60

المماثلين : قيد خرج به النص مع القياس المعارض له صورة ، فلا يقال النص راجح عليه ، ولا للعمل بالنص ترجيح لانتفاء المماثلة التي هي الاتحاد في النوع .

المتعارضين : قيد خرج به غير المتعارضين .

بما لا يستقل حجة لو انفرد : خرجت بهذا القيد عدة أمور منها :

1/ الترجيح بكثرة الأدلة

2/ الترجيح بكثرة الرواة

3/ الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للكتاب

4/ الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للسنة

5/ الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للقياس ونحو ذلك ... (1)

ويقول السرخسي في تعريفه : " تفسير الترجيح لغة إظهار فضل أحد جانبي المعادلة وصفا لا أصلا ، فيكون عبارة عن مماثلة يتحقق بها التعارض ، ثم يظهر في أحد الجانبين زيادة على وجه لا تقوم تلك الزيادة بنفسها فيما تحصل به المعارضة أو تثبت به المماثلة بين الشيئين " (2) ، ويفهم من هذا التعريف أن الترجيح يكون بزيادة وصف في أحد المتعارضين (3) وليست هذه الزيادة في أصله ، أي الترجيح بالوصف دون الأصل ، لأن وجود الوصف الزائد يجعله أصله مفضلا على ما ليس له هذا الوصف .

تقديم المجتهد لأحد الطرفين المتعارضين ، لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر (4) .

وتم شرح هذا التعريف على النحو التالي :

قولهم : تقديم : جنس في التعريف واختياره جنسا للتعريف دون غيره من التقوية والبيان ونحوهما لأن التقديم فعل المجتهد وكذلك الترجيح فعلة بخلاف التقوية ونحوها فهي فعل الشارع والمختار أن الترجيح فعل المجتهد (5) .

(1) ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، ص: 56

أبوبكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، أصول السرخسي ، تح : رفيع العجم (بيروت : دار المعرفة ، ط1 ، 1997م) ج2 ص:233.

عبد اللطيف عبدالله عزيز البرزنجي ، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ، بحث أصولي مقارنة بالمذاهب الإسلامية المختلفة (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1996 ، ج1 ص: 77.

محمد إبراهيم الحفناوي ، التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي ، ط2 دار الوفاء (المنصورة . مصر) 1408 هـ . 1987م (4) ، ص: 282.

(5) المرجع نفسه ، ص : 283.

المجتهد : المراد به : من عنده ملكة العلم والتقوى بحيث يقدر على استنباط الأحكام الشرعية سواء كان الموصل دليلاً شرعياً متفقاً عليه أو مختلفاً فيه عند من يقول به . **المتعارضين** : صفة للطرفين وتقييد لهما ، فخرج بهذا القيد الدليلان الغير متعارضين فلا يأتي الترجيح بينهما .

مزية :

المزية والقوة والزيادة والفضل كلها يراد بها معنى واحد وهو أن يوجد لأحدهما زيادة قوة فوق درجة الحجية بينها المجتهد في أحد الدليلين سواء كانت الزيادة وصفاً للدليل الموجودة هي فيه أو كانت حجة مستقلة تصلح لمقاومة الدليل المعارض ، وذلك كان يتعارض دليلان من السنة ويوافق أحدهما على كتاب أو سنة أو قياس ، فيرجح المجتهد هذا الدليل الموافق له الآخر على معارضة الذي لا يوافق ذلك ⁽¹⁾.

وقولهم معتبرة : قيد للمزية والمراد بيان أن المقصود بهذه المزية أن تكون مما يعتبر للتقوية وتفضيل دليل على آخر .

تجعل العمل به أولى من الآخر : صفة ثانية للمزية يعني تكون هذه المزية باعثة لأن يعمل المجتهد بما فيه تلك الزيادة ويكون العمل به أولى من العمل بالآخر .

وهذا وقد قال العلماء أن الفائدة من الترجيح هي أن يقوي الظن الصادر عن إحدى الأمرتين عند تعارضهما فيعمل المجتهد بالأمانة التي قوى الظن بجانبها ⁽²⁾.

فالمعنى اللغوي للترجيح : والذي يدور معناه لغوياً حول التغليب والتمثيل والرجحان والثقل لطرف دون الآخر

ولهذا فالنحاة لم يعرفوا الترجيح بين الأدلة النحوية صراحة ، إلا أنه يمكن بناء تعريفه بالرجوع لأهم تعاريف النحاة الذين أصلوا لذلك لأنه مصطلح فقهي ظهر عند علماء الفقه وانتقل إلى أصول النحو نتيجة التأثير الحاصل بين العلمين :

ونتيجة لهذا التأثير بين العلمين فإن النحاة قعدوا للغة العربية وفق منهاج أصول الفقه ، فنجدهم يحاكون الدراسات الفقهية وأساليبهم ومصطلحاتهم ، وكذلك هو الحال بالنسبة لمصطلح الترجيح ، فقد ظهر بداية في الدراسات الفقهية ، ثم استعمله النحاة في مجال تعارض الأدلة والترجيح بينها ، وذلك عندما يتعارض دليلان ، فيقوم النحوي بترجيح أحد المتعارضين وقد تعرض ابن جني في خصائصه : " لتعارض الأصول ، فعقد باباً في تعارض السماع والقياس ، كما

(1)التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي ، ص: 283

(2)المرجع نفسه ، ص: 284.

عرض لبعض الأمور المتعلقة بتعارض الأصول ، ثم عقد الأنباري فصول في لمع الأدلة ، وجعلها في بيان معنى المعارضة ، بمعارضة النقل بالنقل ، ومعارضة القياس بالقياس " . (1)

يقول الأنباري : " اعلم أن الترجيح يكون في شيئين : أحدهما النقل ، والآخر القياس أما الترجيح في النقل ، فيكون في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن " . (2)

فأما الترجيح في الإسناد أن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر ، وأما الترجيح في المتن فكأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة ... وأما الترجيح في القياس فان يكون أحدهما موافقا للدليل آخر من نقل أو قياس (3) .

ومما سبق من قول الأنباري ، نستنتج أنه إذا تعارض دليلان ، فالترجيح يكون في تغليب أحدهما عن الآخر من وجهين :

1/ الوجه الأول : أن يرجح الدليل بمؤازرة دليل آخر ، كما إذا تعارض قياسان فإن أحدهما يقوى بمؤازرة دليل آخر من سماع أو قياس .

2/ الوجه الثاني : أن يرجح الدليل بمؤازرة وصف تابع له ، كما إذا تعارضت روايتان إحداها روايتها أكثر من رواية الأخرى ، أو كان من رواها أعلم وأحفظ (4) .

وبذلك نستطيع القول : إن الترجيح بين الأدلة النحوية اصطلاحا هو : " تغليب أحد الدليلين المتعارضين على الآخر ، سواء كان تغليب هذا الدليل بوصف تابع له ، أم بمساندة دليل آخر " (5) .

فكثرة الألفاظ والعبارات الترجيحية بين ثنايا الأوراق النحوية ، كالجواز ، والاختيار ... كانت تثبت رسوخه في أذهان قدامى النحو ، فمرة يتلمسونه بلفظه الصريح ويقولون : المرجح فيه .. وأرجح الأقوال ... تترجح بين ... إلخ ثم يستدلون على رأيهم بالشواهد والأدلة المعتمدة ، ويحسمون الخلاف ، ويرجحون وجهها ويضعفون الباقي ، ومرة يستعملون مصطلح الاختيار ، وكأن سبيلهم فيه سبيل من استحسن أمرا ولم يبلغ ما عداه ، فجاء بصفاته وقال : والاختيار فيه

(1) محمد سالم صالح ، أصول النحو في دراسة في فكر الأنباري ، ص: 110

حبيبة محمد نعمان الرفاعي ، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، الجامعة الأردنية ، 1416 هـ .

(2) 1995م ، ص: 47 .

(3) المرجع نفسه ، ص: 47

(4) المرجع نفسه ، ص: 47

(5) ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، ص: 48

كذا ، وخذا حسنٌ بليغ ، والفصيح منه ، واللائق والأليق ، والشهير والأشهر... وأظهر الأقوال... إلخ ومرات عديدة يناقشون الشواهد ولا يرجحون ، فيسلكون بذلك مسلك الجواز بعد الاحتكام إلى أصول النحو ويستعملون ألفاظا توحى به . (1)

وتدل عليه كقولهم : والجائز ... ويجوز رأي فلان ، وذكر فلان قولاً وهو جائز والمقبول هنا كذا ، وإلى ذلك ذهب فلان... إلخ فإذا لم يجدوا دليلاً عليها منعوها ، وقد قال الفراء (207هـ) ذات يوم حين سمع الكسائي (189هـ) يمد ألف فعيلي : " لم أسمع المد في هذا من أحد من العرب فلا أُجيزه " . (2)

والظاهر مما سبق أن لكل رجل اجتهاده ، ولما كانت المعاني تتفاوت في سياقها ، وتعمُّض المقاصد وتبتعد عن مریدها ، كان المرجح يُعلِّق المسألة ، ويترك الحزم والجزم ، ويهجر الظن والتشكك ، ويقول : يحتمل كذا ، ولا يجزم ، وأجمل ثوب ظهر به ذلك الاجتهاد لدى أهل الصناعة هو لغتهم الأدبية التي راعت مراتبهم ، وحفظت خلافهم واختلافهم في إطاره العلمي شكلاً ومضموناً ، وعندما يخالف أحدهم كلام سابقه ، لا يبطل رأي من يخالفه ، ولا يؤكد رأي من يوافقه ، بل يتبع الدليل ، دون أن يلغي أي وجه لعله " يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه " (3)

فيفهم من هذا أن الترجيح لا يقع إلا بين المتساويين ظاهراً من خلال تعبيراتهم بكلمات : القوة والزيادة والرجحان والفضل والوجه والمزية أن الترجيح لا يصح إلا بوجود المرجح الذي يحتوي على معاني هذه الكلمات والذي يضمن مرجحات صحيحة .

وفهم من كلماتهم : العمل بالأقوى والعمل بالراجح ما يدل على المفاد من الترجيح وهو ما يتوصل إليه بعد الترجيح ، وذلك بالعمل بالراجح ، وفي تعبيراتهم : التقديم والإظهار والتقوية والتغليب كذلك ما يتضمن هذا المعنى وهو عين تصور الترجيح الذي يقصد منه التوقف عند الراجح ، لأن التقديم يقتضي وجود المقدم وهو الراجح ، والإظهار يقتضي وجود الظاهر والتقوية تقتضي وجود القوي والأقوى والتغليب يقتضي وجود الغالب والأغلب ، وكلها تحمل معنى الراجح بالنسبة لما يعارضها .

فطرق الترجيح لا تنحصر فإنها تلويحات تجول فيها الإجهادات ، ويتوسع فيها .

سامي عوض ، يوسف عبود، الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، 1393هـ ، 2015م ،

(1)ص: 74

(2)المرجع نفسه ، ص: 75

(3)المرجع نفسه ، ص: 75

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي للترجيح :

يلاحظ أن العلاقة بين الاثنين هي العموم والخصوص المطلق وذلك لأن الترجيح يطلق في اللغة على النقل والتغلب والتقوية ، بينما هو خاص في اصطلاح الأصوليين ببيان قوة أحد الدليلين أو إظهار قوة لأحد الدليلين ..

هل يبني الترجيح على التعارض ؟ أو لا ؟

بعد ذكر موقف العلماء من تعريف الترجيح وذكر التعريف المختار تم العلاقة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي للترجيح يأتي دور الكلام على مسألة مهمة وهي :

هل الترجيح لا يوجد إلا إذا وجد التعارض ؟ أم الترجيح لا يكون بين المتعارضين ؟

قد ذهب العلماء في ذلك على آراء بنوها وساروا عليها وأولهم:

مذهب الجمهور الذي يرى أن الترجيح لا يوجد إلا بين المتعارضين ، ويظهر ذلك جليا في تعريفاتهم للترجيح حيث يذكرون دائما قيد المتعارضين ، وقد استدلوا بما يلي : أنه لولا التعارض لما كانت هناك حاجة إلى الترجيح والبحث عنه بعد تعذر الجمع ، ولا شك أن الترجيح من جملة ما يدفع به التعارض ، وأن محاولة الترجيح بين الدليلين المتعارضين ما هي إلا لأجل التخلص من التعارض .⁽¹⁾

المذهب الثاني :

ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الترجيح لا يوجد مع التعارض ، ولا يشترط لتحقيق الترجيح وجود التعارض ، بل التعارض يباين الترجيح ، وقد استدلوا بما يلي :

الدليل الأول : أن التعارض يشترط فيه مساواة الدليلين ، والترجيح لا بد أن يكون لأحدهما فضل وزيادة ، فالقول بالتعارض قول بالتساوي بين الدليلين ، والقول بترجيح أحدهما قول بعدم المساواة بينهما ، فإذا بينهما تناقض صريح . وقد نوقش هذا الدليل باشتراط المساواة في التعارض ، ولو سلمنا ذلك فهو في التعارض المساوي للتناقض وهو غير موجود في الأدلة الشرعية ، وأما التعارض فلا تعادل ولا مساواة بينهما ، ولو سلم اشتراطها في التعارض العام فهي إنما تشترط لبقاء التعارض الذي لا حل له ، لا لأصل التعارض وكذلك ذهبوا إلى أن التعارض هو التناقض ، ولا شك أن التعارض نقص لا يوجد ألينة في كلام الشارع أحدهما على الآخر ، فبين التعارض والترجيح اختلاف ظاهر ، ولا شك أن الذي يستدل به من بين هذه الأدلة هو أن الترجيح

مُجد إبراهيم حفناوي ، التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرها على الفقه الإسلامي ، ط2 ، دار الوفاء (الوفاء - المنصورة) ، 1408 هـ

1987(1)م ، ص : 286

يعتمد على وجود التعارض ، وأن الدليل الراجح هو الدليل المتعارض قبل الترجيح بين الأدلة إلا إذا كان بينهما تعارض . (1)

فمدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على الوجه الصحيح مطابق للمسالك العقلية والشرعية فما كان محصلاً لذلك ، فهو ضابط معتبر .

أركان الترجيح :

إذا كان الركن في الشيء هو ما يقوم به ذلك الشيء ، فإن هناك أموراً لا بد منها حتى يحدث الترجيح وهذه الأمور هي :

1/ وجود دليلين متعارضين فأكثر ، هما الراجح والمرجوح ، إذ لا بد من وجود ذلك لتحقق ماهية الترجيح ، سواءً أكان الدليلان المتعارضان من سمع أو قياس .

2/ أن يقوى أحد الدليلين المتعارضين على الآخر ، والدليل ساعه التعارض يقوى على معارضه من وجهين :

أ/ أن تكون قوة الدليل في ذاته ، فالسمع مثلاً أقوى من القياس ، وأعلى رتبة من القياس والأخير هو أقوى من استصحاب الحال ، وعلى ذلك فإن ترجيح السماع على القياس ، أو القياس على استصحاب الحال ، لا يحتاج إلى وصف تابع ، أو دليل آخر لمساندته وتقويته . (2)

ب/ أن يقوى الدليل على معارضه بمساندة دليل آخر ، أو وصف تابع للدليل المرَّجَّح وهذا ما يحدث عند كون الدليلين المتعارضين من نوع واحد ، كتعارض سماع وسماع ، أو قياس وقياس ، فإذا تعارضت روايتان ، فقد تقوى أحدهما وترجح ذلك بمساندة دليل آخر من سماع أو قياس ، أو ترجح على معارضتها بوصف تابع لها ككثرة روايتها أو الثقة بمن يرويها .

ج/ وكذلك فإن من أركان الترجيح (الترجيح نفسه) وذلك أن يبين النحوي أن أحد الدليلين المتعارضين أقوى عنده من الآخر .

ويكون الترجيح بألفاظ أهمها :

- أرجح ، والمرَّجَّح ، والراجح ، والأولى ، والأجود ، والأحسن ، والاختيار ، والمقدم ، والأقوى ، والأفصح ، والأقيس ... وغيرها (3) .

(1) التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرها على الفقه الإسلامي ، ص : 287 .

التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرها على الفقه الإسلامي ص : 49 ، ينظر : علي حسين علي ، الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ضابطه

(2) واعتباره ، ط 1 ، دار الوعي الإسلامي ، الكويت ، 1434 هـ ، 2013 ، ص : 34 .

(3) المرجع نفسه ، ص : 49 .

- فالترجيح يمثل فرعاً عن للتعارض ، أي أنه عندما تتعارض الأدلة ، يقوم المرجح بتقوية الرأي الراجح من بين مجموعة الآراء المتعارضة ، فنجمها فيما يلي :
- 1/ التقديم : وهو الركن الأساس في الترجيح ، لأنه لولاه لما يحصل الترجيح .
- 2/ النظر: وهو منطلق عمل التقديم في الترجيح ، لأن الترجيح فعل ولا بد من فاعل ، لم يقدر على القيام بهذا الفعل إلا بالنظر والاجتهاد .
- 3/ الدليلان : وهما الأمران اللذان يثبت بينهما التعارض ، وإذا بطل أحدهما يبطل التعارض فيبطل الترجيح تبعاً.
- 4/ المزية : وهي المعيار للنظر في الدليلين لقصد تقديم أحدهما على الآخر ، وهي المرجح الذي يصح به الترجيح .⁽¹⁾

شروط الترجيح :

- ذكر العلماء للترجيح بين الأدلة قياساً كان أو غيره شروطاً - وإن كان الغالب لا يفرضها بمبحث مستقل - وقد اتفق على بعض هذه الشروط واختلف في البعض الآخر ، منها :
- الشرط الأول : التساوي بين الدليلين المتعارضين في الحجية :
- بحيث لو سلم كل منهما عن معارض كان صالحاً للاستدلال به ، أما إذا كان في أحدهما فضل قوة عن الآخر ، فلا تتحقق المعارضة بينهما .
- قال الشوكاني : للترجيح شروط : منها : التساوي في القوة ، فلا تعارض بين المتواتر والآحاد بل يقدم المتواتر بالاتفاق .
- الشرط الثاني : إن الترجيح لا يقع إلا مع وجود التعارض : فحيث انتفى التعارض انتفى الترجيح ؛ فالترجيح فرع عن التعارض ومرتب عليه .⁽²⁾
- الشرط الثالث : أن يكون الترجيح بين الأدلة :
- فالدعوى لا يدخلها الترجيح ، لأنها مجرد دعاوى محضة تحتاج إلى الدليل ، والترجيح بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة ، فليس هو دليلاً ، وإنما هو في قوة الدليل ، قال الزركشي : والحق أن الترجيح يدخل المذاهب باعتبار أصولها ونوادرها وبياناتها ، فإن بعضها بعضها قد يكون أرجح من بض ، ولذلك جرى الترجيح في البنات .⁽³⁾

مصطفى بن شمس الدين ، محمد فضلي بن شمس الدين ، الترجيح في الفكر الأصولي : منهجية البحث العلمي ، قسم الفقه وأصول الفقه ،

(1)الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، ص : 10

(2)الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ضابطه واعتباره ، ص : 35

(3)المرجع نفسه ، ص : 36 .

الشرط الرابع : قبول الأدلة المتعارض في الظاهر :

فلا يجري التعارض في القطعيات، وذلك لأن الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر كي يغلب على الظن صحته ، والأخبار المتواترة مقطوع بها ، فلا يفيد الترجيح فيها شيئا ، وكذلك إذا كان أحد الدليلين قطعيًا والآخر ظنيًا فلا مجال للترجيح ؛ لأنه لا ينظر إلى الظن ويحكم بتقديم القاطع مطلقاً. (1)

حكم العمل بالدليل الراجح :

يُعدُّ عدم وجود خطأ أو لبسٍ في كلام العرب الغاية المرجوة من علم أصول النحو . فقد حاول بعض النحاة ضبط اللغة ، والحرص على عدم وقوع الخطأ واللبس فيها ، فلجأوا إلى وضع القواعد والمقاييس التي غالباً ما تبنى على الكثير المطرد من كلام العرب الفصحاء ، ومن حرص النحاة على عدم وقوع الخطأ واللبس في كلام العرب ، لجؤوهم إلى تقديم الدليل الذي يروونه أقوى ساعة التعارض .

غير أننا ونحن نتحدث عن حكم العمل بالدليل الراجح في النحو العربي ، يجب أن نعي حقيقة مفادها ، أننا لا نتعامل مع أدلة شرعية تسم بالقطعية والثبوت ، فنحن نتعامل مع لغة ، مع ظاهرة اجتماعية لا تخضع للتحديد ، فمظاهرها المتطورة المتنوعة صعبة على القياس والتقنين . (2)

غير أن الذي يعمل وفق الدليل المرجوح ، وإن لم يكن مخطئاً في ما أقدم عليه ، إلا أنه مخطئٌ لأجود الدليلين ، يقول ابن جني : إن الذي يختار إحدى اللغتين من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، ولكن عليه أن يتخير ما هو أقوى وأشيع ، لأن الذي يختار غير ذلك يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، وإن لم يكن مخطئاً لكلام العرب ويقول : " إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " . (3)

فإذا تعارضا قياسان ، وكان لأحدهما فضل يرجح به على الآخر ، سواء كان الفضل من جهة الأصل ، أو حكمه ، أو علته ، أو الفرع ، أو الأمر الخارجي ، فإن المجتهد يرجح ما تحقق فيه ذلك الفضل حسب الظن الغالب ويعمل به ، ويترك الآخر ، قال : السرخسي : ((إذا وقع التعارض بين القياسين ،

(1) الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ضابطه واعتباره ، ص : 37

(2) ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، ص : 50

(3) المرجع نفسه ، ص : 51

فإن أمكن ترجح أحدهما على الآخر بدليل شرعي ، وذلك قوة في أحدهما لا يوجد مثله في الآخر ، يجب العمل بالراجح ويكون ذلك بمنزلة معرفة التاريخ في النصوص ((⁽¹⁾).

مقاصد الترجيح :

والقصد منه تصحيح الصحيح وإبطال الباطل، وذلك لأن بالترجيح يقدم الصحيح على دونه في حالة تعارضهما ويهمل الباطل ، وإضافة إلى هذا ، فثمة مقاصد أخرى للترجيح² ، وهي:

1/ تحقيق مقصد الأدلة الذي هو الإعمال بصورة جزئية لا كلية لتضمنه إهمال الدليل المرجوح ، الأصل في الأدلة الصحيحة إعمالها والعدول عن هذا الأصل مناقض للشرع ، ولما كان إعمال الدليلين يؤدي إلى إستحالة تنزيل مقتضاهما فالشروع في إعمال أحدهما بمبرر شرعي أولى من إهمالهما جملة ، والقاعدة الشرعية تقول ما لا يدرك جله لا يترك كله .

2/ تنزيه الشرع عن الاختلاف والتعارض محققاً قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ

مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ [النساء / 82]

وإذا صح استنطاق الآية بمفهومها المخالف فجاز أن يوجد في الشرع إختلاف يسر في نظر الناظرين ليكون إبتلاء عليهم حتى يجتهدوا في تنزيه الشرع من الاختلاف الكلي فيبحثوا على المرجحات والمؤيدات، وفي اجتهاداتهم أجر لهم ورحمة للناس كافة وسعي إلى تحقيق صلاحية الشرع على مرور الزمان والمكان .⁽³⁾

ويقوم الترجيح على قواعد وأسس منها :

قواعد الترجيح المتعلقة باللغة : الترجيح بالتقديم والتأخير ، الترجيح بالإستشهاد من لغة العرب ، الترجيح بعموم القرآن ، الترجيح بالتأسيس والتأكيد ، الترجيح بعودة الضمير إلى أقرب مذكور ، الترجيح

⁽¹⁾الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ضابطه واعتباره ، ص: 65

² محمد صديق بن حسن خان، حصول المأمول من علم الأصول، دار الكتب العلمية-بيروت، 2019، ص: 315.

مصطفى بن شمس الدين ، محمد فضلي بن شمس الدين ، الترجيح في الفكر الأصولي : منهجية البحث العلمي ، قسم الفقه وأصول الفقه ،

(3)الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، ص : 12

بتوافق الضمائر ، الترجيح بالتقدير وعدمه ، الترجيح بناء على التصريف ، الترجيح بناء على الناحية البلاغية .. (1)

الأسس الترجيحية عند علماء النحو :

اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للأراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه ، وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى ب (أصول النحو) ، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول فقد أشبعوا بها كتبهم ، وذلك لكونها أساس العلم الذي لا يستغنى عنه :

والنقل هو الدليل الأول من أدلة النحو في وضعهم قواعد اللغة العربية ، حيث اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخالص ، وكانت غايتهم في ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثير باللغات الأعجمية والاضمحلال والدروس فيها (2)

أما أنواع الحجج النقلية فمنها ما يأتي :

عند الحديث عن أنواع الحجج النقلية نذكر مصادر الاستشهاد فتبرز لدينا بعض المصطلحات المترادفة التي لا يخلو بعضها من عموم وخصوص ؛ وهي ((الاحتجاج)) * (3) ، و ((الاستدلال)) * (4) ، و ((الاستشهاد)) * (5) ، و ((التمثيل)) * (6) .

عبير بنت عبدالله النعيم ، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ، ط1 ، 1436هـ ، 2015م ، دار التدمرية (1) ، الرياض ، ص: 126

(2) قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ، ص: 147

(3) وهو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو وهو يرادف في هذا الاستشهاد ويقابله التمثيل ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص: 61

(4) وهو ضرب الأدلة والإتيان بالشواهد ، وفي هذا اللفظ عموم يشمل الاستشهاد والبرهنة وإقامة العلامات والسمات ، وقد يعرف الاستدلال بأنه تقرير الدليل لإثبات المدلول . المرجع نفسه ، ص: 84

(5) وهو : الاحتجاج للرأي أو المذهب ، أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه ، والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم أو بما صح من الأحاديث الشريفة وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة ، ولما كانت هذه العصور محصورة في العصور المتقدمة إلى بداية العصر العباسي فإن مجمع اللغة العربية قد وسع آفاق الاستشهاد وأعلن ان العرب الذين يوثق بعريبتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع ، المرجع نفسه ، ص: 119

وأهم هذه المصطلحات هو الاحتجاج ، إذ يقصد به ((الأدلة العقلية أو النقلية التي وضعها علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه)) ، ((وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصاً لغوية أو أصولاً نحوية)) ومن ثم فإن الاحتجاج والاستدلال يؤدیان المعنى نفسه ، فيقصد به إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة ...⁽¹⁾

أما الاستشهاد والتمثيل فيغلب إطلاقهما على الحجج والأدلة النقلية ، فهما جزءان منها ، ولكن بينهما بعض الفروق التي يمكن إيجازها فيما يلي :

الأول : أن الشاهد هو ما يذكر لإثبات صحة القواعد أو نفيها أو إبطالها ، وبيان المطرد من القواعد وشاذها ، ((وإنما جعل دليلاً على الإثبات ؛ لأن مفهومه مستقى من الشهادة ، وهو الخبر القاطع)) ، أما المثال فهو ما يُذكر لإيضاح القواعد وبيانها ، وإيصالها إلى فهم المتلقي .⁽²⁾

الثاني : أن الشاهد ((يخضع لضوابط النحاة فيما يبنى عليه قاعدة من الكلام ؛ ومن ثم فلا بد من نسبته إلى قائل موثوق به في عصر الاستشهاد ، أو قبيلة من القبائل الموثوق بلغاتها)) ، أما المثال فلا تلزم فيه أي من هذه الضوابط ، فقد يؤخذ ممن لا يحتج بكلامه ، أو يكون بعبارة مصنوعة من العالم نفسه ، وعليه فإن الفرق بينهما (قائم بالعموم والخصوص؛ إذ الشاهد يصلح أن يكون مثلاً، والعكس لا يجوز).⁽³⁾

ومما سبق يتبين أن الشواهد من حيث موضوعها الذي ترد فيه أنواع :

أ / شواهد لغوية و ب / شواهد بلاغية

ج / شواهد نحوية : وهي ما استشهد به النحويون في إثبات قاعدة أو تأكيدها ، أو بيان ما استثنى أو خرج عنها ، أو جاء مخالفاً لها.⁽⁴⁾

مقدمة في أنواع الاستدلال :

(1) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1407هـ - 1987م ، ص : 6
ناصر محمد عبد الله آل قميشان ، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، دار الكتب الوطنية ، ط1 ، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
(2) ، 2009 ، ص : 429
(3) المرجع نفسه ، ص : 430
إبراهيم عمر محمد حسين ، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، المجلة العلمية ، العدد : الثاني والثلاثون ، كلية اللغة العربية ،
(4) أسيوط ، 2013 ، ج1/ ص : 7

الاستدلال مأخوذ من الدليل ، والدليل : ((عبارة عن معلوم يتوصل إليه بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً)) وقيل إنه ((الذي يلزم من العلم به العلم لوجود المدلول)) ، وقيل أنه ((الذي يلزم من العلم أو الظن به العلم أو الظن بتحقيق شيء آخر)) وعلى هذا التعريف فالدليل نوعان : قطعي وظني .

وعرفه ابن جني أيضاً بقوله : ((الاستدلال : هو تقرير الدليل لإثبات المدلول ؛ سواءً كان من الأثر إلى المؤثر ، أو العكس ، أو من أحد الأثرين إلى الآخر))⁽¹⁾

والاستدلال قيل في تعريفه إنه ((تقرير الدليل لإثبات المدلول)) وقال ابن الأنباري : ((الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم ، والاستعلام طلب العلم))⁽²⁾ والاستدلال بمعنى الدليل ، أي : طلب الدليل .

ويقيد الاستدلال بصفة اللغوي ليحصر مجال البحث فيما يختص باللغة فقط ، ولما كانت اللغة كائناً معقداً جداً ، لزم أن تدرس كما يدرس كل أمر معقد ، وذلك بتفكيكه إلى أولياته ، ثم النظر فيه باعتبار جوانبه المختلفة ، ثم دراسة كل جانب على حدة ، ثم الجمع بين كل ذلك ، وهذا التفكيك أحياناً يأتي بنتائج ضارة عندما يقطع الدارس الصلة بين هذه الجوانب ، إلا أنه لا بد منه ؛ لأنه لا يمكن دراسة شيء بهذا التعقيد من غير تقسيم وتفكيك ، فالمقصود بالتقسيم مجرد تنظيم الدراسة فقط ، كما يدرس طلبة علم الطب : القلب وحده ، والمخ وحده ، والجهاز الهضمي وحده ، وهكذا ن مع أنه معلوم أن الجسم لا يمكن أن يقوم بشيء واحد من هذه الأشياء استقلالاً ، فكذلك اللغة لا يمكن أن تقوم على النحو وحده ، أو اللفظ وحده ، أو البلاغة وحدها ، أو الصوت وحده ، وهكذا.⁽³⁾

والقول بالاستدلال اللغوي يشمل معنيين كالأول : الاستدلال باللغة ، والثاني : الاستدلال على اللغة ، وأكثر الكلام هنا على المعنى الثاني ؛ لأن الأول أكثر ما يتعلق بالعلوم الأخرى ؛ كالأصول والتفسير والفقهاء .

(1) أبو مالك العوضي ، صناعة التفكير اللغوي ، ص: 2، ينظر :

(2) أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، الإعراب في جمل الإعراب ، نج : سعيد الافغاني ، دار الفكر ، ط2 ، بيروت - لبنان ، 1391هـ - 1971م ، ص: 45 ، ينظر : مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني ، اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، قسم اللغة ، جامعة أم القرى ، 1420هـ - 1421 هـ ، ص: 146.

(3) صناعة التفكير اللغوي ، ص: 94

فعندما يقول الخليل : كلمة كذا جمعها كذا ، بدليل قول الراجز كذا ، وعندما يقول سيبويه : العرب تقول كذا ؛ كما في قول الشاعر كذا وكذا ، وعندما يقول الأصمعي : لا تقول العرب كذا وكذا ن أما سمعت قول الشاعر كذا ، وعندما يقول ابن جني : هذا شائع في كلام العرب ، وجدت منه ما يحتمل مجلدا ، كل هذه الأمثلة ومثلها كثير في كلام العلماء وتصرفات اللغويين يمكن أن يسمى (الاستدلال اللغوي)؛ أي : طلب الدليل أو سوق الدليل على أمر أو مسألة لها علاقة باللغة ، والاستدلال لا بد أن يكون مبنيا على أصول هذا العلم ، وأصول هذا العلم محمولة على أصول الشريعة .⁽¹⁾

الاستدلال النحوي :

أنواع الاستدلال كثيرة جدا ، غير أن منها ما يكثر ، ومنها ما يقل ، فأكثر ما يتمسك به مايلي :

أولا : الاستدلال بالتقسيم : قال ابن الأنباري : ((يكون على ضربين أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا ، فيبطل بذلك قوله ، ... والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله))⁽²⁾

ثانيا الاستدلال بالأولى : وهو أن ((أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم وزيادة))

ثالثا : الاستدلال ببيان العلة : وذلك من وجهين : أحدهما : أن يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوحد بها الحكم . والثاني : أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف لعدم الحكم .

رابعا : الاستدلال بالأصول : قال ابن الأنباري ((مثل أن يستدل على إبطال مذهب على مذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ب (أن ماذهب إليه خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف الأصول ، لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ...))³

(1) صناعة التفكير اللغوي ، ص: 95

(2) المرجع نفسه ، ص: 146 .

3 المرجع نفسه ، ص : 146

خامسا : الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه : قال ابن الأنباري ك ((اعلم أن هذا مما يكون إذا ثبت لم يخف دليله ، فيستدل بعد الدليل على نفيه)) . ثم قال : ((وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه ، وإنما الدليل على المثبت ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضا يجب الدليل على النافي)) .

سادسا : الاستدلال بالاستقراء : مثل انحصار الكلم في ثلاث : الاسم والفعل والحرف (1)

ولهذا (2) يرى الشاطبي أن التزام الاستقراء في استنباط الأحكام يُطلعنا على مقاصد العرب في كلامها ، وهذه المقاصد ترتبط بالقوانين والأنظمة الكلية المرتبطة بالكفاءة اللغوية للناطقين بالعربية ، ومثال ذلك قوله : " إن العرب التزمت أن تأتي لكل فاعل بفاعله ، ألا تحذفه حذفاً ، وإن دلَّ عليه الدليل ، وإذا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل ، وألا تحذفه إلا مع تغيير الفعل والنيابة ن الفاعل ، فلا بد لنا من التزام ذلك ، فإذا لم يظهر لنا هنا عياناً فهو مضمّر ، بلا بُدُّ لئلا نُخرج عن قصد العرب ، والجري على مجراها " .

فالاستقراء هو الوسيلة التي اعتمد عليها علماء المسلمين حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها ، وقد كلفهم ذلك جهوداً مضيئة ، إذ استقصوا فيها معظم التراكيب العربية وطرق أدائها ، ومعظم المفردات العربية ومشتقاتها ، ثم استخرجوا من ذلك ضوابط النحو والصرف ، فكانت هذه من العلوم التي توصل المسلمون إلى جل ما فيها عن طريق الاستقراء . (3)

سابعا : الاستدلال بلزوم مالا يلزم : كأن يستدل على أن آخر : فاعل بدليل أن مصدره على إجارة ، وهذا يعني انتفاء أن يكون أجر على أفعال ، فيقال : إن هذا من لزوم مالا يلزم ؛ إن كون مصدر إجارة لا يلزم من ذلك إنتفاء أفعال . (4)

فالدليل هو المقدمات ، والمدلول هو النتائج ، والمستدل هو الشخص الذي يقوم بأمر الاستدلال ، وذكره في الأركان معناه أنه لا بد أن يكون لديه الأهلية الكافية لهذا الاستدلال ، ولا نبعد إن قلنا : إنه أهم

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 147 ، ينظر : عزمي محمد عيال سلمان ، جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي

(1) في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، جامعة مؤتة - الأردن ، 2010 ، ص : 60

(2) جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 63

عبدالرحمن حسن حنيفة الميداني ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، دار القلم ، ط 4 ، دمشق - سوريا ، 1414هـ - 1993م

(3) ، ص : 189

(4) المرجع نفسه ، ص: 148

أركان الاستدلال ؛ لأن الدليل موجود متاح لجميع الناس ، والمدلول كذلك قد يكون معروفاً ؛ لأنه هو الهدف المطلوب الوصول إليه صحيحاً كان أو خطأ .⁽¹⁾

والحاصل أن المستدل هو : العالم ، أو المجتهد ، أو اللغوي ، أو النحوي ، أو البلاغي، أو نحو ذلك.

أما المدلول فهو النتيجة المطلوب الوصول إليها ، وهذه النتيجة كلما كانت أعم كانت أصعب استدلالاً وتحصيلاً ، وكلما كانت أخص كانت أسهل استدلالاً وتحصيلاً ، ولذلك ينصح بعض أهل العلم بأن تكون المرحلة الأولى من التحصيل هي :

1/ معرفة المفردات ومعانيها ؛ لأن هذا هو أسهل وأخص نتيجة يمكن تحصيلها ولا تكاد تحتاج إلى جهد إلا مجرد التذكر ، فليس فيها كبير فكر .⁽²⁾

2/ ويليهما في الصعوبة : القواعد أو الضوابط الخاصة بباب من أحد فروع العلم ؛ مثل أقسام الكلمة ، وأنواع المعارف ، وحصر الضمائر ، ونحو ذلك .

3/ ثم يليها في الصعوبة : القواعد المتعلقة بجميع أبواب هذا العلم (النحو مثلاً) ، مثل أن الضمة أقوى من الكسرة ، وأنه لا تتوالى أربع حركات ، ونحو ذلك .

4/ ثم يليها في الصعوبة : القواعد الشاملة لهذا العلم وغيره من علوم العربية (كالنحو مع البلاغة مع الأدب مثلاً) ؛ كدلالات التقديم والتأخير والحذف ، والقرينة ، والتقدير ، ونحو ذلك .⁽³⁾

وبذلك ذهبوا إلى ضبط أنواع الاستدلال ومكوناته من المستدل إلى الدليل وأنواعه من أركان للاستدلال وأهلية المستدل في ضبط هذا العلم ، لتخريج القاعدة النحوية المطلوبة في ضبط ميزان وسلم الكلام العربي .

(1) صناعة التفكير اللغوي ، ص: 96

(2) المرجع نفسه ، ص: 96

(3) المرجع نفسه ، ص: 97

الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقف: قامت مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة على أسس كثيرة ، منها :

السماع :

فإن أهم أصل قامت عليه مواقف أبي حيان النحوية هو السماع ، فهو مدار الحكم عنده يأخذ به ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية وترجيح ما يراه صوابا ، كما أنه استخدمه أصلا من الأصول التي يرد بها على معارضيه ، ومن اهتمامه بالسماع قوله : ومن سمع حجة على من لم يسمع ، ويقول : وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، وقد عُرف السماع بأنه " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت ، وعلى هذا الأساس يشمّل السماع القرآن ، والحديث وكلام العرب ، وفيما يلي عرض لهذه الأمور ، ليتضح لنا أنا أبا حيان بنى موقفه عليها (1) : فنأتي على التعريف بمفهوم السماع جملة ثم نفصل في ما يتبعه من أنواع وأقسام :

احتجاجه بالسماع بوصفه أصلا من أصول النحو :

حقيقة السماع : هو أصل من أصول النحو ، وهو المقدم فيها ، فبعض اللغة لا يؤخذ إلا به ، وهو على درجة كبيرة من الأهمية ، إذ يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد النحو العربي ، فعرفه السيوطي بقوله : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر " فاعتمد النحاة على السماع في تقعيد قواعدهم ، فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته واستشهد بعضهم بالحديث النبوي الشريف ورواياته ، واحتجوا بكلام العرب شعره ونثره ، ورحلوا إلى مواطن العرب الفصحاء ، يحدثونهم ويشافهونهم ويأخذون عنهم اللغة . (2)

علي بن مُحمَّد بن سعيد الزهراني ، مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط ، رسالة

(1) دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، 1421هـ - 2000م ، ج3/ ص : 1148

فاطمة مُحمَّد طاهر حامد ، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1429 هـ

(2) 1430 هـ ، 2009م . 2010م ، ص : 31.

فحرص علماء النحو وبخاصة علماء البصرة على انتقاء الأساليب الفصيحة ، والشواهد الصحيحة " لقد سمعوا عن العرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا على كل ما روي لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر أو القولة النابية ، لأنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلا بد في شواهدنا من أن تكون متواترة ، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل ، وحتى يقوى أساسها فلا يلين . (1)

ولهذا كان الطريق شاقا أمام النحاة الأوائل ، إذ إن تعقيد القواعد بناء على المصادر السماعية الثلاثة ، وبخاصة المصدر الأخير ، كان يقتضيهم معرفة العرب الذين يحاكونهم ، وبيان العربي الذي يأخذون منه ، ومعرفة اللغة التي يقاس عليها ، وهل تتساوى لغات العرب في الفصاحة أم تختلف ؟ وفي مستوى القبيلة الواحدة أيتساوى أفرادها في سلامة اللغة وصحة البيان أم لا ؟ فكل هذا كان على النحاة ملاحظته عند تدوين اللغة وتسجيلها ، لذلك لم يكن الطريق أمامهم ممهدا ، وإنما كان شاقا ومحفوا بالمتاعب .

وتأتي أهمية السماع في كونه الطريق الطبيعي للتعرف على اللغة ومعرفة خصائصها ، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها ؛ لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها السماع ، وقد كان للنحاة قواعد في مجال الاحتجاج بالسماع منها :

1/ لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي .

2/ يقبل ما ينفرد به الفصيح ، لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة بائدة .

3/ لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين ، لأنه يشكك في فصاحتهم .

4/ لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله ، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه ، مخافة أن يكون لمن لا يوثق بفصاحته ن ومما يميز السماع كونه دليلا للقاعدة قبل استخدامها ، وشاهدا على صحتها بعد ذكرها . (2)

(1) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، ص: 33

رحمة بنت بجيت بن توم القتامي ، أسس ترجيحات البعلي النحوية في كتابه الفاخر في شرح جل عبد القاهر ، رسالة ماجستير في اللغة العربية (2)، جامعة أم القرى ، 1432هـ ، ص: 19 / 18

هذه أهم المصادر التي أخذ عنها علماء اللغة ، وهي : القرآن الكريم ، والحديث النبوي، وكلام العرب . (1)

حقيقة تفاوت المسموع :

تنوعت مصادر السماع لدى علماء اللغة ، وكانت السماعية هي التي أسس عليها العلماء قواعدهم ، واتفق النحاة على أن أعلى هذه المصادر وأوثقها كتاب الله عز وجل ، فقد كان القرآن الكريم هو المعين الذي يمد اللغة بما تحتاج إليه من شواهد ، فكلماته فصيحة ، ولغته صحيحة ، وآياته متواترة ، وهو المصدر الأول للدراسات النحوية بلا منازع ، وكان الحديث في المرتبة الثانية لأنه أعلى درجات البلاغة والفصاحة ، وقد عني به النحاة واهتم به اللغويون على وجه الخصوص واستشهدوا به في كثير من مسائل اللغة يقول أحمد مختار عمر : " وجدت من قدامي اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة ، كأبي عمرو والخليل و الكسائي والفراء والأصمعي .. " (2)

وقد بين السيوطي القبائل التي اعتمد عليها النحاة ، ووثقوا في لغتها فقال : " والذين نقلت عنهم العربية ، وبهم أقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ... " (3)

وذكر ابن جني في خصائصه أن لغات العرب متفاوتة في الفصاحة ، وهذا التفاوت قد يجعل بعض اللغات أفضل من بعض ونقل قول أبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب حيث قال : " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضعج قيس ، وعجرفية ضبة ، وتلتلة براء .. فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليه هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين ، فإما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه " (4) وهنا قد بين وأشار ابن جني إلى أن قواعد اللغة تبني على الأكثر والأشيع مما جاء في كلام العرب .

(1) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، ص: 35

(2) المرجع نفسه ، ص: 36

(3) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، ص: 36

(4) المرجع نفسه ، ص: 37

وهذا هو المبدأ الذي سار عليه أكثر نحاة البصرة ، فالتزموا الكثرة الفيضة في المسموع ، لأنهم أرادوا أن يسود النظام والإطراد في القوانين التي سنوها ، لأنها مستمدة من الأساليب العربية المطردة الصحيحة .

والنحاة في سبيل حصولهم على المادة المسموعة عن العرب سلكوا في ذلك طريقتين :

أحدهما : الأخذ عن الرواة الذين كانوا يعدون مصدرا من مصادر اللغة والشعر .

وثانيهما : الأخذ عن إعراب البادية بالرحلة إليهم أو انتظار وفودهم إلى الحاضرة وسؤالهم . (1)

واشترط النحاة شروطا للمسموع عن العرب ، في متنه وإسناده ، قال ابن فارس : " تؤخذ اللغة سمعا من الرواة الثقة ، ذوي الصدق والأمانة ، ويتقي المظنون ، فحدثنا علي بن ابراهيم ، عن المعداني ، عن أبيه ، عن معروف بن حسان ، عن الليث ، عن الخليل ، قال : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، إرادة اللبس والتعنت ، فليتحذر أخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والعدالة " ، فقسم العلماء المسموع من جهة إسناده قسمين :

1/ متواتر : وهو لغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وما بلغ فيه عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الكذب .

2/ آحاد : وهو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر ، واشترط أبو البركات الأنباري في نقل الآحاد ما يشترط في الحديث الشريف ، فقال : " يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا ، كما يشترط في نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره " . (2)

إنفراد بعض المسموع بما لا غنى عنه في اللغة :

جعل النحاة البصريون الكثرة أساسا تنبى عليها القواعد ، فالأصل أن يتفق المسموع مع الكثرة الغالبة ، ولا يلتفت إلى القليل أو النادر أو الشاذ ليكون أصلا يبنى عليه ، ولكن قد يسمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره ، فينفرد به ولا يعرف عن غيره ، وقد يكون ما تفرد به راجعا إلى لغة قديمة

(1) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، ، ص: 39

(2) المرجع نفسه ، ص: 42

وصلت إليه ، وقد تحدث السيوطي عن ذلك ، وبين حكم هذا المسموع فقال : " . ما انفرد به من أهل الضبط والإتقان ، كأبي زيد ، والخليل ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، وأبي عبيدة ، وأصراهم ، وشرطه ألا يخالف فيه من هو أكثر عددا منه " . (1)

ولقد تعرض ابن الجني للمسموع الفرد المخالف لما عليه الجمهور ، ولخص السيوطي آراءه ، وفي مجمل ما ذكره ابن جني أن المسموع الفرد له ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون فردا لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به .

الثاني : أن يكون فردا لا نظير له ، ولكنه يخالف ما عليه الجمهور .

الثالث : أن ينفرد به المتكلم ، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه . (2)

وتفصيل هذه الأحوال كما يأتي :

أولا : إذا كان المسموع فردا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به ن فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعا ، كما قيس على قولهم في النسب إلى شنوءة : " شَنْئِي " مع أنه لم يسمع غسره ، لأنه لم يسمع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

ثانيا : إذا كان فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ، ويخالف ما عليه الجمهور ففيه أحوال :

أولا : إذا كان المتكلم فصيحاً في جميع الكلام ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده ، فقد يكون وقع إليه من لغة قديمة ، طال عهدا وعفا رسمها .

الثاني : إن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة ضعيفا في قوله ، مألوفاً منه اللحن وفساد الكلام ، فإنه يرد عليه ولا يقبل منه ، وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة ، فالصواب رده وعدم الإحتفال بهذا الإحتمال .

(1) المرجع نفسه، ص: 43

(2) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، ص: 44

ثالثا : أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه ، والقول فيه إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ، لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه أو شيئا ارتجله ، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه ، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها . (1)

ويظهر في ثنايا ما ذكره ابن جني من أحوال المسموع المفرد مدى حرص النحاة على وضع القوانين التي تصون اللغة مما قد يصيبها من الانحراف ، ويتطرق إليها من الشك ، ومن ثم وضع النحاة ضوابط المسموع ، يمكن من خلالها التعرف على الكثير من المطرد والقليل المنفرد ، والبصريون يشترطون في المسموع أن يكون كثيرا حتى يستحق الوصف بالإطراد في الاستعمال ، وبذلك أحكموا على قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا ، أما القليل في الاستعمال والشاذ والنادر ، والمنفرد الذي ليس له نظير فلم يبنوا عليه قاعدة في الغالب .

ويصدر البصريون حكما على المسموع ، شعرا كان أو نثرا ، ولهم ما أخذ على الشعراء ، تطرق إليها ابن فارس في قوله : " الشعراء أمراء الكلام ، يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويومنون ويشيرون ويختلسون ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره ما لا يجوز ، ..وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الغلط والخطأ ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبتة العربية وأصولها فمردود ، بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالا بعد أن يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا . (2)

أما الكوفيون فقد اعتدوا بأقوال العرب وأشعارهم ، ولم يجعلوا الكثرة أساسا تبني عليها القواعد ، وإنما التفتوا إلى الأقوال والأشعار القليلة ، وإلى كلام المولدين والمتحضرين من العرب ، وقد أشار إلى ذلك السيوطي فقال : " لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبَّوبوا عليه " .

"..وعادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا " (3)

(1) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، ص : 44

(2) المرجع نفسه ، ص : 46

(3) المرجع نفسه ، ص : 46

تعارض الأدلة والترجيح بينها :

المقصود بتعارض الأدلة أن يقتضي دليلان حكمن مختلفين في مسألة واحدة ، والمقصود بها مما يطلق عليه النحاة التعارض والترجيح ، أن تتعارض الأدلة وتتعارض الأقيسة ، فترجح أحد المتعارضين من هذا أو ذلك ، والحق أن هذا التعارض بين الأدلة والترجيح بينهما ألحق بعلم الجدل في النحو منه بأصول النحو التي منها هذه الأدلة المتعارضة ، لأنه ((إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو)) .⁽¹⁾ من تعارض نقلين أو قياسين أو تعارض نقل وقياس ...

[إذا تعارض نقلان]

قال ابن الأنباري : إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما ، والترجيح في شيئين : أحدهما الإسناد والآخر : المتن .

فأما الترجيح بالإسناد : بأن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب ب (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر عدي بن زيد العبادي :
اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألأ .

وعلى هذا قال الكسائي : ((كما)) تكون بمعنى كي ، وتكون بمعنى الجزء ، نحو : (كما قُمت قُمتُ) . وقال : كما تكون تشبيهاً تكون جزءاً نحو : (كما قمت قعدتُ) ، والتشبيه نحو : (قمتُ كما قمت) وتكون بمعنى (كيما) و (كيلا) .⁽²⁾

فيقول له البصري : الرواة اتفقوا على أن الرواية : (كما يوم تحدثه) بالرفع ، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة ، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر ، فكان الأخذ بروايتهم أولى .

وأما الترجيح في المتن : فبأن يكون أحد النقلين وفق القياس ، والآخر على خلافه ، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر طرفة بن العبد :

(1) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص : 524

مُجد بن الطيب الفاسي ، فيض نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح ، تح : محمود يوسف فجال ، ط1 ، 1421 هـ - 2000 ، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة - دبي ، ج2 ، ص : 1093 .

ألا أيُّ هذا اللائمي أخصُّرُ الوَعَى وأن أشهدَ اللدَّات ، هل أنت مُخلدي¹

فيقول له البصري : قد رُوي (أخصُّرُ) بالرفع أيضا ، وهو على وفق القياس ، فكان الأخذ به أولى ، وبيان كون النصب على خلاف القياس : أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرًا بلا عوض .⁽²⁾

ترجيح لغة على أخرى :

قال ابن جني : اللغات على اختلافها كلها حجة ، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في تركه ، كل منهما يقبل القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى ، لكن غاية ما لك في ذلك ، أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبَلُ لها ، وأشدُّ أنسًا بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ، ألا ترى قوله ﷺ : ((نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف)) ، هذا إن كانت اللغتان في الإستعمال والقياس سواء متقاربتين .

أي : لم يبلغ واحدة ، ولم يبطلها بالأخرى ، بل جعل الكل كافيا شافيا .⁽³⁾ وفي ترجيح الحديث "أنه نزل على سبعة أحرف ، فافرقوا منه ما تيسر"⁴

فإن قلت إحداهما جدا ، وكثرت الأخرى جدا ، أخذت بأوسعهما رواية وأقواها قياسا ، ألا ترى أنك لا تقول :

(المال لِكْ) ولا (مررت بَكْ) قياسا على قول قضاة : (المال لِيْ) و (مررت بَه) ، ولا (أكرمْتُكشْ) ، قياسا على قول من قال : (مررت بِكِشْ) .⁽⁵⁾

¹ مهدي مُجد ناصر الدين ، ديوان طرفة بن العبد ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1423 هـ - 2002 م ، ص : 25
² (جلال الدين السيوطي ، الإقتراح في أصول النحو ، تح : عبدالحكيم عطية ، ط2 ، 1427 هـ ، 2006 م ، دار البيروتي ، ص: 145
³ فيض نشر الإشراف من روض طي الإقتراح ، ج2/ ص: 1097
⁴ مُجد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه - صحيح البخاري - تح : مُجد بن زهير ناصر الناصر ، ط1 ، دار طوق النجاة ، 1422 هـ ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، برقم 2419 ، ج3، ص: 122
⁵ (5) الإقتراح في أصول النحو ، ص: 146

لأن كل لهجة تمثل حقلاً لغوياً لا يصح إهداره أو الحيف عليه ، ولا شك أن أي لهجة من تلك اللهجات المغمورة قد أمدت اللغة بروافد غنية أضافت إلى متنها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي .⁽¹⁾

فالواجب في مثل ذلك : استعمال ما هو أقوى وأشيع ، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع ، فإنه غير ملوم ، ولا منكر عليه .

اللغة الضعيفة أقوى من الشذوذ :

إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة ، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ .⁽²⁾ ؛ فليس البيت الشاذ ولا الكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجة على الأصل المجمع في كلامٍ ، ولا نحوٍ ، ولا فقه ، وإنما يركنُ إلى هذا ضَعْفَةُ أهل النحو ، ومن لاحتجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعْفَةِ أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه .⁽³⁾

الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما :

قال ابن الأنباري : إذا تعارض قياسان أُخذ بأرجحهما ، وهو ما وافق دليلاً آخر ، من نقل أو قياس ، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم ، وأما الموافقة للقياس : فكأن يقول الكوفي : إن (إنَّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها .

فيقول البصري : هذا فاسد ، لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع ، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز .⁽⁴⁾

(1) محمود فجال ، الإصباح في شرح الإقتراح ، ط 1 ، دار القلم ، (1409 هـ ، 1989 م) ، (دمشق - سوريا) ، ص : 389

(2) المصدر نفسه ، ص : 146

(3) الإصباح في شرح الإقتراح ، ص : 389.

(4) الإقتراح في أصول النحو ، ص : 147

في تعارض القياس والسماع :

إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة/19]

فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتدي في جميع ذلك بأمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، فلا تقول في (استقام) : (استقوم) ، ولا في (استباع) : (استبيع) . (1)

تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس :

إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال ، قدم ما كثر إستعماله ، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية ، لأن الأولى أكثر استعمالاً ، ولذا نزل بها القرآن ، وإن كانت التميمية أقوى قياساً ، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم ، أو تأخير ، أو نقض النفي ، فرعت إذ ذاك إلى التميمية . (2)

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن - باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب - من حديث أنس بن مالك قال : فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبدالله بن الزبير وعبدالرحمان بن الحارث بن هشام ، أن ينسخوها في المصاحف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في عريية من عريية القرآن فاكتبوها بلسان قريش ، فإن القرآن أنزل بلسانهم ، ففعلوا . (3)

في تعارض أصلين :

والحكم في ذلك مراجعة الأقرب دون الأبعد ، فمن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : (مارأيته مذ اليوم) ، فإن أصلها السكون ، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها ، ولم تكسر لأن أصلها الضم في (مُنْدُ) ، وإنما ضممت فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم .

(1) الإقتراح في أصول النحو ، ص: 147 .

(2) المصدر نفسه ، ص: 147 .

(3) الإصباح في شرح الإقتراح ، ص: 392

فأصلها الأول وهو الأبعد : (السكون) ، وأصلها الثاني وهو الأقرب : (الضم) فضمت ذال (مُذ) عند التقاء الساكنين رداً على الأصل الأقرب، وهو ضم (منذ) دون الأبعد الذي هو سكونها ، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم . (1)

ومن ذلك قولهم : (بعت) و (قلت) فهذه مُعَامَلَةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين ثم نقلاً منه إلى (فَعِل) و(فَعُل) ثم قلبت الواو والياء في ((فَعَلْتُ))، فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوية ألفاً ، ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء مُراجعة إلى الأصل الأقرب، ولو رجع إلى الأبعد لقليل (قَلت وبعَت) بفتح الفاء، لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر . (2)

المجمع عليه أولى من المختلف فيه :

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه ، فالأول أولى مثال ذلك : اضطر في الشعر على قصر ممدود ، أو مد مقصور ، فارتكاب الأول أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه ، ومنع البصريين للثاني .

المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما :

إذا تعارض المانع والمقتضي ، قدّم المانع ، من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها : لا يجوز إمالته .

وأئبي : وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف ، ومنع منه لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، فامتنع البناء .

والمضارع المؤكد بالنون : وجد فيه سبب الإعراب ، ومنه النون التي هي من خصائص الأفعال .

واسم الفاعل : إذا وجد شرط إعماله ، وهو (الاعتماد) ، وعرضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل : امتنع إعماله . (3)

(1) الإقتراح في أصول النحو ، ص: 149

(2) المصدر نفسه ، ص: 150

(3) الإقتراح في أصول النحو ، ص: 152

في القولين لعالم واحد :

إذا ورد عن عالم في مسألة قولان ، فإن كان أحدهما مرسلًا ، والآخر معللًا : أخذنا بالمعلل ، ونقول المرسل ، كقول سيويه - في غير موضع - في التاء من (بنت) و(أخت) إنها للتأنيث ، وقال في باب مالا ينصرف : إنها ليست للتأنيث ، وعلله بان ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن تكون ألفا ، ك (فتاة) ، و(قناة) ، و(حصاة) ، والباقي كله مفتوح ك (رطبة) ، و(عنبية) ، و(علامة) ، و(نسابة) ، قال : فو سميت رجلا بنت وأخت لصرفته ، قال ابن جني : فمذهبه الثاني ، وقوله : أنها للتأنيث ، محمول على التجوز ، لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث ، وتذهب بذهابه ، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث ، بل أصل كتاء (عفريت) و(ملكوت) ، فإنها بدل لام (أخ) و(ابن) ، إذ أصلهما : (أخو وبنو) .⁽¹⁾

فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر ، علم رأيه والآخر مطروح ، وإن لم ينص ببحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر ، والأول مرجوع عنه .

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين :

اتفقوا على أن البصريين أصح قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية ، قال ابن جني : الكوفيون علماءون بأشعار العرب مطلعون عليها .

وقال أبوحيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار : لذي : جوازه ، لوقوعه في كلام العرب نظماً ونثرًا قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل تتبع الدليل وقال الأندلسي في ((شرح المفصل)) : الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول : جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، قال ك ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : ((نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوايز ، وباعة الكواميخ)) .⁽²⁾

صيغ الترجيح وأساليبه عند أبي حيان الأندلسي :

أولاً : التنصيص على القول الراجح : وذلك بأحد الصيغ التالية الواردة في تفسيره " البحر المحيط " كقوله : والذي أختاره ، والذي نختاره ، والذي أقوله ، والمعنى عندي ، وترجيح ما ينبغي أن يرجح ،

(1) المصدر نفسه، ص: 153

(2) الإقتراح في أصول النحو ، ص: 157

والصواب عندي ، والذي ينبغي ، بل لا يعدل عنه ، والمعتمد عندي ، فوجب القطع أن المراد هو ، وهو الراجح ، وظاهر النص دليل على أن ، والأظهر عندي ، والذي يظهر لي ⁽¹⁾

ومن ترجيحاته أيضا بين الأقوال المتعارضة التصريح بتصويب أو تصحيح أحد الأقوال : كقوله:

والصحيح ، وهو الصحيح بمعنى ، والأولى أصوب ، وهو كلام صحيح ، وهذا الكلام في غاية الظهور ، والأول أصح ، وقول الجمهور أثبت ، وهو قول جمهور أهل العلم . ⁽²⁾

ومن ترجيحاته أيضا التنصيص على تحسين قول وتفضيله على غيره : - كقوله :

والأولى ، أولى ، أرجح ، والأقرب من هذه الأقوال ، والأحسن ، والأجود ، الأول أولى ، وهو كلام حسن ، وهو قول حسن ، والمشهور ، والوجه الثاني هو الظاهر ، ويرجح القول الأول ، والظاهر القول الأول ، والأظهر ، وهو قول الجمهور ، وهو قول الأكثرين ، فهي في الدلالة على الراجح من الأقوال في تفسير الآية ، وإن كان بعضها في بيان الراجح . ⁽³⁾

ويكون الترجيح في الحجج النحوية المختلفة والتي تنقسم إلى قسمين منها : الحجج النقلية والحجج العقلية

ويراد بالنقل كما عرفه ابن الأنباري (577هـ) أنه : ((الكلام العربي الفصيح ، المنقول إلينا بالتواتر بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)) . ⁽⁴⁾

والنقل عند السيوطي (911هـ) ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر)) .

: ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ، ج 1 ، ص : 127(1)

(2)المرجع نفسه ن ص: 129 .

(3)المرجع نفسه ، ص: 130 .

مُجد فاضل صالح السامرائي ، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث هجري ، دار عمار ، ط2، عمان - الأردن ، 1430هـ - 2009م ، ص: 147 (4)

الأصل الأول من أصول النحو وأدلته ، وهو من ((الدلائل القوية في هذا الفن)) ، وما قام هذا العلم إلا على استقراء بالسماع والرواية والمشافهة لطريقة العرب في كلامها؛ فلغة العرب هي مادة النحو ، وفهمها هو غايته وهدفه ، قال ابن السراج : ((إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة)) (1).

فالسماع والرواية مصطلحان يفضي أحدهما إلى الآخر فسماع الشعر والكلام وكلام العرب مآله إلى الرواية ، التي هي سماع عن الراوي ورواية عنه فيما بعد ، وظاهرة السماع القصدي عند العرب شاعت في عصر التدوين وقبله بقليل ، فأكثر علماء اللغة ذهبوا إلى البوادي ، وأقاموا بين ظهري الفصحاء ، يسمعون ويحفظون ويدونون ، أو كانوا يجتمعون إلى الأعراب الفصحاء الذين يأتون البصرة مثلاً فيخالطونهم ويأخذون عنهم ن فأبو عمرو بن العلاء خرج إلى البوادي كما اجتمع إلى الأعراب في البصرة ، وكذلك الخليل بن أحمد ثم بعده الكسائي والأصمعي وغير هؤلاء ن وجمعوا ما جمعوا ، وكانت مادة غزيرة ، وعلى الرغم من غزارتها قال أبو عمرو بن علاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " (2).

استفاد مفسرو المادة اللغوية ، (شعرها ونثرها وأمثالها) مفسرو الكتاب العزيز ، وشارحو الحديث الشريف ، كما استفاد منا أصحاب الرسائل اللغوية وأصحاب المعجمات ، ولم تكن استفادة النحاة منها بأقل من استفادة غيرهم ، بل إن معظم النحاة كانوا ممن جمع اللغة سماعاً ن شأنهم شأن غيرهم ، لأن نصوص اللغة هي مادة إستقراءهم ، ومنها يستنبطون أحكامهم وقوانينهم ، ثم يحتجون لهذه الأحكام وتلك القوانين بنصوص اللغة " والنحوي بحاجة إلى الحجة ، فإن احتاج الحجة العقلية لجأ إلى القياس ، وإن احتاج إلى الحجة النقلية وجد حاجته في السماع " (3).

وعلى هذا فأعلى نصوص اللغة ثقة في مجال السماع ما تحقق له التواتر وهي صفة تحققت للقرآن الكريم ، ولبعض نصوص السنة ولكتير من كلام العرب أقوالهم وأشعارهم - مع خلاف للعلماء حول شروط التواتر - وكان السبيل إلى السماع الرواية ، والقرآن الكريم ينقل بالمشافهة ، ولا يضير هذه الطريقة وجود التدوين ، فلم تكن تُقبل الرواية من صحفي ، كما أن قارئ القرآن الكريم لا يعد في القراء إلا إذا

(1) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص : 378

(2) عبد الإله نيهان ، ابن يعيش النحوي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط 1 ، دمشق ، 1997 ، ص : 308

(3) ابن يعيش النحوي ، ص : 309

أخذ عن الشيوخ بالتلقي حتى يومنا هذا ، على الرغم من تدوين القرآن الكريم على أيدي كتبة الوحي منذ نزوله . (1)

وهو : ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ن وهو القرآن ، وكلام نبيه - ﷺ - وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر. (2)

وسماه أبو البركات الأنباري : النقل ، وقال في تعريفه : ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)) (3).

والسمع هو الأساس الذي بنيت عليه اللغة ، وتم الحديث عن قواعدها وأصولها من هذه المنقولات ، وعليه اعتمد في القياس .

ولهذا يصفه الشاطبي على أنه أصل الأصول ، والاعتماد عليه هو الأصل عند الجميع ، ويرى أنه لا يصح أن يبني إلا على السماع ، والنحاة لا يخرعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب ، ذلك أن فرض الأنماط غير متفق على صحته عند الخذاق في الجملة ، والنحوي إنما كلامه فيما تكلمت به العرب ، وفيه تقع الفائدة المطلوبة من النحو ؛ لأن اختراع اللغة باطل ، وإذا كان كذلك ، فلا معنى لهذا الفن ، إذ هو تشاغل بما لم تتكلم به العرب ، فهو تعطيل للزمان من غير ثمره ، وكل نمط يرد ، ولم يُنقل عن العرب ، فالقول بجوازه قول باختراع اللغة . (4)

وعلى يذهب الشاطبي إلى أن السماع أقوى الأدلة ، وما عداه ، فلننظر فيه مجال ، فإذا ثبت نمط من الأنماط الإستعمالية في النقل ، فلا ينبغي أن يعترض عليه ؛ لأنه وقوف مع حقيقة أصل لغة النقل ، وإذا ثبتت لغة ، فلا مقال لأحد من أئمة النحو مع السماع ، ومن حفظ فمحموظه حجّة على من لم يحفظ . (5)

(1) ابن يعيش النحوي ، ص: 311

(2) المرجع نفسه ، ص: 166

(3) جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 65

(4) المرجع نفسه ، ص: 66

(5) المرجع نفسه ، ص: 67

فذهبوا إلى وضع شروط للنقل للغوي ينقلها السيوطي في المزهري فيقول وقال الزركشي في البحر المحيط : قال أبو الفضل بن عبد الله في شرائط الأحكام ، وتبعه الجيلي في الإعجاز : لا تلزم اللغة إلا بخمسة شرائط : أحدها : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل ، ثانيها : عدالة الناقلين كما نعتبر عدالتهم في الشرعيات ، ثالثها : أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل : قحطان ، ومعد وعدنان ، فأما إذا نقلوا عن بعدهم بعد فساد لسانهم ، واختلاف المولدين فلا ، رابعها : أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً ، وأما بغيره فلا ، خامسها : أن يسمع من الناقل حساً .⁽¹⁾

(1) السيد رزق الطويل ، الخلاف بين النحويين ، الفيصلية ، ط 1 ، مكة - السعودية ، 1405هـ - 1985م ، ص : 128

الفصل الثاني :

خصائص الدرس النحوي عند أبي حيان

الأندلسي

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني : خصائص الدرس النحوي عند أبي حيان الأندلسي

- المبحث الأول : التوجيه النحوي عند أبي حيان في تنوع المعنى
- المطلب الأول : بواعث التوجيه النحوي عند أبي حيان في تعدد و تنوع المعنى
- المطلب الثاني : اختلاف الشاهد النحوي وتعدد المعنى
- المطلب الثالث : ملامح الاجتهاد عند أبي حيان .
- المبحث الثاني : أثر الظاهرية على الفكر النحوي عند أبي حيان
- المطلب الأول : موقفه من أصول المذهب الظاهري
- المطلب الثاني : موقفه من القياس والعلة والتأويل
- المطلب الثالث : موقفه من النحويين ودعوته إلى نبذ الخلاف بين النحويين

نشأ النحو العربي في ظلال القرآن الكريم والذي تعدُّ مفرداته لبُّ كلام العرب وزيدته وواسطته وكرائمه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم ، وإليها مفرع حُذاق الشعراء والبُلغاء في نظمهم ونثرهم.

وعلى آي القرآن نُهج النحاة المفسرين القراء سمّت كلام العرب ، إذ علموا أن التركيب القرآني بجزالته وفخامته التعبيرية وبُعد معانيه يصور النظام اللغوي واختلاف الألسن وتنوع طرق التوظيف التعبيري للكلام ودلالة معانيه التركيبية والنحوية والبلاغية والصرفية والصوتية ، ولا ريب أن هذا التنوع في تباين واختلاف تراكيب نظم القرآن بقوة مفرداته وعمق دلالتها المعرفية قد شجعهم إلى الغوص في البحث عن الدرر المكنونة في جوانبه اللغوية والبلاغية التي تدلهم معرفة أسرار الخفية ، وبهذا حرصوا على دراسته ومعرفة أسسه وأصوله التي تستند إلى أعماق اللغة ، فيستوعبوا البناء اللغوي والنحوي للجملة ، ولأنهم أدركوا أهمية قواعد النحو في تفسير النص القرآني واستنباط أحكامه ، أولو له أهمية بالغة مما جعلهم يتعلقون بالدرس النحوي القرآني ، وفهم دقائق معانيه ونظم مفرداته المعجزة في أبسط مركبها الحرف والحركة ودلالاتها على أوجه الكلام ، وذلك راجع إلى ذهنية النحوي من تأويل وتحليل وحجة واستنتاج واستقصاء واستدلال مقترن ذلك كله بصحة الشاهد من كلام العرب والسياق المنوط به ، فكان اختلافهم علم بذاته سمي بالترجيح النحوي ، لأن اختلاف الآراء يظهر تعدد الأوجه في نصوص كثيرة من التركيب القرآني أو ما يعرف بالنظم القرآني ، فكان هدفهم أن يميلوا إلى الصحيح من الشاهد وما يناسب السياق وكل ذلك تحت ضوء القرآن ، فكان الهدف من ذلك دراسة أثر النحو في التفسير واستقصاء ظاهرة الترجيح وملاحمه في كتب التفاسير النحوية ومعرفة أثر النحو في الآيات وإبراز أهميته في ضبطها .

ولهذا بذل المفسرون جهوداً متميزة في دراسة آراء النحاة ، لتكون وسيلة من وسائل فهم النص كما أدركوا أهمية فوائدهم ، وتحققوا من الطرق التي اتبع النحاة في تشكيل قواعدهم ، إذ عرفوا لغات العرب وطرق كلامهم وتنوع أساليبهم ، كما استدلوا بالقراءات التي تشكل رافداً من روافد بناء النحو العربي ، واحتجوا بها على صحة آراء النحاة لأنها تدل على أحد المعاني التي يحتملها التركيب وقد نرى المفسرين يدرسون النص دراسة علمية دقيقة تستند إلى قواعد النحو لطلب أصح الأوجه التي تقتزن بالسياق وتدل على قوة أحد المعاني .⁽¹⁾

¹ عبدالحسين حسن جاسم ، الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن الهجري ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية

فأصبح الخلاف النحوي ظاهرة ملازمة لمسيرة النحو العربي، فتعددت الآراء وتشعبت المسائل وكثرت التأويلات وقد ألقى هذا الخلاف بظلاله على معنى التركيب ، وأصبح الإعراب قوة تحرك النص نحو تنوع المعاني ، وهذا الخلاف أدى إلى أن يكون الترجيح هو السبيل إلى معرفة الرأي الذي ينسجم مع سياق النص ليكشف معناه . (1)

فالدرس النحوي قائم أساسا على الشاهد الذي يصح الاحتجاج به ، ولا يكون ذلك إلا من الأصول والأسس الثابتة وأصحها على الترتيب كلام الله ثم ثاني الوحيين الحديث الشريف ، وكلام العرب (شعره ونثره) ، والأساس الثاني والثالث لا بد أن يكون فيهما ما يوافق الشروط التي وضعها النحاة حتى ، فللشاهد النحوي دلالة ومكانة في الدرس النحوي ، وعلى قراءته تضبط وتحدد القواعد ، وتؤسس الأفكار والاجتهادات وتختلف الرؤى والمعاني والدلائل ، وتتفرع المذاهب النحوية فتبسط بوارف ظلها على طريقي أبواب النحو الباحثين في نشأته و علمه ، ويقوم هذا الشاهد على التوجيه النحوي له بين توجيه استدلاله وتأويله وتعليل لذلك بالحجة المنوطة به ، لما من أثر يلحق بلسان العرب فيقيم ميزانه غير ذي عوج وذلك بالممكنة العلمية أو ما يعرف (بالصنعة الإعرابية) أي القواعد والاستدلالات ، وذلك من خلال تحليل مفردات الكلام بما يناسب النظام النحوي لها ، فذهب النحاة على اختلاف مذاهبهم إلى تععيد النحو العربي ، وتشديد أركانه ، فدونوا التأليف المفيدة ، وكل ذلك من أجل صيانة اللسان وحفظه ، فجعلوا للنحو ضوابط وأصولا ، فعكفوا على دراسته وشرحه والغوص في قطع النصوص لاستنباط الدرر المكونة على حواف الحروف والمفردات .

وفي هذا الطور أبدع العلماء في شرح كلام السابقين ، وإكمال ما فاتهم ، مراوحين بين الاختصار تارة والبسط أخرى ، فقد سلكوا بالنحو مسلكا طبعه بطابع فيه كثير من التغيير الشكلي والتألفي ، فقد تغيرت لغة التأليف ، ووضعت اصطلاحات وعبارات في المؤلفات لم تكن من قبل ، وحدت الحدود ، ورتبت المسائل ، ونظمت الأبواب ، حتى استوى النحو علما قائما وفق قواعد وأصول وأحكام ثابتة . (2)

ولم يغال الدارسون عندما قرروا أن النحاة العرب كانوا من أوائل العلماء الذين لهم شرف السبق في خدمة القرآن ، يقول سيد أحمد خليل إذا كان التفسير القرآني سار أول أمره في طريق الرواية ، واتبع منهجا

¹ الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن الهجري ، ص : 17

² حنا جميل حداد، إبرام الحكم النحوي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك - الأردن ، 2005م ، ص : 9

ترجيحيا من المفسرين ، فإن النحاة كانوا من أوائل الدارسين الذين لفتوا إلى الاعتماد على اللغة في التفسير ، مادام القرآن نزل بهذه اللغة ، فكان شأن النحاة كشأن اللغويين من الداعين إلى تفسير القرآن في حدود اللغة.

وقد أدرك النحاة أن معرفته - أي النحو - يعقل عن الله عز وجل كتابه ، وما استوعاه من حكمة واستودعه من آياته المبينة ، وحججه المنيرة ، وقرآنه الواضح ومواضيعه الشافية ، وبه يفهم عن النبي ﷺ آثاره المؤدية لأمره ونهيته وشرائعه وسننه ، وبه يتسع المرء في منطقته . (1)

فالنحو تجلّى في صفة الإعراب وهي أسمى حلية تتحلّى بها لغة العرب ، فقد أخذ بأنظار النحاة واستبد همهم ، فهو ميدان يكشف به أسرار الكلام وبيان الغرض ويؤمن إلى جمال التركيب ، وهذه كلها مواطن إعجاز القرآن الكريم ، فالنحو في القرآن قد شغل العلماء ، فألفوا من أجله الكثير من المؤلفات ، واختلفوا في إعرابه ، ولعل هذا الاختلاف يعود إلى " أن أسلوب القرآن معجز ، لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مرامييه ومقاصده ، فاحتمل كثيرا من المعاني وكثيرا من الوجيه ، وكذلك احتفاظ لأنفسهم بجرية الرأي وانطلاق الفكر " ويبدو أن مراقبة أواخر الكلم واهتمام النحاة بالإعراب وانشغالهم به جعل الناظر يظن أن النحو هو الإعراب . (2)

والحقيقة أن النحاة لم يقصروا النحو على الإعراب فابن جني يعرف النحو بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحضير والتفسير ن والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس أهل العربية بأهلها في الفصاحة . (3)

فالبحث في أساليب الكلام وصور التعبير ودراسة معانيها إنما هو في أساسه من موضوعات الدرس النحوي ، فكان للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة معاني الكلام والكشف عن أسرار العبارة ... " فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة ، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني " . (4)

¹ كعواش عزيز ، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بسكرة ، العدد 01، 2009، ص : 4

² نسرین حامد منعم المعموري ، النحو في كتب الإعجاز ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد - العراق ، 1424هـ - 2003م ، ص : 96

³ المرجع نفسه ، ص : 97 .

⁴ المرجع نفسه ، ص : 101

ولذلك خشي العلماء ، بتسرب الضعف ، وتفشي اللحن ، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه ، مثل أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع ، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات ، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو . (1)

وبهذا اكتمل النحو واصلاً نضوجه إلى رأس الهرم في سعة البحث وعمق التفكير ، ونضج العقل العلمي تأليفاً كثيراً قيماً موجوداً ، حيث برزت فيه كوكبة من العلماء أمثال : الزجاج وابن السراج والسيرواني والفارسي والرماني والزجاجي وابن جني ، ليشكلوا بذلك طوراً خصيباً هو طور المفاضلة والترجيح بين الآراء والمذاهب النحوية والنضوج في القياس والتعليل وإبرام الأحكام النحوية . (2)

ولعل أبا حيان الغرناطي بنى فكره النحوي على ما كان من تأثير النحو الأندلسي في منهج واجتهاده على شخصيته النحوية ، فتميزت بخصائص وسمات من عبقرية فذة وعقل ناضج ، فكانت السمة الغالبة على نحاة الأندلس جميعاً .

وهذا ما نعمل على إبرازه في هذا البحث العلمي المطروح أمام ناظري الباحث :

يقصد بتعدد بالتوجيه النحوي هو تعدد الوظائف النحوية مع ثبوت العلامة الإعرابية ، ولهذا الاختلاف آثار بلاغية وفقهية ونحوية ، وغير خاف أن معظم الدراسات المتعلقة بتعدد التوجيه النحوي ، ترصد العلاقة القوية بين المعنى النحوي (الإعراب) والمعنى الدلالي في كتب تفسير القرآن الكريم ، حيث أن قضية العلاقة بين جانب النحو وجانب التفسير من المشكلات الدقيقة التي أحس بها اللغويون والمفسرون والدارسون لعلوم القرآن .

وكانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً باهتمام النحاة ، حيث تكلموا عن الحركات ودلالاتها ، والحروف ونيابتها عن الحركات ، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن ، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في

¹ حنا جميل حداد ، إبرام الحكم النحوي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك - الأردن ، 2005م ، ص :

إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية ، حدث ذلك كله في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن ، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف ، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب .¹

ويتضح من ذلك أثر العوامل الإعرابية التي لولاها لاختلطت المعاني ، وفسدت الأساليب ، فحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : (ما أحسن القادم) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام، وللتعجب ، وللنفي... وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة ، لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات بإغائها لصعوبة تعلمها والاقتصار على تسكين آخر الكلمات .²

والدارسون لهذه المسألة يجدون العلماء يلحون على العلاقة بين جانب الإعراب وجانب المعنى ، إذ بمعرفة حقائق الإعراب يفهم الخطاب ، وتظهر الفوائد ويتجلى الإشكال وتعرف أكثر المعاني ، ومن أجل ذلك كان المفسرون يحرصون على جانب المعنى بقدر ما كانوا يحرصون على جانب الصناعة النحوية ، وهذه العلاقة هي التي تبين أهمية تعدد الأوجه الإعرابية عند أبي حيان ، فحاجته إلى معرفة وجوه المعنى الدلالي هي التي تدفعه إلى معرفة وجوه المعنى النحوي .

وأحيانا تظهر أهمية ذلك في معرفة بعض وجوه الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، حيث يحتوي على قدر كبير من خصوبة الدلالة وثراء العطاء ، فعندما يتعدد التوجيه النحوي في آية ما ، فإن ذلك يشير إلى وجود معانٍ أخرى غير المعنى المعروف أو المتداول بين العامة ، وهذا إعجاز تكشفه الدراسة في تعدد الأوجه الإعرابية ، خاصة أن المفسر الذي يقوم بسوق هذه الأوجه الإعرابية مفسر متمكن في النحو والإعراب ، وهو أبو حيان الأندلسي .

أضف إلى هذا تعدد مصادر أبي حيان في تفسيره البحر المحيط ، فهو يستقصى الأوجه الإعرابية ، وينسب الآراء لقائلها ، ويختار الراجح منها ، وقد يهله برأي جديد ، وقد ساعده على ذلك تمكنه في علم النحو ، وكان كثير الأخذ عن كتابين جليلين هما : (الكشاف) لـ جار الله الزمخشري [ت 538هـ] ، و (المحرر الوجيز) لابن عطية [ت 541هـ] ويلهما كتب كل من الفراء [ت 206هـ] والزجاج [ت

¹ سمامس بسيوني عبدالعزيز مطر ، التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي ، حولية كلية اللغة العربية ، المنوفية ، العدد الثاني والثلاثون ، 2017 ، ص : 679.

² المرجع نفسه ، ص : 680.

311هـ] ، والنحاس [ت 338 هـ] ، ومكي بن أبي طالب [ت 437 هـ] ، وأبي البقاء العكبري [ت 616 هـ] .⁽¹⁾

فيذهب النحوي في المسألة النحوية الواحدة في كثير من الأحيان إلى غير ما رأي ، وربما يجب فيها برأيين مختلفين متعارضين ، يتعذر الجمع بينهما في ظاهر الأمر ، وربما يجب في المسألة الواحدة بأجوبة مختلفة صحيحة ، لكنها تتفاوت في درجة الصحة والضعف ، وهذا الأمر معروف عند النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، فتقرأ في كتبهم عبارة ، وذهب في أحد قولي ، وكأن النحاة تأثروا بالفقهاء وحدوا حدوهم في أن كان للفقهاء الواحد غير ما رأي في المسألة الفقهية الواحدة ، وأكثر ما نرى هذه الظاهرة الفقهية عند الإمام الشافعي .

والوجه النحوي - إذا كان ضعيفا - لا مانع من أن يؤخذ به على ألا يتعارض مع مجاري كلام العرب ، يقول ابن جني : " ألا ترى أن العالم الواحد قد يجب في الشيء الواحد أجوبة ، وإن كان بعضها أقوى من بعض ، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم ...

فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه لأنه وضع يده على أظهرها عنده ، فأفتى به وإن كان مجيزا للآخر وقائلا به ، وإن تعارض القولان وليس في أحدهما ما يرجحه على الآخر ننظر في تاريخهما ، فالأحدث تاريخا هو المذهب في الغالب ، يقول ابن جني : فإن تعارض القولان مرسلين ، غير مبين أحدهما بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما ، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه ، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول ، إذ لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه .

وإذا لم يعرف التاريخ نضع القولين للبحث والفحص ، فإن ثبت أن أحدهما أقوى من الآخر وجب أن ننسب إلى هذا النحوي الأقوى ، فإن تساوى القولان في القوة إعتدنا أنهما رأيان له .

ومما لاحظناه مما سلف أن النحوي يمكن أن تكون له عدة آراء في المسألة الواحدة ، وإذا ما أردنا أن نتعرف أسباب الظاهرة وجدناها كثيرة ومتشعبة ، منها - مثلا - أن النحوي قد يخالف الجماعة في مسألة ما ثم يرجع إلى مذهبهم ، مما عده البعض دليلا على صحة الجمهور ، قال ابن جني : ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين ، غير أنه نص في أحدهما على الرجوع إلى القول الآخر ، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينفه ، وأن القول الآخر مطرح من رأيه . ومن الشائع الرجوع عنه من المذاهب ما كان

¹ ماهر سلام عبده عبدالله ، تعدد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان النحوي ، جامعة القاهرة . 2009 .

أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط ، فحثني أبو علي عن أبي بكر أن العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .¹

ومنها أن النحوي كان ذهب مذهبا ما في مسألة ما ثم نسي ما ذهب إليه ، فذهب مذهبا آخر لطول المدة ، ومنها ما يُعزى إلى تنوع المصادر عند النحوي ، فتعدد آراؤه في المسألة الواحدة تبعا لتعدد مصادره ، ومنها ما يكون سببه اختلاف التلمذة على شيوخ آراؤهم مختلفة في المسألة الواحدة .

ومنها ورود الخاطر في الحال ، وهو ما سماه ابن جني : خلاج الخاطر وتعادي المناظر ، يقول : وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات : أنا أفتي مرة بكونها اسما سمي به الفعل ، كصَة ومَة ، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفا ، على قدر ما يحضرن في الحال ... وهذا ونحوه من خلاج الخاطر وتعادي المناظر ، ومنها ما يكون إظهارا للقدرة على تتبع المسألة من مذاهب مختلفة ، يقول الشهاب الخفاجي : وهذا دأب الرّمحشري كما يعلم من تتبع كتابه ، وصرح به بعضهم أنه يمشي على مذهب في آية ، ثم يذكر في مذهبها آخر بخالفه في أخرى ، استيفاء للمذاهب ، ومن لا يعرف مغزى كلامه يظنه تناقضا منه .²

ومنها ما يكون اضطرابا وتخبطا في التفكير النحوي ، وقد تكون كل هذه الأمور مجتمعة سببا في تضارب الآراء واختلافها وتعددتها ، وقد يكون بعضها دون الآخر ، ومهما يكن السبب فإن تعدد الآراء - على ما أرى - يعد أمرا محمودا ، لأنه غالبا يكون نتيجة إعمال العقل وتمحيص الرأي و الخلوص إلى ما يذهب إليه النحوي .³

فيقول ابن جني في ذلك : " ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضده ، غير أنه لم يعلل أحد القولين ، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه ، فيجعل هو المراد المعتمز منهما ، ويتأول إن أمكن...ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين ، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم

ينظر: مها بنت مسفر بن سعيد آل طرسيس الغامدي ، تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري ، أبو العباس أحمد رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1433هـ - 2012م ، ص : 12
بن محمد بن ولاد التميمي ، الانتصار لسيبويه على المراد ، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ - 1996م، ص: 27

2 المرجع نفسه ، ص : 12

3 إبرام الحكم النحوي ، ص : 13

بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم بنفه وأن القول الآخر مطرح من رأيه... هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظن، فأما القطع البات فعند الله علمه . " (1)

ويعود ذلك لأسباب مجملة ، وهي كالآتي :

1/ أولاً : التطور الفكري والنضج لدى العالم ، ولا يكون هذا إلا بعد طول في التفكير ، وإمعان النظر ، فما كتبه في شبابه قد لا يرتضيه في آخر حياته .

ولنستمع إلى مقالته ابن جني رحمه الله : " ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه ، وسماه مسائل الغلط فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا) .

فاعتماد النص والشاهد قد يؤدي إلى ظهور صور من التعارض في الأدلة النحوية ، بسبب التناقض في الأحكام وإهمال النصوص الأخرى ، مما دفع النجاة إلى ابتكار وسائل لترجيح ما ينتهون إليه من أحكام من ناحية ، وتأبيدها بالنصوص من ناحية أخرى ، فكان أن استعاروا من النهج الإسلامي ما تحدد فيه علم أصول الفقه من أساليب لترجيح الأدلة حين تتعارض . (2)

فالشاهد النحوي تجد له روايات متعددة ، إحداها تثبت قاعدة ، والأخرى تنفيها وتهدمها ، ولا شك أن هذا المظهر كان له أثره السلبي على بناء القاعدة النحوية ، وعلى المادة النحوية أيضاً، حيث كثرت الاختلافات ، وتضخم النحو ، وتعقدت مسالكه، مما أدى إلى شيء من الصعوبة في طريق دارسيه . (3)

¹ مها بنت مسفر بن سعيد آل طرسييس الغامدي ، تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1433هـ - 2012م ، ص : 12

² ، إبرام الحكم النحوي ، ص : 13

³ إبراهيم عمر محمد حسين ، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، المجلة العلمية لكلية اللغة العربية بأسبوط -

مصر ، ج1/ العدد 32 ، 2013 م ، ص : 48

2/ الرجوع عن الخطأ .

قال أبو الحسن الأخفش : " سمعت أبا العباس المبرد : إن الذي يغلط ثم يرجع لا يُعد ذلك خطأ ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنما الخطأ البين الذي يصبر على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذاباً ملعوناً " .⁽¹⁾

3/ ثالثاً : التأثير والتأثير بين المدرستين المختلفتين أو الواحدة فعلماء المدرسة الكوفية يتأثرون

بالمدرسة البصرية والعكس ، فينتج عنه تبادل فكري بين المدرستين ، ومما جاء في هذه الرسالة منه :

- نصب ((وحده)) على الظرفية وهذا الرأي ليونس بن حبيب في أحد قوليهِ ، ونسب إلى الكوفيين ، ومنهم هشام بن الضيرير في أحد قوليهِ .
- المنع والجواز في إعمال (ما) النافية عند توسط الخبر ، وهو ما نسب إلى إمام النحاة سيبويه والفراء رحمهما الله
- جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ، ونسب إلى سيبويه في أحد قوليهِ ، والكسائي وأكثر الكوفيين .
- منع تقديم خبر (ليس) عليها ، نسب إلى سيبويه ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين .
- إعمال (لات) عمل (ليس) مختصه بلفظ الحين ، نسب هذا المذهب إلى البصريين والأخفش في أحد قوليهِ ، والفراء من الكوفيين في أحد قوليهِ .
- إعمال (لات) عمل (لا) النافية للجنس ، نسب هذا الكوفيين والأخفش الأوسط في أحد قوليهِ .
- جواز الفصل بين أفعل التعجب ، ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به ، عزي من الكوفيين ، والجرمي والأخفش والمبرد من البصريين .
- منع بقاء الفاء بعد دخول (إن) عليها ، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والأخفش في أحد قوليهِ والفراء من الكوفيين .²

¹ تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري ، ص : 15

² المرجع نفسه ، ص : 15

- الجواز المقيد في العطف على معمولي عاملين ، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء والأخفش في احد قوليه ، والمنع في هذه المسألة مطلقا عند الأخفش في أحد أقواله ، والمبرد من البصريين ، وهشام الضرير من الكوفيين .¹

4/ رابعاً : ظهور دليل لم يطلع عليه العالم في بداية حياته ، يقول السيوطي: ناقلا عن ابن السراج : " أنا أفتي بفعلية (ليس) منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها .⁽²⁾

5/ خامسا : الأماي النحوية ومجالس العلم التي كان يلقيها العالم لطلاب العلم ، فيجد بعضهم فيها سهوا فيراجع العالم فيرجع عما قاله .

يقول القفطي نقلا عن الأنباري : " كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب ، لأن سلمة كان عالما ، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء ، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها ، فيجد فيها السهو ، فيناظر الفراء ، فيرجع عنه . "

6/ سادسا : الجواب الميداني أو السريع :

يقول الفارسي - رحمه الله - : " سأل يوما عضد الدولة فَنَّا حُضِرَ البويهى الإمام أبا علي الفارسي : لماذا ينصب المستثنى في نحو : قام القوم إلا زيدا ؟ قال : بتقدير أستثني زيدا ، فقال عضد الدولة وكان فاضلا : لم قدرت أستثني ؟ قدرت : امتنع زيدٌ ، فرفعتُ ؟ فلم يجد الفارسي جوابا ، وقال : هذا الرأي ذكرته لك جواب ميداني ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح " .

7/ سابعا : المنافسة الشديدة بين العلماء في تلك الفترة الزمنية كانت سببا في شحذ الهمم وبذل الجهود في خدمة الدراسات النحوية فساعدت تلك المنافسة على كثرة المؤلفات عند النحوي فكانت سببا في تعدد النحوي في المسألة الواحدة ، كما هو الحال بالنسبة للمناقشة بين أبي حيان وابن مالك .

8/ ثامنا : الاجتهاد : وهذا الاجتهاد قد يولد أوجها جديدة في القضايا التي تتحمل التعدد من خلال الأسباب المذكورة ، فيغني الظاهرة بما لم يكن من قبل إضافة إلى ما كان سابقا ، وقد يكون ما أضيف قويا ، فيلغي ما تقدم أو يضعف ما يرجح ، أو يكون لا يختلف عما قبله من حيث القوة والضعف ، فيبقي

1 تعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري ، ص : 15

² المرجع نفسه ، ص : 16

وجها من الأوجه التي تحملها الظاهرة ، أو يكون ضعيفا نابعا من اجتهاد قاصر ، فيبدو مستغربا مستهجنا حتى يتلاشى بالنسيان ، وقد يولد الاجتهاد وجها فيما لا يحتمل التعدد ، فيضيف وجها صحيحا يلغي آخر خاطئا تقدمه ، أو يحدث خلاف ذلك ، فيكون الإجهاد قاصرا خاطئا غاية حب الإضافة فيما لا يحتمل التعدد فيموت الوجه الذي أضيف مع الأيام ، ويبقى ما تقدمه .⁽¹⁾

فيبدو أن معظم القضايا التي تحتمل التعدد وتقبل الإضافة بالاجتهاد هي تلك التي خرجت على القاعدة ، أو التي أدى إليها التعدد في فهم المعنى ، ويلحظ المتتبع أنه بعدما انتهى جمع المادة وأستت الأصول وجردت معظم القواعد بدأ النحاة يعيدون النظر في قضايا النحو وشواهد ، ولا شك أن كلا منهم ينطلق في أثناء ذلك من زاد معرفي وانتماء مدرسي يختلف عنه عند غيره ، إضافة إلى حب التميز الذي تغذيه أمور عديدة ، فكان أن وقفوا عند كثير من الشواهد التي خرجت على القاعدة وتحتمل التعدد ، فولدوا أوجها جديدة تميز ما سبقها من أوجه أو ترفضه ، فتشعب بذلك التعدد في القضية الواحدة ، وكثرت الأسس المعتمدة ، وطال الحوار والجدل بالتعليل والأخذ والرد وغيره ، ومن ذلك مثلا ما جرى في تحليل " ما من " بئسما " الذي خرج على قاعدة الإسناد ، كما قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءٌ وَبَعْضٌ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [البقرة/90]

عن سيويه أنها معرفة تامة في موضع رفع فاعل " بئس " والتأويل : بئس الشيء ، عن الكسائي أنها معرفة ناقصة موصولة في موضع رفع فاعل ، والتأويل : بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا ، وعنه أيضا أنها مصدرية ، فتكون وصلتها في موضع رفع ، وعنه أيضا أن " ما " في موضع نصب التمييز ، و " ثم " ما " أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالذم ، أي بئس شيئا الذي اشتروا به أنفسهم ، وجملة " اشتروا " صلة ل " ما " المحذوفة لا موضع لها ، فاعل بئس مضمرة تقديره " هو " يفسره ما بعده ، ويتشعب التعدد بالاجتهاد ، فعن الفراء أن " ما " مع " بئس " ركبت فصارت كلمة واحدة ، وبذلك لا موضع لها من الإعراب ، ثم يضيف الأخفش رأيا جديدا ، إذ يروي رأيا جديدا عنه أن " ما " نكرة ناقصة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها ، وفاعل " بئس " مضمرة مفسر ب " ما " والتقدير : بئس هو شيئا اشتروا به أنفسهم ، و " أن يكفروا " هو المخصوص بالذم ، ثم تضعف بعض الأوجه المذكورة وتولد أخرى لم تكن من قبل ، فقد ذكر عن ابن عطية أنه ضعف الوجه المنسوب إلى الكسائي الذي يقول : إن "

¹ محمود حسن الجاسم ، أسباب التعدد في التحليل النحوي ، كلية الآداب ، جامعة حلب ، ص : 143

ما " مصدرية ، والتقدير " بئس اشتراؤهم ، وذلك لأن " بئس " لا تدخل على اسم معين بتعرف الإضافة إلى ضمير ، ثم يضيف أبو حيان أن الكسائي في هذا الوجه قد يريد أن " ما " وصلتها المخصوص بالذم والفاعل مضمّر ، أي بئس اشتراء اشتراؤهم ، ولكنه إذا قصد ذلك فلا يجوز أيضا ، لأن الضمير في " به " سيعود على " ما " ، و " ما " المصدرية لا يعود عليها ضمير لأنها حرف على مذهب الجمهور ، ومن ثم يرفض هذا الوجه ، ويضيف أبو حيان بحسب الوجه الذي قاله الأخفش ، أنه يجوز في جملة " اشتروا " أن تكون صفة للمخصوص بالذم المحذوف ، والتقدير: بئس شيئا شيء اشتروا به أنفسهم ، وهكذا يحدث التوليد في المسألة التي خرجت على القاعدة وتحتل التعدد .⁽¹⁾

وإذا كان الدارس يولد ويشقق في مسائل وشواهد منطلقا من ثقافته النحوية فإن الأمر مختلف في تناول العناصر التركيبية التي تؤثر في تحليلها معطيات السياق ، من خلال فهم المعنى وانعكاسه على التحليل النحوي ، لأن عملية التحليل عند كل نحوي تكون حصيلة لتفاعل عنصرين ، الرصيد النحوي ، وفهم المعنى الذي تشير ... وهذا التفاعل يختلف من سياق لآخر وبذلك تتكاثر الأوجه في المسألة الواحدة مع الزمن حتى تبلغ شأواً بعيداً .⁽²⁾

وبذلك نلاحظ أن الاجتهاد النحوي يكون سببا من أسباب تعدد التوجيه النحوي ، لأنه يولد أوجه تغني المسألة بالتشعب والتفرع ، ويولد أخرى فيما لا يحتمل يصحح من خلالها خطأ سبق، وحين يكون خاطئا يهمل وينسى .

ولا شك أن البحر المحيط - كما هو معروف - كتاب من كتب التفسير ، غير أنه جمع من مسائل النحو الكثير الكثير ، يقول عباس حسن : ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة مفرقة في كتب التفسير ، كالذي نراه في تفسير الزمخشري ، والفخر الرازي ، والبيضاوي ، ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في أكثر كتب النحو المتداولة أحيانا ، أو التي يعز الاهتداء إليها في كتبهم الخاصة أحيانا .³

إذ يعد ((البحر المحيط)) الحكم الفيصل وتسجيله وجمعه لكل الآراء المختلفة ، فمرة يعترض ومرة يستدرك ومرة يرجح ومرة ينفي وينقد ومرة يعقب ، ومرة ينتصر للجمهور ومرة لأحد النحاة وذلك من خلال الكشف عن حجج كل فريق وأخرى يستفرد برأيه وحكمه النحوي في المسألة ، وكل ذلك من أجل

¹ أسباب التعدد في التحليل النحوي ، ص : 145

² المرجع نفسه ، ص : 145.

³ المرجع نفسه ، ص : 146

إغناء الدرس النحوي ، وبروز باب أثرى هذا العلم هو تعدد التوجيه النحوي للمسألة المراد دراستها ، وأثرها على معنى الكلم .

فتفسير البحر المحيط زاهر بما يبين أثر النحو في توجيه المعنى وتغييره بتغيير العلامات الإعرابية فنذكر مثلا من هذا الفيض ما توجه لدى أبي حيان في **قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَبَدُّواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾** [البقرة / 271] فقد قرئ (وَيُكَفِّرُ) بالجزم والرفع والنصب ، واختلف عنده هذا المعنى تبعاً على ما يأتي :

المعنى بالجزم : يختص التكفير من السيئات بالإخفاء فقط ، لأن الجزم يكون على أن الفعل معطوف على جواب الشرط الثاني فيخصصه به ، وهذا المعنى مرجوح عند أبي حيان لأنه لا يمكن أن يقال : إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته .⁽¹⁾

المعنى بالرفع : يكون المعنى هذا أبلغ وأعم من الجزم ، فالرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات ، أبديت أو أخفيت ، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله ، ولا يختص بالإخفاء فقط ، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها ، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء .

المعنى بالنصب : والمعنى هنا يكون على تقدير : وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير ، فعلامة الجزم والرفع والنصب قرائن على هذه المعاني ، وهي دوال عليه يتغير بتغيرها ويختلف بتقليبها ، وهذا الذي سبق ذكره أن " البحر المحيط " زاهر بالمعاني اللطيفة والنكت التي تغني الدرس النحوي بذهنية وقادة ولادة للمعاني وتأويلاتها التفسيرية النحوية.²

ونلاحظ ذلك جلياً في تفسيره البحر المحيط فمنه مثلاً توجيه أبي حيان للمعنى بقراءة الرفع والنصب في كلمة (الحمد) من **قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الفاتحة / 2] إذ وجد أن في الرفع دلالة على ثبوت الحمد واستقراره ، قال : ((وقراءة الرفع أمكن في المعنى ، ولهذا أجمع عليها السبعة

¹ أحمد خضير عباس علي ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، قسم اللغة العربية ، جامعة الكوفة ، 1431هـ - 2010م ، ص : 55

² المرجع نفسه ، ص : 55

لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى ، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى : أي حمده (وحمده غيره) ، أما النصب فيكون فيه معنى التخصيص ويشعر بالتجدد والحدوث ، ذلك أن في نصب (أَلْحَمْدُ) هنا لا بد من عامل تقدير أحمد الله أو حمدت الله ، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله ، وأشعر بالتجدد والحدوث، ويكون في حالة النصب من المصادر التي حذفت أفعالها ، وأقيمت مقامها (1).

فالمفسر يكون طالبا للمعنى فيوضحه ويفصله وقد تبين هذا فيما ذكرنا، أو قد يكون طالبا التحليل الذي يفهم المعنى ثم يحاول أن يجد صداه بتحليله وإعراجه للنص فيبين التراكيب الصحيحة التي يتحقق بها المعنى ، والتراكيب الخاطئة التي يفسد بها ، آخذا بالرسوم المستقرة في النحو التأسيسي ، فالمفسر في أحيان ليست قليلة يكون محملا بأعباء فكرية وعقائدية مما يجعله يتوجه في تفسيره إلى ما ينسجم بالقرآن، فالقرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون ... (2)

ومما أثر في صياغة أفكاره ومنهجه هو مذهبه الظاهري ، في التنشيط بالرواية اللفظية الظاهرية، خاصة وأنه نشأ في بيئة غلب على توجهها هذا المذهب ، قال عنه الشوكاني (ت 1250 هـ) : " وكان ظاهريا وبعد ذلك انتمى إلى المذهب الشافعي وكان أبو البقاء يقول أنه لم يزل ظاهريا قال ابن حجر كان أبو حيان يقول محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه ، والمصادر لم تذكر أكان ظاهريا في الفقه ، أم ظاهريا في النحو ، أم فيهما جميعا .³

ومذهب الظاهر هو المذهب والمنهج الذي يمكن أن ينطبق على الفقه مثلما يطبق على النحو لذلك تفرد بهذه الخاصية عن بقية المذاهب الأخرى ، فلا أحد يمكنه أن يأتي ويقول سأيسر النحو وفق مذهب مالك أو الشافعي أو غيرهما ، أما الظاهرية فقد يسره وشرحه وفق منهجهم الخاص . (4)

ومن ذلك ما رصده أبو حيان في تفسير ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر / 49]

¹ جمال عصام ، المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، الشهاب ، مج 04 / عدد : 01 ،

1439 هـ - 2018 م ، ص : 60

² المرجع نفسه ، ص : 61

³ المرجع نفسه ، ص : 61

⁴ المرجع نفسه ، ص : 62

إذ قرأ الجمهور (كُلُّ شَيْءٍ) بالنصب وقرئ بالرفع ، ولكل دلالاته وبهما يختلف التحليل النحوي للجملة ، فعلى النصب يكون الفعل خبرا ، وعلى الرفع يحتمل أن يكون صفة وما بعده هو الخبر ، ويتجاذب الدلالة المبنية على وقع التباين والاختلاف ، قال أبو حيان : " تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية ، فأهل السنة يقولون : كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدره ، دليله قراءة النصب ، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبرا لو وقع على الإبتداء ، وقالت القدرية : القراءة برفع (كُلُّ) ، و (حَلَقْنَهُ) في موضع الصفة ل (كُلُّ) أي : إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار ، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك " .

فالواضح أن العلامة الإعرابية أفضت إلى تحليل للنص يختلف باختلافها وهو ما قاد إلى معنيين مختلفين، اختارت كل فئة منهما ما ينسجم مع مرجعياتها الفكرية، ولهذا لوحظ أن للعلامة الإعرابية هنا دلالة على المذهب الفقهي .(1)

وأیضا في توجيهه للآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ۝١ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق / 1-2] فهنا على إضافة (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) إلى (مَا) و (مَا) ذات معنى عام يدخل فيه جميع من يوجد منه الشر من حيوان مكلف وغير مكلف وجماد ، كالإحراق بالنار ، والإغراق بالبحر ، والقتل بالسهم ، وقرئ من شَرِّ بالتنوين ، فليل إن (مَا) تكون نافية ، وعليه المعتزلة إذ يرون أن الله تعالى لم يخلق الشر ، ذكره أبو حيان نقلا عن ابن عطية ورده الأخير بقوله : ((هي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل ، الله خالق كل شيء)) ، لكن أبا حيان خرج القراءة على أن يكون (مَا خَلَقَ) بدلا من (شَرِّ) على تقدير محذوف ، أي : مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ، فحذف لدلالة (شَرِّ) الأول عليه ، فأطلق أولا ثم عمّ ثانيا (2) . فلهذا التوجيه أثر في المعنى الوظيفي ، وقد يحقق مبتغى فكريا وعقائديا .

وقد يفهم من النص بالعلامة الإعرابية غرض مجازي مرتبط بالمقام ، ومثل هذه السمة البلاغية تلحظ في معنى التعجب في قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف / 4-5] الذي

¹ أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، ص : 61

² المرجع نفسه ، ص : 84

يستفاد من نصب (كَلِمَةً) قال أبو حيان : ((والظاهر انتصابها على التمييز ، وفاعل (كَبُرَتْ) مضمرة يعود على المقالة المفهومة من قوله ((قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا)) وفي ذلك معنى التعجب ، أي : ما أكبرها كلمة ، والجمله بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بما وإخراجها من أفواههم)) ، ومن هنا كان تفضيله قراءة النصب على الرفع على الفاعلية ، لأن النصب أبلغ في المعنى وأقوى ، ومن ثم كان تغير العلامة الإعرابية من الضم إلى الفتح قد أحدث تحولاً في ((العلاقات العضوية للتركيب ، إذ صار الفاعل وهو عمدة تمييزاً وهو فضلة ، وبذلك يكون الإسناد قد تغير بفعل هذه العلامة الإعرابية المتحولة بسبب مقام التعجب)) . وفي هذا المعنى لحظه أبو حيان أيضاً في قَالَ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾ [غافر / 35] ففي قوله (كَبُرَ مَقْتًا) ضرب من التعجب والاستعظام لجدهم⁽¹⁾ .

وكذلك في: قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران / 7] فقد عرض أبو حيان في تفسيره ذلك أن الوقف قد يكون على لفظ الجلالة لتمام الكلام به ، ويستأنف بعده بالواو ، أو قد يكون (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) من تمام الجملة الأولى عطفاً بالواو على لفظ الجلالة ويكون المعنى على الوقف والاستئناف أن الله استأنف بعلمه تأويل المتشابه وهو محصور به تعالى ، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث ، وعلى هذا يكون (وَالرَّاسِخُونَ) مبتدأ مقطوع عما قبله ، وخبره الجملة الفعلية (يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ)² .

أما المعنى عند العطف فالراسخون في العلم يشاركون الله بالعلم بالتأويل ، وهذا مروى عن ابن عباس أيضاً ، ومجاهد والربيع بن أنس ، ومُحَمَّدُ بن جعفر بن الزبير ، وأكثر المتكلمين ، والراسخون معطوف على لفظ الجلالة ، وجملة (يَقُولُونَ) حال منهم ، أي : قائلين ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء) أو (هم) .⁽³⁾

¹ أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، ص : 66

² المرجع نفسه ، ص : 66

أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، ص : 115

إن احتمال النص القرآني هنا للمعنيين المذكورين ، وعدم قطعه بأحدهما أدى بالمفسرين إلى أن يكثروا الجدل والنقاش في ترجيح هذا المعنى أو ذاك ، وليس بخاف أن الدوافع المذهبية أو الفكرية تلقي بظلالها على اختيار أحد الوجهين وترجيحه ، ولذلك عُلل مذهب الزمخشري - مثلا - في توجيهه هذه الآية وترجيحه للرأي الثاني بكونه ((معتزليا اتخذ النزعة العقلية متجها لتفسير النص القرآني وهو بذلك يحافظ على روح المذهب الاعتزالي الذي اتخذ من التأويل منهجا في تحديد المعنى القرآني)) .⁽¹⁾

أما أبو حيان الأندلسي فقد رجح الرأي الأول وهو بهذا يخالف مذهبه الشافعي ، وهو كما عُرف عنه ((كان في أول أمره مالكيا ثم تمذهب بالظاهرية وهو في الأندلس ... ولكنه عندما جاء إلى مصر وجد مذهب الظاهرية مهجورا فيها فتمذهب للشافعي)) ، وقد ألف تفسيره البحر وهو في مصر ، والذي يبدو أن رأيه في هذه المسألة يكشف عن بقايا من مذهبه الظاهري ليكون ذلك مصداق قوله : ((محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه)) .⁽²⁾

أثر المذهب الظاهري في الفكر النحوي :

كان المذهب الظاهري أحد أهم المذاهب الفقهية المؤثرة في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري ، والذي يقوم على الأخذ بظواهر النصوص ، وهذا ما تميز به هذا المذهب عن غيره من المذاهب الفقهية ، وهو ما أعطاه اسم الظاهرية .

ظهر المذهب الظاهري في المشرق العربي منتصف القرن الثالث هجري ، على يد داود ابن علي الأصفهاني ، الذي قلده الشافعي مدة وتعصب له ، ثم ترك تقليده واستقل بمذهبه خاص بناه على ظواهر النصوص من القرآن والسنة ، وترك كل أنواع الرأي من قياس واستحسان وغيرهما ، فالأصول عنده الكتاب والسنة والإجماع ، ويقصره على إجماع الصحابة ، ثم انتقل هذا المذهب عن طريق عدد من المرتحلين إلى المشرق من طالبي العلم المغاربة ، حيث تأثروا به ونقلوه إلى المغرب العربي والأندلس ، ومن أشهر الأندلسيين انتماء لهذا المذهب ، وتأثرا به علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، وكان أحد المنظرين له ، الذين ساهموا في نشره في الأندلس ، حيث جاهد في نشر هذا المذهب والدفاع عنه ، وألف كتاب المحلى في الفقه ، وكتاب

¹ المرجع نفسه ، ص : 116

² المرجع نفسه ، ص : 116

الإحكام في أصول الأحكام في أصول الفقه ، وقد اشتهر ابن حزم بأسلوبه الشديد في مناقشة المذاهب الأخرى ، ... (1)

ولعل أبرز ما تأثر به الفكر النحوي من خلال المذهب الظاهري ، ومن خلال ما قدمه ابن حزم ، يتمثل في أمرين : أما الأول القياس ، " فأهل الظاهر يرفضونه ، لأن فيه نقلاً للأحكام دون أن ينص عليها ، فقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء إلا بنص كلام الله أو نبيه أو إجماع من جميع علماء الأمة دون استثناء ، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث ، أو تعلموه من طرق الجدل .

وأما الأمر الثاني العلل النحوية ، ولعل أجراً الآراء الظاهرية التي تبناها ابن حزم الأندلسي ومن اتفق معه هي إبطال العلل النحوية ، ففي حديثه في باب كيفية أخذ المقامات من العلوم نجده يقول عن النحو : " وأما علم النحو فيإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففسادة جدا ، وبقوله بفساد العلل نجده قد على أكثر أجزاء النحو ، لكنه لم يفسر كيف يمكن ان يكون هناك نحو دون تلك العلل ، وتعد هذه المشكلة الأبرز فيما قدمه ابن حزم والظاهريون ، حيث كانوا معاول هدم دون بناء . (2)

وهكذا نرى أن ابن حزم قد وطد " أركان هذا المذهب ، وأقام له دولة علمية واستطاع بمؤلفاته القيمة أن يجد له أتباعاً ناصره ، وتوج ذلك كله بدولة الموحدين التي طبقت منهجه ، وحدثت على علمائه في القرن السادس الهجري ، ... ما أدى إلى تأثير بعض النحاة بهذا المذهب ، ويظهر ذلك جلياً لدى أحد أبرز نحاة الأندلس في القرن السادس الهجري ، وهو ابن مضاء القرطبي ... فكان يرى أن النحاة " قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته من التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنه يرى أن النحاة بالغوا في ذلك لدرجة أنهم جعلوا النحو من العلوم الصعبة والمعقدة ، حيث نراه يقول عنهم : " إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها ، فتوغرت مسالكها ، ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، كما يقول عن كتابه : " قصدي أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ عليه ، يبدوا أن ابن مضاء يرى أن النحو قد أضيف إليه عدد من الزوائد التي لا حاجة لها ، وأن العلماء قد وقعوا

¹ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ط1، دار الاعتصام- القاهرة، 1399هـ-1979م، ص:11، ينظر: باسم عبدالحمن البابلي ، معتز إبراهيم عواد ، العوامل المؤثرة في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري ، مجلة الباحث ، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين ، 2018 ، م ، عدد 02 / مج 10 ص : 107 .

² المرجع نفسه ، ص : 109

في بعض الأخطاء ، فعرض رأيه بجرأة غير مسبوقه ، في شجاعة الواثق من علمه ، المعتقد لمذهبه ، لم يبال بتأخر عصره ، ولا بنأي مصره عن منشأ النحو وموطنه ، وخاض في تلك المبادئ التي كانت مثار الخلاف بين فقهاء الظاهرية ، وأصحاب المذاهب ، وهي القياس والتعليل والتأويل ، ولكن بأدوات نحوية " . (1)

العقيدة والفرق العقديّة وأثرهما في الفكر النحوي :

كان للعقيدة أثر واضح في صقل وبناء الفكر النحوي والتأثير عليه ، كما كان للفكر النحوي أثر واضح في بعض المسائل والتفسيرات العقديّة ، فالعلاقة بين اللغة العربيّة والعقيدة الإسلاميّة علاقة تلازم ، فلا غنى لأي منهما عن الآخر ، وكان القرن السادس الهجري يزخر بعدد الفرق الإسلاميّة ، التي نشب بينهما كثيرا من الخلافات العقديّة ، وكان النحو العربي أحد هذه الأدوات المستخدمة من قبل هذه الفرق المتناحرة ، ولهذا السبب وجدنا أن عددا من النحاة دافعوا عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، وكان على رأسهم أبو البركات الأنباري ، حيث أسهم إسهاما كبيرا في الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة والرد على الخصوم من المذاهب المختلفة ، ومن أهم المصنفات التي أعدها الأنباري للدفاع عن عقيدته كتابه الداعي إلى الإسلام في أصول الكلام وقد علق محقق الكتاب عليه قائلا : " تبين لي أن هذا الكتاب يكشف عن وجه جديد من شخصية الأنباري النحوي البارِع ، فلم يعد يشتهر فقط باللغة والأدب وعلوم العربيّة ، بل يجب أن يضاف إلى أنه عالم من علماء العقيدة ، يكتب عنها ويدافع بجهود موفقة " . (2)

إن مقارنة كل طائفة لموضوعات اللغة - كل على أصولها ومذهبها - أفضى إلى تعقيد اللغة وقيام الخلاف بين أهل القياس ، والذين كانوا يبنون مسائلهم الكلامية على النظر الدقيق ، وبين أهل السماع ، الذين كانت مباحثهم اللغوية مستندة إلى السماع ، فالخلاف بشأن قضايا اللغة كان أصله راجعا إلى الاختلافات العقديّة بين الفرق وإمتدادا للخلاف بين أصحاب الرأي وأهل الحديث وبين أهل السنة وبين المتكلمين ، والتوجهات في اللغة كانت تابعة لاختلاف العقائد للحد الذي باتت فيه الآراء في اللغة تنم عن التحيزات الفكرية والعقديّة ، وهذا يجد تفسيره في حمل النظائر من كل الطوائف على المعتقد - أي أنهم يعتقدون رأيا ثم يحملون كلام العربي عليه - مثل قول خلق القرآن ومشكلة الصفات وقضية التنزيه ونفي التشبيه ...³

¹ العوامل المؤثرة في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري ، ص : 110

² المرجع نفسه ، ص : 110

³ جمال أقرورو ، أثر النقل على لغة العرب قديما وحديثا ، ط1 ، كتاب رقمي ، ص : 41

ومن أبرز الظواهر العقدية التي كان لها أثر جلي في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري ظاهرة الاعتزال ، فالمعتزلة " فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي ، وازدهرت في العصر العباسي ، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية ، لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة ، مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، وقد أُطلق عليها أسماء مختلفة منها : المعتزلة ، والقدرية ، والعدلية ، وأهل العدل والتوحيد ، والمقتصد والوعيدة ، واتفق المعتزلة " على أن الكلام يحدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت ، كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه، فإن وجد في المحل عرض قد فني في الحال . (1)

فظهرت هذه العوامل بشكل جلي ووضح لدى عدد من نخبة القرن السادس الهجري ، فقد أثرت العقيدة الاعتزالية في فكر الزمخشري - وسيأتي عرضه في ثنايا هذه المباحث - وكيف رد عليه أبي حيان في بعض المسائل ، وتمثل ذلك في التأثير على آرائه واختياراته النحوية ، كما أثر المذهب الظاهري الفقهي في فكر ابن مضاء النحوي ، فتمثل ذلك في دعوته إلى إلغاء كثير من المرتكزات التي ارتكز عليها النحاة كإلغاء العوامل النحوية والعلل النحوية (2) ، وسار على ذلك أيضا أبو حيان وسيأتي في عرض ذلك ورأيه في المذهب الظاهري والمسائل التي تطرق إليها قبله ابن مضاء القرطبي

موقف أبي حيان من أصول المذهب الظاهري في النحو :

يتجلى ذلك فيما ذهب إليه أبا حيان في كثير من النصوص من خلال كتابيه (الإرتشاف - وشرحه لكتاب التسهيل ، والتي يبين من خلالها موقفه من السماع والقياس ، وقد نقل أحد الباحثين وهو مزيد إسماعيل نعيم في بحث حول منهج أبي حيان في الإرتشاف ، ونقل من خلال ذلك موقفه من السماع والقياس ، حيث رأى أن منهج أبي حيان يرتكز على المسموع من كلام العرب والعناية به ، ويتجلى ذلك في أنه لا يعتقد برأي لا يستند إلى سماع ، وعلى ذلك كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها .

وعلى هذا يقول أبو حيان في نص له : " فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به ، ومن لم ينقل من لسانهم أطرحناه ، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية ، أنا نرجع إلى السماع . (3)

¹ المرجع نفسه ، ص : 111

² العوامل المؤثرة في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري ، ص : 123

³ المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 62

وهذا يبين التفكير النحوي عند أبي حيان وترجيحه للأسس وعلى أيها يعتمد في التقعيد النحوي ، والاستدلال لأرائه واجتهاداته النحوية .

والقياس عند أبي حيان هو قياس للاستثناس لا غير ، إذ لا يمكن إقراره قاعدة ما وجود شواهد مسموعة بالتواتر إذ يقول : " القياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد السماع ، فلا نثبت الأحكام بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع ، ومن تأمل كتاب سيويه وجدته في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالمسموع " .⁽¹⁾

ويمع القياس على القرآن الكريم في جعل (لما) بمعنى إلا :

فالنحو كله قياس بل هو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، ومن أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو كله كما يذكر النحاة ، وأبو حيان لم يشذ عن قواعد النحاة كما فعل ابن مضاء من قبل ، وإنما أراد أن تكون قواعد عنده مبنية على ماشاع وتواتر من كلام العرب ، وقد نص أبو عثمان المازني على هذا المعنى بقوله : " أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقسست عليه غيره ، فإذا سمعت " قام زيد ، أجزت ظف بشر ، وكرم خالد .

وقد كان أبو حيان يستخدم مصطلح القياس للدلالة على ما جرت عليه عادة العرب في كلامها إذ يقول في هذا المعنى : " ولا تستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى ، ولا يجوز معها إلا الجر ، فلو جئت بشيء من هذه الأعواض الثلاثة فيما يقسم به من غير لفظ " الله " ، وحذفت الجر الموضوع للقسم ، لم يكن إلا النصب ، تقول : العزيز لأفعلن ، ومن كلامهم : لا ها الله ، وأي ها الله ، وأي والله ، ومن مد ، فقال : ها الله ، فجمع بين الساكنين لأن الثاني مشدد أجراه مجرى دابة ، ومن حذف الألف فهو القياس ، لأن العرب لا تجمع بين ساكنين في الوصل والأول حرف مد ولين والثاني مشدد إلا إذا كانا في كلمة واحدة ، فمعنى القياس هو ما جرت عليه العرب في عرف كلامها من عدم تجاوز ساكنين في كلمة واحدة أو كلمتين ، ولا يعني حكما جديدا ناتجا عن القياس ، غير أن ذلك لم ينعه من الاعتراف بالقياس في استنباط كلمات لم يقل بها العرب لكنها تجري على قياسهم ، ومن مثل اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد ، يقول أبو حيان : " وقال الأخفش في قوله الموافق للججمهور : العرب لا تقول : خامس خمسة غدا بالنصب ، ولا ثاني اثنين إذا

¹ المرجع نفسه ، ص : 63

بالنصب ، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتنصب ، وأن تأتي بالألف واللام ، لأن ذلك مما يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به، ولكنه في القياس جائز" .⁽¹⁾

كما أجاز في بعض المواضع القياس على اللغة الشاذة ، لأنها لغة مستعملة في مجتمعتها... والقياس إذا خالف السماع أو لم يثبت عن العرب أنها تكلمت به - وإن كان القياس يقبله - فلا يعتد به ، لأن اللغة تؤخذ سماعاً ، إذ يقول في هذا الشأن : " وجاز أن يتوسط مفعول عسى ، كما توسط خبر (ليس) في قولنا: ليس قائماً زيد ، وهذا قول حسن في القياس غير أنه رأى رأيناه ، ولم يقل به أحد غيرنا ، وإتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل " .²

لذلك نراه يرد على من خالف القياس من العرب ويوجههم للصواب الذي ترضيه لغة العرب ، إذ يقول : " ومما خالفت فيه العرب القياس قولهم للمؤنثات : ادخلن الأول فالأول ، والقياس ادخلن الأولى فالأولى ، وإذا قيل : دخلوا الأول فالأول بالرفع كان بدلاً من الضمير ، فلو قلت : ادخلوا الأول الأول بالرفع ، فليس بدلاً ، من على إضمار فعل ، دلت عليه الأول تقديره ليدخل الأول فالأول " .⁽³⁾

فتمسك بعض النحاة بالقياس النحوي وتحكيمه في القراءات ورغبتهم الملحة في أن تيسر اللغة وفق قواعد ثابتة وعلى سنن مستقيمة ، وتخطي قراءات لا يرقى الشك إلى صحتها رواية وأداءً منسوبة إلى أئمة كبار ممن اشتهر بالضبط والإتقان والصدق والدراية كالقراء السبعة دليل على قسرية القاعدة النحوية .⁽⁴⁾

وعلى هذا يمكن أن نقول أنا أبا حيان لم يتشدد كثيراً في رد القياس وهذا الذي سنراه في الفصول القادمة من هذا البحث تحت عنوان الأسس التي بنى عليها أبا حيان مذهبه النحوي ، بل يميز القياس على اللغة الشاذة ، وهذا الشذوذ بالنسبة إليه لا يقدر في فصاحتها مادامت لغة يتواصل بها قومها...⁵

¹ المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 64

² المرجع نفسه ، ص : 65

³ المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 65

⁴ ازدهار عبدالرحمن عيسى زياد ، أثر النظرية النحوية في رواية الشواهد الشعرية ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية

الجامعة الأردنية ، 1994م ، ص : 90

⁵ المرجع نفسه ، ص : 90

دعوته إلى نبذ الخلافات النحوية :

وقد يحدث عند أبي حيان تعدد في الرأي في المسألة النحوية الواحدة بين النظرية والتطبيق ، فيقول في المسألة قولاً في (ارتشاف الضرب) أو (النكت الحسان) أو (تقريب المقرب) أو (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) ، ثم يقول بشأنها قولاً آخر في البحر (البحر المحيط) يخالف فيه القول الأول ، ولم تكن مخالفاته دون تعليل وتثبيت ، بل كانت غالباً عن دليل وحسن تعليل ، وكان يسوق الرأي مدعوماً بالدليل مؤيداً بالحجة ، وفي النماذج الآتية ما يبين ذلك :

حقيقة (فل) :

اختلف النحويون في حقيقة (فل) ، فذهب الكوفيون إلى أنه مرخم من فلان أو فلانة ، حذف الألف والنون من آخره ، وذهب سيبويه إلى أن (فل) بمعنى رجل ، و (فلة) بمعنى امرأة غير مرخمين ، وهما عنده كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان ، قال سيبويه : " وأما قول العرب : (يا فل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه غير النداء ، لكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم وتبعه المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، والزحشري ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، وغيرهم .

وذهب ابن عصفور ، وابن مالك ، وغيرهما إلى أن (فل) غير مرخم ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ، لكنهم ذهبوا إلى أنه كناية عن علم من يعقل من جنس الإنسان .

أما أبو حيان فكان له رأيان في هذه المسألة ، فذهب في (تقريب المقرب) مذهب ابن عصفور ومن معه ممن قال إن فل كناية عن علم من يعقل ، قال : و (فل) كناية عن علم ، لكنه خالف اختياره هذا ، وذهب في (التذييل والتكميل) و (ارتشاف الضرب) مذهب سيبويه ومن معه ، حيث قال : " وزعم أبو علي وابن عصفور وابن مالك أن قولهم (يا فل) كناية عن العلم ، كقولهم (يا فلان) وأنه لا يستعمل محذوفاً إلا في النداء ، وهؤلاء بمعزل عن كلام سيبويه ومذهبه ، ذلك أن قول (يا فل ويا فله) ليسا كناية عن العلم ، بل هما كناية عن قولك : يا رجل ويا امرأة ، و (فُل) مما حذف منه حرف وبني على حرفين ، بمنزلة (دم) ، وليس أصلاً (فلانا) ، إذ ليس يقول أحد يا فلا أقبل ، وإذا عنوا امرأة قالوا : (يا فلة) ، وهذا الاسم اختص بالنداء... وأما فلان كناية عن اسم سمي به المحدث عنه ، وهذا ملخص كلام سيبويه في

المسألة ، وهذا الاختيار أكده في البحر المحيط عند قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوَيْلَ لِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان / 28].¹

حيث يقول : و (فل) كناية عن نكرة الإنسان ، نحو يا رجل ، وهو مختص بالنداء ، و (فلة) بمعنى يا امرأة كذلك ... وليس مرخما من (فلان) ، خلافا للفرء ، و وهم ابن عصفور وابن مالك وصاحب البسيط في قولهم : (فل) كناية عن العلم كفلان، وفي كتابه سيبويه ما قلناه بالنقل عن العرب.²

والراجع من اختياراته هو ما اختاره في البحر المحيط ، وسبق أن اختاره في ارتشاف الضرب والتذليل والتكميل ، عندما ذهب مذهب سيبويه ومن تبعه ، وذلك لصحة ما عللوا به ، والله أعلم .

إجراء (رأى) الحلمية مجرى (رأى) العلمية :

الحق بعض النحاة (رأى) الحلمية ب (رأى) العلمية التي تنصب مفعولين ، كأفعال القلوب ، ومن هؤلاء النحاة أبو حيان في تفسيره قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف / 36]

حيث يقول : و (رأى) الحلمية جرت مجرى أفعال القلوب) ، وفي جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدي المعنى ، ف (أَرَانِي) فيه ضمير الفاعل المستكن ، وقد تعدى الفعل الضمير المتصل ، وهو رافع للضمير المتصل ، وكلاهما لمدلول واحد ، ولا يجوز أن يقول : أضربني ولا أكرمني.³

لكن أبا حيان كان قد ذهب في بعض كتبه النظرية إلى أن (رأى) الحلمية تتعدى إلى مفعول واحد ، وجعل المنصوب الثاني في موضع النصب على الحال ، يقول في رده على استشهاد ابن مالك بآية يوسف السابقة : " ... وأما (أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل يكون ذلك مما

¹ المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 66

² المرجع نفسه ، ص : 66

³ أحمد عبدالله القاضي ، التذليل والتكميل في شرح التسهيل ، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع ، 2018م، ص: 861

جاء في غير ما تعدى إلى مفعولين ، نحو : فقد وعدم ووجد بمعنى أصاب لا بمعنى علم ، فإنك تقول فيها : فقدتني ووجدتني وعدمتني، فكذلك هذا، ويكون (أَعَصِرُ) في موضع نصب الحال، لا في موضع مفعول ثان .¹

والراجح هو ما اختاره في البحر المحيط ، يرجحه أنه اختيار كثير من النحاة كابن مالك وغيره ، وتخرج الشواهد على أن المنصوب الثاني حال ضعيف ويحتاج إلى تأويلات بعيدة .

إفادة (قد) التثنية:

اختلف النحويون في إفادة (قد) التثنية ، فذهب الزمخشري في قول له إلى أنها تأتي للتثنية ، ونسب هذا الرأي لسيبويه ، وذهب الزمخشري - في قوله الآخر - وابن مالك وغيرهما إلى أنها تفيد التثنية لا التثنية ، وذهب الرضي وابن هشام إلى أنها للتثنية في مواضع ، وللتثنية في مواضع أخرى ، لكن الغالب التثنية ، وذهب ابن هشام إلى أنها تفيد ستة معان وهي : التوقع ، وذلك مع المضارع ، وتقريب الماضي من الحال ، والتثنية والتثنية والتحقيق والنفي .²

أما أبو حيان فقد ذهب في (التثنية والتثنية) إلى أنها تفيد التثنية ، حيث قال : " تكون (قد) بمنزلة (ربما) في التثنية فقط ، ويدل له إنشاد البيت :

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن ثوابه مجت بفرصاد⁽³⁾

لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل التثنية والندرة ، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل التثنية ، فتكون (قد) هنا بمنزلة (ربما) في التثنية وكذا اختار في (ارتشاف الضرب) عندما قال: " (قَدْ) ... ولا يفيد تثنية فيه " ، لكنه اختار في (النكت الحسان) مذهب من لا يرى فيها تثنية ولا تثنية ، وإنما يفهم التثنية أو التثنية من سياق الكلام ، فقال : " ومن زعم أنها للتثنية أو للتثنية فغير مصيب "

، ينظر: سليمان بن عمر بن منصور العجلي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الدلائل للدقائق الخفية، دار الكتب العلمية

¹ المرجع نفسه ، ص : 861 - لبنان ، 2018 ، ج 4 / ص : 34

² عاطف طالب مرفوع ، الاحتجاج بشعر إمرئ القيس في النحو العربي ، المنهل ، لبنان ، 2012م ، ص : 186

³ أشرف أحمد عدرة ، ديوان عبيد بن الأبرص ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1414هـ - 1994م ،

وهذا الذي اختاره في (النكت الحسان) أكده عند التطبيق في البحر المحيط فعند قوله: ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ وَيَحْرُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتِ اللَّهُ بِمُجْحَدُونَ﴾ [الأنعام / 33]

يقول : " والذي نقوله إن التكثر لم يفهم من (قَدْ) ، وإنما يفهم من سياق الكلام "

حقيقة (ليس) :

ذهب جمهور النحويين إلى أن (ليس) فعل ، وذهب الفارسي في أحد قوليه وابن شقير وجماعة إلى أنها حرف ، أما أبو حيان فقد تعددت اختياراته في هذه المسألة بين النظرية والتطبيق ، فذهب في غاية الإحسان إلى فعليتها ، فقال : " الفعل متصرف وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه ، وجامد (ليس) و (عسى) ونعم وبئس ... إلخ ، وقال في شرحه (النكت الحسان) : " .. تكون (إن) ك (ما) في النفي ، لأن النفي من معاني الحروف ، و (ما) به أولى من (ليس) ، لأن (ليس) فعل وهي حرف ، وقال في التذكرة : " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، وهو الاختيار عندنا ، لأن ليس لا تتصرف ، والفعل إنما يتصرف علمه إذا كان متصرفا في نفسه ... "

وذهب في البحر المحيط إلى حرفيتها ، فقال في رده على الزمخشري الذي جعل العامل في (إذا) هو (

ليس) في قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۖ ﴾ [الواقعة / 1-2]

إما نصبها بليس فلا يذهب نحوي ولا من شذا شيئا من صناعة الإعراب إلى مثل هذا ، لأن (لَيْسَ) في النفي ك (ما) ، و (ما) لا تعمل فكذا (لَيْسَ) ، وذلك أن (لَيْسَ) مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان ، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز ، لأن حد الفعل لا ينطبق عليها ... و (لَيْسَ) إنما تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه ، فهي ك (ما) ، ولكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناس فعلا ، وهي في الحقيقة حرف نفي ك (ما) النافية ، والذي يظهر أن أبا حيان في هذه المسألة هو أن (لَيْسَ) فعل لا حرف ، لأنه صرح بذلك وصرحه في كتبه النظرية ، وذكر ذلك في موضع من البحر المحيط .

مجيء (إن) بمعنى نعم :

ذهب جمهور النحاة ومنهم سيبويه والأخفش والرماني وغيرهم إلى أن (إن) تأتي حرف جواب بمعنى (نعم) ولا تعمل شيئا ، لكن أبا حيان أنكر هذا الاستعمال ل (إن) في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل فقال : " وما ذكره لا ينهض أن يكون دليلا على مرادفة (إن) (نعم) إذ يحتمل أن تكون هي

العامة... وهذا المذهب أولى ، لأنه تقرر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم) .¹

وذهب أبو حيان مذهب الجمهور مثبتا هذا الاستعمال في تفسيره (البحر المحيط) في غير ما موضع ، فقال عند قوله : قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَىٰ ﴾ [طه / 63]

: قيل : (إِنَّ) بمعنى (نعم) ، وثبت ذلك في اللغة ، فتحمل الآية عليه ، وعند قوله تعالى : ((إن الذين)) قال : (إن) حرف توكيد ... وتأني أيضا حرف جواب بمعنى نعم ، خلافا لمن منع ذلك ، وعند قوله تعالى (إن الذين ءامنوا)) قال : ((الوجه الرابع أن تكون (إن) بمعنى حرف جواب ..))² .

والراجح هو ثبوت هذا المعنى ل (إن) لكثرة الشواهد الواردة من ذلك ، ولنص الكثير من العلماء عليه ، كسيبويه والأخفش والزجاج والمبرد والرماني وابن منظور والمالقي وابن مالك والمرادي وابن هشام وغيرهم .

المحذوف من نوني الرفع والوقاية :

اختلف النحاة في المحذوف من نوني الرفع والوقاية ، ذهب سيبويه ومن تبعه من المتأخرين إلى أن المحذوف هو نون الرفع ، وذهب الأخفش والمبرد والفارسي وابن جني إلى أن المحذوف هو نون الوقاية .³

أما أبو حيان فكان له رأيان في هذه المسألة ، اختار في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) مذهب الأخفش والمبرد ومن تبعهما ، فقال : " فكان حذف نون الوقاية أولى " واختار في تفسيره قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر / 64]¹

¹ شيماء رشيد محمد زكنة، الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة، دار المنهل، 2015، ص: 148 محمود عكاشة، الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، دار المنهل، 2009

² م، ص: 71

³ محمد الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش، شرح التسهيل لابن مالك المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، دار الكتب العلمية، لبنان ، 2018، ص: 193

عندما قال : قرأ نافع (تَأْمُرُونَ) بنون واحدة مكسورة وفتح الياء ، قال ابن عطية : " وهذا حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى ، وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل " ، وفي المسألة خلاف ، منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، ومنهم من يقول نون الوقاية ، وليس بلحن ، لأن التركيب متفق عليه ، والخلاف جرى في أيهما حذف ؟ ونختار أنها نون الرفع ، والذي أراه راجحاً هو ما اختاره في البحر المحيط ، لأنه اختيار سيئويه ، ويمكن الاستدلال على صته بكثير من الأمور ، منها ان نون الوقاية كلمة ، ونون الرفع جزء من كلمة ، وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة⁽²⁾.

وهناك مسائل أخرى اعترض فيها على أبي حيان الأندلسي من النحاة كاعتراضات ناظر الجيش وذلك كله خدمة للنحو ومنها ، فاختلف الأسلوب والغاية واحدة ، والقوة في المسألة وضبطها لمن يملك الدليل والحجة والتعليل على صحة ما ذهب إليه والانتصار للأصوب والأجود .

مثل مسألة (عَنْ) التي للتعليل : ظهر الخلاف في هذه المسألة حول (عَنْ) في : قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ أَسْتَعْفَارُ لِإِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيسَاءً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ [التوبة / 114]

فقد جعلها أبو حيان بمعنى (بعد) أي : بعد موعدة ، دون أن يعلل مجيئها لهذا المعنى ، وذكر بأن مجيئها للتعليل - كما ذهب إليه ابن مالك - هو مذهب كوفي ، لكن ناظر الجيش خالفه واتبع ابن مالك في كونها للتعليل ، ولم يقف عند ذلك بل ذكر العلة ، وهي أن الآية الشريفة جاءت مسوقة للاعتذار عن نبي الله إبراهيم عليه السلام ، لأن الاستغفار كان من أجل الوفاء بعهده له ، وليس المراد الإخبار بأن الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله³.

وأيضاً في مسألة اسمية (حاشا وخلا وعدا) في الاستثناء : وفيها ذهب أبو حيان إلى أنه لو قبل باسميتها حال جرهما لما بعدها لم يكن ذلك ببعيد ، دون التعليل لما ذهب إليه ، فاعترضه ناظر الجيش باختياره أن لا تكون أفعالاً إذا ما نصبت بعدها ، وحروفاً إذا جرت ما بعدها ، وهو الثابت عند العلماء ،

¹ أبو حيان محمد بن يوسف ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، دار القلم ، 1997 ، ج1/ ص : 194

² عبدالمجيد فلاح ، آراء أبي حيان الأندلسي النحوية بين كتبه النظرية والتطبيقية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 29/116 ، 2017

طلال عويص مصري المجلة المطيري، اعتراضات ناظر الجيش (ت 778هـ) على أبي حيان الأندلسي في المجرورات من

³ خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، رسالة ماجستير، جامعة طيبة، 1436هـ - 2015م، ص: 170

ثم علل بأنها لو كانت أسماء حال الجر بها - كما ذهب أبو حيان لجاز أن يُفْرغَ العامل لها كما يفرغ ل (غير) والعامل لا يُفْرغ لغير كما هو مقرر عند النحاة . (1)

موقفه من العلة :

رفض نحاة القرن السابع التعليل الذي أفسد النحو العربي ونفروا منه ، حتى أنهم وصفوه بأنه هذيان في القول وخروج عن منهج التعليم ، وكانت هذه السمة ميزت النحو الأندلسي خلال هذا القرن عما كان عليه النحو في المشرق قبل ذلك ، ومن هؤلاء النحاة أبو حيان :

ظهر أبو حيان في القرن السابع الهجري ونراه كأستاذه سيبويه يوجه عناية للنحو نفسه ، فإذا لجأ إلى التعليل فلن يثبت الحكم النحوي ، ولم يكن يميل إلى التعقيد ، لأنه لجأ إلى السهولة والوضوح في بسط العلة ، وذلك لأن التعليل عنده مستمد من روح اللغة ، يعتمد على كل الشواهد من سماع وقياس ، يرفض الجدل وكثرة التأويل ، فقد دعا مرارا إلى نبذ الخلافات العقيمة في المسائل النحوية ، وعباراته في ذلك شهيرة ومتعددة منها ما هو موجود خلال هذا البحث ومنه موجود في ثنايا كتبه الأخرى من ذلك قوله : " الأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، وقوله : " وهذا الخلاف ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم ، وقوله : وهذا ليس بشيء ، وقوله : " وليس بالوجه " وقوله : " هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل " (2) .

فلو نظر في مؤلفات أبي حيان النحوية في تفسيره (البحر المحيط) يثبت لنا أنه كثيرا ما يرد رأيا من الآراء النحوية أو تخريج نحوي في إعراب آية من الآيات القرآنية بسبب تكلفه وتأويله البعيد ، ويؤيد رأيا آخر بسبب قلة التكلف فيه وبعده عن التأويل الشديد ، فكان أفصح الكلام عنده أن يكون مستقيما نحويا لا يحتاج إل التأويلات البعيدة المتكلفة يقول أبو حيان : " والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه غلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه ، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة ... " ففي مجيء المتنازعين مصدرين ، يرى أبو حيان إعمال

¹ المرجع نفسه ، ص : 171

² زينب النور عبدالرحمن النور ، التعليل النحوي عند أبي حيان من خلال كتابه (تذكرة النحاة) ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة قسم الدراسات النحوية واللغوية ، جامعة أم درمان ، 1426هـ - 2005م ، ص : 25 ، ينظر : أيوب مرجيس عطية القيسي ، الاختيارات النحوية لأبي حيان في (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، دار الإيمان ، 2004 ، ص :

الثاني من الفصاحة فقال : " والأحسن حمل القرآن على الأولى والأفصح " وقال في موضع آخر : " فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب ، وعلى ماجاء في القرآن " وقد رد على الزمخشري في بعض المواضع لما ذهب إليه من التكلف والتمحل ورماه بالتعسف ، لا يجوز أن يحمل القرآن عليه لعدم وروده في القرآن لقلته ، كما رمى النحاة جميعا وتوجيهاتهم تجاه جمع ((السنين)) جمع المذكر بالتكلف ، وحكم على تعليقات النحويين الذين عللوا المصدر الذي لم يسبقه الفعل بالتكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل .¹

وهذا كله يعود إلى المذهب الظاهري فقد أثر فيه حينما تعرض لدراسة النحو العربي حتى قيل عنه أنه كان ظاهريا حتى في النحو . فإذا كان المذهب الظاهري قد قرر بأنه من الحرام سؤال عن شيء وجد : لم وجد ؟ ولم وضع على هذه الصورة ؟ ولم قيل في القرآن كذا ؟ وذلك ما صرح به ابن حزم حينما قال : ((لا يحل التعليل في الشيء من الدين ، ولا يقول قائل : لم حرم هذا وأحل هذا؟ - فإن أبا حيان قد علم العربية من الوضعيات والوضعيات لا تحتاج إلى تعليل ، وذلك حينما قال عن علم العربية : إنه من ((باب الوضعيات العربية ، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل ، فلا يقال : لم جاء هذا التركيب في قولك : (زيد قائم) هكذا ، كما لا يقال للعين بالطرف وللليل : الليل؟ ... فهذا كله تعليل - ويسخر القائل منه ويهزأ من حاكمه فضلا عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلا من الوضعيات والوضعيات لا تعلل)) .

فيقول : ((والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسمع الصحيح - لكان أجدى وأنفع ، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود ، وخصوصا ما صنعه متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب فنسألم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم)) .

ونتيجة لذلك نفر أبو حيان من كثرة التعليل : في مواطن كثيرة منها :

تعليقه على نص لابن مالك يعلل فيه الأخير عدم دخول التأنيث على فعل الأمر وعلى فعل المضارع ، وذلك في شرحه لتسهيل ابن مالك - يقول : ((وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع فقال : للإستغناء عنها بياء المخاطبة ، نحو : (افعلني) وللاستغناء عنها بقاء المضارعة نحو : (لا

عبدالصبور فخري ، أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط) ،

1 المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، 2019 ، ص : 12 .

تفعل) ولأنها ساكنة ، فالمضارع يسكن في الجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان - وهذه التعاليل هي تعاليل
لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها)) . (1)

وتعليقه على الخلاف في باب الإعراب : هل الإعراب أصل في الأسماء أو فيالأفعال؟ فيقول: ((
والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء وفرع في الأفعال وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند
بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الإسم وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة(2))

وتعليقه على ما قاله النحاة في علة امتناع الجر عن الفعل والجزم عن الإسم فيقول : ((والصواب في
ذلك ما حرره بعض أصحابنا - أن التعرض لامتناع الجر من الفعل ، والجزم من الإسم ، ... وأشباه ذلك من
تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال: إذ ما من شيء
إلا ويقال فيه : لم كان كذلك ؟ ، وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع)) .

وهذا - حصر - ونموذج لتعليقات النحويين المطولة التي رأى أبو حيان أنها أفسدت النحو العربي وهو
في الكلام على خلافهم في تقديم التمييز العامل فيه إذ يقول :

((وأما باب (وجع زيد رأسه ، وسفه عمرو رأيه) فاختلف النحويين في جواز تقديمه على الفعل :
فمنع من ذلك - الفراء ، وأجاز التقديم البصريون والكسائي على اختلاف بينهم في تأويل نصب هذه
الألفاظ . (3)

ويعلق أبو حيان على هذه الخلافات المطولة بين النحويين فيقول مختتما ذلك الحديث ومبيناً رأيه في
هذه الخلافات : فأنت ترى هذه التعليقات كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسمع ، والتعليل إنما ينبغي
أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالها تشهد
له وتوحي إليه .

ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما . (4)

¹ عبدالقادر رحيم الهيتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ط2 ، منشورات جامعة قار
يونس ، بنغازي ، 1993م ، ص : 195

² المرجع نفسه ، ص : 196

³ خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص : 197

⁴ المرجع نفسه ، ص : 197 ، ينظر : أثر المذهب البصري على الدرس النحوي الأندلسي ، ص : 97

وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ، ولذلك قال بعض الأدباء :

ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوي⁽¹⁾

ويتضح ذلك لنا في موقف أبي حيان من العلة النحوية ونفوره من التعليل في مسائل النحو ، وليس أدل على ذلك من اختصاره لكتابه (التذليل والتكميل في شرح التسهيل) في كتاب آخر له ، نال به شهرة كبيرة هو : (هو ارتشاف الضرب) وذلك بهدف تبسيط الكتاب الأول ، كي لا ينقل كاهله بالتعليل ، ولكي يجمع فيه أحكام التسهيل ((عارية إلا في النادر - من التذليل والتعليل))².

فمال إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو ، ونفر من التحاليل واطرحها ، ونادى بترك مالا فائدة فيه فأهملها في كتابه الارتشاف حيث قال: " رأيت أن أجرد أحكامه ، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل " .⁽³⁾

و يعود هذا لتأثره بالمذهب الظاهري الذي طالما نادى بضرورة إسقاط العلل (ما يسمى بالعلل القياسية أو الجدلية) وقد يكون اتخاذ النحاة هذا السبيل في التقعيد النحوي تأثرهم بالمنطق اليوناني ، ما جعلهم يتعدون نوعاً ما عن تصور النحاة الأوائل للبحث العلمي النحوي وحولوه إلى تصور المتكلمين فهؤلاء - خاصة منهم نحاة القرن الرابع - كما يقول الحاج صالح " لم يكونوا نحويين ومن تلاميذ الخليل وهم الذين بنوا كل التفسير العلمي على مفهوم العلة والتعليل ، وتركوا أو جهلوا على الأصح مفهوم التكافؤ في البنى والمجاري ، لأنهم لم يدركوا تماماً ما التسوية في النحو بين البنى في عملية القياس ، وإلحاق كل ضرب من الكلام بالنظام من الحدود اللغوية الذي تم إثباته بطريقة موضوعية"⁽⁴⁾.

وهذا ما دفع أبا حيان إلى انتقاد من توسع في التعليلات وجعلها أصلاً في التقعيد بعيداً عن الأصول الثابتة للعرب ، فأبو حيان لا يرى بداً ولا فائدة نحوية في هذا النوع من التعليلات ، لأن العرب تكلمت به هكذا ، وجاء التواضع على مثل هذا الشكل ، فكل صيغة لغوية تتميز عن الأخرى بميزات وهذا التمايز هو

¹ هلال ناجي ، أحمد بن فارس حياته ، شعره ، آثاره ، ط 1 ، مطبعة المعارف - بغداد ، 1970م ، ص : 30

² رزقي جميلار ، العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين ، قسم النحو العربي ، جامعة الملك سعود ، 2019 ، ص : 99

³ العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين ، ص : 99

⁴ المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 79

الذي تبنى عليه جميع الصيغ اللغوية لتستقل كل واحدة بدلالاتها وهياتها ، ومما كان أبو حيان يرى فيه شيئا من التمحل والتكلف ، تفسير النحاة لبعض الأوضاع والتحويلات التي تؤول إليه الكلمات ، وما ورد في ذلك من تعليقات ، فقد رآها نوعا من الإطناب والتوسع الذي لا يجلب للنحو أي فائدة ، بل يزيد في تسويد الورق وإكثار الكلام .

مثل قول النحاة : " وأما كمن فإنه كائن في الأصل ، حذفوا الألف منه اجتزاءً بالفتحة عنها ، كما قالوا : أم والله لقد كان كذا ، ولو تر أهل مكة ، أي : أما ، ولو ترى ، وقال ابن جني : ((من قال كذا فإنه حذف الياء من كيء)) ورد أبو حيان على هذا التفسير بقوله : " وقد انتهى الكلام في تعليل هذه اللغات وجريانها على قوانين العربية ، وذكرنا اختلاف الناس فيها ، وهي جميعها تسويد للورق ، وإكثار في الكلام ، ولا طائل تحته ، فالأولى ادعاء البساطة في هذه الكلمة ، إذ هي الأصل ، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء من لذن ، وفي رُبِّ ، وفي حيث ، وما أشبهها ، ولو كانت أحكام نحوية مكان هذا التعليل والاختلاف ، لكان الاشتغال بها أولى وأنفع ، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول " .⁽¹⁾

وهذا النوع من التعاليل كما يقول أبو حيان هو " تسويد للورق وتحرص العرب في موضوعات كلامها وكان الأولى أن نضرب صفحا عن ذكر هذا كله " .⁽²⁾

ولهذا كان أبو حيان أن يشتغل النحاة بالأحكام النحوية عوضا عن هذه التعاليل لأن ذلك انفع للمتعلمين ، ضف إلى ذلك تعليقات النحاة ارتبطت كثيرا بالوضعيات ، والوضعيات لا تعلل ، بل تؤخذ كما تكلمت بها العرب .

وقد أشار الحاج صالح إلى ما وقع فيه هؤلاء المتكلمون من انزلاق خطير عن النحو ، خاصة عندما توسعوا في العلل وتسلسلوا فيها إلى ما لا نهاية إذ يقول : " فقد وقعوا في عيب خطير في البحث العلمي تفتنوا إليه في زمان ابن جني وهو التسلسل أي تسلسل العلل إلى ما لا نهاية وهذا مذموم في العلم ولم يصطدم بها نحاة القرن الثاني كالحليل وسيبويه لأن العلة لم تقم مقام التكافؤ في البنية والمجرى " .⁽³⁾

¹ المرجع نفسه ، ص : 79

² المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، ص : 80

³ المرجع نفسه ، ص : 81

ولعل أهم سمات هذه المرحلة (القرن السابع الهجري) في مجملها ظهر واضحا في اتجاهين غالبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة ، أحدها نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل ، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة ، والآخر نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى ، منها :

الإكثار من العلل ، مزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية .⁽¹⁾ ويندرج هذا تحت ما يسمى بمعالم المذهب الأندلسي .

معالم المذهب الأندلسي :

تتضح معالم المذهب السابق في الإتجاهات الآتية :

أولا : في موقفهم من التعليل : فقد دعوا إلى الاجتهاد والاكتفاء بالعلة الأولى وإسقاط ما دونها التي تدل على الإسفاف والتقصي والتفريع والمبالغة وإجهاد الذهن .

ثانيا اتجاههم إلى التيسير : فقد كانوا يسعون إلى تيسير العربية وتذليل الصعاب ليسهل تعلمها وتملكها عن طريق شرح كتب النحو المطولة ووضع المختصرات النحوية السهل تناول .

ثالثا : موقفهم من القراءات وكثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، والذي كان أحد سمات المذهب الأندلسي وإن كان قد سبقتهم بعض المدارس . والحديث عن موقفهم من القراءات والاستشهاد بالحديث والتعليل سيرد الحديث عنه مفصلا في المباحث القادمة من هذا البحث .²

موقفهم من التعليل :

فيتضح مما تقدم أن نحاة القرن السابع الهجري أو أئمتهم قد نفروا من العلل الثواني والثالث ، وكانوا يأخذون بالعلل الأوائل التي لا بد للمتعلم منها والتي تكون سببا في تعليمه ، وكان يدفعهم إلى ذلك أسباب منها :

¹ العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين ، ص : 94

² مني أحمد الحسين كرار ، أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان -

1433هـ / 2012م ، ص : 68

1/ حاولتهم خلق شخصية مستقلة للنحو في الأندلس مماثلة - إن لم تفق - شخصيته المستقلة في المشرق ، ولذلك فقد طبقوا بعض ما نادى به ابن مضاء القرطبي من إلغاء العلل الثواني والثالث ، وذلك بتركها والدعوة إلى عدم جدواها .

2/ تأثرهم بالمذهب الظاهري الذي ساد البلاد في وقتهم ، وذلك بطريق مباشرة تارة ، كما هو عند ابن الضائع وأبي حيان ، أو بطريق غير مباشرة ، كما هو عند ابن خروف .

3/ حاولتهم تيسير النحو العربي وتهذيبه بحذف الأدلة والتعليقات الكثيرة منه ، ليكون في متناول طالبه .⁽¹⁾

4/ لم يتقيد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحوية المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحو بصريا صرفا ، كما أنه لم يكن نحوا كوفيا محضا ، وبذلك يكونون قد خرجوا عن التقليد ، ووضعوا معالم طريق جديدة في دراسة النحو العربي وتيسيره ، واختطوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه ، كما أنهم كانوا متحررين من قيود العصبية ، مستقلين معتدين بعقولهم ومقدرتهم ، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون ، بل اعتمدوا على نتاج فكرهم ، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم .⁽²⁾

ومن آثاره في الدرس النحوي : ما كان يسعى إليه نخاة الأندلس من تذليل الصعاب أمام طلابه ، ليسهل عليهم تعلمه وتعليمه وهذين الخاصيتين اتسم بها نخاة الأندلس وهما : التذليل والنفور من كثرة التعليل النحوي ويظهر جليا ذلك لدارس تأليفهم ، ومن ذلك وضعهم متون النحو المتنوعة بين منثور ومنظوم، فجمعت قواعد النحو العربي.

ومن ذلك كتابه - غاية الإحسان في علم اللسان - فقد أبوحيان نفسه الهدف من تأليفه هذا الكتاب ، كما بين أنه قد سار في تأليفه له على نهج البصريين ، فقال : ((الحمد لله على ما ألهمنا من الثناء وأسبغ علينا من النعماء ، والصلاة والسلام دائمين دوام الأرض والسماء ، وبعد : فقد أتحفتك أيها المبتدئ في النحو بمقدمة لطيفة المنزج سهلة المشرع ضمننتها من هذا العلم أكثر من أصوله ومعظم فصوله ، محتذيا في ذلك ما عليه العمل من مذاهب أهل البصرة أولى التحقيق في هذا الفن والنصرة ، فتجلت في سماء الآداب

¹ خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص : 198 ، ينظر : حمدة عبدالله أبوشهاب ، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري ، دار الضياء ، عمان - الأردن ، 1422هـ - 2011م ،

ص : 17

² المرجع نفسه ، ص : 143

بدرا ، وتحلت من خرائد الفوائد درا ، وسميتها: غاية الإحسان في علم اللسان ، والله ينفعنا في هذا المقصد الأسنى ويوؤنا المقامة الحسنى ، بمنه وبمنه . (1)

وهي رسالة في ثلاث وعشرين صفحة قعد فيها معالم النحو وسار على نهجه في شرحها تقي الدين البغدادي (703هـ - 781هـ) فقام بنظمها في كتاب سماه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) وقد بين هدفه من هذا الشرح حينما قال في مقدمته : ((هذه نكت أملت على مقال نشر وهو (غاية الإحسان في علم اللسان) فتحت فيها مقفلها ، وأوضحت مشكلها ، وأكثرها إنما هو إبداء حكم في صورة المثال ، وربما ألحت بزيادة حكم أو ذكر خلاف إستدلال ، ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار بل أثرت الإيجاز على الإكثار ، وسميتها (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) وهي وإن كان جرمها ضئيلا وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي - قليلا - ، فرما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها وفوائد لا تؤثر إلا عنها والله أسأل أن يجعل ذلك مرقاة إلى فهم كتابه ومنجاة من عذابه وموجبا لجزيل ثوابه بمنه وكرمه) . (2)

ومن ذلك أيضا عمله على شرح كتب سيبويه منها كما ذكرت خديجة الحديثي، شرحه لكتاب سيبويه في ثلاث كتب هي من مؤلفاته : شرح الكتاب لسيبويه وذكره صاحب (فوات الوفيات) ، و صاحب (نكت الهيمن) ،

التجريد لأحكام سيبويه : وهو كتاب جرد فيه كتاب سيبويه مما فيه من إطنابات ليست لها أهمية كبيرة ، كما ذكر صاحب (نفح الطيب) وغيره من المؤرخين ، وكذا كتابه (الأسفار الملخص من شرح الصفار) : وهذا كتاب اختصر فيه شرح سيبويه لأبي القاسم الصفار ، وذكره كل من صاحبي (البدر الطالع) و (هدية الصارفين) . (3)

موقفه من التأويل :

لجأ النحاة إلى التأويل الذي هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر لتبرير أو توجيه أساليب جاءت مخالفة لقواعدهم التي قرروها ، لقد أسرف النحاة في ظاهرة التأويل حتى استحالت إلى صنعة ذهنية محضة ، وقد تبتعد بالأسلوب عن معناه الصحيح ووصفه أيضا ، وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول .

¹ خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص : 217

² خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص : 218

³ المرجع نفسه ، ص : 221

ولقد تنبه ابن مضاء إلى هذا الإسراف من التأويل فدعا إلى نبذ أهم مظاهره كالحذف والإضمار والاستتار ، وجعل ابن مضاء النصوص هي (الجادة) وأن الأقيسة يجب أن تخضع لتلك الجادة خلافا للنحاة ، لأن النطق العربي لديه هو الجادة ماعدا ذلك فرع عنه ويجب أن يخدمه ، فالنص اللغوي يجب أن يدرس بلا تأويل ولا تبديل ، والتأويل يقلب الحقائق ، ويبين منهج التفكير العلمي السليم .⁽¹⁾

وعليه بأن دعوة ابن مضاء جاءت مطابقة لما تدعو إليه الدراسات اللغوية المعاصرة ، وقد أخذ أبوحيان بظاهرة التأويل في ((الارتشاف)) ولكن ليس على إطلاقه ، بل جعله بشروط معينة منها :

1/ ألا يكون التأويل مخالفا للسمع الكثير أو مصادما للنص، فمن ذلك قول بني تميم: (ليس الطيب إلا المسك) فأول أبوعلي الفارسي هذا الأسلوب على أوجه منها : أن يكون (الطيب) اسم (ليس) و (إلا المسك) نعت له ، والخبر محذوف كأنه قال : ليس طيبا غير المسك طيبا ، فقال أبوحيان : ((وجهل الفارسي هذه اللغة فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص)) ، وأما مخالفته للسمع الكثير فمنه حرف الجر (من) : هل يأتي للابتداء ؟

ذهب البصريون إلى أنها لا تفيد الابتداء ، وذهب الكوفيون إلى أنها تفيد الابتداء ، وذلك لورود نصوص كثيرة ، فقال أبوحيان موافقا للكوفيين : (وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد) .⁽²⁾

2/ إذا ثبت أن الأسلوب هو لغة من لغات العرب فلا تأويل فيه ، وقال أبوحيان : ((وإذا ثبت أن ذلك لغة ، فلا يمكن التأويل ، لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء الشيء يخالف الجادة ، فيتأول ، وأما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل)) . ولهذا عاب علي أبي الفارسي جهلة بلغة بني تميم (ليس الطيب إلا المسك) فأولها :

3/ يرد التأويلات التي تكون بعيدة عن وصف الأسلوب أو اللفظة ، ومنه مسألة أصل (الذي) فقال الكوفيون : الأصل الذال وحدها ، وقال السهيلي أن أصل الذي : ذو بمعنى صاحب ، قال أبوحيان : ((وله وللغراء تحلات حتى صار الذي)) .⁽³⁾

¹ الاختيارات النحوية لأبي حيان في ((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) ، ص : 40

² المرجع نفسه : 41

³ المرجع نفسه ، ص : 41

4/ إن كان في المسألة أكثر من تأويل فهو يأخذ بأقربها وأوضحها لمعنى الأسلوب ، فمن ذلك إعراب (رجال) في قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [النور/36]. بفتح (باء) يسبح فيه وجهان :

أحدهما : خير لمبتدأ محذوف على تقدير : المسبح رجال ، أو فيها رجال .

والآخر: فاعل لفعل محذوف وجوبا يدل عليه ما قبله أي: يسبحه رجال، ولهذا قال أبو حيان عن الوجه الثاني: فرجال فاعل لفعل محذوف وجوبا يدل عليه ما قبله أي يسبحه رجال على أوضح التأويلين.⁽¹⁾

لهذا تبدو قضية التأويل واضحة أول ما تبدو في الخلاف النحوي الذي دار بين الكوفيين والبصريين ، فالبصريون يلجؤون إلى التأويل عندما يجدون نصوصا تخالف قواعدهم التي اعتمدها ، أما الكوفيون فلمهم موقف آخر يغيّر البصريين كل المغيرة ، فقد قبلوا كل مسموع وقاسوا عليه وبناء على ذلك كثر التأويل النحوي عند البصريين نتيجة لرفضهم كثيرا من الأمثلة العربية الصحيحة ، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحتة ، الأمر الذي مدحه دكتور شوقي ضيف بقوله : ينبغي أن تعرف أن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدهم لم تحذفها ولم تسقطها ، بل أثبتتها ، أو على الأقل أثبتت جمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ، حتى تنجي عن قواعدهم ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلا يشوبها ، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين ، إذ قد يظنون الشاذ صحيحا مستقيما ، فينطقون به ، ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة ، ومن هنا تتعرض الألسنة للبلبله ... وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه ، بل على كثيرها الأكثر ، والقاعدة لم يرد منها إلا شاهد واحد ، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد فالألسنة .²

والوسائل التي اعتمدها النحاة في التأويل متعددة دأب النحاة على استعمالها كالشدوذ والضرورة والحذف والتقدير والاستتار والتضمين ، ومنها أساليب متعددة كانت تدلف إلينا بين الحين والحين على ألسنة كثير من النحاة لاعتبارات متعددة كالتوجيه ، والتخريج ، والحمل والتفسير والحجة والتكلف وغيرها ، وسنفضل القول في اللون الأول غير متناسين اللون الثاني بما أنه يحمل فلسفة خاصة تحمل مزيدا من الآثار

¹ المرجع نفسه ، ص : 42 ، ينظر : أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي ، ص : 90-91

² التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي ، ص : 683

النفسية التي كانت تعتمل في نفس صاحب الرأي ، مع يقيننا بأن كثيرا من هذه المصطلحات كانت تتداخل للظاهرة الواحدة ، فلاستتار جزء من الإضمار وهذا الأخير جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير .¹

موقفه من النحويين :

1/ موقفه من البصريين : كان أبو حيان ينهج منهج البصريين ، ويقتفي أثرهم ويأخذ بأرائهم ، ويعتمد على أصولهم في كثير من اختياراته ، فكثيرا ما يقول : ((هذا الشيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون)) ، (والصحيح مذهب البصريين) ، (وهذا الذي تقتضيه قواعد البصريين) ، (وهو مذهب المحققين من البصريين) ، وقد وافقهم في مسائل كثيرة ، لأنها قامت على المسموع الكثير الموقوف به .⁽²⁾

وعلى الرغم من ذلك فهو لم يتعصب لهم ، ولم يتعبد بأقوالهم فيقول : ((ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون . وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ...)) ، فلم يأخذ بجميع آراء البصريين وفي هذا رد على شوقي ضيف حينما يصف أبا حيان بأنه يتعبد سيبويه قال : ((ودائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين)) ، ويقول أبوحيان عن سيبويه : ((ولم يعرف سيبويه الجر ب (عدا) و (خلا) وإنما نقل الجر بهما الأخفش)) ، وقال في مسألة الجزم ب (إِيَّان) : ((ولم يحفظ سيبويه الجزم بها ، ولكن حفظه أصحابه)) فهل بعد هذه النصوص يعد أبو حيان متعبداً لسيبويه ؟

فقد خالفهم في بعض المسائل ورجح آراء الكوفيين في بعض الأحيان مستشهدا لهم بالشعر الصحيح والكلام الموثوق به ، فلم يكن أبوحيان مقلدا ، ولا متابعا كل المتابعة لغيره من النحاة ، إنما ينظر في المسألة نظرة تمحيص وتدقيق فيأخذ بالرأي إن وافق السماع ، ويرده إن خالف ، وقد يرد قول البصريين ، لأنه خالف السماع ، فمن ذلك النصب بعد (بَلَّه) قال : ((وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها ولا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وليس بصحيح ، بل النصب محفوظ في لسان العرب)) .⁽³⁾

¹ المرجع نفسه ، ص : 702

² الاختيارات النحوية لأبي حيان في ((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) ، ص : 36

³ المرجع نفسه ، ص : 37

موقفه من الكوفيين :

كان أبو حيان بصري النزعة ، يتبع النحاة البصريين في أكثر اختياراته ويعظم شيوخهم ويقدرهم ولا سيما سيبويه ، غير أن موقفه مع الكوفيين يختلف تماما ، فهو يخطئهم كثيرا ويرد عليهم كما في أعمال (فعيل) و (فَعِل) والجزم ب (كيف) ، وفي (أي) العاطفة وفي (هلا) هل تأتي للعطف ، وفي إفادته (بله) الاستثناء ، وفي الإبدال في الاستثناء على الموضوع ، وفي عدم التفرغ في الاستثناء في الكلام الموجب ، وغياها ، فهو يحترم مذهبهم إذا قام على السماع ولهذا قال : ((فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة)) .

غير أنه لم يرد رأيهم إذا جاء مخالفا للسمع أو مخالفا للمعنى ويصفهم بالجهل كما هو في تشديد الميم عوضا عن (يا) النداء في (اللهم) فقال الكوفيون : إن الميم ليست عوضا والأصل عندهم هو يا الله أمنا بخير... فرده أبو حيان بقوله : ((وهو قول سخي ، لا يحسن أن يقوله من عنده علم)) ، ولهذا وافقهم في مسائل عدة منها : خروج (من) للابتداء ، والعطف على الضمير المجرور ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وفي وقوع الفعل الماضي حالا بدون قد ، وفي ارتفاع الاسم بعد (منذ) .⁽¹⁾

آثار الخلاف في الدرس النحوي بين المذهبين :

لقد نتج عن الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين آثار في ساحة الدرس النحوي ، وهذه الآثار قد أفادت الدرس النحوي ، وتركت بصمات واضحة المعالم على اللغة العربية عامة والنحو بصفة خاصة ، وهذه الآثار منها ما ظهر في زمن البصريين والكوفيين ، ومنها ما ظهر بعد انتهاء عهدهم ، وإن كان هناك الآثار السلبية فإنها بجانب الآثار الإيجابية كأن تكن شيئا مذكورا لقلتها ، وهذه الآثار الإيجابية للخلاف كان لها أثر في تنمية الثروة اللغوية بغض النظر عن الدافع لذلك الخلاف ، ومن هذه الآثار ما ظهر في عهد المدرستين ، ومنها ما ظهر بعد عصرهما ، ومجىء عصر المدارس والاتجاهات النحوية الجديدة من بغدادية ومصرية وأندلسية ومغربية في الدراسات النحوية ، والتي أعدها من أهم الآثار الإيجابية .⁽²⁾

¹ المرجع نفسه ، ص : 38

² عبد النبي محمد مصطفى هيبه جعفر ، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي ، بحث ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان - السودان - 1431هـ - 2010م ، ص : 305.

فمن الآثار الإيجابية في عهد المذهبين :

ظهور المناظرات واللقاءات النحوية، فكانت سمة بارزة بين أعلام البصرة والكوفة (كمناظرة الكسائي وسيبويه) ، وهو دفاع كل منهما عن مذهبه النحوي ، الذي ارتضاه ووضع أسسه ومنهجه .

ومناظرة الكسائي والأصمعي ، في مسائل نحوية ، والكسائي واليزيدي⁽¹⁾ فمنها ما كان تعصبا وحب للظهور والغلبة ، إلا أنها تركت أثرا مهما على الدرس النحوي ، ومناظرة المبرد لثعلب... ، وغيرهم من النحاة⁽²⁾.

ولهذا نجده في البحر المحيط يقبل بعض الآراء لأن النحاة أجمعوا عليها ويرد على بعض الآراء الأخرى لما فيها من السمة الفردية ، فنجد عبارات على صيغ مختلفة تدل دلالة واضحة أو تومئ إيماءً إلى هذا المعنى سواء كانت تأييدا لرأي أو رفضا لرأي آخر مثل قوله : " وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو " وقوله : " فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون " وقوله : " وهذا مخالف لما يزعمه النحاة " ، وقوله تأباه قواعد النحو " وقوله " وقد نص النحويون " ، وقوله " بل النحويون كالمجمعين " وقوله " وأجاز النحويون " وقوله " والذي عليه النحويون " وقوله " وهو هدم للقاعدة النحوية " وقوله " وهو هدم للقاعدة المشهورة " وقوله " وهذا ذهول عن قاعدة العربية " فقد رفض رأي المهابذي الذي يعتقد ان (ظل) لا تستعمل إلا ناقصة فقال أبوحيان : " وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامة " كما رد على المطرزي لانفراده برأي فقال : " لم يصرح أحد بأن إعمال (لا) ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المغرب) ناصر المطرزي حيث قال : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملونها ، فقد حكم الزمخشري على (أنما) المفتوحة الهمزة بالحصر لكونها فرعا عن من (إنما) فحكم عليه أبوحيان بأن الزمخشري انفرد بهذا القول ولا يجوز ، القول به ، وقد اختار رأيا لكونه مشهورا وقال به الأكثرون ، حيث يرى أن الفعل الذي يتعلق به (رب) يكون ماضيا معنى قول مشهور ورأي الأكثرين ، ونقد ابن خروف الذي يرى جواز مجيء (كأين) ، (كأى) بألف وياء وقال : وهو الغالط لم يحك هذا أحد غيره ،³ وكله هذا يندرج ضمن استقراء قواعد النحو وإجماع النحويين في كلا المذهبين ورده على الآراء التي لم يجمع عليها .

¹ اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي ، ص : 305

² المرجع نفسه ، ص : 307

³ أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط) ، ص : 16

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث : الاستدلال بالأصول النحوية وأثره في الدرس

النحوي عند أبي حيان

- المبحث الأول : الحجج النقلية (مع ذكر بعض المسائل)
- المطلب الأول : القرآن الكريم والحديث الشريف
- المطلب الثاني : كلام العرب
- المطلب الثالث : القراءات والشعر
- المبحث الثاني : الحجج العقلية : (مع ذكر بعض المسائل)
- المطلب الأول : القياس والاشتقاق
- المطلب الثاني : النظر وعدمه
- المطلب الثالث : الرأي النحوي (الآراء الانفرادية عند أبي حيان)

أصول النحو هي القواعد والأسس التي بنى عليها النحاة تقنين القواعد النحوية من المادة اللغوية التي جُمعت من كلام العرب ، فهذه الأصول ليست افتراضات توضع ، ولكنها استقراء وصفي تحليلي متلازم بالاستعمال ، وفائدة الرجوع إليها في بناء الدرس النحوي ، التعويل في إثبات القاعدة والحكم بالحجة والدليل والتمثيل والتعليل لها وذلك باستقراء النصوص العربية لجمع خصائصها ، فتوصل النحاة بذلك إلى دراسة النصوص والشواهد الفصيحة ، ومن ثم وضع القاعدة النحوية المطردة ، وليس فرض القواعد وتأويل النصوص المخالفة ، واعتمد في ذلك على حجية الاستقراء من خلال الإطار الزماني والمكاني للنصوص الفصيحة والمعروفة بعصور الاستشهاد ، والتي كانت نشأة للتقعيد النحوي ، وأول تلك الأصول المعتمد عليها في بناء القاعدة النحوية هو السماع بأنواعه وأثر الاحتجاج به في الدرس النحوي .

أنواع السماع

1/ القرآن الكريم وقراءاته :

القرآن ذروة الكلام العربي وأعلى مصادر الاستشهاد عند النحويين ، إذ يقول الفراء : ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)) ، والحديث عن الاستشهاد بالقرآن في موطن الاعتراض والجدل هو في حقيقته حديث موقف النحويين من القراءات القرآنية ، وفي ذلك يقول تمام حسان : ((وحين نقول)) القرآن ((لا نعني النص الشمولي الكلي الموحد والمتجانس للكتاب الحكيم ؛ لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية ، ولا أن يخضع النص لأقيسة اخترعها النحاة اختراعاً وجردوها تجريداً ، وإنما نقصد بالقرآن عدداً من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن))⁽¹⁾

يقول ابن الطيب : ((فالاستدلال بالقرآن ، والأشعار العربية أمر مجمع لا نزاع فيه ، وكذلك الشاذ من القراءات والثابت من الحديث تثبت به اللغة))⁽²⁾.

إذ لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريها متنا وسندا ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين ، عن الصحابة عن

⁽¹⁾ الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص: 431

أبي عبدالله محمد بن الطيب الفارسي ، فيض الإنشراح من روض طي الإقتراح ، ط 1 ، دار البحوث للدراسات الإسلامية

⁽²⁾ وإحياء التراث ، دبي - الإمارات المتحدة ، 1421هـ - 2000 ، ص: 49

الرسول ﷺ ؛ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم ، وعلى هذا يكون النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة ، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك ، إذ أنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وهم جميعا يحتج بكلامهم العادي وبقراءاتهم التي تحروا في ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله ، ولا ننسى بعد ذلك : أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو . (1)

فليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وهي ((كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ولا خلاف أيضا في الإحتجاج بالقراءات الصحيحة ، وهي)) ما صح سنده ، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا)) . (2)

فيعد احتجاج أبي حيان بالقراءات القرآنية وعدم تحطئة القراء من الأمور المهمة التي قامت عليها مواقفه من متقدمي النحاة ، والقراءات القرآنية إما أن تكون متواترة وإما أن تكون شاذة ، وتفسير البحر المحيط ضم كثيرا من هذه القراءات ، وكثير من مصادر تلك القراءات لا يزال مخطوطا أو مفقودا إلا أننا نقف مع أبي حيان في هذين القسمين من القراءات ونخص بالذكر ماله علاقة بمتقدمي النحاة ، ويكفيينا ضرب أمثلة لذلك ، إذ إن الحديث عن القراءات في البحر المحيط ليس هذا مجال البحث . (3)

ولهذا اعتمد أبو حيان على القرآن الكريم في استخلاص القواعد النحوية وتثبيتها ، وليس أدل على عنايته بالكتاب العزيز من تفسيره : ((البحر المحيط)) الذي اعتنى فيه بألفاظ القرآن وتراكيبه واهتم فيه بالرد على مؤولي ألفاظه ومحربي كلمه عن مواضعها ، أما قراءاته فقد كان موقف أبي حيان منها موقفا يحمده عليه ويبعث في قلوبنا الإجلال والإكبار له ، حيث أخذ بما تواتر منها وما صح قرائها الثقات . (4)

(1) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1407 هـ ، 1987 م ، ص : 28

(2) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط 1 ، القاهرة - مصر ، 2006 ، ص : 46

(3) مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى القرن الرابع الهجري من خلال تفسير البحر المحيط ، ج 3/ص : 1189

(4) أبو حيان النحوي ، ص : 417.

فكان يتمثل الاستشهاد بالقرآن الكريم وما قاله العرب الفصحاء من نثر وشعر، فكان القرآن على رأس الشواهد التي اعتمد عليها في تقرير الأحكام والقواعد النحوية، لأن القرآن الكريم أكد مرجع تستقى منه الأحكام النحوية، فقد نزل بلسان عربي مبين⁽¹⁾

وأحاطه الله بعنايته لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر/9]

فاعتمد أبو حيان على القراءات المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعض، إذ هي في درجة ثابتة واحدة عن النبي ﷺ، ومادامت القراءات المتواترة على هذه الدرجة فلا يجوز ردها ولا الطعن فيها، وقد امتدح كثيرا من النحاة لأنهم لم يرجحوا فيما احتجوا به من هذه القراءات المتواترة بين قراءة وأخرى، ودم قوما آخرين لأنهم طعنوا في القراءات السبع، قال أبو حيان: وقد تقدم أي لا أرى من هذه التراجيح، لأنها كلها متواترة قرآنا، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى، وقال أيضا: وقد تقدم لنا غير مرة لا نرجح بين القراءتين المتواترتين، وحكى أبو عمر الزاهد في كتابه اليواقيت في اللغة أن أبا العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: فإن ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس، فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان غائما بالنحو واللغة متدينا ثقة⁽²⁾.

فثعلب كان يحتج بالقراءات ويدافع عنها ويعللها ويوجهها بكل ما أوتي من فهوم فنون العلم وسعة الإطلاع على العربية وأصولها وطرائقها في التعبير، فقد يعرض القراءتين ويختار أحدهما دون أن يطعن بالأخرى كما، ومعلوم أن لثعلب كتاب في القراءات القرآنية وهو من مؤلفاته المفقودة.

فهذا الصواب أن بعض الوجوه يترجح بعضها على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب³.

فكان تناوله للآيات يسير على النحو الآتي :

(1) اختيارات أبي حيان النحوية، ج2/ص: 821

(2) مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسير البحر المحيط، ج3/ص: 1189

أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، دار

³ الكتب العلمية - لبنان، 1424هـ - 2002م، ج1/ص: 302

1/ كان لا يلتزم بمنهج معين في ذكر المثال الذي يأتي بنظيره في القرآن الكريم ، فأحيانا يذكر الآية ثم المثال ، وأحيانا يذكر المثال ثم الآية جريا على عادة النحاة في هذا الشأن من ذلك كلامه يقول :

الفعل المضاعف اللام الساكنه للجزم ، أو الوقف ، وليس أفعل في التعجب يظهرها أهل الحجاز ، ويُفكُون ، وبه نزل أكثر القرآن نحو : قوله تعالى ﴿ وَلَا تَمَنَّ أَنْ تَمُنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾ [المدثر/6] ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَشْطِطْ ﴾ [ص/22]

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَعْضِضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [لقمان/19]

و قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَسْتَفْزِرْ ﴾ [الإسراء/64] إلا إن اتصلت به ألف اثنين أو واو جمع ، أو تاء مؤنث ، أو نون توكيد ن فيدغم كغيرهم من العرب فتقول : زُداً ، وردوا ، ورُدَى ، ورُدُنَّ ، وتُدغمه تميم وقيس وأسد ، وقال سيبويه : لما ذكر بني تميم وهو قول غيرهم من العرب ، وهو كثير وعليه جاء في قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر/4] ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾ [المائدة/54]

ومن صور الوقف ما لا تدغمه تميم نحو : اِرْدُدْنَ ، ولم يَرْدُدْنَ ، وإن كان (أفعل) للتعجب ، فالعرب يجمعون على الفك نحو : أَشَدُّ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ ، وَأَقْلَبُ بِهِ .⁽¹⁾

كان يورد الآيات القرآنية لبيان معنى بعض الكلمات ، ومن ذلك قوله تعالى : وجعل بمعنى صير لقوله تعالى ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [الفرقان / 23] ، ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمْ الْبَاقِينَ ﴾ [الصفوات / 77]

ومن ذلك قوله أيضا في شطر : شطر بمعنى : نحو ، وذكره أكثر النحاة قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا

أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة - مصر، 1418هـ، 1998م، ج2/ص: 724.

يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تُتْرَكُ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ [البقرة/150]

أي نحو البيت وجهته . (1)

2/ كان يستشهد بالقرآن الكريم عند معارضة النحاة في مسألة نحوية ، من ذلك رده على ابن أبي الربيع ، قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الفصل بين نعم وبئس للتمييز ، لا تقول : نعم في الدار رجلا زيد ، فقال أبو حيان : والصحيح جوازه ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ [الكهف/50]

3/ كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في تقرير بعض المسائل النحوية وتوضيحها ، من ذلك قوله : (وقد ترد عسى للإشفاق ، وذلك قليل ، وقد اجتمع مجيئها للرجاء والإشفاق (2) .

فِي قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ [البقرة / 216]

و((لعل)) للترجي في المحبوب ، وللإشفاق في المحذور ، ويعبر أصحابنا عن الإشفاق بالتوقع ، ولا تدخل ((لعل)) إلا على الممكن لا يقال : لعل الشباب يعود ، ومن الإشفاق قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَلِغٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾ [الكهف/6] ، وزعم الكسائي والأخفش : أنها تأتي للتعليل ، تقول : افرغ لعلنا نتغذى ، أي لتغذى ... (3)

مزيد إسماعيل نعيم ، منهج أبي حيان النحوي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1398هـ - 1978م، ص: 81.

(2) المرجع نفسه ، ص : 82 .

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج3/ ص: 1240

و ((ليت)) للتمي ، وتكون في المستحيل والممكن نحو : ليت الشباب عائداً ، وليت زيدا قائداً
 قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِثُّ قَبَلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا
 مَنَسِيًا ﴾ [مريم/23] (1)

وكان أبو حيان يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارض ، على نحو ما يتضح في بعض
 القراءات المخالفة للقياس... فكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل : ابن مالك في القياس على
 الشاذ والنادر قائلاً : إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير ونقل عنه السيوطي تقيده
 بالسماع وعدم القياس عليه في مواضع مختلفة من الهمع في كلمة : أمهات " لتستعمل في غير الأناسي ،
 وأمات فيهم هذه مقصورة على السماع وهو شاذ أيضا ، ونجده يعتمد على السماع على رأي سيبويه
 وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك ، ويجري السماع على الأساس الذي وصفته
 مدرسته وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة والعرب الذين يوثق بفصاحتهم بمدرسته في قلة الاستشهاد
 بالحديث " كما ذكر " لأنه روي بالمعنى لا باللفظ ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون
 علي اللحن ولا ينكر القراءة التي تخالف القياس ، بل عادة لا يعرض لها في الآية ((كن فيكون)) [وكان
 ابن عامر يقرأ بالنصب ، وهو بذلك يخالف القياس ، لأن المضارع لا ينصب بالفاء مع الأمر ، بل يقرر
 ذلك أبو حيان ، إلا إذا كان جوابا له يقول للشيء " كن فيكون " ، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن
 فحسب ، ثم أخبر أنه يكون ، ومعنى ذلك أن قوله " فيكون " كلاما مستقلا لا مترتبا على الأمر ، ومن
 هنا نرى أنه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع ، ولا يعرض لقراءة ابن عامر . (2)

وما يصححه قياسه عن العرب فالذاهب إليه غير " مخطئ " فإن كان الوارد القليل لغة قبيلة من القبائل
 الموثوق بفصاحتها صح أن يؤخذ به ويقاس عليه ، ولا يقاس على شواهد أو أدلة يدخلها الاحتمال لأن
 الدليل إذا تطرق إليه الشك والاحتمال لم يجزبه الاستدلال ، ونجده يقف موقفا وسطا بين المذاهب . (3)

ويرد أبو حيان اختلاف النحاة في المسائل النحوية وتعصبهم لأرائهم ذلك الاختلاف الذي يجر إلى
 كثرة التعاليل حتى تطول المسألة الواحدة وتتعدد من ذلك رده عليهم في علامات إعراب المتن وجمع المذكر

(1) المصدر نفسه ، ص: 1241

عائشة محمد إبراهيم التوم ، جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، جامعة أم

(2) درمان - السودان ، 1430هـ - 2009 م ، ص: 25

(3) جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، ص: 26

السالم " إذ قال : وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا يبنى عليه حكم " ، ونجده في السماع يميل إلى رأي البصريين فقد أخذ فيه الوارد الكثير ، فإن قل المسموع لم يصح القياس عليه ، أما ما لم يسمع في الشيء نفسه فلا يقيسه فيه على غيره . (1)

ولهذا يعد القرآن أعلى وأدق وأوثق نص يعتمد عليه في السماع ، وشرط التواتر تحقق بلا خلاف ، وأخبار جمعه وتدوينه أولاً وثانياً ، مع تحري الدقة البالغة والأمانة المتناهية معروفة مشهورة ، ولذلك كان نصه بريئاً من عيوب التصحيف أو التحريف التي وقعت في بعض ما روى العرب من شعر وغيره على السنة كبار العلماء . (2)

وقد اختلف النحاة في الأخذ بقراءات القرآن فكان البصريون لا يعتبرونها حجة ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم إنما كانوا يخطئون القراءة حتى ولو كانت متواترة وكان القارئ من السبعة إن كانت غير موافقة لأقيستهم وقواعدهم ، وكان الكوفيون وابن مالك يحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ منها ويقيسون عليه وينون أحكامهم وقواعدهم ، أما أبو حيان فقد وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين فلم يتشدد فيها تشدد البصريين فيرفض كل ماخالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها الذي تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئاً كما فعل ابن مالك في اعتماده قراءة أعرابي شاذة قال تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة/7].

بتخفيف ((اللام)) فجعلها قاعدة قاس عليها تخفيف ((اللام)) في بقية الأسماء الموصولة ، فابن مالك قد استشهد بقراءة هذا الأعرابي دون أن يعرف صحة هذه القراءة أو خطأها ، ومن غير أن يعرف إن كانت مروية عن ثقة أو أنه انفرد بقراءتها دون اعتماد على سماع . (3)

فيقول ابن قتيبة في خلاف القراءات وأثرها على النحو بقوله : (وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه :

(1) ، المرجع نفسه ، ص: 26

(2) ابن يعيش النحوي ، ص: 311

(3) أبو حيان النحوي ، ص: 418

أولها : الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها لما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ، ولا يغير معناها ن نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ يَقْوَرِ هَهُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود/78]

((وأطهر لكم)) ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ جَزَيْتَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ [سبأ/17] ((وهل يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ)) .

والوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة ، وحركات بنائها بما يغير معناها ، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى : ((ربنا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا)) ، وقوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ/19]

الوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في الكلمة ، بما يغير صورتها في الكتاب ، ولا يغير معناها ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس/29]

نحو قوله : ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَةً وَاحِدَةً)) وصيحة ، ((وكالصوف المنفوش ، وكالعهن))⁽¹⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴾ [القارعة/5]

والوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله : ((وطلع منضود)) في موضع ﴿ وَطَلَحَ مَنضُودٌ ﴾ [الواقعة / 29]

والوجه الخامس : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ، ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة / 259] .

والوجه السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ [ق / 19] ، وفي موضع آخر ((وجاءت سكرة الحق بالموت)) .

عبدالعال سال مكرم ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ، 2009 ،

(1)ص: 18

الوجه السابع : ((أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: ((وما عملت أيديهم))

﴿ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس / 35] . (1)

ويقول الشيخ ومعنى نزوله باللغات المذكورة هو أن الله أذن بقراءته بكل لغة فيه (2) .

وكان الشاطبي يرد على أقوال النحاة التي ترى أن الخطأ في القراءات يعود إلى قلة الضبط في الرواية ، بأنه لا يسمع قولهم ، فالقراء جميعاً عُذول يعتبرون الرواية ن وينبذون الرأي ، ويتبعون السند في القراءة . (3)

ولم يكن أبو حيان ليرضى بهذا أو ليسمح لنفسه أن يستشهد بكل قراءة تصل إليه إنما كان يعتمد على صحة الرواية وتواترها، فهو يرى أن القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يؤخذ بجميعها إنما يجب الأخذ بما صحت به روايته منها ، لذلك نجده يأخذ بقراءة القراء السبعة ويعتمد عليها ويبنى القاعدة على ما وردت به هذه القراءات حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة وأقيستهم . (4)

وتلك النصوص من قرآن كريم ، ومن كلام العرب شعرهم ونثرهم كانت بين أيدي النحاة ، بل لنقل : إنها كانت ملء أسماعهم وأبصارهم ، فاستلهموا منها القواعد ، واستمدوا منها الحجج على صحة ما استنبطوه وحاولوا تعليقه من ظواهر تارة بالخفة والثقل وتارة بالفرق أو الاتساع أو الاستغناء أو الحمل على اللفظ أو على المعنى ... يحفظون لغة ورد بها سماع ولم تطرد ، ويقعدون لأخرى كثرت واطردت في كلام العرب ، صحيح أن جمعهم للمادة اللغوية ربما شابهت بعض الشوائب التي يأخذها عليهم بعض أصحاب المناهج الجامعية في عصرنا ، لكننا - والحق يقال - إذا نظرنا إلى القوم بعين العدل والإنصاف ، وقدرنا حدود إمكاناتهم ووضعنا في التقدير والحسبان مدى تطور البحث العلمي واللغوي في عصرهم ن فإننا سنجد أنه لم يكن بالإمكان أن نذع أبداع مما كان . (5)

وقد أخذ أبو حيان بقراءة القراء السبعة لأن قراءاتهم متواترة صح سندها ووثق روايتها ، وهؤلاء القراء عرب أقحاح عدول تلقى أكثرهم القراءة عن الصحابة ، يضاف إلى ذلك أنهم كانوا رؤساء مدارس

(1) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ص: 19

(2) المرجع نفسه ، ص: 19

(3) جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 77

(4) أبو حيان النحوي ، ص : 418

(5) ابن يعيش النحوي ، ص: 312

القراءات في الأمصار الإسلامية ، ولشدة عنايته واهتمامه بمؤلاء القراء وقراءاته فألف في كل منهم كتابا وهي : النافع في قراءة نافع ، والأثير في قراءة ابن كثير ، والورد الغمر قراءة أبي عمرو ، والمزن الهامر في قراءة ابن عامر ، والروض الباسم في قراءة عاصم ، والرمزة في قراءة حمزة ، والنائي في قراءة الكسائي ، ولم يقتصر اهتمامه على القراء السبعة ن بل ألف كتابا في القراءات السبعة سماه : ((عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي)) ولم يصلنا كتاب من هذه الكتب لنعرف اتجاهه فيها وآراؤه الخاصة ، ولهذا يقول : ((وما قرئ من السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا قلة))⁽¹⁾

ولا يقتصر في الأخذ عن السبعة بل يأخذ عن كل من قرأ بالقراءات السبع إن كان عدلا ضبطا ويحتج بنقله القراءة سواء كان كوفيا أم بصريا ، لذلك نجده يأخذ بكل قراءة متواترة ولا يرجح بين قراءتين منهما ويعتبر القراءتين صحيحتين ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية عن رسول الله ﷺ ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة .⁽²⁾

فجعل بحره موثلا للقراءات بمختلف مستوياتها ، إذ ورث الروايات وجمعها وسمى معظم أصحابها ، ودافع عن أهمية هذا المصدر جاعلا إياه حجر الزاوية في المعالجة والمناقشة والمعارضة وتحرير الأحكام والتوجيهات .

ومن هذا نرى أن أبا حيان يستشهد بالقراءات ويبنى عليها القواعد والأحكام النحوية ، وهي عنده الأساس الذي يجب الأخذ به ، أما القراءات الأخرى غير المتواترة فلا يبنى عليها قاعدة أبدا ، وقد أنكر البصريين وعلى من تابعهم تخطتتهم القراء ، لأنهم خالفوا قواعدهم وذهب إلى أن الأولى أن تبني القواعد على القراءات المتواترة لا أن يحاولوا إخضاع القراءات لقواعدهم ، لأن الأصل القياس على القرآن الكريم لا أن يقاس القرآن على العربية وقواعدها .⁽³⁾

ويرد في ذلك على النحاة بقوله : ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة

⁽¹⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 418 / 419

⁽²⁾ المرجع نفسه ، ص: 421

⁽³⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 423

الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ، وفهمهم ، وديانتهم)) (1)

فالترجيح بالقراءات من الأوجه المعتمدة عند المفسرين في تعضيد الأقوال المختارة ، وقد قرر بعض العلماء أن تعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات .

قال ابن تيمية : ((فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق ، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها)) . (2)

وقال النحاس : ((إذا قرئ الحرف على وجوه ، فهو منزلة آيات ، كل واحدة تفيد معنى)) . (3)

وقد استعمل أبو حيان القراءات في ترجيحه بين الأقوال ، ومن ذلك مايلي :

في قوله تعالى ﴿ مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ تُخَذَلُ الْمُضِلِّينَ عَصْدًا ﴾ [الكهف/51] قال أبو حيان : ((وقرأ أبو جعفر ، والجحدري ، والحسن (وما كنت) بفتح التاء خطاباً للرسول ﷺ ، قال الزمخشري : " والمعنى ما صح لك بالإعتضاد بهم وما ينبغي لك أن تعتز بهم " والذي أقول أن المعنى ، بل هو مذ كان ووجد عليه السلام في عناية التبري منهم وللبعد عنهم ، لتعلم أمته أنه لم يزل محفوظاً من أول نشأته ، لم يعضد بمعضد ولا مال إليه ﷺ)) . (4)

وقوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء/30]

وقرأ الجمهور (رتقاً) بسكون التاء وهو مصدر يوصف به كزور وعُدل فوقع خبراً للمثنى ، وقرأ الحسن وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى (رتقاً)) بفتح التاء ، وهو اسم المرتوق كالقبض والنفص ، فكان

(1) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ، ص: 10

بدرية بنت عطية بن حمزة الحرازي الشريف ، ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم (من خلال تفسيره البحر المحيط) ، كلية أصول الدين ، أم القرى ، 1429 هـ ، 1430 ، ص:

149(2)

(3) المرجع نفسه ، ص: 149

(4) المرجع نفسه ، ص: 150

قياسه أن يبنى ليطابق الاسم ، فقال الزمخشري : وهو على تقدير موصوف : أي كانتا شيئاً رتقاً ، وقال أبو الفضل الرازي : الأكثر في هذا الباب أن يكون المتحرك منه اسماً بمعنى المفعول والساكن مصدران وقد يكونان مصدرين لكن المتحرك أولى بان يكون في معنى المفعول ، لكن هنا الأولى أن يكونا مصدرين فأقيم كل واحد منها مقام المفعولين، ألا ترى أنه قال (كانتا رتقا) فلو جعلت أحدهما اسماً لوجب أن تثنيه فلما قال: (رتقا) كان في الوجهين كرجل عدل، ورجلين عدل، وقوم عدل . (1)

وفي توجيهه لقراءة " لا تخاف " بالجزم لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ۗ ﴾ [طه / 77] ، موضع الموقف : لا تخاف ، صاحب الموقف : الزجاج .

قرأ جمهور القراء لا تخف مرفوعاً ، وقرأ حمزة من السبعة والأعمش وابن أبي ليلي : لا تخف على الجزم ، وفيه أوجه ، منها :

1/ أن يكون النهي مستأنفاً

2/ أن يكون نهيًا في محل نصب الحال من فاعل اضرب أو صفة لطريق .

3/ أن يكون مجزوماً على جواب الأمر ، أو على النهي ، وبه قال الزجاج : ويجوز : لا تخف دركاً ولا تخش فمن قرأ لا تخاف ، فالمعنى لست تخاف دركاً ، ومن قال : لا تخف دركاً فهو نهي عن أن يخاف ، ومعناه : لا تخف .

موقف أبي حيان : أو رد أبو حيان ما ذكره الزجاج منسوباً إليه فقال : " لا تخف بالجزم على جواب الأمر أو على نهي مستأنف قاله الزجاج ولم يزد على هذا ، ولعل الذي منعه من أن يبدئ موقفاً واضحاً أن هذه القراءة قرأ بها أحد القراء السبعة : وهو حمزة .. على خلاف أبو جعفر الذي رجح ، إذ قال : والقراءة الأولى أبين لأنه بعده ولا تخشى مجمع عليه بلا جزم . (2)

(1) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج/6 ص : 287

أبي عبد الرحمن بن مُخَدَّ بن إِسْمَاعِيل ، موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره

(2) البحر المحيط ، جامعة أم القرى ، رسالة دكتوراه ، 1421هـ - 2000م ، ص : 243

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدَّ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾

[عافر/48]

موضع الموقف : إن كل فيها .

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون ، المبرد ، جمهور البصريين ، قرأ جمهور القراء برفع " كل " ،
وقرأ ابن السميعة وعيسى ابن عمر بنصب كُـلٍّ واختلف في تخريج ذلك على وجوه ، منها :

1/ أن يكون " كلا " تأكيداً لاسم إن

2/ أن يكون منصوباً على الحال .

3/ أن يكون بدلاً من اسم إن ، لأن " كلا " قد وليت العوامل ، فكأنه قيل : إن كلاً فيها ،
وذهب إلى هذا الوجه الأخفش والكوفيون خلافاً لجمهور البصريين ومنهم المبرد .

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون في هذه الآية الكريمة حيث إن " كلاً " دال على
الإحاطة ، قال أبو حيان : والذي أختره في تخريج هذه القراءة أن " كلاً " بدل من اسم إن ... فإن قلت :
كيف يجعله بدلاً ، وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت :
مذهب الأخفش والكوفيين جوازه ، وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان
البديل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب لا نعلم خلافاً في ذلك كقوله
تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة / 114].

وكقولك : مررت بكم صغيركم وكبيركم معناه : مررت بكم كلكم ، وتكون لنا عيداً كلنا ، فإذا
جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة فجوازه فيما دل على الإحاطة وهو " كل " أولى ، ولا التفات لمنع المبرد
البديل فيه ، لأنه بدل من ضمير المتكلم ، لأنه لم يتحقق مناط الخلاف .⁽¹⁾

⁽¹⁾ موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط ، ص : 265

وفي إعمال المصدر المنون وإهماله في الفاعل المرفوع لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة / 161] موضع الموقف : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، البصريون . قرأ جمهور القراء ((والملائكة والناس)) بالجر عطفاً على ((الله)) وقرأ الحسن ((والملائكة والناس أجمعون)) بالرفع ، وخرج النحويون هذه القراءة على العطف على موضع اسم الله ، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فإن موضعه رفعٌ بالفاعلية ، لأن هذا المصدر ينحل عندهم لحرف مصدرى والفعل ن تقدير ذلك : أن لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، أو أنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ .¹

أورد أبوحيان القول بأن ((لعنة الله)) مصدر ن فلو رفعت الفاعل – إذ العطف عليه ، وهو لفظ الجلالة – لم يجز ذلك – أي رفع الفاعل – حتى ينون المصدر ، وعليه فقد تغير المصدر بتنوينه ن ثم استدرجه الكلام حتى ذكر ما حمله سيبويه عليه ، وما أجازاه البصريون في المصدر المنون من ذكر الفاعل والمفعول ، وما ذكره الفراء .²

موقف أبوحيان :

قال رادا على المعربين بما ذكره سيبويه : ولذلك حمل سيبويه قولهم : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً وعمراً ، على إضمار فعل : أي : ويضرب عمراً ، ولم يجز حمله على موضع زيد ، لأنه لا محرز للوضع ، ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت : هذا ضارب زيداً ، وتنون ، وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون ، فهي مسألة خلاف :

البصريون يجيزون ذلك ، فيقولون : عجبت من ضرب زيداً عمراً ، والفراء يقول : لا يجوز ذلك ، بل إذا نُونَ المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع ، والصحيح مذهب الفراء وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل⁽³⁾ فمنع هذا التوجيه الذي ذكره ظاهر .

ثم خرج القراءة السابقة على وجوه غير الوجه الذي ذكره المعربون ، فقال :

¹ المرجع نفسه ، ص: 266

² المرجع نفسه ، ص: 266

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص : 275

أولاًها : أنه على إضمار فعل لما لم يمكن العطف ، التقدير : تلعنهم الملائكة ن كما خرج سيبويه في هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً أنه على إضمار فعل ، ويضرب عمراً ، وخالصة المذاهب في هذه المسألة إذا كان الفعل متعدياً على النحو التالي :

1/ ذهب البصريون إلى أن المصدر المنون يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وعجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً ، وأثبتوا ما ذهبوا إليه على أن والفعل ، قال سيبويه : وتقول : عجبت من ضربٍ زيداً بكر ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً ، إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من انه يضرب زيدٌ عمراً ، ويضرب عمراً زيدٌ

2/ وذهب الفراء إلى انه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ألبتة ، إذ لم يسمع من العرب .

3/ وذهب الكوفيون إلى أن المصدر المنون لا يعمل ، وإن وجد بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل .

ولذا لم يجز أبوحيان ما أجازه البصريون ، ووافق الفراء ، ووافق سيبويه على إضمار فعل ، وما ذاك إلا لعدم السماع ، فالفراء لم يسمع ذلك من العرب ، وما أجازه البصريون اعتمد فيه على القياس ، ووافق سيبويه على إضمار الفعل ، من أجل العطف على موضع مرفوع المصدر المنون لا يجوز ، لذا خرج القراءة على تخريج سيبويه ، أو على حذف مضاف تقديره : لعنة الله ولعنة الملائكة ، ثم حذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه .⁽¹⁾

وفي إعمال أينما وإيها لقله تعالى : ﴿ أَيَّنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل/76]

موضع الموقف : يوجهه .

صاحب الموقف : أبو حاتم

قرأ الجمهور ((أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ)) جملة الشرط وجوابها ولا شيء فيها ، وقرأ علقمة وطلحة ((أينما يوجهه لا يأت)) ، بهاء واحدة مضمومة ، وهذه القراءة فيها عدة أوجه :

⁽¹⁾موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط ، ص: 276

1/ أن ((أَيْنَمَا)) هنا ليست شرطية ، وعليه فيوجه في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ مضمرة ((لَا يَأْتِ)) حذف ياءها تخفيفاً .

2/ أن ((أَيْنَمَا)) أهملت حملاً على ((إذا)) كما حُملت عليها ((إذا)) في الجزم أيضاً ، إلا أن أبا حاتم ذكر أن هذه القراءة ضعيفة فالجزم لازم فيها .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه القراءة وذكر بعد قول أبي حاتم ((هذه القراءة ضعيفة ، لأن الجزم لازم)) أنه يمكن توجيهها إذا صححت ، فقال : والذي توجه عليه هذه القراءة - إن صححت - أن أينما شرط حملت على (إذا) لجامع ما اشتركا فيه من الشرطية ، ثم حذفت الياء من ((لا يأت)) تخفيفاً أو جزمه على توهم أنه نطق بأينما المهملة معملة .⁽¹⁾

مسائل السماع :

ومن المسائل التي اعتمد إليها أبو حيان في السماع هي :

مسألة التنازع في العمل :

التنازع اجتمعت العوامل فلا تخلو هذه العوامل حينئذ إما أن تطلب المعمول متفقة أو مختلفة ، فإن طلبته متفقة كقام ، وقعد زيد وخيف وليم زيد ، وضربت وأهنت وشتمت زيدا ، ففي هذه المسألة مذاهب :

الأول مذهب البصريين : جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الثاني ، وذلك لأن إعماله هو الأكثر ، وإعمال الأول قليل ، واحتجوا بالنقل مستشهدين بقوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ أَنْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف / 96] وذلك لأن " آتوني " فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثاني " وأفرغ " يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما " قطرا " وكل منهما طالب له واحتجوا⁽²⁾ بقول الشاعر :

موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، ص310:

(1) ، ينظر: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، ج4/ ص: 252

(2) جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، ص: 30

جفوني ولم أجفُ الأخلاءُ إنني لَعَيْرُ جميلٍ من خليلٍ مهملٍ¹

وقيل أنشده الفراء وغيره ، ولم يعزوه لأحد وهو من الطويل .

الشاهد فيه قوله : " جفوني ولم أجف " الأخلاء حيث أعمل الثاني وهو لم أجف من لفظ المعمول المتأخر ، وهو قوله : " الأخلاء " ولما كان العامل الأول وهو قوله " جفا " يحتاج إلى مرفوع أضمر فيه وهذا الضمير هو واو الجماعة الثاني مذهب الكوفيين : جواز إعمال الأول لسبقه ، واحتجوا بالنقل ...

الثالث : مذهب أبي حيان : وهو يختار إعمال الثاني وتعليله بأن العرب تراعي القرب مع إفساد المعنى لنحو قولهم : " هذا جحر ضب خرب " .

وقول الشاعر :

كأن تُبيرا في عرائنٍ وبَلُّه
كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزْمَلٍ²

فجروا (خرب) و (مزمل) إتباعا لما قبلهن ، ذكر ابن هشام في قولهم : " هذا جحر ضب خرب " فأكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ، ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي " خرب " ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة .⁽³⁾

2/الحديث الشريف :

الحديث هو ما كان من كلام النبي ﷺ وأقواله وصفته وتقريره ، ومن علماء الحديث والأصول من أدخل في تعريف الحديث ما كان من أقوال الصحابة والتابعين التي تحكي أفعاله ، وأحواله عليه السلام ، أو تحكي ما سوى ذلك من أشياء عامة وخاصة تتعلق بأمر الناس وأمور دينهم ، وهذه الأقوال المنسوبة إلى

بدر الدين محمود بن موسى العيني ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، تح : باسل عيون السود ، ط 1 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ج 2 / ص : 282.

² محمد أبو الفضل إِبْرَاهِيم ، ديوان إمري القيس ، ط 5 ، دار المعارف ، 2014م ، ص : 25 .

⁽³⁾ جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، ص : 31

الصحابة أو التابعين ، متى ما جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة الإحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو وضع قاعدة نحوية .⁽¹⁾

ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة ، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الإحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي ﷺ نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقا غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام الإحتجاج بها ، وفريقا غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإذا لا يميز الإحتجاج بها ، ونحن عارضون بشيء من التفصيل للمذهبين ثم خاتموا بما نرى أنه الأقرب إلى الحق مستنديين إلى الحقائق التاريخية ووقائع الحال .⁽²⁾

فعلماء اللغة القدماء والمحدثين على حد سواء جعلوا الحديث الشريف أصلا من الأصول التي يحتج بها في مجال اللغة ، وكتب المعاجم اللغوية مليئة به ، وعلى هذا نتساءل ما موقف النحاة من الإستشهاد بالحديث الشريف في باب النحو؟ وهل الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية صحيح أو لا؟

ففي الاستدلال به خلاف بين النحاة ، وذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وكان ذلك لأمرين :

الأول : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى .

والثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع .⁽³⁾

ولهذا كان من النحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب :

الأول : من منع الإحتجاج بالحديث مطلقا ، ومنهم : أبو حيان .⁽¹⁾

جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 88، ينظر: في أصول

⁽¹⁾ النحو ، ص: 46

⁽²⁾ في أصول النحو ، ص: 47

بدر الدين الدماميني، سراج الدين البلقيني، الإستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخوّام، عالم الكتب، ط 1، بيروت - لبنان ، ص: 7 ينظر: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، ص:

⁽³⁾ 166، ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص: 448

الثاني : من أجاز الاحتجاج بالحديث مطلقاً ، ومنهم : ابن الدماميني ، وابن مالك ، وتلميذ أبي حيان ابن هشام وغيرهم⁽²⁾ .

الثالث : من فصل القول في ذلك ، بأن يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك غالب في الأحاديث القصار، ومنهم السيوطي وبعض المتأخرين .

فأبو حيان لا يجوز الإستشهاد بالحديث وقد عرض حجته في كتاب ((التذييل والتكميل)) ورد في ذلك على ابن مالك إذ يقول فيه : ((قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ...))⁽³⁾

وامتنع أبو حيان من الإستشهاد بالحديث لأمرين⁽⁴⁾ :

أحدها : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث ((انطلق ، فقد زوجتكها ، فعلمها من القرآن))⁵ .

وفي رواية أخرى ((ملكتها بما معك من القرآن))⁶ .

وفي ثالثة ((خذها بما معك من القرآن))⁽¹⁾ .

الإستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، ص: 6، ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص: 451، ينظر: في أصول النحو، ص: 49، ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار

⁽¹⁾ الرشيد، العراق، 1981، ص: 17.

⁽²⁾ في أصول النحو ، ص: 50 .

⁽³⁾ أبو حيان النحوي ، ص : 430 .

جمال بن بنبوس بن رجا السبالي ، اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1415 هـ - 1995 م ، ص : 50 .

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوي، صحيح مسلم، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط1، دارالتأصيل، 1435 هـ/2014 م، كتاب النكاح وإجابة الداعي، ج4/ص: 37.

أحمد محمد خليفة ، كتاب النكاح لأبي عبد الله البخاري من فتح الباري ، ط 1 ، دار البلاغة ، بيروت ، 1406 هـ -

1986 م ، كتاب النكاح ، باب تزويج المعسر ، ص : 48 .

وفي الرابعة : ((أمكنها بما معك من القرآن)) . فعلم يقينا أن النبي ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الألفاظ فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ؛ ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والإتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما في الأحاديث الطوال ... ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .⁽²⁾

فرد ذلك لعل وذلك للخلاف الحاصل من جهة الرواية :

1/ علة نقل الحديث على المعنى دون اللفظ : فنقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه ، هذا باب يعظم فيه الغلط فيه جدا ، وذلك أن أكثر المحدثين لا يراعون ألفاظ النبي ﷺ التي نطق بها ، وإنما ينقلون إلى من بعدهم معنى ما أراد باللفظ أحر ، ولذلك نجد الحديث في المعنى الواحد يرد بألفاظ شتى ، ولغات مختلفة يزيد في ألفاظها على بعض ، على أن اختلاف ألفاظ الحديث قد يعرض من أجل تكرير النبي ﷺ له في مجالس مختلفة ، وما كان من الحديث بهذه الصفة فليس الكلام فيه ، وإنما الكلام في إختلاف الألفاظ الذي يعرض من أجل نقل الحديث على المعنى .

العلة الثانية : وهي الجهل بالإعراب ومباني كلام العرب ومجازاتها...

العلة الثالثة : إن بعض المحدثين لا يضبطون الحروف ، ولكنهم يرسلونها إرسالاً غير مقيدة ولا مثقفة اتكالا على الحفظ ، فإذا غفل المحدث عما كتب مدة زمانه ، ثم احتاج إلى قراءة ما كتب ، أو قرأه غيره ، فرمى رفع المنصوب ونصب المرفوع أو صحف كلمة بتغيير حرف أو حرفين ... فانقلبت المعاني إلى أضدادها ، وذلك أن الخط العربي شديد الاشتباه ، وربما لم يكن بين المعنيين المتضادين غير الحركة أو النقطة .⁽³⁾

العلة الرابعة : إسقاط شيء من الحديث لا يتم المعنى إلا به :

صحيح البخاري ، رقم 5029 ، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، ج6/192 ، ينظر : محمود فجال ، الحديث النبوي⁽¹⁾ في الحديث العربي ، أضواء السلف ، ط2 ، الرياض - السعودية ، 1417 ، 1997م ، ص : 126
في أصول النحو ، ص : 48 ، ينظر : أحمد عثمان فضيل حسين ، موقف علماء النحو واللغة من الإحتجاج بالحديث النبوي⁽²⁾ ، أماراك ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، ج 7 ، العدد : 23 ، (2016) ، ص : 9 - 10
⁽³⁾ ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، ص : 164

وهذا النوع أيضا قد وردت منه أشياء كثيرة في الحديث كنعو ما رواه قوم عن ابن مسعود أنه سئل عن ليلة الجن فقال : ((ماشهدا من أحد)) وروي عنه من طريق آخر : ((أنه رأى قوما من الرُّط ، فقال هؤلاء أشبه ما رأيت بالجن ليلة الجن)) فهذا حديث يدل على أنه شهدها ، والأول يدل على أنه لم يشهدها ، والحديثان كما ترى متعارضان ، وإنما أوجب التعارض بينهما الذي روى الحديث الأول أسقط منه كلمة رواها غيره ، وإنما الحديث ((ما شهدها منا أحد غيري)) .⁽¹⁾

العلة الخامسة : نقل الحديث وإغفال السبب : وهي أن ينقل المحدث الحديث ، ويغفل السبب الموجب له فيعرض من ذلك إشكال في الحديث أو معارضة لحديث آخر كنعو قوله ﷺ ((خلق الله آدم على صورته))² ، فذهب بعض العلماء إلى أنه مما اغفل الناقل ذكر السبب الذي قاله من أجله ، ورووا أن النبي ﷺ مر برجل وهو يلطم وجه عبده وهو يقول : قَبَحَ اللهُ وجهك ، ووجه من أشبهك ، فقال : ﷺ ((إذا ضرب أحدكم عبده فليتنق الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته)) وفي رواية إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه³ قالوا : فالهاء ترجع على العبد ، فلما روى الراوي الحديث ، وأغفل رواية السبب أوهم ظاهره أنها تعود على الله تعالى ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .⁽⁴⁾

العلة السادسة : سماع بعض الحديث وفوات بعضه .

وهي أن يسمع المحدث بعض الحديث ، ويفوته سماع بعضه كنعو ما روي من أن عائشة رضي الله عنها : ((أخبرت أن أبا هريرة حدّث أن رسول الله ﷺ قال : (إن يكن الشؤم ففي ثلاث: الدار، والمرأة ، والفرس)⁵ وهذا الحديث معارض لقوله ﷺ : ((لا عدوى ولا طيرة ولا صفّر ولا هامة)) .

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تح: مُجَدُّ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم : 150 ، باب الجهر بالقراءة في الصبح ، ج 1 ، ص : 332 ، ينظر : ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، ص : 165 ، ينظر : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ، سنن أبي داود ، تح: مُجَدُّ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، رقم : 85 ، باب⁽¹⁾ الوضوء بالنيء ، ج 1 ، ص : 21

² صحيح البخاري ، رقم الحديث : 6227 ، باب بد السلام ، ج 8 ، ص : 50

³ سنن أبي داود ، رقم الحديث : 4493 ، باب ضرب الوجه في الحد ، ج 6 ، ص : 544

⁽⁴⁾ المرجع نفسه ، ص : 165

أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير ، تح: حمدي عبدالمجيد السلفي ، ط 2 ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، رقم الحديث : 5803⁵ ، ج 6 ، ص : 148

وقد روي عنه عليه السلام في أحاديث كثيرة أنه نهي عن التطير ، فغضبت عائشة رضي الله عنها ، وقالت : والله ما قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ، وإنما قال : ((كان أهل الجاهلية يقولون : إن يكن الشؤم ففي ثلاث :)) المرأة والدار والفرس)) فدخل أبو هريرة فسمع آخر الحديث ولم يسمع أو له .

وهذا غير منكر أن يعرض لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر في مجالسه الأخبار حكاية ، ويتكلم بما لا يريد به أمرا ولا نهيا ، ولا أن يجعله أصلا في دينه وشيئا يستن به ، وذلك معلوم من فعله ، ومشهور من قوله .

العلة السابعة : نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع منهم .

نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع من الأئمة ، هذا أيضا باب عظيم البلية والضرر في الدين ن فإن كثيرا من الناس يتساحون فيه جدا ، وأكثرهم يعول على إجازة الشيخ له دون لقائه والضبط عليه ، ثم يأخذ بعد ذلك من الصحف المسودة ، والكتب التي لا يعلم صحتها من سقمها ، وربما كانت مخالفة لرواية شيخه ، فيصحف الحروف ويبدل الألفاظ ، وينسب جميع ذلك إلى شيخه ظالما له وقد صار أكثر الناس في العصور الأخيرة على هذه الصفة ، ليس بأيديهم من العلم غير أسماء الكتب . (1)

وقال ابن الطيب في ذلك : ((أما الرواية بالمعنى فهي وإن كان رأي قوم ، فقد منعها آخرون ، منهم : مالك - رضي الله عنه - ، بل نسب المنع للجمهور من المحدثين والأصوليين والفقهاء ، كما نقله ((القرطبي)) وغيره ، وبعد تسليمه ، فمن أجازته اشترط له شروطا مشهورة في علوم الاصطلاح لم تذكر في شيء مما استدل به ((ابن مالك)) وغيره ، بل قالوا : إنه لا يجوز النقل بالمعنى إلا لمن أحاط بدقائق علو اللغة ، وكانت جميع الحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه ، فإيراعيتها في نظم كلامه ، ثم فتح احتمال التغيير والتصرف يؤدي إلى خرق بعيد الائتام ، في جميع الأحكام ، لأن المخالف يقول لمخالفه المستدل في حكم بلفظ حديث : لعل هذا اللفظ من الراوي ، وقالوا : إذا فتح هذا الباب لا يبقى لنا وثوق بحديث ، ولا اطمئنان لشيء من الآثار الواردة عنه - صلى الله عليه وسلم - وأوجد المبتدعة مسلكا للطعن في جميع الأحاديث ، وانتقلنا إلى النظر في دلالاتها على العمومات والإطلاقات ، وغير ذلك مما يترتب على هذا القول من المفاسد العظام . (2)

(1) ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، ص: 152

(2) الحديث النبوي في النحو العربي ، ص: 129

وقال ابن الطيب في ذلك : (والحق أن اللفظ أيضا مطلوب ، ولذلك يعتني الأئمة بالأدعية النبوية ، والخطب النبوية ، وغير ذلك

فتجدهم يعتنون بألفاظ الأحاديث ، ويستنبطون منها الأحكام الشرعية .. ولو كان في ذلك كلام الرواة ما حَسُنَ استنباطهم منه ، بل ولا جاز تكلمهم على ما في الأحاديث من ألفاظ الشرط والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ، وغير ذلك للشارع ، والحكم بِمُضْمَنِهِ ... وإن كان **تقادم السماع** بالنسبة إلى الصحابة من النبي ﷺ فهو لا يضرنا ، إذ لا فرق فيما يروونه سواءً روهه بألفاظه كما قاله النبي ﷺ ، وهو الكثير المتداول المشهور ، أم روهه بالمعنى ، وهو قليل جدا ، ولذلك تراهم يتحرون فيما يَشْكُون فيه ، فيأتون ب ((أو)) الدالة على الشك في بعض الألفاظ ، وبنحو ((أو كما قال ﷺ)) ، وكل من المروي عنهم بقسميه سواء روهه باللفظ أو بالمعنى ، فإنه يستدل به ، ويستشهد به على إثبات القواعد ، لأنه إن كان كلامه فلا إشكال ، أو كلام الصحب - ﷺ - فكذلك لأنهم عرب فصحاء .

وقوله : ((والضابط من ضبط المعنى)) نقول : (بل الضابط من ضبط الألفاظ أيضا ، مع المعاني ، ولهذا يعتني الرواة بإثبات الألفاظ المختلفة عن الشيخ ، فيقولون : قال فلان: كذا، وقال فلان كذا ... ولو كان الضابط من ضبط المعاني ما وقع التنبيه على رواية الألفاظ ، والإعتناء بها ، وبضبطها ، وبمن رواها كذلك ، وبمن خالف في ذلك ...)⁽¹⁾

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات و أحسن التراكيب وأشهرها وأجزها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم إنساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولى والوافدين عليه من غير أهل لغته ، والله در أبي عبدالله الأعرابي رحمه الله فإنه مر على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحنا فقال لهم : ويلكم هبكم شككتم في كونه نبيا أتشكون في كونه أعرابيا؟⁽²⁾

⁽¹⁾ نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح ، ص: 58

⁽²⁾ الإقتراح في اصول النحو وجدله ، ص: 159

فما ادعاه أبو حيان من وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث دعوى خالية عن البرهان ، فهذا ((صحيح البخاري)) مشتمل على 7257 حديثاً مع المكرر ... التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين ، ومع ذلك بسطها شرحه ، وأزال النقاب عن وجوه إشكالاتها ((ابن مالك)) فيما كتبه على ((صحيح البخاري)) بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ، ولا خروج عن الظاهر ، فضلا عن إدعاء اللحن فيها ، فما نسبة أربعين ونحوها إلا نقطة من بحر .⁽¹⁾

كلام العرب :قال: السيوطي وأما كلام العرب فيحتج به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم⁽²⁾

ومن العلماء من توسط في الاستشهاد بالحديث بين ابن مالك وأبي حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الإستشهاد بالحديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، يقول : ((لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما بينى عليه من النحو، ولقد وقفت على اجتهادهم وقضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات .⁽³⁾

فالشاطبي لم يوافق أبا حيان وأصحابه في منهجهم ، ولم يرض بعمل ابن مالك ، ولم يكن الوحيد الذي وقف هذا الموقف إنما تبعه السيوطي فقال في الإقتراح : ((وأما كلامه ﷺ فيستدل به بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا ، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فردوها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظها بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .⁽⁴⁾

فالشاطبي توسط رأي المذهبين بين المانعين والمجيزين ، إذ جوز الإحتجاج بالأحاديث التي اعتنى روايتها بنقل ألفاظها ككتابه ﷺ لهمدان ، أما التي عرف عنها أن روايتها قد نقلوها بالمعنى ، فلا يحتج بها ، ولم يحتج بها أهل اللسان .

⁽¹⁾ نشر الانشراح من روض طي الإقتراح ، ص: 60

⁽²⁾ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 167

⁽³⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 433

⁽⁴⁾ المرجع نفسه ، ص: 434

فوضع شروطاً للاستدلال به وهي :

1/ ما يروى لقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان .

2/ ما يروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر .

3/ ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت .

4/ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ؛ لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ .

5/ الأحاديث التي دونها من نشأ في بيعة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي .

6/ ما عرف من حال رواة أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد . (1)

ونرى أن السيوطي قد مال لقول أبي حيان وشيخه ابن الضائع في كتابه ((همع الهوامع)) و ((أصول النحو)) ، أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول صلى اله عليه وسلم ، والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم ... فأما أن يقتطع الحديث ويروى قسم منه ويترك قسم بحيث يضيع محل الشاهد أو ينقلب إلى ضده ، أو تحذف منه كلمة تؤثر في قلب القاعدة النحوية رأساً على عقب فهذا مالا يمكن الأخذ به والاعتماد عليه . (2)

الإستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية ، ص: 11، ينظر : الاعتراض النحوي عند ابن مالك

(1) واجتهاداته ، ص: 479 - 480

(2) أبوحيان النحوي ، ص : 436

ويقول أبو الطيب : ((ولا نعلم أحدا من علماء العربية خالف العلماء في الإحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ ((أبوحيان)) و ((أبو الحسن بن الضائع)) وتابعهما على ذلك ((جلال الدين السيوطي)) .⁽¹⁾

فالثابت الذي لا نزاع فيه أن حديث النبي ﷺ المروي باللفظ النبوي يحتج به عند النحاة ، لم نر في ذلك خلافا ، بل إتفق الجميع على ذلك، وإنما الخلاف يدور حول الإحتجاج بالحديث المروي بالمعنى .⁽²⁾

ولهذا نرى المحدثون قد أجمعوا على تأييد الإحتجاج بالحديث النبوي ، ومنهم سعيد الأفغاني في كتابه ((أصول النحو)) وكذا نحت إلى ذلك خديجة الحديثي بعد أن عرضت وجوه المسألة عند القدماء والمحدثين ، وانتهت إلى أنه يصح الإحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها...⁽³⁾

فأما إدعاء أبي حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الإحتجاج بالحديث ، فمردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالإستشهاد بالحديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، علي الشلوين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه وقال ابن الطيب : ((بل رأيت الإستشهاد بالحديث في كلام ابن حيان نفسه))⁽⁴⁾.

وعلى هذا فأبا حيان لم يبلغ الاستشهاد بالحديث جملة وإنما نراه قد أخذ به بكثرة في تفسيره البحر المحيط وجاوز ذلك إلى الإستشهاد بالحديث في مواضع معينة من كتبه النحوية⁽⁵⁾ ، حتى أنه ألف فيه جزءاً ذكره في إجازته للصفدي وهو من كتبه المفقودة ولا نستطيع أن نعرف شيئا عن الأحاديث التي وردت فيه ولا عن اسانيدها غير أن المقري نقل في ((نفع الطيب)) الأسانيد التي يروي بها أبو حيان أحاديثه

⁽¹⁾ نشر الانشراح من روض طي الإقتراح ، ص: 54

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ص: 63

⁽³⁾ الإستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية ، ص : 12

⁽⁴⁾ في أصول النحو ، ص: 54

⁽⁵⁾ الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص: 437

والاحاديث التي رواها ، وقال : ((وقع لأبي حيان تساعيات كثيرة ، وأغرب ما وقع له ثلاثة أحاديث بينه وبين الرسول ﷺ فيه ثمانية)) .⁽¹⁾

ومن اللافت للنظر أن ابن الضائع نفسه قد استشهد بالحديث في كتابه شرح الجمل ، وكذا أبوحيان بالحديث في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) في ستة وخمسين موضعا ، فتأمل ، واستشهد السيوطي ب 123 حديث في همع الهوامع ، وب 56 حديثا في الأشباه والنظائر .

وقد فطن إلى هذا الطيب الفاسي في كتابه (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ، قال : بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات ، ولا سيما في مسائل الصرف ، إلا أنه لا يقر له عماد ، فهو في كل حين في اجتهاد .⁽²⁾

فلأبي حيان عناية بالحديث وإطلاع عليه ، وأسانيد خاصة به ومنها اسانيد غريبة ... وعلى هذا ذكرت خديجة الحديثي أنها وجدت ما احتج به أبو حيان نفسه وذلك من خلال الكتب التي ألفها ، ((الارتشاف)) و ((التذليل والتكميل في شرح التسهيل)) أكان ذلك مجرد التمثيل أم بنى عليه قاعدة أو حكما جديدا ، ومن أمثلة ذلك : قول النبي ﷺ : ((أو مخرجي هم ؟))³ .

فاحتج به القاضي أبو محمد بن حوط الله على جواز تثنية الوصف المسند إلى مرفوعه المثني أو جمعه إن كان مسندا إلى مرفوع مجموع ، ورد أبوحيان وخرجه على التقديم والتأخير ، وهي لغة عامة العرب فقال متحدثا عن هذا المبتدأ - الوصف المستغني بمرفوعه - : ((ولا يجمع في الأكثر فلا يقال :)) أقائمان أخواك ؟)) على أن يكون ((أخواك)) فاعلا بقوله ((أقائمان ؟)) وكذلك في الجمع .

إلا انه أجاز تثنية الوصف وجمعه جوازا مطلقا اعتمادا على الحديث ولم يحدده بلغة من لغات العرب ، وإن كان جاء قليلا فيحمل على لغة ((أكلوني البراغيث)) ، أما أبوحيان فقد كان يرى غير ذلك ، إنما يكون ، ((هم)) مبتدأ ، و((مخرجي)) خبره .⁽⁴⁾

⁽¹⁾ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص : 317

حاتم صالح الضامن ، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 1423هـ ،
⁽²⁾ 2002 ، ص : 320

³ صحيح البخاري ، رقم الحديث : 4953 ، باب : ما ودعك ربك وما قلى ، ج6 ، ص : 173

⁽⁴⁾ الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، ص : 320

قوله ﷺ ((واشترطي لهم الولاء الذين اسلموا للذين هادوا)) ، احتج به الكوفيون على مجيء ((اللام)) بمعنى ((على)) قال : ((وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى ((على)) قال تعالى : ((ويخرون للأذقان)) و ((تله للجبين)) و ((لبيوهم سقفا)) و ((لقد سبقت كلمتنا لعبادنا)) و ((لا تجهروا له بالقول)) و ((لمن لم يكن أهله حاضري ..)) ((ولهم اللعنة)) وفي الحديث : ((واشترطي لهم الولاء الذين اسلموا للذين هادوا)) ، فالكوفيون لم يبنوا قاعدة على الحديث ، ولم يستنبطوا للآلام معنى من الحديث وحده ، وإنما بنوه على آيات كثيرة من القرآن الكريم فسروا فيها ((اللام)) بمعنى ((على)) وجاء الحديث محمولاً على ما في الآيات ، ومع هذا فيبدو أن أبا حيان لم يوافقهم على إعطاء ((اللام)) هذا المعنى ويتبين ذلك من نسبته إليهم الزعم ، في قوله ((وزعم الكوفيون ...))⁽¹⁾

و في الحديث : ((إن كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحلوى والعسل))² وكيفية الاستدلال على إن المخففة وعملها في تراكيب الكلام وفي ذلك كلام طويل يرجع له في الارتشاف .⁽³⁾

وكذا في حديث : ((أرسلوا إلى أصدقاء خديجة))⁴ في جمع صديقة ، ويجوز أن يطلق على المذكر والمؤنث تقول هي صديقي .⁽⁵⁾

وكذا في حديثه عن بناء مفعلة من الاسم الثلاثي اللفظ أو الأصل ، لسبب كثرتها أو محلها فمن الأول : ((الولد مبخلة مجبنة ، والولد مجهلة ، وكفر النعم مخبثة)) وفي رواية أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((الولد ثمُر القلب ، وإنه مجبنة مبخلة مخبثة))⁶ ... ومن الثاني : مأسدة ، ومسبعة ... فاستدل بحديث النبي ﷺ ولم يصرح بذلك ومعناه : أي مظنه البخل والجبن أي لأجله يبخل الإنسان ويجبن .⁽⁷⁾

(1) المرجع نفسه ، ص: 324

أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، مسند الإمام الدارمي، تح: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني ، 1436هـ -

2015م، رقم الحديث : 2095، باب الأكل والشرب على غير وضوء، ج2، ص : 674

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3/ص: 1272.

4 صحيح مسلم ، رقم الحديث : 75، باب فضائل خديجة أم المؤمنين ﷺ ، ج4، ص: 1888

(5) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج1/ص: 445

أبويعلی أحمد بن علي ، مسند أبي يعلى ، تح: حسين سليم أسد ، ط1، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1404هـ،

1984م ، رقم الحديث ، 1032 ، ج2، ص : 305

(7) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج2/ص: 505، 506

فلأبي حيان مبادئ عامة يؤمن بها ، وعلى أساسها كان تقويمه :

1/ أبوحيان يحترم السماع ، وهذا الاحترام أساسه أنه ظاهري ، ومن هنا لا يتردد في قبول قراءة ، ويرجح رأي الكوفيين في مسائل كثيرة، برغم انه ينسب نفسه للبصرية ، ويعبر عن البصريين بقول: (أصحابنا)

2/ يمتثل ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية ، وجلب التمارين الغير عملية .

3/ لا يعترف بقيام قاعدة على مثال واحد ، وفي هذا المبدأ تظهر بصريته ، وهو بصفة عامة يميل إلى ان يقف في صف سيبويه والبصريين ولا يخالفهم إلا في سبيل المبدأين السابقين .

4/ يخالف ابن مالك في الإستشهاد بالحديث ، مؤثرا خطة الرعيل الأول من النحاة . (1)

3/ كلام العرب :

يجعل العلماء الأصول كلام العرب ثالث مصادر السماع ، مع أنه المصدر الأكثر شهرة في مصنفات النحويين وتطبيقاتهم ، وهو ((ما أثار عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده ، إلا أن فسدت الألسن بكثرة المولدين وشيوع اللحن)) . (2)

وقد بذل الأوائل جهدا مضنيا في جمع هذه المادة المسموعة ، التي كان اللسان العربي مصدرها الأصيل ، وفي مصنفات السابقين ما يشير إلى أنهم قد حرصوا في جمعهم وتصنيفهم ودراساتهم على تحري الدقة والضبط والمصدقية ؛ لكي يخرجوا من ذلك بنتائج موثوقة وصحيحة ، فاعتمدوا على مشافهة العرب الفصحاء ، وهي أعلى درجات السماع ، ثم الرواية عن الشيوخ الموثوقين في ضبطهم وأمانتهم في نقل ما سمعوه عن العرب ، وعلى الرغم من أن بعض اللغويين قد حدد قبائل بعينها قعدت القواعد في ضوء لغتها ؛ إلا أن الواقع ينفي أن يكون اللغويون في جمعهم قد التزموا قبائل بعينها أو مناطق دون أخرى ، والراجح أنهم يجمعون على أنه يحتج من كلام العرب بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم . (3)

فصنفهم الفارابي - القبائل - وأيهم أقوى في الإحتجاج به :

(1) الخلاف بين النحويين ، ص: 440

(2) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص: 485

(3) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص: 485

أ / فكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً وأبينها عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وقيم وأسديان هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف .

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . (1)

ب/ وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم : فلم يؤخذ من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط .

ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون صلاتهم بغير العربية

ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين محالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ... فقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ، فكان هذا التصنيف قد حاز القبول وجرى عليه العمل وكان الخروج عليه مدعاة النقد ، فلما اعتمد ابن مالك على لغات لحم وجذام وغسان ، تعقبه أبوحيان فقال في شرح التسهيل : ((ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)) (2) .

فكان عمرو بن العلاء يقول : ((لا أقول : (قالت العرب ..) إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية)) يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسديان وقيم وبعض قبائل قيس ، بل كان عثمان يقول : ((لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش و ثقيف)) (3) .

وقصد بكلام العرب شعرهم ونثرهم ، أما النثر ، إلا أن أبا حيان لم يكن يحتج بلغات القبائل التي خالطت الأعاجم وهي التي تسكن أطراف الجزيرة العربية ، فلم يكن يعتبر لغاتهم حجة بحيث يكفي

(1) في أصول النحو ، ص: 21

(2) المرجع نفسه ، ص: 24

(3) في أصول النحو ، ص: 24

السماع الواحد لبناء قاعدة عامة يقاس عليها كما فعل الكوفيون وابن مالك في بنائهم الأحكام والقواعد على كل ما سمعوه من مختلف القبائل حتى التي كان جمهور النحاة واللغويين لا يأخذون عنها ، أما أبو حيان فلم يبين قواعده على اللغات الضعيفة وكان يعتبر أفصح اللغات لغة الحجاز ويراها الفصحى التي ليس بعدها فصيح ، وبها كتب المصحف الإمام لذلك نجد يفضل دائما لغة الحجاز فيما وردت فيه لغات مختلفة ، أما اللغات الأخرى فإننا لم نجد له تصريحاً بأفضلية واحدة منها ، إنما كان يأخذ بلغات كل القبائل ويعتبرها من المسموع غير أنه لا يمكن أن يقاس عليه .⁽¹⁾

مسائل في كلام العرب نقلها أبو حيان :

في ((اللاتِي)) أن مذهب سيبويه وظاهر كلامه : أن العرب لا تصغر اللاتي ، فقال سيبويه استغنوا بجمع الواحد المحقق السالم إذا قلت : اللتيات .⁽²⁾

وحكى الأصمعي : أنتجت الناقاة إذا استبان حملها ، فهي نَتُوج ولا يقال : مُنتِج وهو القياس إلا أن العرب استغنت عنه بِنَتُوج .⁽³⁾

قال بعض العرب : حُنْفَسَان ، وعاشوران ، وقرفصان ، وباقلان ، في تثنية خنفساء ، وعاشوراء ، وقرفصاء ، وباقلاء ، فحذف ولا يقاس على ذلك خلافاً للكوفيين ، أجازوا حذف الحرفين فيما طال من ممدود هذا النوع .⁽⁴⁾

اتفقت العرب على عَيْرَات بفتح الياء : هذيل تقول : دِهْمَات بالفتح ، فالعرب تقول : عيرات جمع عَيْر بالفتح ، والصحيح أن عَيْرَات بكسر العين جمع عَيْر ، والعير مؤنث ، وأصل العير : الإبل التي يُحْمَل عليها الأحمال وقيل : قافلة الحمير ثم كثر فقيل لكل قافلة .. وهو لا يصلح في هذا الموضع ، وهذا ما رد به أبو حيان على أبو العباس [المبرد] .⁽⁵⁾ على أن العرب اتفقت على فتح (عَيْرَات) جمع (عَيْر) وهي الإبل التي تحمل الميرة ، وهو شاذٌّ في القياس (عَيْرَات) بتسكين الياء ، لأنه كيبعة ويبيعات فحقه الإسكان ، ووجه شذوذه أنه ليس فيه ما ما في بيضات ودهمات من الإتياع ، ووصفه المرادي بأنه نادر ، إذ

⁽¹⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 441

⁽²⁾ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج 1/ ص: 393

⁽³⁾ المصدر نفسه ، ج 2/ ص: 509

⁽⁴⁾ المصدر نفسه ، ج 2/ ص: 562

⁽⁵⁾ اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة ، ص: 244

الفتح في هذا الجمع إنما يكون للإتباع كجفنات ، وليس في (عَيْرَات) إتباع ، قال سيوييه في ذلك : جمعه (عَيْرَات) بالألف والتاء ، لأن العير مؤنث ، وحركوا الياء لمكان الجمع بالتاء ، وكونها اسما فأجمعوا على لغة هذيل ، لأنهم يقولون : جوزات وبيضات ، قال : وقد قال بعضهم عَيْرَات بالإسكان ، ولا تكسر العير على البناء ، لأنهم مما يستغنون بالألف والتاء عن التكسير .⁽¹⁾

وقالت العرب في النسب إلى اليمن والشام يمني ، وشامي على اللفظ ثم حذفوا إحدى ياءى النسب وزادوا ألفا قبل اللام عوضا عنها ، وصار منقوصا فقالوا : اليماني والشامي ورجل يمانٍ وشامٍ ، ورأيت رجلا يمانياً وشامياً ، وشدّ الجمع بين ياءى النسب والألف وقالوا : تَهَامٍ فتحوا التاء وجعلوه منقوصا ، كما تقول قاضون ، وقالوا : تَهَامِيّ بكسر التاء وإلحاق ياءى النسب على الأصل كما قالوا : يمنيّ وشاميّ .⁽²⁾

وفي قوله تعالى ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء / 105]

قال أبو حيان : وقوله ((وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ)) هو مردود على قوله : (قل لئن اجتمعت الإنس والجن) الآية وهكذا طريقة كلام العرب وأسلوبها تأخذ في شيء وتستطرد منه إلى شيء آخر ، ثم إلى الآخر وتعود إلى ما ذكرته أولا .

وفي قوله تعالى ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف / 74] قال أبو حيان : ((وكان هذا الغلام لم يبلغ الحلم ، ولهذا قال ((أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً)) وقيل : كان الغلام بالغاً شاباً، والعرب تبقّي على الشاب اسم الغلام .⁽³⁾

وحكى الكسائي وأن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول : عشرو درهم ، وأربعو ثوب ، وهذا عند أصحابنا (يقصد ابن عصفور وابن مالك) شاذ لا يبنى عليه

⁽¹⁾ المرجع نفسه ، ص : 244

⁽²⁾ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج 2 / ص : 635

بدرية بنت عطية بن حمزة الحرازي الشريف ، ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم ، جامعة أم القرى ، قسم الكتاب والسنة ، 1329هـ - 1430 هـ ، ص : 164

قاعدة ، وفي المفتاح : لا يضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره ، فلا يقال عِشْرُو درهم ولا عِشْرُوكَ .¹

4/ القراءات :

فقد أخذ بكل القراءات وقاس على السبع وغيرها مما تواتر وضح سنده إلى الرسول ﷺ ، ولم يخطئ أي قراءة حتى وإن كانت بلغة قبيلة ضعيفة لم يعتد بها ، وقد أخذ بقراءة نافع وابن عامر التي جاءت على لغة غطفان ، وبقراءة ابن كثير التي غلطها أبوحاتم وقد جاءت على لغة بني كلاب وبني عقيل ، وبقراءة الجمهور وبلغة الحجاز وبقراءة الحسن والأعرج وأبي عمرو بلغة غطفان وأسد ... وبقراءة الكسائي وهشام بلغة قريش وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد وبقراءة باقي القراء بلغة قريش وبني كنانة وبلغة هذيل وبني دبير في القراءة بالأفعال الثلاثية المعتلة العين والمبنية للمجهول، وأخذ بلغة أزد شنوءة وهي لغة ضعيفة كما وصفها الزجاج والفارسي ولم يأخذ بها الزمخشري .⁽²⁾

فمنهجه في إعراب الآيات يقوم على أمور ، منها :

أولاً : أنه يعتمد على المسموع من العرب صراحة ، ولو كان قليلاً أو بالقراءات الشاذة .

ثانياً : أنه يرد القول الآخر بأنه ليس له مسموع من العرب ، ولكنه لا يصرح باختياره ، وربما وصف القول الآخر بما يدل على استحسانه وميله إليه .

ثالثاً : أنه يرد على ما أعربت به الآية فقط دون ترجيح ولا اختيار ، فهو في بعض اختياراته في إعراب الآيات أو في تخريج القراءات وغيرها يذكر ما قيل ، ثم يختار بناء على السماع عن العرب .⁽³⁾

من ذلك قوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾ [طه / 63] ، ذكر من قرأ بتشديد النون في (إن) ، و (هذان) بألف ونون خفيفة (لَسِحْرَانِ) ، ثم نقل أقوالاً في تخريجها ، وهي :

¹ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج2/ ص : 741

⁽²⁾ المرجع نفسه ، ص : 442

بدر بن ناصر البدر ، اختيارات أبي حيان النحوية ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، 1420هـ - 2000م ، ج2/

ص : 819⁽³⁾

قول القدماء من النحاة إنه على حذف الضمير الشأن ، والتقدير : إن هذان لساحران ، وخبر (إن) الجملة من قوله (هذان لساحران) ، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ ...

وقال الزجاج : ((اللام لم تدخل على الخبر ، بل التقدير (لهما ساحران ، فدخلت على المبتدأ المحذوف)) واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد ، وقيل (ها) ضمير القصة وليس محذوفاً ، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط ، فكانت كتابتها (إن هذان لساحران)

وقيل (إن) بمعنى (نعم) ، وثبت ذلك في اللغة ، فتحمل الآية عليه ، (وهذان لساحران) مبتدأ وخبر ، واللام في (لساحران) على ذينك التقديرين في هذا التخريج والتخريج الذي قبله ، وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير .

أما أبو حيان ، فقد قال فيما اختاره في تخريجها ((والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاء على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً ، وهي لغة كنانة وهذا الرأي أقوى قبولا من غيره لأنه لغة لها ضوابطها وأحكامها يعتد بها في التقعيد بعيدا عن التمثل والتقعيد ، حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبنى الحارث بن كعب وختعم وزيد وأهل تلك الناحية ، حكى ذلك عن الكسائي ولبنى بني الهجيم ومراد وعذرة ، وقال أبو زيد : سمعت من العرب من يقلب كل باء يفتح ما قبلها ألفا)) وضعف ما سبق بأن حذف الضمير الذي لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ ، أما كون (ها) ضمير القصة الخ ، فضعيف من جهة مخالفته خط المصحف .⁽¹⁾

فقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواءً أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة ، والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو ، إذ هي - على كل حال أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن ، ولئن كان القراء اسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه ، إن علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ إذ كان رواها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم ، تبنى على أقوالهم قواعد اللغة العربية ، وأنت تعرف أن النحاة

(1) اختيارات أبي حيان النحوية ، ج2/ص: 821

يحتجون بكلام من تفسد سلاتهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى ،
ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره العلماء .⁽¹⁾

ولهذا وضعوا لها شروطا لصحتها وهي :

1/ صحة السند بها إلى رسول الله ﷺ .

2/ موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

3/ موافقتها وجهها من وجوه العربية .

ويقول في ذلك أبي عمرو الداني : ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على
الأفشى في اللغة ، والأفيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبت
عندهم لم يرد قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها))⁽²⁾ .

ويقول الرازي : ((إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجاز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا
ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول
فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها ،
فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى))⁽³⁾ .

وقد احتج العلماء بما نطقت به العرب من شعر ونثر حتى منتصف القرن الثاني الهجري .

5/ الشعر :

فيبين أبو هلال العسكري فضل الشعر ومنزلته عند العرب فيقول : " ليس شيء من أصناف
المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر ، ومما يفضل به غيره طول بقائه على أفواه الرواة ، وامتداد

⁽¹⁾ في أصول النحو ، ص: 29

⁽²⁾ المرجع نفسه ، ص: 30

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص: 32

الزمان الطويل به ، وذلك لارتباط بعض أجزائه ببعض ، وهذه خاصة في كل لغة ، وعند كل أمة ، وطول مدة الشيء أشرف فضائله .. (1)

فشعر العرب هو ديوانهم ، وحافظ مآثرهم ، ومقيد أحسابهم ثم للعرب ((العروض)) التي هي ميزان الشعر ، وبها يعرف صحيحه من سقيمته ... (2)

فأما الشعر الذي احتج به فهو شعر الشعراء الذين اعتمد عليهم البصريون ، ولم يحتج بشعر المولدين وقد صرح بذلك عند كلامه على إستشهاد الزمخشري ببيت الحمداني :

أيا جارتا ما انصف الدهر بيننا تعالي أقاسمك الهوموم تعالي³

وهو مما لا يستدل به لأنه خارج الدائرة الزمنية .

يقول : ((وأما قوله في شعر الحمداني فقد صرح بعضهم بأنه أبو فراس وطالعت ديوانه جمع الحسين بن خالويه فلم أجد ذلك فيه ، وبنو حمدان كثيرون وفيهم عدة من الشعراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه ، لأنه لا يستشهد بكلام المولدين)) . (4)

وكيف يستشهد بكلام من هو مولد ، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره . (5)

ومن فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزؤها وفصيحتها ، وفحلها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن له رواية لأشعار العرب تبين النقص في صناعته .. ومن ذلك أيضا أن الشواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن ، وأخبار الرسول ﷺ شاهد ... (6)

المسائل :

(1) أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، ج 1/ ص : 4

(2) الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 77

(3) ديوان ابي فراس الحمداني ، اعتنى بت سامي الدهان ، بيروت ، 1363هـ-1944م، ص:325.

(4) أبو حيان النحوي ، ص : 442

(5) المرجع نفسه ، ص : 444

(6) أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، ج 1/ ص : 5

تقول العرب : (وقعوا في حيصَ بِيضَ) أي في اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه جعلاً اسماً واحداً ، وبنياً على الفتح حَكَاهُ أبو عمرو ، وحكي (في حيصَ بيصَ) بكسر الحاء والباء والبناء ، وحكي (في حيصَ بيصِ) بكسر أولهما ، وآخرهما ، والتنوين ، وحكي إنك لتحسبُ عليَّ الأرضَ (حيصاً بيصاً) ويقال : حاصَ باصَ لغة حيصَ بيصَ¹ ويقال : حيصَ بيصَ :

صارت عليه الأرض حيصَ بيصِ حتى يلفَّ عيصه بعيص²

6/ القياس :

هو الأصل الثاني من أصول النحو وأدلته ، وهو ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي ، ومن هنا جاء تعريفهم للنحو بأنه : ((علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب)) ويعرف القياس بأنه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)) ، والمنقول هو المسموع من كلام العرب ، وغير المنقول : إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه ، فتبنى الكلمات والجمل التي لم تُسمع على نمط ما سُمع ، وهذا هو قياس النصوص ، أو أن يكون غير المنقول نسبة حكم النحوي حكم به النحاة من قبل على أصل مستنبط من المسموع ، ولوحظ الحكم في غير هذا الأصل بحسب الإستقراء ؛ وهذا ما يسمى قياس القواعد والأحكام .⁽³⁾ ، فهو من الحجج ، وهو أحد طرق الإستدلال غير المباشر ، وأقومها إنتاجاً .⁽⁴⁾

فالقياس من المصطلحات التي كثر تداولها في العلوم الإنسانية المختلفة ، على نحو ما هو في اللغة ، أو أصول الفقه ، أو النحو والصرف ، فالقياس لغة : التقدير يقال : ((قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً ، واقْتاسه وقيَّسه ، إذا قدره على مثاله)) ؛ ويقال : ((بينهما قَيْسٌ رُمِحٍ وقاسٌ رُمِحٍ ، أي قَدْرُ رُمِحٍ)) .

¹ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج2/ ص : 677

أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح: أحمد عبدالغفور عطار ، ط4 ، 1407هـ-1987م ، ج3 ، ص: 1035م

⁽³⁾ الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ص: 393

⁽⁴⁾ ضوابط المعرفة وأصول الإستدلال والمناظرة ، ص : 227

وفي اصطلاح النحويين والصرفيين : ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع))⁽¹⁾

وهي حدود متقاربة كما أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري ؛ الذي ذكر تعريفاً آخر في كتابه الإغراب يقول فيه : ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))⁽²⁾

يقول السيوطي : ((وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله)) ، ولهذا فإن إنكار القياس لا يكون ؛ ((لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب))⁽³⁾.

ويظهر مدى عناية النحاة بالقياس ، ومقدار نفوذه في النحو بعبارات مثل (القياس معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله) ، (وإنما النحو قياس يُتَّبَع) ، و(اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس) ، فهذه العبارات تترجم عن مقدار عناية علماء النحو به منهجا للبحث ، بل قرر السيوطي أنه مما انعقد عليه الإجماع ، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة .⁽⁴⁾ فوظيفته : الاستنباط والتعليل والرفض .⁽⁵⁾

أركان القياس :

يقول أبو البركات الأنباري : (ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم) ؛ وهو بهذا يشير إلى أركان القياس ، فذكر أنها أربعة وهي :

الأصل (المقيس عليه) ، وهو ما اطرد من المسموع عن العرب ، الفرع (المقيس) وهو الذي لم يرد في شأنه سماع من العرب ، العلة ، وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية

⁽¹⁾اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 198

⁽²⁾اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 198

⁽³⁾المرجع نفسه ، ص: 198

⁽⁴⁾جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص: 114

⁽⁵⁾مُجَّد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، الأطلسي ، ط2، ص: 92

نظرية ، وهي في العمق على نحو من هذا التدرج ، الحكم ، وهو ستة أقسام : واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجاء على السواء .⁽¹⁾

أقسام القياس :

يختلف العلماء في أقسام القياس ، وذلك لاختلاف نظرهم إلى القياس ، فمنهم من يرى أنه : ثلاثة أقسام ، وهي : قياس العلة : وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، عليها الحكم في الأصل ، قياس الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة ، ولم يحتج به كثير من العلماء . وواضح أن هذا التقسيم يعود إلى أدلة القياس ، وهو مرتب على درجة قوته في الإحتجاج به

وبعضهم يقسم القياس إلى أنه قسمان :

1/ القياس الأصلي : وهو إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

2/ القياس التمثيلي : وهو إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها⁽²⁾ في نوعها ، غير أن بينهما مشابحة من بعض الوجوه ...

إختلاف العلماء في نظرهم إلى القياس :

تختلف نظرة العلماء إلى القياس ، وذلك لأسباب ، منها :

1/ توفر الاستقراء التام لعالم دون توفره التام لآخر ؛ ومن هذا يقل الشيء وهو قياس ،

ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس كما أشار إلى ذلك ابن جني ، وذلك أنه سمع في

النسب إلى شنوءة ، شئني ، ولهذا قاسوا عليه : حلوبة ، وركوبة ، مع أنه لم يرد إلا شنوءة ،

وجاز القياس عليه لأنه جميع ما جاء ، ولم يأت ما يناقضه ، أما ما هو أكثر منه وليس بقياس

فقد ورد : ثقفي في ثقيف ، وقرشس في قريش ، وسلمي في سليم ، فقال ابن جني : ((فهذا

وإن كان أكثر من شئني فإنه عند سيبويه ضعيف فالقياس ، فلا يجيز على هذا في سعيد

سَعْدِي)) .⁽³⁾

⁽¹⁾ جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ، ص : 199

⁽²⁾ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص : 200

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص : 201

2/ اعتماد عالم على مجموعة من الشواهد لفتح باب القياس ، وعدم اعتمادها لدى عالم آخر ، لأنها لم تبلغ الحد الذي يسمح بفتح باب القياس ، ولهذا فإن الكوفيين يقيسون على المثال الواحد ، والمثاليين ، في حين أن البصريين لا يقيسون إلا على الأكثر ، وأما الأقل فهي نواذر تحفظ ولا يقاس عليها⁽¹⁾ ، ((هذه منابع الشاهد النحوي عند البصريين فقد تشددوا في ذلك ولم يقيسوا إلا على ما توافرت شواهد وأمثلته .))⁽²⁾

وعلى هذا كان أبوحيان يوافق البصريين في التشديد بالقياس ، فلا يقيس على كل ما سمع فيه شاهد واحد أو شاهدان ، ويرى أن وضع القاعدة التي يقاس عليها لا تتم بمثال أو مثاليين وإنما تثبت باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط به . ولا يبيّن إلا على الكثير المعروف من كلام العرب لا النادر الشاذ الذي لم يأت إلا في الشعر .⁽³⁾

المسائل :

القياس بالإثبات مما ورد في كلام العرب :

مثل : قياس مَقْتَبَيْن ، فيجمع مَقْتَبَيْنِ لكن جاءوا به على الأصل ويحتمل أن يكون حذفت منه ياء النسب ، وكان الأصل مَقْتَبَيْنِ كما حذفت في الأشعرين ، وفي البسيط قالوا : رجلٌ مَقْتَبُون ، وفي الجمع مَقْتَبُون (بمعنى المصطفون ، الأعلون) وحكى أبو زيد : الفتح والكسر قبل الياء ، وحكى أبو عبيدة جعل الإعراب في النون ولزوم الياء حكى : رجلٌ مَقْتَبُونٌ ، ورجلان مَقْتَبُونٌ قال أبو زيد وكذلك المرأة والنساء تقول امرأة مَضَقْتَبُونٌ ، ونشاء مَقْتَبُون .⁴

القياس بالنفي :

وحكى عن الفراء أن من أهل هذه اللغة من يزيد قبل التاء ألفا فيقولون : رداثٌ ومراثٌ ، وقال الخليل : وقد ذكر هذه اللغة عن ناس من بكر بن وائل ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به ، قال أبو الفتح : قياس قول من قال - وهذا الشاهد - مرت أن يقولون : يبرون وكونهم لم يطردوا القياس فيه دليل على شذوذه .⁵

⁽¹⁾ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 201

⁽²⁾ أبوحيان النحوي ، ص: 281

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص: 289

⁴ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج2/ ص : 581

⁵ المصدر نفسه ، ج2/ ص : 727

/ الإشتقاق النحوي

فمعنى الاشتقاق :

في اللغة : أقرب أصل للاشتقاق يدل على نصف الشيء ، أو جانب منه ، أو ناحية ، وذكر اللغويون معاني متعددة للفظ الاشتقاق ، ومنها:

1/ بنیان الشيء من المرئجل .

2/ الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد .

3/ أخذ الحرف من الحرف ، وهو أقرب معنى إلى المعنى الاصطلاحي .

وفي الاصطلاح : الاشتقاق في اصطلاح الصرفيين هو أخذ كلمة من غيرها لتدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات .⁽¹⁾

وقد ذكر كثير من النحاة والصرفيين تعريفات أخرى ، إلا أنها عامة ، يدخل فيها المعنى اللغوي والنحوي والصرفي ، ومن ذلك تعريف عبدالله امين : ((أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا)) .⁽²⁾

فالاشتقاق عند النحويين هو ما عرفه أبو الحسن الرماني (384هـ) من أنه : ((اقتطاع فرع من أصل ، يدور في تصاريفه على الأصل)) ، وقد شرح أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) ما يراد بالفرع والأصل هنا فقال : ((والأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعه على المعنى وضعا أوليا ، والفرع : لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل) ثم مثل لذلك با (الضرب) ، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضربا) ولا يدل على أكثر من ذلك ، فأما ضَرَبَ وَيَضْرِبُ ، وضارب ومضروب ، ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء ، والباء ، وزيادات لفظية من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .³

وذكر ابن عصفور تعريفا قال بأنه للاشتقاق الأصغر وهو الذي يعني الصرفيين وهو : ((عقد تصاريف تركيب من تراكييب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين)) .

⁽¹⁾اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 212

⁽²⁾المرجع نفسه ، ص: 212 .

³البحث النحوي عند الأصوليين ص : 84

وفي المزهر : ((الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها)) ، ومع هذا الاختلاف في التعريف إلا أنه اختلاف لفظي في غالبه ، ولا يبيّن عليه كثير خلاف حقيقة الاشتقاق¹.

غير أن نظرة اللغويين إلى الاشتقاق أعم من نظرة الصرفيين والنحويين ؛ إذ أن الاشتقاق عند اللغويين هو أخذ كلمة من غيرها سواء دلت على ذات وحدث معا أو لا ، أما عند النحويين فهو : أخذ كلمة من غيرها لتدلّ على حدث وذات مع علاقة تربط بينهما؛ لأن النحويين يشترطون أن تكون الذات مبهمة ، والصرفيون لا يشترطون هذا ، وعلى هذا تختلف أنواع المشتقات عند كلٍّ منهم ، فعند النحويين أربعة وهي: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وعند الصرفيين ستة يضاف إلى ماسبق عند النحويين : أسماء الزمان والمكان ، واسم الآلة أما عند اللغويين فهو أعم ، إذ أنه يشمل حتى بعض أسماء الأعيان التي تعود إلى بعض الجذور لها كعقار للخمر من العقر².

أقسام الاشتقاق :

ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام :

الأول : وهو ما كان التناسب بين الأصل والفرع في المعنى واللفظ مع ترتيب الحروف الأصول فيهما، ويُسمّى : الاشتقاق الصغير.

الثاني : وهو ما كان التناسب فيه بين الأصل والفرع في المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف الأصول ، ويسمى الاشتقاق الكبير؛ أو الإبدال اللغويّ ، وقال أبو حيان أن الاشتقاق الأكبر لم يقل به إلا أبو الفتح بن جني ، وحكي عن أبي علي الفارسي أنه كان بأتنس به في بعض المواضع ،...والصحيح أن هذا الإشتقاق غير معول عليه لعدم إطراده³.

جلال الدين السيوطي ، المزهري علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1414هـ-
1998م، ج1/ص: 275

² اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 213

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1/ص: 275، ينظر : عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند

³ النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية ، ص: 03

الثالث : وهو ما كان التناسب فيه بين الأصل والفرع في المعنى وحده ، ويكون أكثر حروفهما من نوع واحد ، وبقاها من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين ن ويسمى : الاشتقاق الأكبر .

على أن بعضهم يدخل النحت ضمن مباحث الاشتقاق ، فيعدّ الأقسام أربعة .⁽¹⁾

والنوع الأول هو الذي يُعنى به الصرفيون ، ويتبادر إلى الذهن عند الإطلاق أعني إطلاق الاشتقاق ، وهو النوع القياسي ، وأما الأنواع الأخرى فإنها تعتمد على السماع ن ولذا لم يحفل به العلماء القدماء اعتماداً منهم على أن القول في ذلك إلى حفظة اللغة ونقلتها عن العرب .⁽²⁾

ولهذا قال ابن جني حين عقد باباً في الاشتقاق الأكبر : ((هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به ، ويُخَلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنّه مع هذا لم يسمّه)) .³

والاشتقاق الأصغر من الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي ، وقد عدّه الصرفيون أول الأدلة فالأصغر هو : هو اتفاق في الحروف وفي الترتيب ، نحو : نصر ونصير، وصغير ، ويسمى أوسط : وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب ، نحو : جذب وجذب .⁴

وأكبر : وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض ، نحو : ثلم وثلب ، ومنه قولهم : الضمان مشتق من الضم ، فيظهر أنه يعتبر في الأول موافقة المعنى والحروف الأصلية مع الترتيب ، وفي الأخيرين المناسبة فقط ، فإن أراد المصنف تعريف فليزد قيد الترتيب ، وأجاب بأن المراد الأصغر ، ولا حاجة لقيد الترتيب ، فإنه إن لم يكن على ترتيبه لم يناسبه ، فإن قيل : المناسبة أعم ، قلنا : لا نسلم .⁽⁵⁾

⁽¹⁾ المرجع نفسه ، ص: 213

⁽²⁾ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، ص: 214

أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ط1، المكتبة العلمية، تح: محمد علي النجار القاهرة، 1371هـ - 1952م، ج2/ ص: 132-133،

4 المرجع نفسه ، ص: 214 ، ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، ج1/ 276-277

بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي ، تح : سيد عبدالعزيز ،⁽⁵⁾ عبدالله ربيع ، مكتبة قرطبة ، 1418 هـ - 1998 ج1/ ص: 409.

فالأكبر هو عقد تقاليب تركيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد نحو : القول، والقلوب، والوَلَق، والوَلَقَان، واللقو، واللوق على معنى خفة والسرعة .

والكَلِم، والكَمَل، واللَّكَم، والمكَل، والمَلِك، واللَّمَك على معنى الشدة والقوة⁽¹⁾ ولم يقل بهذا الإشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع .

والإشتقاق الأصغر : إنشاء مركب من مادة يدل عليها، وعلى معناه كأحمرَ والحُمرةُ، وهذا الإشتقاق أثبتته الجمهور في أن بعض الكلم قد تشتق من بعض، وذهبت طائفة إلى أنه لا يشتق شيء من شيء، بل كُلُّ أصل .

وذهبت طائفة أخرى إلى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى، ونُسب للزجاج، وأن سيبويه كان يراه .

والتفريع على قول الجمهور فنقول :

يعرضُ على اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات :

زيادة حركة كَعَلِمَ مع عِلْم، وحرف كَجَادِع مع جَدَع، وزيادتهما كضارب مع ضَرِب، ونقصان حركة كَفَرَس مع فَرَس، وحرف كَبِنْت مع بنات، ونقصهما كَنَزَا مع نَزَوَان، ونقص حركة وزيادة حرف كَعَضَبِي مع عَضَب، وعكسه كَحَرَم مع حِرْمَان وزيادتهما ونقصهما كاستنوق مع ناقة، وزاد رضى الدين بن جعفر البغدادي نقصان حركة مع زيادة حركة كَسَرِق مع السَّرِق، ونقصان حركة مع زيادة حركة، وحرف كاضْرِب مع ضَرِب، ونقصان حرف وزيادة حركة وحرف : كخاف مع الخوف، ونقصان حركة وحرف زيادة حركة كَعَدَّ مع وَعَدَّ، ونقصان حركة وحرف، وزيادة حرف : كفأخَرَ مع فَاخَرَ، ولا بد من اتحاد في الحروف الأصلية على ترتيب واحد في المعنى .⁽²⁾

ويدل على أنه فرع : دلالاته على معنى زائد على ما اشتق منه نحو : ضارب وضرب، فلو أمكن أن يكون هذا أصلاً لهذا، فلا بد من مرجح، والمرجح أحد تسعة أشياء : كون أحدهما أمكن من الآخر : كالسقي والسقاء، أو أشرف كالمالك اشْتُقَّ من الملك بمعنى القدرة لا من الملك بمعنى الربط، أو أظهر،

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1/ص : 22

(2) المصدر نفسه، ج1/ص : 24، ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1/ص: 278

والآخر أغمض كالإقبال والقَبْل ، أو أخصَّ ، والآخر أعَمَّ كالفضل والفضيلة ، أو أحسن تصرفاً كالعرض والعرض ، أو أقرب ، والآخر أبعد كالعُفار تَرُدُّه إلى عَمَّر الفهم لا إنها تُسْكَر فتَعَمَّر صاحبها ...

والأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة، والصفات منها ، وأسماء المصادر، والزمان والمكان ، ويغلب في العلم ، ويقبل أسماء الأجناس كغراب يمكن أن يشتق من الاغتراب وجرادة من الجرْد . (1)

المسائل :

مثل : تسريْتُ من ((السَّرِّيَّة)) ، واشتقاقها من السرور ، فعلى هذا أصل الفعل : ((تسرَّرتُ)) وقيل لام الفعل واو وأبدلت منها الياء وأصله من ((السرو)) وقيل : من السرى ووزنه على هذه الأقوال : ((تفعل)) .

وقيل : يحتمل أن يكون ((تفعلَى)) فالألف ليست بدلا من راءٍ ، ولا واو ، ولا ياء بل تكون انقلبت ياءً كهى في تجعبي . (2)

مثل : ، وشاكٍ ولاثٍ ، شاكٍ اشتق من الشوكة ، ولاث من اللوث ، وقال ابن جني في ذلك : وإنما ((شاك)) فاعل من الشوكة من الواو ، ويراد به السلاح و ((لاث)) من ((لاث)) يلوث إذا جمعض وُلِّفَ وأصلهما (لاثت وشائك ...)³

8/ النظير وعدمه :

معنى النظير : في اللغة : قال الجوهري : ((ونظير الشيء مثله ، وحكى أبو عبيدة النِظَرَ والنظير بمعنى واحد⁽⁴⁾)) فهو بمعنى المثل والشبيه ، وعدم الشيء : فقده .

في الاصطلاح وأما عدم النظير فهو : ((أن يكون الحرف إن قدر زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظيرٌ، وإن قَدِّرَ أصلاً لم يكن لها نظير أو بالعكس)) . ولهذا ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى عدم

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج1/ ص : 25

(2) المصدر نفسه ، ج1/ ص : 314

(3) المصدر نفسه ، ج1/ ص : 245

(4) الصحاح ، ص : 831 / 2

النظير . وذلك نحو : عزويت ، فإن التاء تكون زائدة ؛ لأنه لو قدّر أصلتها لأدى ذلك إلى عدم النظير ، وهو فعويل .⁽¹⁾

فمما يصح في الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي ، أن يكون له في اللغة شبيه ونظير ، ولكن النحويين لم يسرفوا في التمسك بهذا الأصل ، بل ذكروا ، أنه مما كان يؤنس به ، لا مما ينفي ثبوت الأحكام ، فإذا تأكد النحوي أن السماع صحيح القياس سليماً ، لا ييالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن ، (لأن إيجاد النظير وإن كان مما يؤنس به فليس في واجب النظر إيجاداً) أما إذا لم يكن السماع صحيحاً ، ولم يعضده القياس ، فلا بد من التماس النظير ليصح الحكم .

وعلى هذا نجد النحاة يقبلون أن يكون في الأفعال : فَعَلَ ، يَفْعَلُ ، هو كدت تكاد وإن لم يكن له في العربية نظير ، لأن سماعه صحيح .⁽²⁾

الإستدلال بالنظير وعدمه :

قال ابن جني : ((أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على فِعَلٍ (إِبْلًا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بما عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير))⁽³⁾

ومثل ابن جني على ذلك بنحو عزويت ، وعلى هذا فإنه دليل على النفي لا على الإثبات ؛ ولهذا قال ابن يعيش : ((إذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا)) ، غير أنهم استدلووا بزيادة التاء في تَنْقُلُ بضم التاء لحيء لغة نظيرة لها وهي تَنْقُلُ بفتح التاء، ويمكن أن يجاب على هذا بأن جعل التاء في تَنْقُلُ أصلية يؤدي إلى عدم النظير، ولهذا كان الإحتجاج على النفي لا على الإثبات .⁽⁴⁾

⁽¹⁾اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 227

⁽²⁾أصول النحو العربي ، ص: 123

⁽³⁾اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 228

⁽⁴⁾المرجع نفسه ، ص: 228

ومرتبة الاحتجاج بعد النظير تالية للاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة واللزوم ، ولزوم حرف الزيادة للبناء ، وكون الزيادة لمعنى ،... (1)

المسائل :

ويكون لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو : تَتَّقُلُ ووزنه تَفْعُلُ نحو : تَنْضُبُ ، وشمع فيه ضم التاء ، فاحتمل أن يكون أصلاً واحتمل أن يكون زائداً ، فحمل على الزيادة لثبوتها في المفتوحة وكذا نون نرجس المكسورة ، لثبوت زيادتها في المفتوحة النون .

ويكون أيضاً بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها ، نحو : مَلُوطُ الميم أصلية والواو زائدة ، إذ لو عكسنا لكان وزنه مَعْفَلًا ، وهو بناء مفقود ، وفِعْوَلٌ موجود نحو : عِسْوَدٌ وقد عبر عن هذا ، وعن الذي قبله بالنظير ، والخروج عن النظير ابن سيده في اللسان ، وشرح بمسألة تتفل (وهو الثعلب) وعزويت . (2)

على وزن (فعليت) ، قال ابن سيده : وإنما حكمنا عليه بأنه فعليت لوجود نظيره ، وهو عفريت ونفريت ، ولا يكون فعويلا ، لأنه لا نظير له . وفسره ثعلب بأنه القصير ، وقيل : اسم موضع .³

9/ الرأي النحوي :

تبرز هنا قضيتان :

الأولى : الإجماع في النحو والصرف والثانية : الإجتهد

أما الإجماع فإنه لا يمكن أن يجعل دليلاً في الاعتراض (الترجيح والإختيار) لخلوه منه ، والإجماع دليل من أدلة الاحتجاج ، وهو ينقسم إلى قسمين :

1/ إجماع العرب ، يقول السيوطي : (وإجماع العرب أيضاً حجة ، ولكن أئني لنا بالوقوف عليه) ، والمنقول عن العرب لا يدخل هنا في رأس الجمهور ؛ إ هو السماع بعينه .

(1) المرجع نفسه ، ص : 228

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج 1/ ص : 27

(3) المصدر نفسه ، ج 1/ ص : 27

2/ إجماع النحاة والصرفيين : وهو حجة إذا لم يخالف النصوص ، والمقيس على المنصوص ، وقد عقد ابن جني له بابا في الخصائص بعنوان : القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ فقال : ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص)) .

وذكر في هذا الباب أنه يجوز مخالفة الإجماع إذا خالف ذلك ، غير أنه استدرك بقوله : ((إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتالت أواخر على أوائل ،... والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدس أسمى - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في التعظيم له ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خدما للكتاب المنزل وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ن ومعرفة ما أمر به ، أو نهي عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ، ويثابته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلا نزوة من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريد الله منه ، غير معازٍ به ، ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه ، فإنه إّا فعل ذلك سُدّد رأيه ، وشُيّع خاطره ، وكان الصواب مئنة ، ومن التوفيق مِظنة)) (1).

وكلام ابن جني هذا كلام العالم المحقق المدقق ، قد هَيَّأه الله لعلوم العربية فغاص في أعماقها واستخرج الدرر والكنوز الثمينة ، وهو دليل على أن احترام كلام العلماء الأوائل ، وتقدير آرائهم ، وتثمين أفكارهم وأصولهم المستنبطة التي أطلوا فيها النظر ، وأداموا فيها الفكر من مثنة التوفيق والصواب لهؤلاء العلماء .

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الإحتجاج ، كالإنصاف لابن الأنباري ن وإن لم يذكره دليلاً في كتابه لمع الأدلة . (2)

ولا يكون إجماع النحويين حجة عند ابن جني فيما يتحاكم فيه إلى النفس والحس؛ إذ يقول : ((وذلك أنّ هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة ، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ؛ لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك

(1) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 238

(2) المرجع نفسه ، ص: 238

فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرح)) . وهذا كثير في مسائل التصريف التي تعتمد على الحس والطبع .⁽¹⁾

وأما الإجتهد: (فهو تفرغ الوسع في تحصيل المقصود)، ولهذا لا يقال لمن عرف الحكم بالنص : إنه اجتهد .⁽²⁾

ويشترط للمجتهد في اللغة : أن يكون مدركاً محيطاً بقضايا اللغة وما فيها من أصول وقياس، ويقول ابن فارس : ((أن لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلّم .

وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً.

والناس في ذلك رجالان : رجلٌ شغل بالفرع فلا يعرف غيره ، وآخر جمع بين الأمرين معاً ، وهذه هي الرتبة العليا؛ لأنّ بها يُعلم خطاب القرآن والسنة ، وعليها أهل النظر والفتيا))⁽³⁾.

وابن فارس بهذا يرسم خطأ قوياً لمن يستطيع أن يجتهد ويفتي في اللغة .

والإجتهد هو أساس الرأي النحوي والصرفي أحد دعائم الإجماع ، والإجتهد أساسه ؛ إذ إجماع النحاة والصرفيين عبارة عن آراء قد اتفقت اتجاهاتها ن وتوحدت آراؤها ن وقد تكون عبارة عن تأييد لسابق ، ومناصرة له ، واقتناع منه بعد طول تأمل وتدبر بما توصل إليه ، ويبقى التأييد متتالياً متتابعاً حتى تصبح المسألة في حيز الإجماع .⁽⁴⁾

وعلى هذا فالمقصود بالرأي النحوي هو: رأي العلماء الذين عاشوا في زمن صفاء اللغة، واستطاعوا أن يستنبطوا أحكامهم من معينها، وأن يعتمدوا في ذلك على الاستقراء والتتبع؛ أما الذين جاءوا متأخرين فإن

⁽¹⁾ المرجع نفسه ، ص: 238

⁽²⁾ المرجع نفسه ، ص: 238

⁽³⁾ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ص: 240

⁽⁴⁾ المرجع نفسه ، ص: 240

دراساتهم اعتمدت على في غالبها على ما سنّه السابقون، واتجهت إلى التحليل والتأمل والاعتراض أحيانا على كلام السابقين⁽¹⁾

ولا غرابة أن يحظى جمهور النحويين والصرفيين بتقدير آرائهم ، وتتميز أفكارهم ؛ لأنها خرجت بعد دراسة واستقراء، كما أن دراسة اللغة مثلها مثل أي دراسة لا بد أن يكون لها أصول ومصطلحات وقواعد كلية ينبني عليها جزئيات وفروع ن وبموجبها يتفاهم ويتباحث أرباب العلم الواحد ، وعلى سبيل المثال : عندما اتفق الصرفيون على الميزان الصرفي ، واتفقوا على الفاء والعين واللام له ؛ إنما هو في أصله تحكّم وتواضع غير إعتباطي ، إلا أن هذا التحكّم تفرضه طبيعة الدراسة والعلم ؛ لأن الاتفاق على مثل ذلك يوفّر وقتاً وجهداً ، فالأخذ برأي الجمهور هنا واجب ، والخروج عنه يؤدي إلى الخلط والاضطراب .⁽²⁾

وإذا احتج العالم برأي مخالفه من سبقه ، من الجمهور ، فإنه يصح المخالفة ما لم يُلَوِّ بنصّ أو ينتهك حرمة الشرع

وهذا ما نجده عند أبي حيان في استدلالاته النحوية ، فلم يكن مقلدا للبصريين أو غيرهم ، وإنما كان يعرض الآراء المختلفة ومعن النظر فيها ، فإذا ما اعتقد بصحة رأي أخذ به ورجحه على غيره وإن كان مخالفاً لآراء البصريين الذين سار على منهجهم ورجح معظم آرائهم ومن هنا نجده يوافق البصريين أحيانا أو الكوفيين في بعض المسائل أو غير هؤلاء في بعض الأحيان...⁽³⁾

هذا هو منهج أبو حيان النحوي الذي تميز به عن غيره من النحاة ، ويتجلى ذلك في مذهبه الاختياري واضحاً فهو لم يعتمد في طريقته على منهج احد من سابقه، فليس بصرياً دائماً ولا ظاهرياً ، ولم يكن يقصر تأييده لسيبويه وحده وإنما كان يتبع من يرى أن الصواب والصحة في إتباعه ويختار (ويرجح) من كل فريق الرأي الذي يعجبه وقد رأيناه يقف مرة مع البصريين ويأخذ بآرائهم ويمدحهم ويتعصب لهم ، ويقف تارة في وجههم حاملاً عليهم مفتخراً بأنه لا يتعبد أقوالهم دائماً ، مرجحاً أقوال مخالفيهم ، ووقف الموقف نفسه من الكوفيين ومن سيبويه الذي كان يعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، وسبب هذا كله هو اعتماد مذهبه على الاختيار، واستقلاله في التفكير هذا الاستقلال الذي يقف هذه المواقف المختلفة .⁽⁴⁾

(1) المرجع نفسه ، ص: 241

(2) المرجع نفسه ، ص: 242

(3) أبو حيان النحوي ، ص: 475

(4) المرجع نفسه ، ص: 451

وفي المسائل القادمة شواهد على ذلك :

انفراداته :

ويقصد بها الآراء التي انفرد بالتنبيه إليها وبنائها على استقراءه الخاص ، والأبنية التي استدرکها على سيبويه وغيره من النحاة ، وأهم هذه الآراء :

جمع (فعل) معتلة اللام على (فعل) :

ذكر النحويون مما يجمع على (فعل) ما كان على (فعل) معتل اللام وحفظ منه قرية وقرى ، ونزوة ونزى ، وكوة وكوى ، وانفرد أبو حيان باستدراك كلمة رابعة هي (شهوة وشهى) يقول : (الشهوة ما تدعو النفس إليه ، وانفعل منه : (اشتهى) ويجمع بالألف والتاء فيقال : (شهوات) ، ووجدت أنا في شعر العرب جمعها على : (شهى) نحو : (نزوة) و(نزى) ، و(كوة وكوى) على قول من زعم أن (كوى) جمع (كوة) بفتح الكاف ، وهذا مع (قرية وقرى) ذكره النحويون مما جاء على وزن (فعل) معتل اللام وجمع على (فعل) ، وايتدرکت أنا : (شهى) ، وقالت امرأة من بني نضر بن معاوية :

فلولا الشهى والله كنت جديرة بأن أترك اللذات في كل مشهد
وحق لعمري إنه غاية الردى وليس شهى لذاتنا بمخلد .⁽¹⁾

وفي تقسيم الحركات :

قال السيوطي : الحركات سبع : حركة إعراب وحركة بناء ، وحركة حكاية ، : من زيد ، من زيدا ، من زيد وحركة إتباع كقراءة " الحمد لله بكسر الدال ، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾ [البقرة / 34] بضم التاء .

وحركة نقل كقراءة ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون / 23] ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة / 106] بفتح الميم

⁽¹⁾ محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني أبو الفيز ، مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مجموعة من المحققين دار الهداية ، ج38 ، ص:403 ، ينظر : أبو حيان النحوي ، ص: 456

وحركة تخلص من سكونين نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة/ 1]

والسابعة : استدرکها أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامِي ، فإنها ليست عندهم إعرابا ، ولا بناء ، ولا هي من الحركات الستة .⁽¹⁾

الضمير المستتر :

يستتر الضمير في مواضع ذكر النحاة وابن مالك منها: أمر الواحد المخاطب مثل: (إفعل يا يزيد) ، المضارع للمتكلم مثل: (أنا أضرب) ، والمضارع لجماعة المتكلمين: مثل (نغبت) ، والمضارع للمخاطب المفرد مثل: (تشكر) ، وفعل الاستثناء مثل (خلا وعدا) ، و (أفعل التعجب) مثل: (ما أحسن الزيد) ، و(اسم فعل الأمر) مطلقا ، والصفة نحو : (زيد قائم) ، وفي الظرف والمجرور إذا وقعا صفتين أو صلتين أو خبرين أو حالين ، وفي موضع ثاني (ظننت) ، أو ثالث (أعلمت) ... الخ .

وزاد أبو حيان في مواضع استتاره موضعا آخر وذلك في اسم الفعل المضارع للمتكلم نحو: ((أوه)) : أتوجع ، و ((أف)) : ((أتضجر)) .

في حذف عائد الصلة :

فيرد على ابن عصفور في حذف عائد الصلة مستدلا بالقرآن الكريم : قال السيوطي في الهمع في موضع حذف عائد الصلة إذا كان مجرورا : ((يجوز حذفه في صور ؛ إحداها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا على نحو ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه / 72] ، أي : قاضيه ، وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ، ورده أبو حيان بوروده في القرآن)) .⁽²⁾

اسم الإشارة :

ومن ألفاظه ((ذا)) لمفرد مذكر قريب ، واختلف النحويون في ألفه ، فقال البصريون أنها منقلبة عن أصل ، واختلفوا في هذا الأصل فذهب بعضهم إلى انه ((ياء)) والمحذوف ((ياء)) فالعين واللام

مهند عوني خضر، آراء أبي حيان الأندلسي النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، 1437هـ - 2016م، ص: 28

عبد العال سالم مكرم ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي صباح الجراح ، ط2، الكويت ،

1978، ص: 186⁽²⁾

ياء ن وقال بعضهم : أصل الألف ((واو)) والمحدوف ((ياء)) فهو من باب ((طويت)) ، وذهب ابن الأخضر وابن أبي العافية إلى أن المحدوف ((العين)) وهذه الألف هي اللام وزعما أن وزنه في الأصل : ((فَعَلٌ)) بتحرك العين ، وذهب بعض الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أنها زائدة ، وذهب السيرافي إلى أن ((ذا)) ثنائية الوضع ك ((ما)) فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء .

ونقل السيوطي أن أبا حيان انفرد بالرأي الذي قال به السيرافي وقال به قبل أن يعلم بذهاب السيرافي إليه ، يقول السيوطي بعد نقله الآراء المختلفة في ألف ((ذا)) : ((قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن ((ذا)) ثنائي الوضع نحو ((ما)) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى ، قال : ثم رأيت هذا المذهب للسيرافي والحشني ونقله عنه قوم))⁽¹⁾ .

زيادة الكاف في النسب :

سمع عن العرب في المنسوب إلى ((هند)) : ((هندي)) و ((هندكي)) في معنى واحد وعليه قال الشاعر :

ومقرونة دُهمٍ وكمت كأها طماطم يوفون الوفاز هنادك²

فخرجه بعض النحاة على أن ((الكاف)) فيه زائدة وبني عليه غيرهم جواز كونها زائدة ، لأنه لم يثبت زيادتها في موضع من المواضع فيحمل هذا عليه وإنما هو من باب : ((سبط)) ، و ((سبتر)) .

أما أبو حيان فقد انفرد بتخريجه لها بأنها ليست من لغة العرب بل سرت إليهم من لغة الحبش يقول : ((والذي أخرجه عليه أن من تكلم بهذا من العرب إن كان تكلم فيه فإنما سرى إليه من لغة الحبش ، لقرب العرب من الحبش ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض ، والحبشة إذا نسبت الحقت آخر ما تنسب إليه كافا مكسورة مشوبة بعدا ياء ن يقولون في النسب إلى (قندي) : (قنديكي) ، وإلى (شواء) : (شوكي) ، وإلى (الفرس) : (فرسكي) .))⁽³⁾

⁽¹⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 462

⁽²⁾ ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، 1391هـ-1971م ، ص: 347

⁽³⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 467 .

في جعل لما بمعنى إلا :

قال أبو حيان : تكون لما بمعنى إلا ، وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ألا يتسع فيها ، بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤١ ﴾ [الطارق / 4]

﴿ وَإِنْ كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢ ﴾ [يس / 32] في قراءة من شدد الميم نافية، ولما بمعنى إلا...⁽¹⁾
إن النافية :

اختلف في أعمال ((إن)) النافية عمل ((ليس)) ن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني ، ومنع من ذلك أكثر البصريين والمغاربة ن وعزي إلى سيبويه والمبرد فيما نقله السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها ، وأن المبرد منع من ذلك ، ونقل النحاس عنها عكس ن واختار أبو حيان مذهب الكوفيين ومن اتبعهم وهو جواز إعمالها يقول : ((والصحيح إعمالها إذا قدرت ذلك لغة لأهل العالية نثرا ونظما ، فمن النثر : ((إن ذلك نافعك ولا ضارك)) و ((إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)) وقال ابن أعرابي : ((إن قائما)) يريد : كقوله :

((لكننا هو الله ري)) أي ((لكن أنا))⁽²⁾

الإستثناء :

لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، إذا عقب الإستثناء معمولات والعامل فيها واحد نحو : ((اهجر بني فلان وبني فلان إلا من صلح)) ، كان الإستثناء راجعا إلى تلك معمولات ، وكذا لو تكرر العامل توكيدا نحو ((اهجر بني فلان واهجر بني فلان إلا من كان صالحا)) ، فإن اختلفت العوامل والمعمول واحد كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝٤١ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝٤٢ ﴾ [النور / 4 / 5]

⁽¹⁾ القرآن وأثره في الدراسات النحوية ، ص: 189

⁽²⁾ أبو حيان النحوي ، ص: 478.

اختلف النحاة فيه فقال ابن مالك : الحكم كالحكم فيما اتحد العامل فيه ، وقال **المهلبدي** ، في شرح اللمع : لا يكون الإستثناء إلا من الجملة التي تليه ، فقوله : ((إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا)) مستثنى من قوله : ((وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)) لا غير ، وحمله على انه مستثنى من الجميع خطأ .

وقد اختار أبوحيان مذهب المهلبادي ن يقول : ((ولم أر من تكلم عليها من النحاة غير المهلبادي وابن مالك ، فاختر ابن مالك أن يعود إلى الجمل كلها كالشرط ، واختار المهلبادي أن يعود إلى الجملة الأخيرة ، وهو الذي نختاره)) .⁽¹⁾

من : الجارة على الغاية :

من الجارة لابتداء الغاية مطلقا وزمانا :

أن أبا حيان الأندلسي وافق ابن مالك في (من) الجارة لابتداء الغاية مطلقا : أي زمانا ومكانا ، خلافا للبصريين والأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه ، فقد خصوها بالمكان ، وأنكروا ورودها للزمان ، ودل على ذلك من القرآن

بقوله تعالى :

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١٠١﴾ [الإسراء/1]

و (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) وأن ذلك كثير في كلام العرب نظما ونثرا، لصحة سماع ذلك .⁽²⁾

⁽¹⁾ المرجع نفسه ، ص: 486

⁽²⁾ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص: 186

الإمالة :

اختلف في إمالة ((الألف)) التي قبل ((الراء)) المدغمة في مثلها أو في ((اللام)) نحو ﴿ وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران/193] ﴿ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران / 190]

فقال بعضهم يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالإدغام ، وهذا مذهب النحاة من أهل البصرة ، وقال الأكثرون : إن الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام مثبتتها مع غيره ، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف ، إذ هو بصدد أن لا يدغم ولا يوقف عليه ، والعارض لا يعتد به وإلى هذا ذهب أحمد ابن يحيى ثعلب . وقد رجح أبو حيان مذهب ثعلب يقول : فإن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمرو : ((الأبرار رنا)) ، و ((وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ)) فقال النحاة من أهل البصرة : لا تمال أصلا ، وقال الأكثرون : تمال ، وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح ((¹)).

⁽¹⁾المرجع نفسه ، ص: 492، ينظر : الخلاف بين النحويين ، ص: 441

الفصل الرابع : القضايا المترتبة

على اختيارات أبي حيان النحوية في تفسير

- الربع الأخير من القرآن الكريم -

- القضايا الاسمية

- القضايا الفعلية

- القضايا الحرفية

لا يمكن بحال من الأحوال أن نقف على مسالك أبي حيان في تفسير القرآن الكريم إلا باستنطاق مذهبه النحوي وتتبع إجراءاته في الوقوف على خفايا المقاصد آخذاً بمذاهب العلماء الأوائل الذين وضعوا رسوماً نحوية اكتملت بالترجيح والاختيار بناءً على الأصول واستئناساً بالفروع ، واللجوء إلى التطبيق في هذه الدراسات يؤسس إلى رسوم نحوية مقصدية متبعة في التفسير بما لا يمكن أن يوقع الباحث في الشطط والزيغ ، فمن عرف مواقع التركيب ودلالات الإعراب وماله علاقة باللفظ المفرد من جميع وجوهه استحال فيه الغلط ، لهذا يجب توخي معاني النحو لضبط صحة المعنى و هو المغنم والمقصد الأسنى والطريقة الحسنى للوصول إلى المراد من الوجوه المتعددة الإعرابية للآي . فنعرض الدلالة الوضعية والتامة للسِّياق العام واستنطاق النص، وهو إثبات المعاني المتكررة في اللفظ الواحد ، والتي تكون مستقصاة من كتب النحو والتفاسير، فمن البلاغة النحوية أن تذكر الشيء على سبيل الإجمال ثم توضحه بعد ذلك فيكون أبلغ مما لو ذكرته مبيناً من أول الأمر ، بذكر الشيء ثم يُقصد تخصيصه مع ذلك المخصص لقرائن جامعة، للمعاني المبحوث عنها في أغوار النص، ومعاني الحركات ووقع ظلها على أواخر معاني المفردات وهذا المطلوب في أن يكون الإعجاز راجعاً إلى توخي معاني النحو وأحكامه في النظم بأن يوقع كل فن في رتبته العليا في اللفظ والمعنى الإفرادي والتركيبى ، من دقائق عجيبة ووجوه عقلية وشواهد نقلية ولطائف أدبية ومباحث ومسائل متنوعة، ويدرك ذلك بثاقب الرأي ودقيق النظر .

وهذا الذي سنعرضه من تفسيره في مواضع من تفسير البحر المحيط لأبي حيان والوجوه التي تعددت فيه من خلال الربع الأخير للقرآن الكريم والذي كان في جزءين ، تتبعاً وفحصاً لمواضع الآي التي أبان فيها أبو حيان عن مذهبه النحوي من خلال تقليباته للمعاني المتوخاة، وهو تعقيب الكلام بجملته تامة ملاقية إياه في المعنى ، ليكون تميماً على جهة المثل و غيره من تعقيب واستدراك أو اعتراض أو اختيار وترجيح .

فالقصد من تناولهم الإعراب ليس مقصوراً على الحركات الإعرابية ، بل يتجاوز ذلك إلى تأليف الكلمات ، وارتباط الجمل ، وكذا في تناولهم لقضية اللفظ والمعنى التي يتوصل بها إلى قضية إعجاز القرآن ، فيختار أملح النحو وافصح الغريب لاختيار الوضع النحوي الذي يساعد على أداء المعنى ، فيكون وقع الكلام من ذلك مستقيماً من الوجهة النحوية ، والبيانية ، فيستوفي بذلك الدقائق المعنوية المستفاد منها من استقراء النصوص ، فالنحو ركن ركين في نظم الكلام حتى تتحقق جمالية الخطاب والبلاغة ، في جرس الألفاظ وخفتها على اللسان وجودة الكلام المنظوم تأليفاً وتركيباً وترتيباً ، ووجوهه وفروقه .

فضوابط النحاة كانت رامية إلى المحافظة على المعاني وصيانتها مما قد تصاب به من لبس أو تأويل غير صحيح فعمدوا إلى:

1/ اشتراط أمن اللبس في إقرار الأحكام ، أو في العدول عن أي منها ، فلا يكاد باب من أبواب النحو ، بل حكم من الأحكام النحوية يخلو منه الإعراب ، فالإعراب في أصله وضع لإزالة اللبس الحاصل بين الكلمات ...

2/ بيان حد الإعراب وهو الإبانة والإفصاح عن المعاني، التي تحقق الفائدة من الكلام .

ولا يكون ذلك إلا بتعلق الكلمات فيما بينها ببعضها البعض ، وترابطها بأسباب و علائق وأغراض ومقاصد .

وأيضاً اختيار أوجه الإعراب والانتصار لبعضها دون بعض على أساس المعنى الصحيح المراد من خلال مواضع الآي ، أو الجمل والمفردات ...

تقييد صحة الإعراب بصحة وسلامة المعنى ، والتنبيه أن مراعاة الصنعة النحوية وإغفال وإهمال المعنى سيوقع المعرب في الزلل ، وهم الذين جعلوها المعنى الأساس في استنباط الأحكام النحوية ، وذلك الذي قُصد في حراسة المعاني وتحسينها وحياطتها فبالغوا في تحييرها وتحسينها من خلال التفتيش وراء مرامي الكلمات ، وهذا الذي عرفناه من مذاهبهم التي سطروها ونثروا عليها معالم ضبط القواعد النحوية .

القضايا الاسمية

سورة يس ﴿﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ ﴿٢٩﴾ [يس / 29]

الموضع : صَيِّحَةً

صاحب الموقف : بعض القراء

الوجه الإعرابي الأول : قرأ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً) بنصب الصيحة ، وكان ناقصة اسمها مضمرة . أي : إن كانت الأخذة أو العقوبة .

الوجه الإعرابي الثاني : قرأ أبو جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث القارئ صيحة بالرفع في الموضعين على أن كانت تامة أي: ما حدثت أو وقعت إلا صيحة ، وكان الأصل أن لا يلحق التاء ، لأنه إذا كان الفعل مسنداً إلى ما بعد إلا من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث ، فيقول : ما قام إلا هند ، ولا يجوز ما قامت إلا هند عند أصحابنا إلا في الشعر ، وجوزه بعضهم في الكلام على قلة ومثله قراءة الحسن ومالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري وقتادة وأبي حيوة وابن أبي عبلة وأبي بجرية لا ترى إلا مساكنهم بالتاء والقراءة المشهورة بالياء (1)

ويقرأ إلا صيحة واحدة - قرأ بها أبو جعفر المدني وحده ، وهي جيدة في العربية ، فمن نصب فالعنى ما وقعت عليهم عقوبة إلا صيحة واحدة . (2)

فنصبها القراء ، إلا أبا جعفر ، فإنه رفعها ، وعلى ألا يضم في (كانت) اسماً ، والنصب إذا أضمرت فيها ، كما تقول : اذهب فليس إلا الله الواحد القهار والواحد القهار ، على هذا التفسير ،

البحر المحيط، ج/7 ص: 317 ينظر: أحمد بن يوسف

¹ السمين الحلبي، الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط دارالقلم، دمشق، ج/9 ص: 258،

أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، ط2، دارالمعرفة، بيروت، ص: 819، ينظر: معاني

⁽²⁾ القرآن وإعرابه، ج/4 ص: 284

وسمعت بعض العرب يقول لرجل يصفه بالحَب : لو لم يكن إلا ظله لحاب ظلُّه ، والرفع والنصب جائزان ، وقد قرأت القراء (إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) بالرفع والنصب وهذا من ذلك .¹

العرض والتحليل :

تعددت أوجه إعراب مفردة صيحة بين ضربين من الكلام فمنهم من رأى أنها : خبر كان على النصب ومنهم من رأى أنها اسمها على الرفع " والتقدير بالرفع : إن كانت عليهم صيحةً إلا صيحةً واحدة .."² ، ومنهم من قال بأنها : على أنها جملة لا محل لها استئناف بياني⁽³⁾ ، والرأي الثاني ضعفه أبا حيان بقوله : لا يجوز ولا يصح في كلام العرب وأن الأجود في الكلام هو ما ذهب إليه أصحاب الموقف الأول من القراء. وهو أن ((صيحة)) منصوب على أنه خبر ((كانت)) بعد الاستثناء المفرغ ، وأنكر قراءة الرفع أبو حاتم وكثير من النحويين بسبب التأنيث وهو ضعيف ، كما تكون ، ما قامت إلا هند ضعيفا من حيث المعنى ،⁴ ولحاق تاء التأنيث بالفعل مع نصب ((صيحة واحدة)) ، أي لم تكن العقوبة أو الصيحة إلا صيحة من صفتها أنها واحدة إلى آخره . وهيء (إذا) الفجائية في الجملة المفرغة على ((إن كانت إلا صيحة واحدة)) لإفادة سرعة الخمود إليهم بتلك الصيحة .⁵

قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس/58]

أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تح : هدى محمود قراة ، ط 1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ

— 1990م ، ج2/ص: 375، ينظر : أبو البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تح : دكتور طه

¹ عبد الحميد طه ، مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1400هـ — 1980م ، ج2/ص : 301

² إعراب القرآن ، ص : 819

محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن وصفه وبيانه ، ط 3 ، دار الرشيد ، دمشق — سوريا ، 1416هـ — 1995

⁽³⁾ م ، ص : 5

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، تح

: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، محمد رضوان عرقسوسي ، ماهر حبوش ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1427هـ ، 2006م ،

⁴ ج17/ص : 434

محمد الطاهر ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر ، 1984 ، ج23/ص : 06 ، ينظر : أبي القاسم جار

الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل ، اعتنى به

⁵ خليل مأمون شيحا ، ط3 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1430هـ — 2009م ، ص : 893 .

الموضع : سَلَّمَ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول : قرأ الجمهور سَلَّمَ بالرفع ، وقيل أنها خبر ما يدعون (1) ، وقيل : هو صفة ل (ما) أي : مسلم لهم وخالص ، ولا يصح إن كان (ما) بمعنى الذي لأنها تكون إذ ذاك معرفة، و(سَلَّمَ) نكرة ولا تنعت المعرفة بالنكرة ، فإن كانت (ما) نكرة موصوفة جاز إلا أنه لا يكون فيه عموم كحالها بمعنى الذي .

الوجه الإعرابي الثاني : وقيل سلام مبتدأ ويكون خبره ذلك الفعل الناصب لقوله (قَوْلًا) أي : سلام يقال قولاً (م مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ) أو يكون (عليكم) محذوفاً ، أي : سلام عليكم قولاً من رب رحيم .

الوجه الإعرابي الثالث : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو سلام .

الوجه الإعرابي الرابع : قال الزمخشري : ((سَلَّمَ قَوْلًا)) بدل من (ما يدعون) كأنه قال لهم سلام، فكان ما يدعون خصوصاً والظاهر أنه عموم في كل ما يدعونه ، وإذا كان عموماً لم يكن بدلاً منه (2) ، يقال لهم قولاً من جهة رب رحيم ، والمعنى : أن الله يسلم عليهم بواسطة الملائكة أو بغير واسطة ، مبالغة في تعظيمهم وذلك متمناهم (ولهم) ذلك لا يمنعونهم . قال ابن عباس : ((والملائكة يدخلون عليهم بالتحية من رب العالمين)) .

وإن كان (سَلَّمَ) بدلاً من (ما يدعون) كان (ما يدعون) خصوصاً ، والظاهر أنه عموم في كل ما يدعون ، وإن كان عموماً لم يكن (سَلَّمَ) بدلاً منه .

وقال الزمخشري ((والأوجه أن ينتصب على الاختصاص وهو من مجازه)) وجعله السيوطي الجلال منصوباً بنزع الخافض وقال آخرون هو مصدر منصوب بفعل محذوف وهو مع عامله صفة لسلام أي يقول

(1) إعراب القرآن وبيانه، ج8/ ص: 217

(2) المرجع نفسه ، ج8/ ص: 217

لهم وجملة سلام قولاً من رب رحيم في محل نصب معموله لقول محذوف ومن رب صفة لقولاً ورحيم صفة لرب .⁽¹⁾

الوجه الإعرابي الخامس : قيل أن سلام خبر (ما يدعون) و (ما يدعون) مبتدأ ، أي : ولهم ما يدعون ، سلام خالص ... وقولاً مصدر مؤكد كقوله (ولهم ما يدعون سلام) ، أي : عدة من رحيم .

الوجه الإعرابي السادس : قرأ أبي ، وعبدالله ، وعيسى⁽²⁾ والقنوي ، (سلاماً) بالنصب على المصدر ، وقال الزمخشري نصب على الحال ، أي : لهم مرادهم خالصاً ، بأن ميزهم بذلك .⁽³⁾

فسلام بدل من ما المعنى لهم ما يتمنون به سلام ، أي وهذا مئى أهل الجنة أن يسلم الله - عز وجل - عليهم ، وقولاً منصوب على معنى لهم سلام يقوله الله - عزوجل - قولاً .⁽⁴⁾

فسلام قولاً وفي قراءة عبدالله (سلاماً قولاً) فمن رفع قال : ذلك لهم سلام قولاً ، أي لهم ما يدعون مسلم خالص ، أي هو لهم خالص ، يجعله خيراً لقوله (لهم ما يدعون) خالص ، ورفع على الاستئناف يريد ذلك لهم سلام ، ونصب القول إن شئت على أن يخرج من السلام كأنك قلت قاله قولاً ، وإن شئت جعلته نصبا من قوله (لهم ما يدعون) (قولاً) كقولك : عدة من الله .⁵

العرض والتحليل :

تعددت أقوال النحاة في توجيه المعنى النحوي لمفردة سلام بين من ذهب على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، وخبر ، وبدل ، وحال ، إلا أن أبا حيان ذهب في عرض الآراء مع تفنيد مالا يصح منها كالقول الذي ذهب على أن سلام نكرة ولا تنعت النكرة بالمعرفة ، والراجح على أنها مبتدأ محذوف خبره محذوف ، (هو عليكم) ، أو جملة يقال قولاً ، و(قولاً) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب (من رب) متعلق بنعت قولاً ، أو نعت لسلام إذا كان خيراً ، والجملة بين النعت والمنعوت اعتراضية ، أو هو خبر سلام .

⁽¹⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 217

عيسى : هو عيسى بن عمر بن عيسى الخباز أبو الحسن المقرئ النحوي البغدادي المعروف بابن الأصغر ، كان من القراء المجودين ، له معرفة جيدة بالنحو ، توفي سنة 549 هـ وقيل سنة 540 هـ .

⁽²⁾ البحر المحيط ج7/ ص : 327 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 217

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ ص: 292

⁽⁴⁾ معاني القرآن للفراء ، ج2/ ص : 381

فا نصب قولاً على البدل من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : أقول لك قولاً وقراءة ابن مسعود : ((سلاماً)) وعيسى وابن أبي إسحاق كذلك ، نصبوها على خبر المعرفة ، قوله : ((ولهم ما يدعون)) .⁽¹⁾

((فسلام)) مرفوع في جميع القراءات المشهورة ، وهو مبتدأ وتنكيره للتعظيم ، ورفع للدلالة على الدوام والتحقق ، فإن أصله نصب على المفعولية المطلقة نيابة عن الفعل مثل قوله ((قالوا سلاماً)) فلما أريدت الدلالة على الدوام جيء به مرفوعاً مثل قوله ((سلاماً))... وحذف خبر ((سلام)) لنيابة المفعول المطلق وهو ((قولاً)) عن الخبر لأن تقديره : سلام يقال لهم قولاً من الله ، والذي اقتضى حذف الفعل ونيابة المصدر عنه هو استعداد المصدر لقبول التنوين الدال على التعظيم ، والذي اقتضى أن يكون المصدر منصوباً دون أن يؤتى به مرفوعاً وهو ما يشعر به نصب من كون المصدر جاء بدلاً عن الفعل .²

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان بقوله : ((والراجع على أنها مبتدأ محذوف خبره محذوف)).

وجملة : ((سَلَّمَ قَوْلًا)) لا محل لها استئناف بياني .⁽³⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس/81]

الموضع: بِقَدْرِ

صاحب الموقف : الجمهور

الموقف الأول : قرأ الجمهور (بِقَدْرِ) بياء الجر داخله على اسم الفاعل ، وقيل أن الباء حرف جر زائد وقادر مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس وعلى حرف جر وأن ما في حيزها في محل جر بعلى والجار والمجرور متعلقان بقادر وفاعل مستتر تقديره هو ومثلهم مفعول به .⁽⁴⁾

(1) معاني القرآن، ج2/ص : 489 .

التحرير والتنوير ، ج23/ص : 44 .، ينظر : إعراب القرآن، ص: 826، ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج17/ص 471: ²

(3) جدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 24

(4) التحرير والتنوير ، ج23/ص : 78، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 23

الموقف الثاني : قرأ الجحدري ، وابن أبي إسحاق ، والأعرج ، وسلام ، ويعقوب ، (يَقْدِرُ) فعلا مضارعاً ، أي : مَنْ قَدَرَ عَلَى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ عَظَمِ شَأْنَهُمَا كَانَ عَلَى خَلْقِ الْإِنْسَانِ قَادِرًا وَالضَّمِيرُ فِي مِثْلِهِمْ عَائِدٌ عَلَى النَّاسِ . قاله الرماني ، وقال جماعة من المفسرين عائد على السماوات والأرض . وعاد الضمير عليهما كضمير من يعقل من حيث كانت متضمنة من يعقل من الملائكة والثقلين ، وقال الزمخشري : مثلهم يحتمل معنيين ، أن يخلق مثلهم في الصغر والقماءة بالإضافة إلى السماوات والأرض .⁽¹⁾

وقيل أن سلاماً أبا المنذر قرأها (يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى ..) فالذي يخلق السماوات والأرض يقدر أن يبعثهم² .

العرض والتحليل :

تعددت الأراء النحوية في توجيه الدلالة النحوية لمفردة قادر على أن الأصوب بين الرأيين ما رجحه أبو حيان أن قادر مجرور لفظاً منصوب محلاً وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة وخير ليس (أن) حرف مصدري .. والمصدر المؤول (أن يخلق ...) في محل جر متعلق بقادر⁽³⁾ . فيكون ذلك عقب التقرير بجواب عن المقرر بكلمة ((بلى)) التي هي لنقض النفي ، أي بلى هو قادر على أن يخلق مثلهم⁴ .

﴿ سورة الصافات ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات/6]

بِزِينَةٍ الموضع :

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي الأول : قرأ الجمهور (بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ) بالإضافة فاحتمل المصدر مضافاً للفاعل ، أي: بأن زانت السماء الكواكب ، ومضافاً للمفعول ، أي : بأن زين الله الكواكب .

⁽¹⁾ البحر المحيط ج/7 ص: 333

2 الجامع لأحكام القرآن ، ج/17 ص: 492، ينظر : إعراب القرآن ، ص : 830

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 38

⁴ التحرير والتنوير ، ج/23 ص : 78

الوجه الإعرابي الثاني : قرأ ابن مسعود ، ومسروق ، وابن وثاب ، وطلحة ، وأبو بكر (بزينة) منوناً (الكواكب) بالخفض بدلا من (زينة) .¹

الوجه الإعرابي الثالث : وفي قراءة أخرى لابن وثاب ، ومسروق ، والأعمش ، وطلحة ، وأبو بكر (بزينة) منوناً (الكواكب) نصبا ، فاحتمل أن يكون (بزينة) مصدرا و (الكواكب) مفعول به واحتمل أن يكون (الكواكب) بدلا من (السماء) أي : زينا كواكب السماء .²

الوجه الإعرابي الرابع : قرأ زيد بن علي بتنوين (زينة) ورفع (الكواكب) على خبر مبتدأ ، أي : هو الكواكب ، أو على الفاعلية بالمصدر ، أي بأن زينت الكواكب ورفع الفاعل بالمصدر المنون ، زعم الفراء أنه ليس بمسموع ، وأجاز البصريون ذلك على قلة .⁽³⁾

الوجه الإعرابي الخامس : بزينة جار ومجرور متعلقان بزينا والكواكب عطف بيان أو بدل لزينة وهناك قراءات أخرى و أعراب عديدة في هذه الآية .⁽⁴⁾

ويجوز أن يكون يكون الكواكب في النصب بدلا من قوله بزينة ، لأن ((بزينة)) في موضع نصب ، ويجوز بزينة الكواكب ، ولا أعلم أحدا قرأ بها ، فلا تقرأن بها إلا أن ثبتت بها رواية ، لأن القراء سنة ، ورفع الكواكب على معنى أنا زينا السماء الدنيا بأن زينتها الكواكب ، وبأن زينت الكواكب .⁽⁵⁾

وفائدة في إعراب ((بزينة الكواكب)) قال الشهاب الحلبي المعروف بالسمين : قرأ أبو بكر بتنوين الزينة مصدرا وفاعله محذوف تقديره بأن زين الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة في أنفسها ،

أبو الحسن بن عبدالغفار الفارسي النحوي ، الحجة في علل القراءات السبع ، تح: عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ محمد¹ علي عوض ، ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1428هـ-2007م، ج 04/ص:220.
المصدر نفسه ، ج04 /، ينظر: أبوزرعة عبدالرحمن، حجة القراءات، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ، ص:604
²ص:220

ينظر: محمد بن عمر نوي الجاوي، مرائح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، ط1، دارالكتب العلمية، لبنان، 1417هـ ، ، 297/2
⁽³⁾البحر المحيط 7 / 338

⁽⁴⁾إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 243

⁽⁵⁾معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 298

والثاني أن الزينة اسم لما يزان به كالليقة لما تلاق به الدواة فتكون الكواكب على هذا منصوبة بإضمار أعني أو تكون بدلا من سماء الدنيا بدل اشتغال أي كواكبها أو من محل بزينة ، وحمزة وحفص كذلك إلا أنهما خفضا الكواكب على أن يراد بزينة ما يزان به والكواكب بدل أو بيان للزينة والباقون بإضافة زينة إلى الكواكب وهي تحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن تكون إضافة إلى أخص فتكون للبيان نحو ثوب خز والثاني أنها مصدر مضاف لفاعله أي بأن زينت الكواكب السماء بضوئها والثالث أنه مضاف لمفعوله أي بأن زينها الله بأن جعلها مشرقة مضيئة في نفسها .⁽¹⁾

ولها أوجه من خفض الكواكب فيرد معرفة على نكرة ، كما قال .

العرض والتحليل :

اشتملت هذه المفردة على جملة من التوجيهات النحوية المختلفة في معانيها وما ذهب إليه السياق في كل موضع : و الأصوب منها أن (بزينة) متعلق ب (زِينًا) ، (الكواكب) بدل من زينة - أو عطف بيان عليه - مجرور ، فقد وقف أبو حيان من المسألة موقفا مخالفا لما نقله من البصريين ، وفي منعه رفع الفاعل بعد المصدر المنون ، وذكر أنه ليس للبصريين حجة في ذلك من السماع ، وفي مواضع أخر من تفسيره ذكر الرأيين ولم يرجح ، ويؤخذ عليه في الارتشاف أنه ذكر عن الفراء عدم جواز ذكر الفاعل بعد المصدر المنون البتة ، وفيما ذكر سالفًا دليل على عدم منع الفراء المسألة مطلقًا ، أما في رفع المصدر لنائب الفاعل كما عند ثعلب ، فإنه يجيز ذلك إذا كان الفعل ملازما للبناء للمجهول نحو : عجبت من جنونٍ بالعلم زيدٌ .

فقرأت بالتنوين والنصب والخفض معا ، وبترك التنوين والإضافة ، فالحجة لمن نون ونصب : أنه عند أهل البصرة شبيهه بالمصدر ، لأن المصدر عندهم إذا نون عمل عمل الفعل ، وكذلك إذا أضيف إلى الفاعل أو المفعول ، وهو عند أهل الكوفة منصوب بمشتق من المصدر ، والحجة لمن نون وخفض : أنه أبدل (الكواكب) من الزينة لأنها هي الزينة وهذا يدل على الشيء من الشيء . ، وهو هُوَ في المعنى² .

إعراب القرآن، ص : 832، ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ج18/ص:10، ينظر: إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص:

248⁽¹⁾ ، ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2/ ص : 302

ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط3، دار الشرق-بيروت، 1399هـ-1979-

م2، ص:301،

فقد اختلف القراء في قراءة (زينة) في قراءتها ، فقرأ حفص عن عاصم وحمة والحسن والأعمش

(بزينة) بالتنوين وخفض (الكواكب) على البدل ووجهها الطبراني وغيره ، وورد عن الفراء قوله : حدثنا أبو العباس ، قال حدثنا الفراء ، قال : وحدثني قيس وأبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق أنه قرأ : (بزينة الكواكب) بخفض الكواكب بالتكرير ، فيرد معرفة على نكرة ، كما قال (لنسفا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) فرد النكرة على معرفة ، وإذا نونت في الزينة كان وجهها صوابا ، تريد : بتزيينها الكواكب ، ولو رفضت الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء . . ¹

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بزينة الكواكب بحذف التنوين والإضافة ، وتوجيهها عند الطبراني على الإضافة ، كما توجيهها عند الفراء ، في حين وجهها كل من القيسي وابن الأنباري من باب أنها على الإضافة على الظاهر إذ يجوز أن يكون حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، و (الكواكب) بدل من (زينة) كقراءة من نون (زينة) . ²

وروى الفراء إذ قال : ولو نصبت (الكواكب) إذا نونت في الزينة كان وجهها صوابا ، تريد : بتزيينها الكواكب ، وإنما قلنا وجه ، لأنه قد ورد عن بعض المفسرين وجوه ثلاثة لهذا النصب ، فهي إما أن تكون منصوبة بالمصدر - كما مر آنفا - أو أن تكون منصوبة على البدل من موضع (بزينة) وهو النصب ، أو أن تكون نصبت بتقدير فعل مضمّر تقديره (أعني الكواكب) . وقرأ أبي بن كعب وأبومسعود بزينة الكواكب وقال الفراء يراد بها : زيناها بتزيينها الكواكب ، تجعل الكواكب هي التي زينت السماء . ³

ولا دليل فيما سبق على ان الكوفيين يمنعون إعمال المصدر مطلقا ، والفاعل لا يذكر بعد المصدر المنون ، في غير قراءة زيد بن علي ، والحالة المذكورة عند الفراء ، ذلك أن التنوين ما يكون عوضا عن

معاني القرآن للفراء ، ج2/ ص : 382. ينظر: أمل شفيق العمري ، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في التفسير الكبير للإمام الطبراني ، ط1، دار الثقافة - الأردن ، 1431هـ - 2010م ، ص: 142 ، ينظر : أبوالبركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، ط1، دار الكلم الطيب ، بيروت - لبنان ، 1419هـ - 1998م ، ج3/ ص : 117

2 المرجع نفسه ، ص : 143

3 المرجع نفسه ، ص : 143

محذوف ، وهو مؤذن بتمام الكلمة ، ودخوله على المصدر يؤذنه بتمامه وعدم حاجته للفاعل ، ولإجماع أغلب النحاة على إطراد حذف الفاعل من المصدر المنون .¹

وف ((زينة)) مصدر مؤكد لفعل ((ربنا)) في المعنى ولكن حُول التعليق فجعل ((زينة)) هو المتعلق ((بزينا)) ليفيد المعنى ومعنى الإضافة في تركيب واحد على طريقة الإيجاز .²

فجملة : ((إِنَّا زَيْنًا...)) لا محل لها إستئنافية ، وجملة : ((زَيْنًا...)) في محل رفع خبر إن .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيَّفَكَآ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات / 86]

الموضع : أَيَّفَكَآ

صاحب الموقف : ابن عطية ، الزمخشري ، الجمهور

وأجازوا في نصب (أَيَّفَكَآ) وجوها ، أحدها أن يكون مفعولا ب (تريدون) ، والتهديد لأتمته وهو استفهام تقرير ولم يذكر ابن عطية غير هذا الوجه ، وذكره الزمخشري قال : ((فسر الإفك بقوله (آلهة) من (دون الله) على أنها إفك في أنفسهم والثاني : أن يكون مفعولا من أجله ، أي : تريدون آلهة من دون الله إفكا ، و(آلهة) مفعوله به وقدمه عناية به ، وقدم المفعول له على المفعول به ، لأنه كان الأهم عندهم أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم وبدأ بهذا الزمخشري ، والثالث أن يكون حالا ، أي تريدون آلهة من دون الله آفكين قاله الزمخشري وجعل المصدر حالا يطرد إلا مع إما في نحو : أما علما فعالم (فما ظنكم برب العالمين استفهام توبيخ وتحذير وتوعد ، أي شيء ظنكم بمن هو يستحق لأن تعبدوه إذ هو رب العالمين حتى تركتم عبادته ، وعدلتم به إلى الأصنام ...³

فماذا تعبدون استفهام إنكاري على أن يعبدوا ما يعبدونه ولذلك أتبعه باستفهام إنكاري وهو ما سبق (أَيَّفَكَآ) وهذا الذي اقتضى الإتيان باسم الإشارة بعد (ما) الاستفهامية الذي هو مشرب معنى الموصل المشار إليه ، فافتضى أن ما يعبدونه مشاهد لإبراهيم فانصرف الاستفهام بذلك إلى معنى دون الحقيقي وهو معنى الإنكار ، بخلاف قوله : إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون في سورة الشعراء فإنه استفهام

¹ مخالفات الفراء (ت 207 هـ) للنحاة وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط ، ص : 68

² التحرير والتنوير ، ج 23 / ص : 88

³ البحر المحيط ج 7 / ص : 350

معبوداتهم ولذلك أجابوا عنه ((قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين)) ، وإنما أراد بالاستفهام هنالك التمهيد إلى المحاجة فصوره في صور الاستفهام لسماع جوابهم فينتقل إلى إبطاله...¹

فانتصب ((إفكا)) على الحال من ضمير ((تريدون)) أي أفكين ، والإفك : الكذب ، ويجوز أن يكون حالا من آلهة ، أي : آلهة مكذوبة ، أي : مكذوب تأليها .

والوصف بالمصدر صالح لاعتبار ، معنى الفاعل أو معنى المفعول ، وقدمت الحال على صاحبها للاهتمام بالتعجيل بالتعبير عن كذبهم وضلالهم .²

وهذا القول ذهب إليه صاحب التحرير والتنوير وقد قال به الزمخشري وأيده في ذلك أي : أن مفردة أئفكا جاءت هنا على الحال بسؤال تقديري : آلهة مكذوبة تريدون؟!

فجاءت إستفهامية بمعنى التقرير أي أكذبا ومحالا ، فنصبت (آلهة) على البدل من قوله (أئفكا) وسهلت الهمزة الأصلية من الإفك وقوله تعالى : ((فما ظنكم)) توبيخ وتحذير وتوعد .³

وقول ابن عطية أنها على البدل إذ أن الاستفهام هنا على التقرير ، أي : أكذبا ومحالا ما تذهبون إليه من إقراركم للإفك (الكذب) فجاء السؤال (ما ظنكم برب العالمين) فيما تعتقدون وما تطلبون وتريدون .

أي ليس لكم سبب ولا عذر يحملكم على الظن وهو في محل رفع مبتدأ وظنكم خبره ورب العالمين متعلقان بظنكم وفي البيضاوي : ((والمعنى إنكار ما يوجب ظنا فضلا عن قطع يصد عن عبادته أو يجوز الاشارة به أو يقتضي الأمن من عقابه على طريقة الإلزام وهي كالحجة على ما قبله)) .⁴

1 التحرير والتنوير ، ج 139/23

2المصدر نفسه ، ج23/ص:139 ، ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج9/ص:319

3 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج4/ ص : 478

4 إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص : 291

العرض والتحليل :

احتمل هذا الموضوع لهذه المفردة القرآنية عدة أوجه إعرابية مختلفة متباينة فجاءت مرة محتملة المفعول ، ومرة أنها في محل مفعول لأجله ومرة حالا وكل من هذه الأقوال له وجه من الصواب ، حسب تأويل القائل به يربط السؤال بالسباق وعرض السياق واللاحق للآية أو ما يعرف بالجملة القرآنية .

وقدمت معمولات الفعل اهتماما بها ، وحسنه كون العامل رأس فاصلة ، وقدم المفعول به اهتماما به لأنه مكافح لهم بأهم على إفك وباطل ، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري¹ ، وذكر أن لها إعتبار آخر وهو : أنها حال وعلى هذا القول الأخير نحا الزمخشري وهو وجه صائب .

إلا أن أبا حيان علق على ذلك بأنه لا يطرد ولا يكون إلا مع (أمّا) وكأن أبا حيان حصر ورد ما ذهب إليه الزمخشري ، فاستثنا ما نحا إليه الزمخشري أنه يكون في حالة واحدة .

وجوز أبو حيان أن يكون مفعولا به يعني : أتريدون إفكا ، وكلها أوجه صحيحة .

فالمهزة هنا تفيد نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا ، لأن نفي النفي إثبات ، ومنه : أليس الله بكاف عبده ؟ أي الله كاف عبده ..

فيجوز أن (إفكا) مفعولا به معنى أتريدون إفكا ، وتكون ((آلهة)) بدلا منه بدل كل من كل ، وجعلها عين الإفك على المبالغة ، أو الكلام على تقدير مضاف أي عبادة آلهة وهي صرف للعبادة عن وجهها ، وجوز كونها حالا من ضمير ((تريدون)) أي : أفاكين ، أو مفعوله أي : مأفوكة ، وتُعقب بأن جعل المصدر حالا لا يطرد إلا مع أمّا نحو : أما علما فعالم² ، وهذا أولى من الوجه الأول على رأي أبي حيان وهو الظاهر والله أعلم .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَابٌ ﴾ [ص/19]

الموضع : مَحْشُورَةً

صاحب الموقف : الجمهور

¹ الكشاف للزمخشري ، ج2/ ص : 343

² البحر المحيط ج7/ ص: 350

الوجه الإعرابي الأول : قرأ الجمهور: (وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً) ^ط بنصبهما عطفاً على (الجال يسبحن) عطف مفعول على مفعول ، وحال على حال ، كقولك ضربت هنداً مجردة ودعداً لابسةً .

الوجه الإعرابي الثاني :

وقرأ ابن أبي عبلة⁽¹⁾ ، والجحدري (والطيْرُ محشورةٌ) برفعهما مبتدأ وخبر . وجاء (محشورة) باسم المفعول ، لأنه لم يرد أنها تحشر شيئاً إذ حاشرها هو الله تعالى ، فحشرها جملة واحدة أدل على القدرة ، والظاهر عود الضمير في (له) على داود ، أي: كل واحد من الجبل والطيْر لأجل داود ، أي: لأجل تسبيحه سبح ، لأنها كانت ترجع تسبيبه .⁽²⁾

العرض والتحليل :

فالطيْر محشورة ذكروا أنه إذا سبح أجابته الجبال بالتسبيح ، واجتمعت إليه الطير فسبحت ، فذلك حشرها ولو كانت : والطيْر محشورة بالرفع لما لم يظهر الفعل معها كان صواباً ، تكون مثل (...على أبصارهم غشاوة)³ ، و الطير مفعول به لفعل محذوف تقديره سخرنا (محشورة) حال منصوبة من الطير (كل) مبتدأ مرفوع له متعلق بأواب .⁽⁴⁾ فاختلفت القراءات واختلفت معها أوجه المعاني لمفردة محشورة بين مبتدأ واسم المفعول والحال ، والأخير هو الأصوب في التوجيه ، إذ الحركة الإعرابية ضبطت المعنى وهو الذي مال إليه أبو حيان والفراء في تفسيريهما ، على أنها حال منصوبة ، على قراءة الجمهور .

قال الفراء أنها معطوفة على الجبال ، ولو قرئت (والطيْرُ محشورةٌ) لجاز لأنه لم يظهر الفعل .⁵

وانتصب ((محشورة)) على الحال من ((الطير)) ولم يؤت في صفة الطير بالحشر بالمضارع كما جيء به في ((يسبحن)) إذ الحشر يكون مقام دلالة على تجدد ولا استحضار الصورة .⁶

ابن أبي عبلة : هو إبراهيم بن أبي عبلة الإمام القدوة شيخ فلسطين أبو اسحاق العقيلي الشامي المقدسي من بقايا⁽¹⁾ التابعين توفي سنة 252هـ .

⁽²⁾ البحر المحيط ج 7/ ص: 374 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج 8/ ص: 342

⁽³⁾ معاني القرآن للفراء ، ج 2/ ص : 401.

⁽⁴⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 115

⁽⁵⁾ الجامع لأحكام القرآن ، ج 18/ ص : 522، ينظر : إعراب القرآن ، ص : 864

⁽⁶⁾ التحرير والتنوير ، ج 23/ ص : 228 .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [ص/46]

الموضع : بِخَالِصَةٍ

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي الأول :

قرأ أبو جعفر ، وشيبة ، والأعرج ، ونافع ، وهشام (بِخَالِصَةٍ) بغير تنوين أضيفت إلى ذكرى ،
وقرأ باقي السبعة بالتنوين و(ذِكْرَى) بدل من (بِخَالِصَةٍ) .

ويقرأ بالتنوين ، وإضافة ، فمن نَوْنٌ أُبدل (ذكرى) من (خالصة) وموضعها على هذا خفض ،
ومن حذف التنوين أضاف لاختلاف اللفظ كقوله : ((ولدان الآخرة)) ولا بين فيها إعراب لحلول ألف
التأنيث فيها طرفاً...¹

الوجه الإعرابي الثاني :

قرأ الأعمش ، وطلحة (بخالستهم) و (أَخْلَصْنَاهُمْ) جعلناهم لنا خالصين ، و(بِخَالِصَةٍ) يحتمل
— وهو الأظهر — أن يكون إسم فاعل عبر به عن مزية أو رتبة أو خصلة خالصة لا شوب فيها ، ويحتمل
أن يكون مصدراً كالعاقبة ، فيكون قد حذف منه الفاعل أي : أخلصناهم بأن أخلصوا ذكرى الدار .

ويحتمل أن تكون صفة لموصوف محذوف أي بخصلة خالصة . (2)

ويقرأ بخالصة ذكرى الدار على إضافة خالصة إلى ذكرى ومن قرأ بالتنوين جعل ذكرى الدار بدلا من
خالصة ، ويكون المعنى إنا أخلصناهم بذكرى الدار، ومعنى الدار ههنا الدار الآخرة . (1)

الحجة في القراءات السبع ، ص : 306 ، ينظر : حجة القراءات لأبو زرعة ، ص : 614 ، ينظر : الجامع لأحكام
القرآن ، ج18/ص:225.

(2) الحجة في علل القراءات السبع، ج4/ ص : 239، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 370

فيكون ذكرى مفعولا أو بأن أخلصنا لهم ذكرى الدار أو يكون الفاعل (ذَكَرَى) أي: بأن خلصت لهم ذكرى الدار .

والدار في كل وجه في موضع نصب ب (ذَكَرَى) و (ذَكَرَى) مصدر . و(الدَّارِ) دار الآخرة ، قال قتادة : ((المعنى : بأن خلص لهم التذكير بدار الآخرة ودعا الناس إليها وحضهم عليها)) . وقال مجاهد : ((خلص لهم ذكرهم الدار الآخرة ، وخوفهم لها ، والعمل بحسب ذلك)) .⁽²⁾

العرض والتحليل :

فالذي مال إليه أبي حيان في توجيهه لهذه المفردة ما ذهب إليه دعاء الموقف الثاني من النحاة بقولهم : و(خالصة) (يحتمل - وهو الأظهر - أن يكون إسم فاعل عبر به عن مزية أو رتبة أو خصلة خالصة لا شوب فيها ، ويحتمل أن يكون مصدرا كالعاقبة ، فيكون قد حذف منه الفاعل أي : أخلصناهم بأن أخلصوا ذكرى الدار . وهو الأصوب ، فإن نونت دلت على ، بأن خلصت لهم ذكرى الدار ، فيكون : ((ذكرى الدَّارِ)) في موضع رفع بأنه نائب فاعل³ .

ويحتمل إعرابها أيضا بدلا فمن قرأ (بخالصة) بالتنوين كان (ذكرى الدار) بدلا من خالصة ، وتقديره إنا أخلصناهم بذكرى الدار ، ويجوز أن يكون منصوبا ب (خالصة) ، لأنه مصدر كالعاقبة والعاقبة ، ومن ترك التنوين كان (ذكرى) مجرورا بالإضافة⁴ .

(إِنَّا) حرف مشبه بالفعل واسمه (بِخَالِصَةٍ) متعلق ب (أَخْلَصْنَاهُمْ) ، (ذَكَرَى) بدل من خالصة مجرور مثله، فإذا (بِخَالِصَةٍ) مصدرا جاز في (ذَكَرَى) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هي ، والجملة

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ ص : 336 ، ينظر : إعراب القرآن ، ص : 869

البحر المحيط ج7/ ص : ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص : 387 ، ينظر : التحرير والتنوير ج23/ 277 .
⁽²⁾ 386

³ الحجة في علل القراءات السبع ، ج4/ ص : 239

⁴ البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2/ ص : 316

نعت لخاصة ، وجملة : ((إِنَّا أَخْلَصْتَهُمْ...)) لا محل لها استئناف بياني ، وجملة : ((إِنَّا أَخْلَصْتَهُمْ...)) في محل رفع خبر إن . (1)

﴿سورة الزمر﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزمر/3]

الموضع : الْخَالِصُ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

^ع الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور: الدين بالنصب. وقرأ ابن أبي عبلة: بالرفع فاعلا بمخلصا، والراجع لذي الحال محذوف على رأي البصريين، أي الدين منك، أو يكون أل عوضا من الضمير، أي دينك.²

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: وحق من رفعه أن يقرأ مخلصا بفتح اللام، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ

لِلَّهِ ﴿١٤٦﴾﴾ [النساء/146]

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 130

² البحر المحيط ، ج7/ص:398

حتى يطابق قوله: ألا لله الدين الخالص، والخالص والمخلص واحد، إلا أن يصف الدين بصفة صاحبه على الإسناد المجازي، كقولهم: شعر شاعر. وأما من جعل مخلصاً حالاً من العابد، وله الدين مبتدأ وخبر، فقد جاء بإعراب يرجع به الكلام إلى قولك: لله الدين، أي لله الدين الخالص.¹

وقد قدمنا تخرجه على أنه فاعل بمخلصاً، وقد رنا ما يربط الحال بصاحبها، وممن ذهب إلى أن له الدين مستأنف مبتدأ وخبر الفراء. ألا لله الدين الخالص: أي من كل شائبة وكدر، (أي الذي لا يشوبه كدر)، فهو الذي يجب أن تخلص له الطاعة، لاطلاعه على الغيوب والأسرار، ولخلوص نعمته على عباده من غير استجرار منفعة منهم. قال الحسن: الدين الخالص:

الإسلام وقال قتادة: شهادة أن لا إله إلا الله،² وقيل كلام مستأنف مقرر لما قبله وألا أداة تنبيه واستفتاح والله خبر مقدم والدين مبتدأ مؤخر والخالص نعت .⁽³⁾

العرض والتحليل :

كانت هذه المفردة متباينة في أوجهها الإعرابية بين الحال فيمن نصبها كما قال الزمخشري أو فاعلاً على من رفعها كما قرأها ابن أبي عميلة ، أو منصوب بوقوع الإخلاص عليه .أي مخلصين له الدين ، وهذا الذي ذهب إليه الفراء وغيره ومال إليه أبي حيان في توجيه معنى هذه الكلمة .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿١٩﴾

[الزمر/19]

الموضع : أَفَأَنْتَ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول : الظاهر أنها جملة مستقلة، ومن موصولة مبتدأ، والخبر محذوف، ف قيل تقديره:

يتأسف عليه، وقيل: يتخلص منه. وقدره أبو البقاء ، كمن نجا⁽¹⁾

¹ المصدر نفسه، ج7:398

² إعراب القرآن ، ص : 876

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 388

الوجه الإعرابي الثاني :

وقدره الزمخشري: فأنت تخلصه، قال: حذف لدلالة أفأنت تنقذ عليه؟ وقدر الزمخشري بين الهمزة والفاء جملة حتى تقرر الهمزة في مكانها والفاء في مكانها، فقال: التقدير: أنت مالك أمرهم؟ فمن حق عليه كلمة العذاب، وهو قول انفرد به فيما علمناه. والذي تقوله النحاة أن الفاء للعطف وموضعها التقديم على الهمزة، لكن الهمزة، لما كان لها صدر الكلام، قدمت، فالأصل عندهم: فأمن حق عليه، وعلى القول أنها جملة مستقلة يكون قوله: أفأنت تنقذ من في النار، استفهام توقيف، وقدم فيه الضمير إشعاراً بأنك لست تقدر أن تنقذه من النار، بل لا يقدر على ذلك أحد إلا الله.²

وذهبت فرقة، منهم الحوفي والزمخشري، إلى أن من شرطية، وجواب الشرط أفأنت، فالفاء فاء الجواب دخلت على جملة الجزاء، وأعيدت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد، ووضع من في النار، وهو ظاهر، موضع المضمر، إذ كان الأصل تنقذه، وإنما أظهر تشهيراً لحالهم وإظهاراً لحسنة منازلهم. قال الحوفي: وجيء بألف الاستفهام لما طال الكلام توكيداً، ولولا طوله، لم يجز الإتيان بها، لأنه لا يصلح في العربية أن يأتي بألف الاستفهام في الاسم، وألف أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أفأنت تنقذه؟³

وعلى هذا القول، يكون قد اجتمع استفهام وشرط على قول الجماعة أن الهمزة قدمت من تأخر، فيجيء الخلاف بين سيبويه ويونس: هل الجملة الأخيرة هي للمستفهم عنها أو هي جواب الشرط؟ وعلى تقدير الزمخشري: لم تدخل الهمزة على اسم الشرط، فلم يجتمع استفهام وشرط، لأن الاستفهام عنده دخل على الجملة المحذوفة عنده، وهو: أنت مالك أمرهم؟ وفمن معطوف على تلك الجملة المحذوفة، عطفت جملة الشرط على جملة الاستفهام، ونزل استحقاقهم العذاب، وهم في الدنيا بمنزلة دخولهم النار، ونزل اجتهاد الرسول عليه السلام في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار.⁽⁴⁾

(1) البحر المحيط، ج8/ ص: 406

(2) البحر المحيط، ج8/ ص: 406

المصدر نفسه، ج8/ ص: 406، ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، دار الكتب

(3) العلمية، لبنان، 2013، ج10/ ص: 626

(4) البحر المحيط ج7/ ص: 405، ينظر: إعراب القرآن وبيانه، ج8/ ص: 406

فهذا من لطيف العربية ، ومعناه معنى الشرط والجزاء ، وألف الاستفهام ههنا معناها معنى التوقيف ، والألف الثانية في ((أَفَأَنْتَ)) جاءت مؤكدة معادة لما طال الكلام ، لأنه لا يصلح في العربية أن تأتي بألف الاستفهام في الاسم وألف أخرى في الخبر ، والمعنى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذه ومثله

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون/35]

ويكون - والله أعلم - على وجه آخر ، على أنه حذف وفي الكلام دليل على المحذوف ، على معنى أفمن حق عليه كلمة العذاب يتخلص منه ، أو ينجو منه ، أفأنت تنقذه ، أي لا يقدر أحد أن ينقذ من أضله ، وسبق في علمه أنه من أهل النار . (1)

العرض والتحليل :

فالمتمعن لهذه الآية يجد أن هناك استفهامان في معنى واحد جمعتهم الآية ، ويقال هذا مما يراد به استفهام واحد ، ووقع الخلاف هل المراد بالاستفهام هنا استفهام التوقيف على عطف جواب الشرط أم مبتدأ وخبر كما ذكر الجمهور وهذا رد عليه أبا حيان أنه لا (لأنه لا يصلح في العربية أن تأتي بألف الاستفهام في الاسم وألف أخرى في الخبر ، والمعنى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذه ومثله) ، إذا الراجح مما سبق هو ما ذهب إليه الزمخشري في توجيهه النحوي لهذه المفردة وهو الصواب والله اعلم . وقال سيبويه (أفمن حق عليه كلمة العذاب) أفأنت تنقذه ، والكلام شرط وجوابه جيء بالاستفهام ، ليدل على التوقيف والتقدير ...²

فالهزمة للاستفهام (من) اسم شرط جازم مبتدأ ، ويجوز أن يكون اسم موصول مجردا من الشرط مبتدأ خبره محذوف تقديره كمن هو ناج . ، (عليه) متعلق ب (حَقَّ) ، و (الهزمة) توكيد للأولى (الفاء) رابطة لجواب الشرط (في النار) متعلق بمحذوف صلة من .

جملة : ((أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةٌ...)) لا محل لها استئنافية ، أو معطوفة على استئناف مقدر

بالفاء أي : أمن كفر فمن حق عليه كلمة ، ..

(1) معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ ص : 350

(2) الجامع لأحكام القرآن ، ج18/ ص : 262

وجملة : ((أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةٌ...)) في محل رفع خبر المبتدأ من .

وجملة : ((أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ)) في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء ، ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً ، والجملة المذكورة مسوقة لتقرير مضمون الجملة السابقة ، وتقدير الجواب فأنت تخلصه .

وجملة : ((تُنْقِذُ)) في محل رفع خبر المبتدأ أنت⁽¹⁾ وبلاغة هذه الآية تتجلى في قوله تعالى : ((أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ)) حيث مثل حاله عليه الصلاة والسلام ، في المبالغة في تحصيل هدايتهم ، والاجتهاد في دعائهم إلى الإيمان ، بحال من يريد أن ينقذ من في النار منها ، وفي الحواشي الخفاجية ، نقلاً عن السعد ، أن في هذه الآية استعارة لا يعرفها إلا فرسان البيان ، وهي الاستعارة التمثيلية المكنية ، لأنه نزل ما يدل عليه قوله تعالى ((أَفَمَنْ)) الخ من استحقاقهم العذاب ، وهم في الدنيا ، منزلة دخولهم النار في الآخرة ، حتى منزلة إنقاذهم من النار ، الذي هو من ملائمتهم دخول النار .

وقيل أن النار مجاز الضلال ، من باب إطلاق اسم المسبب على السبب،والإنقاذ بدل الهداية ، ترشيح المجاز .⁽²⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾﴾ [غافر/ 15]

الموضع : رفيع

صاحب الموقف : الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول : ورفيع: خبر مبتدأ محذوف.

الوجه الإعرابي الثاني :

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 166

(2) المرجع نفسه ، ص : 166

وقال الزمخشري: ثلاثة أخبار مترتبة على قوله: الذي يريكم «1»، أو أخبار مبتدأ محذوف، وهي مختلفة تعريفاً وتنكيراً. انتهى. أما ترتبها على قوله: هو الذي يريكم، فبعيد كطول الفصل، وأما كونها أخباراً لمبتدأ محذوف، فمبني على جواز تعدد الأخبار، إذا لم تكن في معنى خبر واحد، والمنع اختيار أصحابنا. وقرئ: رفيع بالنصب على المدح، واحتمل أن يكون رفيع للمبالغة على فاعيل من رافع، فيكون الدرجات مفعولة، أي رافع درجات المؤمنين ومنازلهم في الجنة. وبه فسر ابن سلام، أو عبر بالدرجات عن السموات، أرفعها سماء فوق سماء، والعرش فوقهن. وبه فسر ابن جبير، واحتمل أن يكون رفيع فاعلاً من رفع الشيء علا فهو رفيع، فيكون من باب الصفة المشبهة، والدرجات: المصاعد الملائكة إلى أن تبلغ العرش، أضيفت إليه دلالة على عزه وسلطانه، أي درجات ملائكته، كما وصفه بقوله: ذي المعارج، أو يكون ذلك عبارة عن رفعة شأنه وعلو سلطانه. كما أن قوله: ذو العرش عبارة عن ملكه، وبنحوه فسر ابن زيد قال: عظيم الصفات.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

(رَفِيعٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أي الله (ذو) خبر ثان مرفوع وعلامة الرفع الواو (من أمره) متعلق بحال من الروح ، أو متعلق ب (يلقي) ومن سببية ، من عباده متعلق بحال من العائد المحذوف اللام للتعليل (ينذر) مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام ، والمفعول به الأول محذوف أي الناس (يوم) مفعول به ثان منصوب بحذف مضاف أي :شدة يوم التلاق أو أهوال يوم التلاق،والأخيرة (التلاق) مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة .

قال الأخفش: ويجوز: نصبه على المدح (رفيع)² وجملة: (وهو رَفِيعٌ) لا محل لها استثنائية .⁽³⁾

ورد في هذه الآية قوله تعالى ((رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ)) و ((رَفِيعٌ)) صفة مشبهة ، ولعلنا من خلال إيضاح الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل نستطيع أن نتبين معنى كل منهما :

1 _ اسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر ، وهي لا تصاغ إلا من اللازم كحسن وجميل .

(1) البحر المحيط ج/7 ص: 436 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج/8 ص : 468

² إعراب القرآن ، ص : 894

(3) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 230

- 2 - أنه يكون للأزمنة الثلاثة ، وهي لا تكون إلا للحاضر ، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر .
- 3 - أن منصوب اسم الفاعل يجوز أن يتقدم عليه نحو ((زيدا عمراً ضارباً)) ولا يجوز (زيدٌ وجهه حسنٌ)
- 4 - أن معموله يكون سبباً أو أجنبياً نحو (زيد ضاربٌ غلامه وعمراً)) ، ولا يكون معمولها إلا سبباً تقول : ((زيدٌ حسنق وجهه)) أو (الوجه) ويمتنع (زيدٌ حسنٌ عمراً))
- 5 - أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفة ، فإنها تنصب مع قصور فعلها تقول : ((زيد حسنٌ وجهه)) ويمتنع ((حسنٌ وجهه)) بالنصب .
- 6 - أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا ((أنا زيدا ضاربه)) و ((هذا ضارب زيدٍ وعمراً)) بخفض زيد ونصب عمر ، وبإضمار فعل أو وصف منون .
- ولا يجوز (مررت برجل حسن الوجه والفعل) بخفض الوجه ونصب الفعل .
- 7 - أنه يفضل مرفوعه ومنصوبة مثل (زيدٌ ضارب في الدار أبوه عمراً) ويمتنع عند الجمهور (زيد حسنٌ في الحرب وجهه) رفعت أو نصبت .⁽¹⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر/16]

الموضع : يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ

صاحب الموقف : البصريين ، الكوفيين ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول : مذهب البصريين أنه لا يجوز فيه إلا الإعراب يوم هم بارزون، على تمثيله بيوم

ينفع

الوجه الإعرابي الثاني : أن مذهب الكوفيين على جواز البناء والإعراب فيه .

(1) التحرير والتنوير، ج24/ ص : 106 ، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 232 .

فجاءت (هم) في موضع رفع بالابتداء و (بارزون) خبره ، والجمله في خفض بالإضافة ...¹ فيوم بدل من يوم التلاق بدل كل من كل وهم مبتدأ وبارزون خبر والجمله الاسمية في محل جر بإضافة الظرف إليها فحركة يوم حركة إعراب على المشهور .. وضمير بارزون حال أو خبر ثان وقيل هي مستأنفة ورجح الزمخشري الحالية ولعله على صواب وعلى الله متعلقان بيخفى ومنهم حال لأنه كان في الأصل صفة لشيء وشيء فاعل يخفى .⁽²⁾

وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية، كما مثل من قوله: جئت يوم زيد أمير، فالنقل عن البصريين تحتم الإعراب، كما ذكر، والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء. وذهب إليه بعض أصحابنا، وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء على ذلك. ووقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء، وهذا قول لم يذهب إليه أحد، فهو وهم. لا يخفى على الله منهم شيء: أي من سرائرهم وبواطنهم. قال ابن عباس: إذا هلك من في السموات ومن في الأرض، فلم يبق إلا الله قال: لمن الملك اليوم، فلا يجيبه أحد، فيرد على نفسه: الله الواحد القهار. وقال ابن مسعود: يجمع الله الخلائق يوم القيامة في صعيد بأرض بيضاء، كأنها سبيكة فضة لم يعص الله فيها قط، فأول ما يتكلم به أن ينادي مناد: لمن الملك اليوم؟ فيجيبوا كلهم: الله الواحد القهار.⁽³⁾

موقف أبي حيان : وقد فصل القول وصحح مذهب الكوفيين إذ أضيف الظرف إلى جملة اسمية ذكر ذلك حين رد على ابن عطية ، قوله عن حركة يوم في قوله تعالى ((يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)) ، قال ابن عطية وهي حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن الظرف لا يبنى إلا إذا أضيف إلى غير متمكن ، كيومئذ ، وكقول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع⁴

وكقوله تعالى ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة/119]

¹ إعراب القرآن ، ص : 894

⁽²⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج 8/ ص: 469

⁽³⁾ البحر المحيط ج 7/ ص: 437

⁴ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبدالساتر، ط2، دارالكتب العلمية، بيروت، 1416هـ-1996م، ص52

يقول أبو حيان رادا : وأما تمثيله بيوم ينفع فمذهب البصريين أنه لا يجوز فيه إلا الإعراب ، ومذهب الكوفيين جواز البناء والإعراب فيه ، وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية... فالنقل عن البصريين تحتم الإعراب... والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، وذهب إليه بعض أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء ، وهذا قول لم يذهب إليه أحد ، فهو وهم

ويتضح من موقف أبي حيان السابق ذكره أنه أورد آراء كلا الفريقين ، ولم يرجح ولم يؤيد فريقا دون فريق ، ولعل عدم الترجيح يعود لمجيء القراءة السبعة بفتح الميم وضمها من ((يَوْمٌ)) .

الترجيح :

ذهب جمع غفير من شراح ألفية ابن مالك عند قوله:

وابن أو أعرب ما كان قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ومن بنى فلن يفتدا¹

إلى جواز الإعراب والبناء في كل ما أضيف من الظروف جوازا إلى الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية صدرت بماض أو مضارع .

وعلق ابن عقيل والأشموخي على قول ابن مالك : ومن بنى فلن يُفتدا ، قالوا : أي : فلن يُعَلَطَ ، وصحح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون : فقال : فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء .

والظاهر جواز بناء ((يَوْمٌ)) على الفتح ورفعها على الضم إذا أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية صدرت بمضارع ، فمن بناه على الفتح فذلك بالنظر إلى أصله قبل الإضافة ، ومن أعربه فبالنظر إلى ما أضيف إليه حال الإضافة ، وبخروجه عن أصله الذي تصرف به عنه .⁽²⁾

¹ مُجَدِّد بن عبدالله ، ابن مالك الطائي الجبالي أبو عبدالله جمال الدين ، ألفية ابن مالك ، دار التعاون ، ص: 37
أبي مُجَدِّد عبدالرحمن بن مُجَدِّد بن إسماعيل ، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من
(2) خلال تفسيره البحر المحيط ، ج/1 ص: 52

فلا يخلو الظرف ((يَوْمٌ)) من الإعراب أو البناء ، ولا يخلو حال الإضافة إلى جملة من أن يضاف إلى إسمية أو فعلية ، ولا تخلو الفعلية من أن تتصدر بـماض أو مضارع أو أمر ، وعلى هذا ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز إعراب ((يَوْمٌ)) وبنائه حال الإضافة إلى ما سبق .

أما البصريون فأوجبوا الإعراب فيه إذا أضيف إلى جملة إسمية وفصلوا القول فيما أضيف إلى جملة فعلية ، فإن أضيف إلى فعلية صُدرت بمضارع أو جُوبوا فيه الإعراب وإن أضيف إلى فعلية صُدرت بـماض أجازوا فيه البناء .

ومما يجد ربه الملاحظة : أن سكوتهم عن فعل الأمر بأنه لم يردبه سماع إضافة الظرف يوم إليه ، وأن سكوتهم عن فعل المضارع حال مباشرته لنوني التوكيد والإناث ، وتعميم القول بوجوب إعراب يوم إليه نظرا إلى أصله ، وليس إلى ما آل إليه ، وتعميم الاسمية يشمل ما كان صدرها معربا أو مبنيا في اللفظ ، إذ لا بد من الإعراب محلا .⁽¹⁾ ،

فيوم ، منصوب على البدل من قوله تعالى : (لينذر يوم التلاق) ، ويوم التلاق ، منصوب انتصاب المفعول به لا الظرف ، لأن الإنذار لا يكون في يوم التلاق ، وإنما يكون الإنذار به لا فيه ، وهم بارزون ، جملة اسمية في موضع جر بإضافة (يوم) إليها ولمن الملك ، مبتدأ وخبر ، واليوم منصوب .²

وجملة : ((يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)) في محل جر مضاف إليه .⁽³⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ

﴿٧١﴾ إِذِ الْأَعْلَى فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧٢﴾ [غافر/70-71]

الموضع : وَالسَّلْسِلُ

صاحب الموقف : الجمهور ، ابن عطية ، الزمخشري ، الفراء

مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، ج 1/

⁽¹⁾ص: 50 ، ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ، ج 2/ ص : 329

²البيان في غريب إعراب القرآن ، ج 2/ ص: 329

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 231

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ النحوي : والسلاسل عطفًا على الأغلال، يسحبون مبنيا للمفعول. وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وثاب، والمسيء في اختياره: والسلاسل بالنصب على المفعول، يسحبون مبنيا للفاعل، وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية.¹

الوجه الإعرابي الثاني : وقرأت فرقة منهم ابن عباس: والسلاسل، بجر اللام. قال ابن عطية: على تقدير، إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فعطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ، إذ ترتيبه فيه قلب، وهو على حد قول العرب: أدخلت القلنسوة في رأسي، وفي مصحف أبي: وفي السلاسل يسحبون.²

الوجه الإعرابي الثالث :

وقال الزمخشري ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال، مكان قوله: إذ الأغلال في أعناقهم، كان صحيحًا مستقيمًا. فلما كانتا عبارتين معتقتين، حمل حمل قوله: والسلاسل على العبارة الأخرى، ونظيره قول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا بين غراهما³

ونسب هذا البيت سيويوه إلى الشاعر : الأخوص الرياحي .

كأنه قيل: بمصلحين. وقرئ: وبالسلاسل، انتهى، وهذا يسمى العطف على التوهم، ولكن توهم إدخال حرف الجر على مصلحين أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها، والقراءة من تغيير تركيب الجملة السابقة بأسرها، ونظير ذلك قول الشاعر:

أحدك لن ترى بثعلبات ... ولا يبداء ناجية زمولا

ولا متدارك والليل طفل ... ببعض نواشع الوادي حمولا⁴

¹ البحر المحيط ج7/ ص: 455

² المصدر نفسه ، ج7/ ص : 455

³ الكتاب ، ج1، ص: 165

⁴ عبدالعزيز الميمني ، ديوان حميد بن ثور الهلالي ، دار الطب المصرية ، القاهرة ، 1371هـ-1951م، ص: 07

وقد نسب هذا البيت لمحّب الدين الحلبي للمرار بن سعيد القعسي .

التقدير: لست براء ولا متدارك. وهذا الذي قاله ابن عطية والزمخشري سبقهما إليه الفراء، قال: من جر السلاسل حمّله على المعنى، لأن المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل. وقال الزجاج: من قرأ بخفض والسلاسل، فالمعنى عنده: وفي السلاسل يسحبون. وقال ابن الأنباري: والخفض على هذا المعنى غير جائز، لو قلت: زيد في الدار، لم يحسن أن تضمّر في فتقول: زيد الدار، ثم ذكر تأويل الفراء، وخرج القراءة ثم قال: كما تقول: خاصم عبد الله زيدا العاقلين، بنصب العاقلين ورفعها، لأن أحدهما إذا خاصمه صاحبه فقد خاصمه الآخر. انتهى، وهذه المسألة لا تجوز عند البصريين، وهي منقول جوازها عن مُجَدِّدِ بنِ سَعْفَانَ الكوفي، قال: لأن كل واحد منهما فاعل مفعول، وقرئ: وبالسلاسل يسحبون، ولعل هذه القراءة حملت الزجاج على أن تأويل الخفض على إضمار حرف الجر، وهو تأويل شدوذ. وقال ابن عباس: في قراءة من نصب والسلاسل، وفتح ياء يسحبون إذا كانوا يجرونها، فهو أشد عليهم، يكلفون ذلك وهم لا يطيقون.⁽¹⁾

وقال أبو البقاء في إعراب هذه المفردة: إذ ظرف زمان ماض والمراد بها الإستقبال هنا لقوله تعالى: فسوف يعلمون، والأغلال مبتدأ وفي أعناقهم خير والسلاسل عطف على الأغلال والظرف نية التأخير عنهما فهو خير عنهما معا وجملة يسحبون حال أو مبتدأ وخبره جملة يسحبون والرابط مقدر تقديره بما وقرئ بنصب السلاسل ويسحبون بفتح الياء فهو مفعول مقدم ليسحبون.⁽²⁾

يجوز على ثلاثة أوجه ((والسلاسل)) بالنصب، و ((السلاسل)) بالخفض، فمن رفع فعطف على الأغلال ومن جر فالمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل، ومن نصب ففتح اللّمْ قرأ ((و السلاسل يسحبون)).⁽³⁾

العرض والتحليل :

فترفع السلاسل والأغلال، ولو نصبت السلاسل وقلت: يسحبون، تريد يسحبون سلاسلهم في جهنم، وذكر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال (وهم) في السلاسل يسحبون، فلا يجوز خفض

(1) البحر المحيط ج7/ص: 455، ينظر: التحرير والتنوير، ج24/ص: 203

(2) إعراب القرآن وبيانه، ج8/ص: 518

(3) معاني القرآن وإعرابه، ج4/ص: 378

السلاسل ، والخفض مضمر ، ولكن لو أن متوهما قال : إنما المعنى إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون على هذا المذهب ، ومثله مما رُذِّ إلى معنى قول الشاعر :

قد سالم الحبات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما¹

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ، و قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات .²

العرض والتحليل :

والراجح من هذه الآراء ما ذهب إليه أبوحيان بقوله : أنها ترفع وتنصب ورد من قال بالخفض بتأويل الخفض على إضمار حرف الجر ، وهو تأويل شدوذ ، وهذا رأي الزجاج وقال به كذلك ابن عطية والزمخشري ، إلا أن الأنباري والفراء ردو على هذا التأويل بقولهم لا يجوز وهو الأصح في ضبط حركات المفردة دون تأويل به تمحل في المعنى على خفضها وهذا الذي ذهب إليه أبوحيان بقوله : وهذه المسألة لا تجوز عند البصريين ، وكان مما سبق معرفة رأي أبي حيان في مسألة التأويل في ضبط القاعدة النحوية على الوجه الأصح في ضبط المعنى المراد به في الآية ، وهذا الذي ذهب إليه الأنباري في إعرابه لهذه المفردة بقوله :

السلاسل ، مرفوع لأنه معطوف على (الأغلال) ، وتقديره إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم ، وعلى المفعولية بنصب اللام وفتح الياء من (يسحبون) وتقديره ، يسحبون السلاسل ، ومن قرأ بالجر بالعطف على أعناقهم فهي قراءة ضعيفة لأنه يصير المعنى ، الأغلال في الأعناق والسلاسل ، ولا معنى للأغلال في السلاسل ، وقيل هو معطوف على (الحميم) وهذا ضعيف جدا ، لأنه لا يمكن أن يتقجم المعطوف المجرور على المعطوف عليه ، ولم يجزه أحد البتة .³

وهذا الذي ذكره النحاس في كتابه : إذ يقول فمن قرأ (السلاسل) بالخفض فالمعنى عنده وفي السلاسل يسحبون وفي الحميم والسلاسل ، والذي بين لي أنه غلط لأن البيّن أنه يقدره يسحبون في الحميم وفي السلاسل تكون معطوفة على الحميم ، وهذا خطأ فلا نلعم أحداً يجيز : مررثُ وزيدَ بَعَمرو ، وكذا في

¹ جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، ط3 ، دار صادر ، بيروت ،

² معاني القرآن للفراء ، ج3 / ص : 11

³ البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2 / ص : 334

المخفوض كله وإنما أجازوا ذلك في المرفوع أجازوا : قام وزيد عمرو ، وهو بعيد في المنصوب نحو : رأيت وزيداً عمراً، وفي المخفوض لا يجوز لأن الفعل غير دال عليه .¹

(إذ) ظرف مستعار للمستقبل في محل نصب متعلق ب (يعلمون) أو هو مفعول به لفعل يعلمون ، أي يعلمون وقت تصبح الأغلال في أعناقهم ، و (في أعناقهم) متعلق بخبر المبتدأ الأغلال (السلاسل) مبتدأ خبره جملة يسحبون والربط مقدر أي بها . فيجوز أن يكون معطوفاً على الأغلال ، فالعطف حينئذ من عطف المفردات . وجملة : (الأغلال في أعناقهم ..) في محل جر مضاف إليه .

وجملة : السلاسل يسحبون (بها) في محل جر معطوفة على جملة الأغلال، وجملة : ((يسحبون) بها)) في محل رفع خبر المبتدأ السلاسل .⁽²⁾

سورة فصلت

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ وَقُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت/3]

الموضع : قُرْآنًا عَرَبِيًّا

صاحب الموقف : الأخفش

وانتصب قرآنا على أنه حال بنفسه، وهي مؤكدة، لأنها لا تنتقل، أو توطئة للحال بعده، وهي عربيا، أو على المصدر، أي يقرؤه قرآنا عربيا، أو على الاختصاص والمدح. ومن جعله حالا فقيل: ذو الحال آياته، وقيل: كتاب، لأنه وصف بقوله: فصلت آياته، أو على إضمار فعل تقديره: فصلناه قرآنا، أو مفعول ثان لفصلت، أقوال ستة آخرها للأخفش. ولقوم متعلق بفصلت، أي يعلمون الأشياء، ويعقلون الدلائل، فكأنه فصل لهؤلاء، إذ هم ينتفعون به فخصوا بالذكر تشريفا، ومن لم ينتفع بالتفصيل فكأنه لم يفصل له ويبعد أن يتعلق بتنزيل لكونه وصف في أحد متعلقيه، إن كان من الرحمن في موضع الصفة، أو أبدل منه كتاب، أو كان خبر التنزيل، فيكون في ذلك البدل من الموصول، والإخبار عنه قبل أخذه متعلقه، وهو لا يجوز، وقيل: لقوم في موضع الصفة لقوله: عربيا، أي كائنا لقوم يعلمون ألفاظه ويتحققون أنه لم يخرج عن نمط كلامهم، وكأنه رد على من زعم أن في القرآن ما ليس من كلام العرب. وانتصب بشيرا ونذيرا

¹ إعراب القرآن ، ص : 904

⁽²⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 274 .

على النعت لقرآنا عربيا، وقيل: حال من آياته. وقرأ زيد بن علي: بشير ونذير برفعهما على الصفة لكتاب، أو على خبر مبتدأ محذوف، وبشارته بالجنة لمن آمن، ونذارته بالنار لمن كفر.¹

فأعرض أكثرهم: أي أكثر أولئك القوم، أي كانوا من أهل العلم ولكن لم ينظروا النظر التام، بل أعرضوا، فهم لا يسمعون لإعراضهم عن ما احتوى عليه من الحجج والبراهين، أو لما لم ينتفع به ولم يقبله جعل كأنه لم يسمعه.⁽²⁾

وللزمخشري قول على إعراب القرآن بالنصب على الإختصاص .⁽³⁾

العرض والتحليل :

فقرآنا نصب على الحال عند قوم ، وهي مؤكدة ، لأن هذه الحال ليست مما تنتقل ، وقالت فرقة : هو نصب على المصدر ، وقالت فرقة : ((قرآنا)) توطئة للحال ، و ((عربيا)) حال ، وقيل هي ((قرآنا)) نصب على المدح وهو قول ضعيف⁴ ف(قُرَّأْنَا) حال من آيات منصوبة ، أو حال من كتابه لكونه موصوفا .⁽⁵⁾ ، وهذا الذي رجحه أبو حيان مما سبق من اختلاف الآراء فذهب إلى أن ((قرآنا عربيا))⁶ على تقدير : ((وانتصب بشيرا ونذيرا على النعت لقرآنا عربيا، وقيل: حال من آياته.)) ميلا إلى ما ذهب إليه ابن عطية على خلاف ما ذكر الأخفش والزمخشري ، لأن هذا التقدير الأنسب في توجيه معنى هاتين المفردتين نحويا ، وهذا ما ذهب إليه النحاس بقوله : يكون منصوبا على الحال أي فصلت آياته في حال جمعه ، وقول آخر : يكون منصوبا على المدح ، أي أعني قرآنيا عربيا .⁷

¹ البحر المحيط ج7/ص: 463

⁽²⁾ البحر المحيط ج7/ص: 463 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج8 / ص: 530

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص : 530

أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد⁴ ، ط1، دار الكتب العلمية ، (بيروت - لبنان) ، 1422هـ - 2001م ، ج5/ ص : 03.

⁽⁵⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 286 .

⁶ المحرر الوجيز ، ج5/ ص : 4.

⁷ إعراب القرآن ، ص : 907

وهذا الذي ذهب إليه صاحب التحرير بقوله : ((قرآناً)) ولك أن تجعله منصوباً على الحال .¹

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ ﴿١٠﴾ [فصلت/10]

الموضع : سَوَاءً

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

قرأ الجمهور: سواء بالنصب على الحال وأبو جعفر بالرفع: أي هو سواء، وزيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب: بالخفض نعتاً لأربعة أيام. قال قتادة والسدي: معناه سواء لمن سأل عن الأمر واستفهم عن حقيقة وقوعه وأراد العبرة منه، فإنه يجده كما قال تعالى. وقال ابن زيد وجماعة: معناه مستو مهياً أمر هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر، فعبر بالسائلين عن الطالبين لأنهم من شأنهم ولا بد طلب ما ينتفعون به، إذ هم بحال حاجة.⁽²⁾

وأجاز أبوالبقاء إعراب سواء حالاً على أنه حال من الضمير في أقواتها أو فيها أو من الأرض.⁽³⁾

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: فإن قلت: بم تعلق قوله: للسائلين؟ قلت: بمحذوف، كأنه قيل هذا الحصر لأجل من سأل في كم خلقت الأرض وما فيها، أو يقدر، أو قدر فيها أقواتها لأجل الطالبين لها المحتاجين المقتاتين ، وهو راجع لقول المفسرين المتقدمين.⁽⁴⁾

وسواءً ، ويجوز الرفع ، فمن خفض جعله صفة للأيام ، والمعنى في أربعة أيام مستويات ، ومن نصب فعلى المصدر ، وعلى معنى استوت سواءً ، واستواءً ، ومن رفع فعلى معنى هي سواءً .⁽¹⁾

¹ التحرير والتنوير ، ج24/ ص : 232

⁽²⁾ البحر المحيط ، ج 7 / ص: 465

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 535

⁽⁴⁾ البحر المحيط ج7/ ص: 465

العرض والتحليل :

فلفظة سواء تجري مجرى عدل وزور في أن ترد على المفرد والمذكر والمؤنث² ، و (سَوَاءً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أو مصدر وهذا قال:- به سيبويه أي : استوت استواء وجعل سواء في موضع مستويات ، كما تقول في أربعة أيام تمام تامة³ - وفي موضع الحال من أقواتها⁽⁴⁾ والذي ذهب إليه أبوحيان أنه يجوز : الرفع والخفض والنصب ، وهو الذي قال به ابن عطية ومال إليه أبوحيان . فقال : جمهور الناس : بالنصب على الحال من (أيام) أي : كاملة لا نقص فيها ولا زيادة...⁵

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ

﴿٢٣﴾ [فصلت/23]

الموضع : ظَنُّكُمْ

صاحب الموقف : الزمخشري ، وابن عطية

وذلكم: إشارة إلى ظنهم أن الله لا يعلم كثيرا من أعمالهم، وهو مبتدأ خبره أرداكم، وظنكم بدل من ذلكم أي وظنكم بربكم ذلكم أهلككم.

الوجه الإعرابي الأول : وقال الزمخشري: وظنكم وأرداكم خبران.

الوجه الإعرابي الثاني : وقال ابن عطية : أرداكم يصلح أن يكون خبرا بعد خبر.⁶

ولا يصح أن يكون ظنكم بربكم خبرا، لأن قوله: وذلكم إشارة إلى ظنهم السابق، فيصير التقدير: وظنكم بأن ربكم لا يعلم ظنكم بربكم، فاستفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ، وهو لا يجوز وصار نظير

(1) معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 381

2 المحرر الوجيز ، ج5/ص : 6.

3 إعراب القرآن ، ص : 909

(4) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 289

5 التحرير والتنوير ، ج24/ص : 245

6 المحرر الوجيز ، ج 5/ص:12.

ما منعه النحاة من قولك: سيد الجارية مالكها. وقال ابن عطية: وجوز الكوفيون أن يكون معنى أرداكم في موضع الحال، والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالا إلا إذا اقترن بقد، وقد يجوز تقديرها عندهم إن لم يظهر.

وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير قد وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل.⁽¹⁾

على أن ظنكم خبر والذي ظننتم نعت أو بدل وبربكم متعلقان بظننتم وجملة أرداكم خبر ثان ويجوز إعراب ظنكم بدلا من ذلكم² أو ظنكم خبر وجملة أرداكم حال فأصبحت عطف على أرداكم وأصبح واسمها ومن الخاسرين خبرها.⁽³⁾

((وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ)) مرفوع بحجر الابتداء ، و((أَرَدْنَاكُمْ)) خبر ثان ، ويجوز أن يكون ((ظَنُّكُمُ))

بدلا من ((وَذَلِكُمُ)) ، ويكون المعنى وظنكم الذي بربكم أرداكم ، ومعنى ((أَرَدْنَاكُمْ)) أهللكم .⁽⁴⁾

العرض والتحليل :

(الواو) عاطفة (ظَنُّكُمُ) بدل من اسم الإشارة أو هو خبر المبتدأ (وَذَلِكُمُ) ، والموصول بدل من ظنكم . أو عطف بيان عليه، وجملة أرداكم حال .. ويجوز أن يكون (ظَنُّكُمُ) والموصول ، وجملة أرداكم أخباراً، (الَّذِي) موصول في محل رفع نعت لظنكم (بِرَبِّكُمْ) هو في موضع المفعول الثاني أي ظننتموه كائنا بربكم (الفاء) عاطفة (من الخاسرين) متعلق بمحذوف خبر أصبحتم، وأتبع اسم الإشارة بالبدل بقوله (ظنكم) لزيادة بيانه ليتمكن ما بعقبه من الخبر، والخبر هو (فعل أرداكم) وما تفرع عليه .⁵

، ينظر : الطاهر إبراهيم سليمان أحمد ، تعقبات أبي حيان الأندلسي على الزمخشري في تفسيره الكشاف في النصف الثاني من القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان - السودان - 1430هـ - 2009م ،

ص : 90 البحر المحيط ج7 / ص: 472⁽¹⁾

² إعراب القرآن ، ص : 913

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8 / ص: 548

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4 / ص: 384

⁵ التحرير والتنوير ، ج24 / ص : 272

وجملة : ((وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ...)) لا محل لها معطوفة على جملة لكن ظننتم ، وجملة : ((الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ...)) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِي)، وجملة : ((أَرَدْنَاكُمْ...)) في محل رفع خبر مبتدأ ((وَذَلِكُمْ)، وجملة : ((فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ)) في محل رفع معطوفة على جملة أَرَدْنَاكُمْ .⁽¹⁾

﴿ الزخرف ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوْ مَنْ يُدَّخِرُ فِي الْحَلِيِّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف/18]

الموضع : الْخِصَامِ

صاحب الموقف : الجمهور

ويبعد هذا القول قوله: وهو في الخصام غير مبين، إلا إن أريد بنفي الإبانة نفي الخصام أي لا يكون منها خصام فإنه كقوله: على لا حب لا يهتدي بمناره أي: لا منار له فيهتدي به. ومن: في موضع نصب، أي وجعلوا من ينشأ. ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء، أي من ينشأ جعلوه لله.²

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور: ينشأ مبنيا للفاعل، والجحدري في قول: مبنيا للمفعول مخففا، وابن عباس وزيد بن علي والحسن ومجاهد والجحدري: في رواية، والأخوان وحفص والمفضل وأبان وابن مقسم وهارون، عن أبي عمرو: مبنيا للمفعول مشددا، والحسن: في رواية ينشأ على وزن يفاعل مبنيا للمفعول، والمناشأة بمعنى الإنشاء، كالمعلاة بمعنى الإعلاء. وفي الخصام: متعلق بمحذوف تفسيره غير مبين، أي وهو يبين في الخصام. ومن أجاز أما زيدا، غير ضارب بإعمال المضاف إليه في غير أجاز أن يتعلق بمبين، أجرى غير مجرى لا. وبتقديم معمول أما بعد لا مختلف فيه، وقد ذكر ذلك في النحو.⁽³⁾

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 301

² البحر المحيط ج8/ ص : 10

³ البحر المحيط ج8/ ص: 11 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج9/ ص: 73

العرض والتحليل:

فهنا أجاز تقدم معمول المضاف إليه (غير) إذا كانا صالحين لحلول (لا) النافية والمضارع محلها، وقولك : أنا زيدا غير ضارب، حكى ابن الحاج جواز التقديم في الثاني ، وإن كان المضاف كلمة غير فتلاثة أقوال :

- 1/ المنع مطلقا وهو رأي ابن السراج ، واختاره أبو حيان .
 - 2/ والجواز مطلقا ، وبه قال السيرافي والزمخشري وابن مالك .
 - 3/ والتفصيل ، فإن كان معمول ظرفا جاز ، وإلا امتنع ، وذهب بعضهم إلى أن معيار صحته صحة تقديره مضارع منفي ب (لا) محله ¹ .
- وجملة : ((وَهُوَ فِي الْخِصَامِ...)) في محل نصب حال . (2)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف/26-27]

الموضع : الَّذِي فَطَرَنِي

صاحب الموقف : الزمخشري

الوجه الإعرابي :

قوله تعالى : (الَّذِي فَطَرَنِي) فيه غير وجه أن يكون منصوبا على أنه استثناء منقطع ، كأنه قال : لكن الذي فطرنى فإنه سيهدى ، وأن يكون مجرورا بدلا من المجرور بمن ، كأنه قال إنني براء مما تعبدون إلا من الذي فطرنى ، فإن قلت كيف تجعله بدلا وليس من جنس ما يعبدون من وجهين : أحدهما أن ذات

١ محمد خالد الرهاوي ، القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني (ضوابط وتحليل) ، ط1 ، دار وجوه للنشر والتوزيع ، الرياض

1 - السعودية ، 1440 هـ - 2018 م ، ص : 91

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25 / ص : 73

الله مخالفة لجميع الذوات ، فكانت مخالفة لذوات ما يعبدون، والثاني أن الله تعالى غير معبود بينهم والأوثان معبودة ؟ قلت : قالوا : كانوا يعبدون الله مع أوثانهم وأن تكون (إِلَّا) صفة بمعنى ، غير على أن (ما) في تعبدون موصوفة تقديرية : إني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني ...¹

والمعنى إنا نتبرأ مما تعبدون إلا من الله عزوجل ، ويجوز أن يكون ((إِلَّا)) بمعنى لكن فيكون المعنى لكن الذي فطرني فإنه سيهدين .⁽²⁾

قال أبو حيان :

وجه البديل لا يجوز، لأنه إنما يكون في غير الموجب من النفي والنهي والإستفهام ، ألا ترى أنه يصلح ما بعد إلا لتفريغ العامل له ، وأني برئ لما بعد إلا وهذه المسألة فيها خلاف من النحويين من قال توصف بها النكرة والمعرفة فعلى هذا تبقى موصولة ، ويكون إلا في موضع الصفة للمعرفة ، وجعله فطرني في صلة الذي تنبيه على أنه لا يعبد ولا يستحق العبادة إلا الخالق .⁽³⁾

﴿ سورة الجاثية ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [الجاثية/2]

الموضع : تَنْزِيلُ الْكِتَابِ

صاحب الموقف : عبد الله الرازي

الوجه الإعرابي :

وقال أبو عبد الله الرازي: وقوله: العزيز الحكيم، يجوز جعله صفة لله.

¹ البحر المحيط ، ج 8 / ص: 12، ينظر : الكشاف للزمخشري ، ص : 988

⁽²⁾ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ج 4/ ص: 408

⁽³⁾ البحر المحيط ، ج 8 / ص: 13

فيكون ذلك حقيقة وإن جعلناه صفة للكتاب، كان ذلك مجازاً والحقيقة أولى من المجاز، مع أن زيادة القرب توجب الرجحان، وهذا الذي ردد في قوله: وإن جعلناه صفة للكتاب لا يجوز. لو كان صفة للكتاب لوليه، فكان يكون لتركيب: تنزيل الكتاب العزيز الحكيم من الله، لأن من الله، إما أن يكون متعلقاً بتنزيل، وتنزيل خير لحم، أو لمبتدأ محذوف، فلا يجوز الفصل به بين الصفة والموصوف، لا يجوز أعجبي ضرب زيد سوط الفاضل أو في موضع الخبر، وتنزيل مبتدأ، فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف أيضاً، لا يجوز ضرب زيد شديد الفاضل، والتركيب الصحيح في نحو هذا إن يلي الصفة موصوفها.⁽¹⁾

وتنزيل الكتاب مبتدأ ومن الله خبره والعزيز الحكيم نعتان لله ويجوز أن يعرب تنزيل خير لمبتدأ محذوف ومن الله متعلقان به .⁽²⁾

العرض والتحليل :

هنا ذكر أبو حيان أن هذا الموضع حمل توجيهين اثنين ، أحدهما أنها مؤولة لصفة ويقصد (تنزيل) أي جعلناه تنزيلاً للكتاب ، وأنه لا يجوز فصل الصفة عن الموصوف وكأنه قال - الرازي - تنزيل الكتاب العزيز الحكيم من الله ، بفصل تنزيل عن الموصوف إذ يتعارض التركيب والترتيب ، بأن تلي الصفة موصوفها ، بقوله رداً عن ذلك - لا يجوز - هذا القول، بل الراجح والأصوب لصحة المعنى ما كان توجيهه أقرب للحقيقة منه للمجاز ، على أن تنزيل مبتدأ ومن الله خبره والعزيز الحكيم نعتان ، وهذا الذي ذهب إليه النحاس : أنه مرفوع بالابتداء وخبره (من الله) ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر ابتداء محذوف أي هذا تنزيل الكتاب ، ويجوز أن يكون خبر عن (حم) ، (العزيز الحكيم) نعت وفيه معنى المدح.³

أي : (تَنْزِيلٌ) مبتدأ مرفوع (مِنْ اللَّهِ) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذا الذي ذهب إليه الرمخشري أن جعل ((من الله)) صلة للتنزيل أي : كان تنزيل الكتاب مبتدأ، والظرف خبراً⁴ ، وجملة : ((تَنْزِيلٌ أَلَكْتُبِ مِنْ اللَّهِ)) لا محل لها ابتدائية .⁽⁵⁾

(1) البحر المحيط ج8/ ص: 43

(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج9 / ص: 141

(3) إعراب القرآن ، ص : 966

(4) تفسير الكشاف ، ص : 1004

(5) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25/ ص : 139

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿٨/مُجَد/8﴾

الموضع : فَتَعَسَا

صاحب الموقف : النقاش ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

وحكى النقاش: قبحا. والذين كفروا: مبتدأ، والفاء داخلة في خبر المبتدأ وتقديره: فتعسهم الله تعسا. فتعسا: منصوب بفعل مضمر، ولذلك عطف عليه الفعل في قوله: وأضل أعمالهم. ويجوز أن يكون الذين منصوبا على إضمار فعل يفسره قوله: فتعسا لهم، كما تقول: زيدا جدعا له.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: فإن قلت: على م؟ عطف قوله: وأضل أعمالهم؟ قلت: على الفعل الذي نصب تعسا، لأن المعنى: فقال تعسا لهم، أو فقضى تعسا لهم وتعسا لهم نقيض لعي له انتهى. وإضمار ما هو من لفظ المصدر أولى، لأن فيه دلالة على ما حذف. وقال ابن عباس: يريد في الدنيا القتل، وفي الآخرة التردى في النار، على أن إعرابها مفعول مطلق لفعل محذوف⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فكأنه قال : فأتعسهم الله وأضل أعمالهم، لأن الدعاء قد يجري مجرى الأمر والنهي، ألا ترى أن أضل فعل، وأنها مردودة على التعس، وهو اسم لأن فيه معنى أتعسهم، وهو الذي مال إليه على أن إعرابها مفعول مطلق وتقدير المحذوف (فأتعسهم الله تعسا) وهذا الذي قال به النقاش في الموقف الأول، وانتصب (تعسا) على المفعول المطلق بدلا من فعله، والتقدير: فتعسوا تعسهم، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله مثل تبا له، وويحا له، وقصد من الإضافة اختصاص التعس بهم، ثم أدخلت على لام التبيين فصار (تعسا لهم) والمجرور متعلق بالمصدر، أو بعامله المحذوف على التحقيق وهو مختار ابن مالك وإن أباه ابن هشام².

(1) البحر المحيط، ج8/ص: 77

² التحرير والتنوير، ج26/ص: 171

((وَالَّذِينَ)) في موضع رفع على الإبتداء ، ويكون ((فَتَعَسَّأَ لَهُمُ)) الخبر ، ويجوز أن يكون نصبا على معنى أتعسهم الله ، والتعس في اللغة الإنحطاط والعتور .⁽¹⁾

((فَتَعَسَّأَ)) مفعول مطلق لفعل محذوف ((لَهُمُ)) متعلق ب ((فَتَعَسَّأَ)) ، فاللام فيها معنى التعدية ، أو الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره العذاب لهم .²

فهي منصوب على المصدر ، وتقديره ، تعسا ويقال ، أيضا : أتعسهم إتعاسا ، والأجود ههنا النصب ، لأنه مشتق من فعل مستعمل .³

وجملة : ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا...)) لا محل لها استنافية وجملة : ((كَفَرُوا...)) لا محل لها صلة الموصول ((وَالَّذِينَ)) ، وجملة : ((فَتَعَسَّأَ...)) في محل رفع خبر المبتدأ (الذين) ، وجملة : ((أضل...)) في محل رفع معطوفة على جملة (تعسوا) المقدره .⁽⁴⁾

﴿سورة الذاريات﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [

الذاريات/ 23]

الموضع : لَحَقُّ مِثْلَ مَا

صاحب الموقف : الكسائي ، الجمهور (الخليل)

الوجه الإعرابي الأول :

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج5/ص: 8

⁽²⁾ إعراب القرآن ، ص : 992

⁽³⁾ البيان في غريب إعراب القرآن ، ص : 374

⁽⁴⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26/ص : 213

قرأ الكسائي، وأبو بكر، والحسن، وابن أبي إسحاق حمزة، ، والأعمش: بخلاف عن ثلاثتهم. مثل بالرفع: صفة لقوله: لحق⁽¹⁾

الوجه الإعرابي الثاني :

وباقى السبعة، والجمهور: بالنصب²، وقيل: هي فتحة بناء، وهو نعت كحاله في قراءة من رفع. ولما أضيف إلى غير متمكن بني، وما على هذا الإعراب زائدة للتوكيد، والإضافة هي إلى أنكم تنطقون. وقال المازني: بني مثل، لأنه ركب مع ما، فصار شيئاً واحداً، ومثله: ويحما وهيما وابنما، ...

فقرئت بالرفع والنصب ، فالحجة لمن رفع : أنه جعله صفة للحق ، والحجة لمن نصب : أنه بناه مع ((ما)) بناءً ((لا رجل عندك)) ، فإن قيل : كيف جعل نطقهم حقاً، وهم كفرة؟ فقل: معناه : إنه لحق مثل نطقكم ، كما تقول : إنه لحقٌ كما أنك ها هنا .³

فأكرم بنا أو أما وأكرم بنا ابنما، وابنما ليس ابنا بني مع ما، بل هذا من باب زيادة الميم فيه، وإتباع ما في الآخر، إذ جعل في الميم الإعراب. تقول: هذا ابنم، ورأيت ابنما، ومررت بابنم، وليست ما في الثلاث في ابنما مركبة مع ما، كما قال: بل الفتحة في ابنما حركة إعراب، وهو منصوب على التمييز، وأنشد النحويون في بناء الاسم مع الحرف قول الراجز:

أثور ما أصيدكم أو ثورين ... أم تيكم الجماء ذات القرنين⁴

وقيل: هو نعت لمصدر محذوف تقديره: إنه لحق حقاً مثل ما أنكم، فحركته حركة إعراب. وقيل: انتصب على أنه حال من الضمير المستكن لحق، وإن كان نكرة، فقد أجاز ذلك الجرمي وسيبويه في مواضع من كتابه. والنطق هنا عبارة عن الكلام بالحروف والأصوات في ترتيب المعاني. ويقول الناس: هذا حق، كما أنك ها هنا وهذا حق، كما أنك ترى وتسمع، وهذا كما في الآية. وما زائدة بنص الخليل، ولا يحفظ حذفها، فتقول: ذا حق كأنك ها هنا، والكوفيون يجعلون مثلاً محلي، فينصبونه على الظرف، ويجيزون

(1) الحجة في علل القراءات السبع ، ج4/ ص : 371 .

² المصدر نفسه ، ج4/ ص : 371

³ الحجة في القراءات السبع ، ص : 332 ، ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة ، ص : 679

مُجَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، ط3، دار صادر ، بيروت ،

⁴ 1414هـ، ج4، ص: 111

زيد مثلك بالنصب، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون مثل فيها منصوبا على الظرف، واستدلواهم بالرد عليهم المذكور في النحو. ومن كلام بعض الأعراب: من ذا الذي أغضب الخليل حتى حلف، لم يصدقوه بقوله حتى أجنوه إلى اليمين.⁽¹⁾

فأما قراءة نصبه فيتوجه بعدة توجيهات :

- 1- أن يكون ركب مع ((ما)) : حتى صار شيئا واحدا .
- 2- أن يكون نعتا لمصدر محذوف أي : لحق حقا مثل نطقكم .
- 3- أن يكون منصوبا على الظرف على مذهب الكوفيين ، إذ يجيزون : زيد مثلك ، قال الفراء : وإن العرب لتنصبها إذا رفع بها الإسم ، فيقولون مثل عبدالله ؟ ويقولون : عبدالله مثلك ، وأنت مثله .⁽²⁾

العرض والتحليل :

فموقف أبي حيان أن الكوفيون أضافوا إلى الظروف مثلك وقِرْنِكَ وسِنِكَ ، ولُدُنْكَ ، وموضع السماع عندهم ((مثلك)) ، وقد أورد أبو حيان هذا المذهب الكوفي في تفسيره ، فقال : والكوفيون يجعلون مثلا محلا ، فينصبونه على الظرف ، ويجيزون : زيد مثلك بالنصب ، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون ((مَثَل)) فيها منصوبا على الظرف ، أما موقف أبي حيان تجاه ما ذكره الكوفيون في مثل فيورده في قوله : ولا يكون محلا خلافا للكوفيين ، وعلى ضوء ما سبق فيجوز في ((مَثَل)) المضاف إلى ما صدره ((مَا)) الإعراب والبناء .⁽³⁾

((مَثَل)) حال من الضمير في حق ، منصوبة وهو عند بعضهم مبني على الفتح في محل رفع نعت لحق لأنه مضاف إلى مبني . و (ما) نكرة موصوفة في محل جر مضاف إليه ، أو هي زائدة فيحسرسمها موصولة مع مثل أي مثلما ... والمصدر المؤول هو المضاف إليه .

⁽¹⁾ البحر المحيط ، ج 8/ ص: 136

⁽²⁾ موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع هجري من خلال تفسيرالبحرالحيط، ج 1/ص: 45

⁽³⁾ التحرير والتنوير ، ج 26/ ص : 355 ، ينظر : موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع هجري من خلال تفسير البحر المحيط ، ج 1/ ص : 46

وجملة : ((إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ)) لا محل لها جواب القسم .⁽¹⁾

وتوجيه معنى وإعراب (مآ) يتوقف على ما قبلها ذلك أن الأخوين وأبا بكر قرؤوا برفع (مِثْلٍ) وفيه عدة أوجه منها :

- 1- أن يكون خبرا ثانيا
- 2- أن يكون مع ما قبله خبرا واحدا نحو : هذا حلو حامض .
- 3- أن يكون نعتا ل " حق " وعلى هذه الأوجه الثلاثة تكون " مآ " زائدة ، وقرأ باقي السبعة بنصب ((مِثْلٍ)) وفيه عدة اوجه نذكر منها ما يتصل بزيادة " مآ "

- 1/ أن يكون نعتا ل " مآ " وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن .
 - 2/ أن يكون منصوبا على الظرف نحو : زيد مثلك .
 - 3/ أن يكون منصوبا على إسقاط الجار وهو كاف التشبيه .
 - 4/ أن يكون منصوبا على أنه نعت لمصدر محذوف أي : إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مآ أَنكُمْ تَطِيقُونَ .
 - 5/ أن يكون منصوبا على أنه حال من النكرة " لَحَقُّ " على مذهب سيبويه .
- وعلى القول ، فإن جعلت " مثل " معربة كانت " مآ " مزيدة ، وأنكم في محل خفض بالإضافة وإن جعلت " مِثْلٍ " مبنية جاز في " مآ " وجهان : أدهما : الزيادة ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة²

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَهِنَ بِمَا ءَاتَهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿١٨﴾﴾

[الطور/18]

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26/ ص : 229

² الحجة في علل القراءات السبع ، ج4/ ص : 373 /372

الموضع : فَكَّهِينَ

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: فكهين، نصبا على الحال، والخبر في جنات ونعيم. وقرأ خالد: بالرفع على أنه خبر إن، وفي جنات متعلق به. ومن أجاز تعداد الخبر، أجاز أن يكونا خبرين. ووقاهم معطوف على في جنات، إذ المعنى: استقروا في جنات، أو على آتاهم، وما مصدرية، أي فكهين بإبتائهم ربهم النعيم ووقايتهم عذاب الجحيم. وجوز أن تكون الواو في ووقاهم واو الحال، ومن شرط قد في الماضي، قال: هي هنا مضمرة، أي وقد وقاهم. وقرأ أبو حيوة:

ووقاهم، بتشديد القاف. كلوا واشربوا على إضمار القول: أي يقال لهم: هنيئا.

قال الزمخشري: أكلا وشربا هنيئا، أو طعاما وشرابا هنيئا، وهو الذي لا تنغيص فيه.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

ذكر أبو حيان وجهين لهذه المفردة بقوله أنها حال وهو قول الجمهور ، ومن قرأها بالرفع أنها خبر ، على أن ما آتاهم ربهم شرابا وطعاما لا تنغيص فيه ، وهو الذي أشار إليه الزمخشري في تحديد الحال .
أي : فأكهين على الحال ، فيجوز الرفع في غير القرآن على أنه خبر (إن) (بما آتاهم ربُّهم) بما أعطاهم ورزقهم .

فهي حال من ضمير الاستقرار خبر إن (بِمَا) متعلق ب (فَكَّهِينَ) والعائد محذوف .

وجملة : ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ...)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ))

لا محل لها صلة الموصول (ما) ، وجملة : ((وَوَقَّاهُمْ)) في محل رفع معطوفة على خبر إن .⁽²⁾

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 145

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج27/ ص : 22

﴿سورة القمر﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ^٤ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ^٣﴾ [القمر/ 3]

الموضع: مُّسْتَقَرٌّ

صاحب الموقف: الزمخشري

الوجه الإعرابي:

وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي: مستقر بكسر القاف والراء معا صفة لأمر. وخرجه الزمخشري على أن يكون وكل عطفا على الساعة، أي اقتربت الساعة، واقترب كل أمر مستقر يستقر ويتبين حاله، وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب، نحو: أكلت خبزا وضربت زيدا، وأن يجيء زيد أكرمه ورحل إلى بني فلان ولحما، فيكون ولحما عطفا على خبزا، بل لا يوجد مثله في كلام العرب. وخرجه صاحب اللوامح على أنه خبر لكل، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جر للمجاورة، وهذا ليس بجيد، لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمرا لدلالة المعنى عليه، والتقدير:

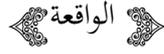
وكل أمر مستقر بالغوه، لأن قبله: وكذبوا واتبعوا أهواءهم: أي وكل أمر مستقر لهم في القدر من خير أو شر بالغه هم. وقيل: الخبر حكمة بالغة، أي وكل أمر مستقر حكمة بالغة.⁽¹⁾

العرض والتحليل:

فهنا ذكرت ثلاثة أوجه نحوية رد عليها أبا حيان وهي: صفة على ظان يكون وكل عطفا على ما سبقها، وقال أن أبا حيان هذا بعيد وماقالت به العرب في كلامها لأن بينهما ثلاث جمل، الثاني: أنه خبر لكل وأن هذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ لأنه لم يُعهد ذلك في صنعة النحاة، والثالث: وهو الأسهل في نظر أبي حيان والأرجح والأصوب مبتدأ وخبرا مضمرا لدلالة المعنى عليه: أي: وكل (أمر) مستقر، والمعنى: وكل أمر من خير أو شر مستقر قراره ومُتناه مُتتهاه.

(1) البحر الحيط، ج8/ص: 172، ينظر: التحرير والتنوير، ج27/147، ينظر: إعراب القرآن، ص: 1061

(الواو) عاطفة في الموضعين واستثنائية في الثالث ، وجملة : ((وَكَذَّبُوا...)) لا محل لها معطوفة على جملة يعرضوا ، أو استثنائية، وجملة : ((وَاتَّبَعُوا...)) لا محل لها معطوفة على جملة يعرضوا أو في محل نصب حال من فاعل كذبوا .. وجملة : ((وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ...)) لا محل لها إستثنائية .⁽¹⁾



قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴿٩﴾ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الواقعة/8-10]

الموضع : وَالسَّابِقُونَ

صاحب الموقف : ابن عطية

فأصحاب الميمنة ، قال الحسن والربيع : هم الميامين على أنفسهم ، وقيل : الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم. وقيل: أصحاب المنزلة السنية، كما تقول: هو مني باليمين. وقيل: المأخوذ بهم ذات اليمين، أو ميمنة آدم المذكورة في حديث الإسراء في الأسود. وأصحاب المشئمة: هم من قابل أصحاب الميمنة في هذه الأقوال، فأصحاب مبتدأ، وما: مبتدأ ثان استفهام في معنى التعظيم، وأصحاب الميمنة خبر عن ما، وما بعدها خبر عن أصحاب، وربط الجملة بالمبتدأ تكرر المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون ذلك في موضع التهويل والتعظيم، وما تعجب من حال الفريقين في السعادة والشقاوة، والمعنى: أي شيء هم. والسابقون السابقون: جوزوا أن يكون مبتدأ وخبراً، نحو قولهم: أنت أنت، وقوله: أنا أبو النجم، وشعري شعري، أي الذين انتهوا في السبق، أي الطاعات، وبرعوا فيها وعرفت حالهم. وأن يكون السابقون تأكيداً لفظياً، والخبر فيما بعد ذلك وأن يكون السابقون مبتدأ والخبر فيما بعده، وتقف على قوله: والسابقون، وأن يكون متعلق السبق الأول مخالفاً للسبق الثاني. والسابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة، فعلى هذا جوزوا أن يكون السابقون خبراً لقوله: والسابقون، وأن يكون صفة والخبر فيما بعده.²

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 27 / ص : 64

²البحر المحيظ ، ج 8 /ص : 204

الوجه الإعرابي : قال ابن عطية: ومذهب سيبويه أنه يعني السابقون خبر الابتداء، يعني خبر والسابقون، وهذا كما تقول: الناس الناس، وأنت أنت، وهذا على تفخيم الأمر وتعظيمه.

انتهى. ويرجح هذا القول أنه ذكر أصحاب الميمنة متعجبا منهم في سعادتهم، وأصحاب المشأمة متعجبا منهم في شقاوتهم، فناسب أن يذكر السابقون مثبتا حالهم معظما، وذلك بالإخبار أنهم نهاية في العظمة والسعادة، والسابقون عموم في السبق إلى أعمال الطاعات، وإلى ترك المعاصي.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

وهذا الذي استقر عليه النحاة وأبوحيان بتوجيههم لهذا الموضع من الآية وجمع في قول الزجاجي وكلها آراء صحيحة في نظره بقوله : ويجوز وهذا إقرار منه إلى ما ذهبوا إليه ، فيجوز أن يكون السابقون الأول مرفوعا بالابتداء والثاني من صفتته ، وخبر الابتداء ((أولئك المقربون))².

والسابقون الأول رفع بالابتداء، والثاني توكيد، ويكون الخبر أولئك المقربون، ثم أخبر أين محلهم فقال في جنات النعيم .⁽³⁾

(الفاء) استئنافية للتقريع (مآ) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان خبره (أَصْحَابُ) التي بعدها وذلك في الآيتين :

(السَّادِقُونَ) الثاني توكيد للأول مرفوع (المقربون) خبر المبتدأ (أولئك) أو بدل من اسم الإشارة ، والخبر (في جنات) وهي الأخيرة متعلق بخبر ثان للمبتدأ (أولئك) .⁽⁴⁾ وجملة : ((أَصْحَابُ الْمِيمَنَةِ...)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((مآ أَصْحَابُ...)) في محل رفع خبر المبتدأ أصحاب ، وجملة : ((وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ...)) لا محل لها معطوفة على الاستئنافية ، وجملة : ((مآ أَصْحَابُ...)) في محل رفع خبر المبتدأ أصحاب (الثاني) ، و (الواو) عاطفة (السَّادِقُونَ) مبتدأ خبره

(1) البحر المحيط ، ج 8 /ص: 204 ، ينظر التحرير والتنوير ، ج 27 /ص : 287

(2) الجامع لأحكام القرآن ، ج 20 /ص : 183، ينظر : إعراب القرآن ، ص : 1086

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ج 5 /ص: 109

(4) المرجع نفسه ، ج 27 /ص : 112

جملة أولئك المقربون وقيل خبره السابقون الثاني أي : السابقون إلى الخبر السابقون إلى الجنة أو ما في معنى ذلك ... ولكن الكلام بذلك يحتاج إلى كثير من التأويل ، فالإعراب على هذا مفضول¹.

﴿ سورة الحشر ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ

[الحشر / 17] ﴿ ١٧ ﴾

الموضع : عَاقِبَتُهُمَا

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: عاقبتهما بنصب التاء والحسن وعمرو بن عبيد وسليم بن أرقم: برفعهما. والجمهور: خالدین بالياء حالا، وفي النار خبر أن وعبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن عبلة: بالألف، فجاز أن يكون خبر إن، والظرف ملغى وإن كان قد أكد بقوله: فيها، وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة، لأنه إذا أكد عندهم لا يلغى. ويجوز أن يكون في النار خبرا، لأن خالدین خبر ثان، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه.⁽²⁾

فكان عاقبتهما على اسم كان ويكون خبر كان أنهما في النار على معنى فكان عاقبتهما كونهما في النار وقرأ فكان عاقبتهما والنصب أحسن ، ويكون اسم كان أنهما.⁽³⁾

العرض والتحليل :

وهذا الموضع جاء في تقديم الفعل الناقص على اسمه جوازا : فقدم الخبر (عاقبتهما) على الاسم للاهتمام والعناية والتخصيص والتشويق إلى الاسم ، وفي هذا حاول بعض الباحثين حصر أغراض تقديم

¹الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج27/ص:112

⁽²⁾ البحر المحيط ، ج8/ص: 248

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج5/ص: 149

خبر كان على اسمها في القرآن الكريم ، فكانت ما يقرب من ستة عشر غرضاً ، وهذا الذي ذكر في كتاب بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم .¹

فقال أبو حيان في توجيه هذه المفردة أن عاقبتهما اسم لكان ، فمن قرأ بالنصب كان أحسن وأجود في التوجيه ، بخلاف من رفع الكلمة بالعود مباشرة على حرف إن ، وذهب في تقديرها على أقوال ليس لها صحة في ذلك ، وهو الذي علق عليه أبو حيان - بلا يجوز - وهو الراجح في نظره ، لميله لرأي الجمهور

وهذا الذي ذكره النحاس بقوله: من قرأ بالرفع جعلها اسم كان، وذكرها، لأن تأنيثها غير حقيقي

(يقصد بذلك النار)² ، وجملة : ((فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا)) لا محل لها إستثنائية .⁽³⁾

﴿ سورة الطلاق ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ [الطلاق / 11]

الموضع : رَسُولًا

صاحب الموقف : ابن عطية ، والزجاج ، وأبو علي الفارسي

والظاهر أن الذكر هو القرآن، وأن الرسول هو مُحَمَّدٌ ﷺ. فإما أن يجعل نفس الذكر مجازاً لكثرة يقدر منه الذكر، فكأنه هو الذكر، أو يكون بدلاً على حذف مضاف، أي ذكر رسول. وقيل: رسولاً نعت على حذف مضاف، أي ذكر، ذا رسول. وقيل: المضاف محذوف من الأول، أي ذا ذكر رسولاً، فيكون رسولاً نعتاً لذلك المحذوف أو بدلاً. وقيل: رسول بمعنى رسالة، فيكون بدلاً من ذكر، أو يبعده قوله بعده يتلوا عليكم، والرسالة لا تسند التلاوة إليها إلا مجازاً. وقيل:

¹ القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني (ضوابط وتحليل) ، ص : 151 .

² إعراب القرآن ، ص : 1134

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 28 / ص : 207

الذكر أساس أسماء النبي ﷺ. وقيل: الذكر: الشرف لقوله: وإنه لذكر لك ولقومك ، فيكون رسولا بدلا منه وبيانا له. وقال الكلبي: الرسول هنا جبريل عليه السلام، وتبعه الزمخشري فقال: رسولا هو جبريل صلوات الله وسلامه عليه، أبدل من ذكر لأنه وصف بتلاوة آيات الله، فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر، فصح إبداله منه.

ولا يصح لتباين المدلولين بالحقيقة، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال، وهذه الأعراب على أن يكون ذكرا ورسولا لشيء واحد. وقيل: رسولا منصوب بفعل محذوف، أي بعث رسولا، أو أرسل رسولا، وحذف لدلالة أنزل عليه، ونحا إلى هذا السدي،

الوجه الإعرابي : وهذا الذي اختاره ابن عطية. وقال الزجاج وأبو علي الفارسي: يجوز أن يكون رسولا معمولا للمصدر الذي هو الذكر. انتهى. فيكون المصدر مقدرا بأن، والقول تقديره: أن ذكر رسولا وعمل منونا كما عمل، أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما، كما قال الشاعر :

بضرب بالسيوف رءوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقليل¹

وقرىء: رسول بالرفع على إضمار هو ليخرج، يصح أن يتعلق بيتلو وبأنزل. الذين آمنوا: أي الذين قضى وقدر وأراد إيمانهم، أو أطلق عليهم آمنوا باعتبار ما آل أمرهم إليه. وقال الزمخشري: ليحصل لهم ما هم عليه الساعة من الإيمان والعمل الصالح، لأنهم كانوا وقت إنزاله غير مؤمنين، وإنما آمنوا بعد الإنزال والتبليغ. انتهى. والضمير في ليخرج عائد على الله تعالى، أو على الرسول ﷺ، أو على الذكر. ومن يؤمن:

راعى اللفظ أولا في من الشرطية، فأفرد الضمير في يؤمن، ويعمل، ويدخله، ثم راعى المعنى في خالدين، ثم راعى اللفظ في قد أحسن الله له فأفرد واستدل النحويون بهذه الآية على مراعاة اللفظ أولا، ثم مراعاة المعنى، ثم مراعاة اللفظ. (2)

و ((رَسُولًا)) منصوب على ثلاثة أوجه ، أجودها أن يكون قوله : ((قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ

ذِكْرًا ۝ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ ... ۝)) [الطلاق/10-11]

ديوان طرفة بن العبد ، تح : مهدي محمد ناصر الدين ، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ-

¹ 2002م، ج1، ص33

(2) البحر المحيط ، ج8/ ص: 282

دليلاً على إضمار أرسل رسولا يتلو عليكم، ويجوز أن يكون يعني بقوله (رَسُولًا) النبي عليه السلام، ويكون (رَسُولًا)، منصوباً بقوله ((رَسُولًا)) فيكون المعنى قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولا يتلو، ويكون رسولا بدلاً من ذكر، ويكون يعني به جبريل عليه السلام، ويكون دليل هذا القول قوله يعني به جبريل عليه السلام ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء/ 193 / 195] (1)

العرض والتحليل :

(رَسُولًا) مفعول به لفعل محذوف أي أرسل رسولا ، ويجوز أن يكون بدلاً من (ذِكْرًا) ، أو مفعول به للمصدر (ذِكْرًا) ، أو مفعول به لفعل محذوف على الإغراء أي ، كأنه قال : اتبعوا رسولاً ، وقيل : الذكر هنا للشرف² ، وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان في توجيه المفردة وما ذكره الزمخشري وابن عطية وأبو علي ومال في توجيه ذلك إلى مقاله ابن عطية ، بنصب رسولا ، وهو وجه العربية ، ولو كانت رسولاً بالرفع كان صواباً ، لأن الذكر رأس آية ، والاستئناف بعد الآيات حسن³ . وكلها أوجه لها نفس المعنى .

﴿ سورة المعارج ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴾ [المعارج / 8]

الموضع : يَوْمَ تَكُونُ

صاحب الموقف : الزمخشري

(1) معاني القرآن وإعرابه ج5 / ص : 188

(2) الجامع لأحكام القرآن ، ج21 / ص : 62

(3) معاني القرآن للفراء ، ج3 / ص : 164

الوجه الإعرابي: نصب يوم تكون بقرينا أي: يمكن ولا يتعذر في ذلك اليوم ، أو بإضمار يقع لدلالة واقع عليه ، أو يوم تكون السماء كاملهل كان كين وكيت ، أو هو بدل عن في يوم فيمن علقه بواقع .. (1)

العرض والتحليل :

لا يجوز هذا ، لأن (في يوم) وإن كان في موضع نصب لا يبدل منه منصوب ، لأن مثل هذا ليس من المواضع التي تراعى في التوابع لأن حرف الجر فيها ليس بزائد ولا محكوم له بحكم الزائد ، وإنما يجوز مراعاة المواضع في حرف الجر الزائد كقوله :

يا بني لبني لستما بيد إلا يدا ليست لها عضد (2)

ولذلك لا يجوز (مررت بزید الخياط) على مراعاة موضع بزید ، ولا (مررت بزید وعمراً) ولا (غضبت على زيد وجعفر) ولا (مررت بعمر وأخاك) على مراعاة الموضع (فإن قلت) الحركة في يوم تكون حركة بناء لا حركة إعراب ، فهو مجرور مثل (في يوم) (قلت) لا يجوز بناؤه على مذهب البصريين ، لأنه أضيف إلى معرب ، لكنه يجوز على مذهب الكوفيين فيتمشى كلام الزمخشري على مذهبهم إن كان إستحضره وقصده (3)

قال النحاس : يكون التقدير : يقع هذا أو يبصرونهم يوم تكون السماء كاملهل ، وأضيف يوم إلى الفعل ، لأنه بمعنى المصدر وعطف عليه . (4)

﴿سورة الجن﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن/3]

الموضع : جَدُّ رَبِّنَا

(1) تعقبات أبي حيان الأندلسي على الزمخشري في تفسيره الكشاف في النصف الثاني من القرآن الكريم ، ص : 69.

البيت من بحر الكامل لأوس بن حجر ، ينظر ديوانه (21) ونسب لطفة ، ينظر : شرح المفصل لغبن يعيش ج2 / ص : 90 (2)

البحر المحيط ، ج8 / ص : 328 ، ينظر : تعقبات أبي حيان الأندلسي على الزمخشري في تفسيره الكشاف في النصف الثاني من القرآن الكريم ، ص : 70 . (3)

(4) تعقبات أبي حيان الأندلسي على الزمخشري في تفسيره الكشاف في النصف الثاني من القرآن الكريم ، ص : 70

صاحب الموقف : ابن عطية ، غيره من النحاة

وقرأ عكرمة: جدا ربنا، بفتح الجيم والبدال منونا، ورفع ربنا وانتصب جدا على التمييز المنقول من الفاعل، أصله تعالى جد ربنا. وقرأ قتادة وعكرمة أيضا: جدا بكسر الجيم والتنوين نصبا، ربنا رفع.

الوجه الإعرابي : قال ابن عطية: نصب جدا على الحال، ومعناه: تعالى حقيقة و متمكنا. وقال غيره: هو صفة لمصدر محذوف تقديره: تعاليا جدا، وربنا مرفوع بتعالى. وقرأ ابن السمين: جدي ربنا، أي جدواه ونفعه، وقرأ الجمهور: يقول سفيها: هو إبليس. وقيل: هو اسم جنس لكل سفيه، وإبليس مقدم السفهاء.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

والقول في الفتح أنه معطوف على المعنى ، والتقدير فآمنا به وآمنا ، وأنه تعالى جد ربنا فإنه في موضع نصب ، وأحسن ما روي في معناه ما ذكره ابن عباس : أنها بمعنى الغنى والعظمة والرفعة ، وأصل الجد في اللغة الإرتفاع ، ولهذا القول مال أبوحيان وهو الذي ذهب إليه النحاس وابن عطية وغيره من الجمهور. وجملة : (تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ..) لا محل لها اعتراضية دعائية، أو في محل نصب حال من (قُرْعَانًا) الموصوف ب (عَجَبًا) .⁽²⁾

﴿سورة القيامة﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [القيامة: 14]

الموضع : بَصِيرَةٌ

صاحب الموقف : الفراء

خبر عن الإنسان، أي شاهد، قاله قتادة، والهاء للمبالغة. وقال الأخفش: هو كقولك: فلان عبرة وحجة. وقيل: أنت لأنه أراد جوارحه، أي جوارحه على نفسه بصيرة.

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 341

(2) إعراب القرآن ، ص : 1208، ينظر الجدول في إعراب القرآن وصفه وبيانه ، ج29/ ص : 112

الوجه الإعرابي :

وقيل: بصيرة مبتدأ محذوف الموصوف، أي عين بصيرة، وعلى نفسه الخبر. والجمللة في موضع خبر عن الإنسان، والتقدير عين بصيرة، وإليه ذهب الفراء وأنشد:

كأن على ذي العقل عينا بصيرة بمقعده أو منظر هو ناظره

يحاذر حتى يحسب الناس كلهم من الخوف لا تخفى عليهم سرائره¹

وعلى هذا نختار أن تكون بصيرة فاعلا بالجار والمجرور، وهو الخبر عن الإنسان.

ألا ترى أنه قد اعتمد بوقوعه خبرا عن الإنسان؟ وعلى هذا فالتاء للتأنيث. وتأول ابن عباس البصيرة بالجوارح أو الملائكة الحفظة. والمعاذير عند الجمهور الأعذار، فالمعنى: لو جاء بكل معذرة يعتذر بها عن نفسه فإنه هو الشاهد عليها والحجة البينة عليها. وقيل: المعاذير جمع معذرة. وقال الزمخشري: قياس معذرة معاذر، فالمعاذير ليس بجمع معذرة، وإنما هو اسم جمع لها، ونحو المناكير في المنكر. انتهى. وليس هذا البناء من أبنية أسماء الجموع، وإنما هو من أبنية جمع التكسير، فهو كمذاكير وملاميح والمفرد منهما لمحة وذكر ولم يذهب أحد إلى أنهما من أسماء الجموع، بل قيل: هما جمع للمحة وذكر على قياس، أو هما جمع لمفرد لم ينطق به، وهو مذكر وملمحة. وقال السدي والضحاك: المعاذير:

الستور بلغة اليمن، واحدا معذار، وهو يمنع رؤية المحتجب كما تمنع المعذرة عقوبة الذنب. وقاله الزجاج أيضا، أي وإن رمى مستورة يريد أن يخفي عمله، فنفسه شاهدة عليه.

وقيل: البصيرة: الكاتبان يكتبان ما يكون من خير أو شر، أي وإن تستر بالستور وإذا انت من العذر، فمعنى ولو ألقى، أي نطق بمعاذيره وقالها.⁽²⁾

¹ الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص:100، وقد عزاه القرطبي للفراء .

⁽²⁾ البحر المحيط، ج8/ ص: 377

العرض والتحليل :

(بَلِّ) للإضراب (عَلَى نَفْسِهِ) متعلق ب (بَصِيرَةً) وهو الخبر و (التاء) للمبالغة ، أو هو خبر مقدم للمبتدأ بصيرة بحذف موصوف أي عين بصيرة أو جوارح بصيرة ، والجملة خبر عن المبتدأ الإنسان .⁽¹⁾ ، والذي مال إليه أبو حيان من هذه الأقوال أنها فاعل لقوله : ((وعلى هذا نختار أن تكون بصيرة فاعلا بالجار والمجرور ، وهو الخبر عن الإنسان.)) ، ومن مفردات الترجيح عنده في تصويب رأي نحوي ما هو اختيار الأنسب . بقوله : ((نختار)) .

﴿سورة القارعة﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ ﴿القارعة/4﴾

الموضع : يَوْمَ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: يوم بالنصب، وهو ظرف، العامل فيه، قال ابن عطية: القارعة. فإن كان عنى بالقارعة اللفظ الأول، فلا يجوز للفصل بين العامل، وهو في صلة أل، والمعمول بالخبر وكذا لو صار القارعة علما للقيامة لا يجوز أيضا، وإن كان عنى اللفظ الثاني أو الثالث، فلا يلتئم معنى الظرف معه.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: الظرف نصب بمضمر دل عليه القارعة، أي تفرع يوم يكون الناس. وقال الحوفي: تأتي يوم يكون. وقيل: اذكر يوم. وقرأ زيد بن علي: يوم يكون مرفوع الميم، أي وقتها. يوم يكون الناس كالفراش المبتوث، قال قتادة: هو الطير الذي يتساقط في النار.⁽²⁾

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج29/ ص : 171

(2) البحر المحيط ، ج8/ ص: 504

العرض والتحليل : (يَوْمَ) ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف تقديره تقرر ، أو يأتي مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر ، فيوم منصوب على الظرف ، تقديره أيضا : تكون القارعة يوم يكون الناس كالفراش المبعوث ، قال قتادة : الفراش : الطيرُ يتساقط في النار والسراج ، وهي أوجه كذلك ذكرها أبو حيان من باب العرض لما دلت عليه من نفس المعنى وإن اختلفت بين الرفع والنصب¹ ، ويقول الجمهور لا يلتزم معنى الظرف معه ، إلا أن المعنى الجامع بينها هو حال الناس التساقط يوم القارعة ، وجملة : ((يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ...)) في محل جر مضاف إليه .⁽²⁾

القضايا الفعلية

سورة يس

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِن ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس/19]

موضع الموقف : أَإِن ذُكِّرْتُمْ

صاحب الموقف : سيبويه⁽³⁾ ، الكوفيون ويونس ، بعض القراء

1/ الوجه الإعرابي الأول سيبويه: يجعل المحذوف على مصب الاستفهام وهذا مذهب سيبويه ، بمعنى إن ذكرتم تنظيرون .

2/ الوجه الإعرابي الثاني الكوفيون : الكوفيون ويونس على قراءة مخففة ، وأن الهمزة الثانية أداة شرط حذفه جزاؤه للدلالة عليه ، وتقديره : أين ذكرتم صحبكم طائرکم ، ويدل عليه طائرکم معكم ، ومن جوز تقديم الجزاء على الشرط هم الكوفيون وأبو زيد والمبرد فيجوز أن يكون جوابه : طائرکم معكم وكان أصله : أين ذكرتم فطائرکم معكم ، فلما قدم حذفت الفاء ، على معنى : لأن ذكرتم تطيبرتم فإنه مفعول لأجله .

¹ الجامع لأحكام القرآن ، ج22/ ص : 444.

⁽²⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج30/ ص : 393

⁽³⁾ سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين أبو البشر ويقال له أبو الحسن .

3/ الوجه الإعرابي الثالث بعض القراء فقرؤوها بهمزة مفتوحة وياء ساكنة وفتح النون على أنها ظرف مكان⁽¹⁾

أي إن ذكرتم تطيرتم ، ويقرأ أن ذكرتم ، أي لأن ذكرتم .⁽²⁾

وقرأ أبو رزين (أن ذكرتم)) ومن كسر قال (أنن) جعله جزاء ، أدخل عليه ألف الاستفهام ، وقد ذكر عن بعض القراء (طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ) و (ذُكِّرْتُمْ) يريد طائرکم معكم حيثما كنتم ، والطائر هاهنا : الأعمال والرزق ، يقول : هو في أعناقكم ، ومن جعلها (أين) فينبغي له أن يخفف (ذكرتم) وقد خفف أبو جعفر المدني ...³ وذكر القراء في لهذا الموضع سبعة أوجه في قرائته لها معانيها .⁴

العرض والتحليل :

تعددت الأوجه الإعرابية حول هذا الموضع من هذه الآية بين سيبويه ويونس ، وبعض القراء حول الوجه الإعرابي لها بين : جعل المحذوف على مصب الاستفهام ، ومفعول لأجله ، وظرف مكان ، وكل أخذ بسياق وبفهم مخصوص للآية ضبط فيه الوجه ، إلا أن الوجه الذي ذهب إليه أبو حيان ورأى رجاحته بين هذه الأقوال هو : ما ذهب إليه شيخه سيبويه على مصب الاستفهام ، وما ذهب إليه القراء .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾ فَأَطَّلَعَ فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيرِ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الصفات: 54

[55-

مُّطَّلِعُونَ ، فَأَطَّلَعَ الموضع :

صاحب الموقف : الجمهور

(1) البحر المحيط ج 7 / ص : 314

أبي إسحق إبراهيم بن سري الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، تح : عبد الجليل عبده شلبي ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، 1408 هـ ، 1988 م ، ج 4 / ص : 283

أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، معاني القرآن ، ط 3 ، عالم الكتب ، 1403 بيروت - لبنان ، هـ - 1983 م ، ج 3 / ص : 374.

⁴ إعراب القرآن ، ص : 817 ، ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج 17 / ص : 427.

الوجه الإعرابي الأول : قرأ الجمهور (مُطَّلَعُونَ) بتشديد الطاء وفتح النون ، و (اطَّلَع) بشد الطاء، فعلا ماضيا.

الوجه الإعرابي الثاني : قرأ أبو عمرو في رواية حسين الجعفي (مطلعون) بإسكان الطاء وفتح النون (فاطلع) بضم الهمزة وسكون الطاء وكسر اللام فعلا ماضيا مبنيًا للمفعول ، وهي قراءة ابن عباس ، وابن محيصن ، وعمار بن أبي عمار ، وأبي سراج وقرئ (مطلعون) بالتخفيف (فاطلع) مخففاً ، فعلا ماضيا ، (فاطلع) مخففاً فعلا مضارعاً منصوباً .

فمن قرأ (فأطلع) مبنيًا للمفعول فضميره القائل هو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو متعد بالهمزة إذ يقول طلع زيد وأطلعته غيره ... (1)

وقيل أنها خبر والإستفهام معناه الأمر أي تعالوا تنطلع من كوى الجنان لنطلع على حال أهل النار ، فاطلع فرآه في سواء الجحيم . (2)

فقرأ بعض القراء ذلك بكسر النون ، وهو شاذ ، لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدًا إلى اسم مكنى عنه ، ... فاختاروا الإضافة في الاسم المكنى لأنه يختلط بما قبله ، فيصير الحرفان كالحرف الواحد ، فلذلك استحبووا الإضافة في المكنى ، وقالوا : هما ضاربان زيدا ، وضاربا زيدا ، لأن زيدا في ظهوره لا يختلط بما قبله ، لأنه ليس بحرف واحد والمكنى حرف ، قوله (فأطلع) فإنه يكون على جهة فعل ذلك به ، كما تقول : دعا فأجيب يا هذا ويكون : هل أنتم مطلعون فأطلع أنا فيكون منصوبا بجواب الفاء .³

العرض والتحليل :

فحملت هذه المفردة عديد الأوجه النحوية المختلفة التي تحمل معاني متباينة ، فمنها أنها فعل ماضي ومنها مضارع ومنها أن يكون مبنيًا على المفعول ، والذي ذهب إليه أبو حيان ماوافق عليه الجمهور على خلاف ما ذهب إليه بقية النحاة ومنهم الفراء في هذه المسألة ، وكلها لها وجه من الصواب واختلف في تحريجها على المعنى الذي تسعه هذه المفردة وتحكم السياق في توجيهها .

(1) البحر المحيط ج 7/ص: 346 ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ج 4/ص: 305

(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج 8/ص: 272.

3 معاني القرآن ، ج 2/ص : 387.

على التوجيه الآتي : بحذف متعلق ((مطلعون)) لدلالة آخر الكلام عليه بقوله (في سواء الجحيم) فالتقدير: هل أنتم مطلعون على أهل النار لننظره فيهم¹ ، وقال أبو إسحاق يقال: طَلَعَ وأطْلَعَ بمعنى واحد ، وقد حُكِيَ : بكسر النون (مُطْلِعُونَ) وهو لحن لا يجوز لأنه جمع بين النون والإضافة ، ولو كان مضافا لكان : هل أنتم مُطْلِعِيّ ، وقد حكيا الفراء وسيبويه مثله² .

فجملته : ((قَالَ ...)) لا محل لها استثنائية ، وجملته ((أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ)) في محل نصب مقول القول .

وجملته : ((فَأَطَّلَعَ ...)) لا محل لها معطوفة على جملة قال⁽³⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [الزمر/ 1]

الموضع : تَنْزِيلُ

صاحب الموقف : الفراء ، الزجاج ، الزمخشري ، الجمهور

الوجه الإعرابي الأول :

قال الفراء والزجاج: تنزيل مبتدأ، ومن الله الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا تنزيل، ومن الله متعلق بتنزيل وأقول إنه خبر، والمبتدأ هو ليعود على قوله: إن هو إلا ذكر للعالمين، كأنه قيل: وهذا الذكر ما هو؟ فقيل: هو تنزيل الكتاب.

فالكتاب ههنا القرآن ، ورفع تنزيل الكتاب من جهتين ، إحداهما الابتداء ويكون الخبر من الله ، أي نزل من عند الله ، ويجوز أن يكون رفعه على : هذا تنزيل الكتاب⁽⁴⁾ . فترفع تنزيل بإضمار ، كما قال (سورة أنزلناها) وإن شئت جعلت رفعه بمن ، والمعنى : من الله تنزيل الكتاب ولو نصبته وأنت تأمر باتباعه ولزومه كان صوابا ، كما قال الله (كتاب الله عليكم) أي إلزموا كتاب الله⁵ .

¹ التحرير والتنوير ، ج23/ص: 117

² إعراب القرآن ، ص : 840

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 59.

⁽⁴⁾ البحر المحيط ج7/ص: 397 معاني القرآن للفراء ، ج2/ص : 414

⁵ معاني القرآن للفراء ، ج2/ص : 414.

الوجه الإعرابي الثاني :

قال الزمخشري أو غير صلة، يعني من الله، كقولك: هذا الكتاب من فلان إلى فلان، وهو على هذا خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا تنزيل الكتاب. هذا من الله، أو حال من تنزيل عمل فيها معنى الإشارة. انتهى، ولا يجوز أن يكون حالا عمل فيها معنى الإشارة، لأن معاني الأفعال لا تعمل إذا كان ما هو فيه محذوفاً...

وإذ ما مثلهم بشر أن مثلهم منصوب بالخبر المحذوف وهو مقدر، أي وأن ما في الوجود في حال مماثلتهم بشر. والكتاب يظهر أنه القرآن، وكرر في قوله: إنا أنزلنا إليك الكتاب على جهة التفخيم والتعظيم، وكونه في جملة غير السابقة ملحوظا فيه إسناده إلى ضمير العظمة وتشريف من أنزل إليه بالخطاب وتخصيصه بالحق. الوجه الإعرابي الثالث :

قرأ ابن أبي عبلة وزيد بن علي وعيسى: تنزيل بالنصب، أي اقرأ والزم. وقال ابن عطية: قال المفسرون في تنزيل الكتاب هو القرآن، ويظهر لي أنه اسم عام لجميع ما تنزل من عند الله من الكتب، وكأنه أخبر إخبارا مجردا أن الكتب الهادية الشارعة إنما تنزلها من الله، وجعل هذا الإخبار مقدمة وتوطئة لقوله: إنا أنزلنا إليك الكتاب، والعزير في قدرته، الحكيم في ابتداعه.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

يذهب أبو حيان في توجيه هذه المفردة إلى أنها دلت على أنها اسم عام بقوله : ((ويظهر لي)) فكانت على الرفع بالابتداء ، وخبره ((من الله العزيز الحكيم)) فدللت على الإخبار كمقدمة وتوطئة ، أي أنزل من عند الله عزوجل ، وأجاز الكسائي والفراء بالنصب على أنه مفعول (تنزيل الكتاب) ، وجوزوا أن يكون مرفوعا بمعنى : هذا تنزيل الكتاب.²

وأنكر أبو حيان من قال : أنها دلت على (الحال) بقوله : (ولا يجوز أن يكون حالا عمل فيها معنى الإشارة، لأن معاني الأفعال لا تعمل إذا كان ما هو فيه محذوفاً...)

(1) البحر المحيط ج7/ص: 397 ، معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 343

² إعراب القرآن ، ص : 876

تنزيل مبتدأ مرفوع ، (مِنَ اللَّهِ) متعلق بخبر المبتدأ تنزيل ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، و (مِنَ اللَّهِ) متعلق بالمصدر تنزيل ، وجملة : ((تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ)) لا محل لها ابتدائية .⁽¹⁾ وهو الراجح من الأقوال السابقة في تقدير أبي حيان ورد بذلك على من قال بأنها حال ، بقوله (لا يجوز أن تكون حالا) موافقا رأي شيخه أبي عطية والفراء وغيرهم فيما ذهبوا إليه .

فتنزيل مصدر مراد به معناه المصدر لا معنى المفعول ، كيف وقد أضيف إلى الكتاب وأصل الإضافة ان لا تكون بيانية ، وتنزيل : مصدر هنا للرد على الطاعنين لأنهم من جملة ما تعللوا به قولهم ((ولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)) ، وقد تقدم الفرق بين المضاعف والمهموز في مثله في المقدمة الأولى .²

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَوْلُ إِيَّانَءِ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٩﴾﴾ [الزمر/9]

الموضع : سَاجِدًا وَقَائِمًا

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي الأول:

وقرأ الجمهور: ساجدا وقائما، بالنصب على الحال

الوجه الإعرابي الثاني :

والضحك: برفعهما إما على النعت لقانت، وإما على أنه خبر بعد خبر، والواو للجمع بين الصفتين. يحذر الآخرة: أي عذاب الآخرة، ويرجو رحمة ربه: أي حصولها، وقيل: نعيم الجنة، وهذا المتصف بالقنوت إلى سائر الأوصاف، قال مقاتل: عمار، وصهيب، وابن مسعود، وأبو ذر. وقال ابن عمر: عثمان. وقال ابن عباس في رواية الضحاك: أبو بكر وعمر.

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 149

² التحرير والتنوير ، ج23/ ص : 314.

وقال يحيى بن سلام: رسول الله ﷺ، والظاهر أنه من اتصف بهذه الأوصاف من غير تعيين، وفي الآية دليل على فضل قيام الليل، وأنه أرجح من قيام النهار.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فقوله (ءَاتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا) نُصِبَ عَلَى قَوْلِهِ : يَقْنَتُ سَاجِدًا مَرَّةً وَقَائِمًا مَرَّةً ، أَي مَطِيعٌ فِي الْحَالَيْنِ ، وَلَوْ رُفِعَ كَمَا رُفِعَ الْقَانِتُ كَانَ صَوَابًا ، وَالْقَنُوتُ : الطَّاعَةُ .² فَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ عَرْضَ الْأُوجِهِ دُونَ تَحْدِيدِ أَوْ تَرْجِيحِ أَيُّهُمَا أَصَحُّ فِي ضَبْطِ الْمَعْنَى الْأَقْرَبِ وَالْأَسْلَمِ وَالْمُرَادُ ، لِأَنَّهَا تَحْمِلُ نَفْسَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، لَوْ اخْتَلَفَتْ فِي حَرَكَاتِهَا الْإِعْرَابِيَّةِ وَأَدَائِهَا فَالْقِرَاءَةُ ، عَلَى تَوْجِيهِهَا بِالنَّصْبِ أَوْ الرَّفْعِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْجُمْهُورُ وَشَرَحَهُ الْفَرَاءُ فِي تَفْسِيرِهِ .

أَمَ لِلْإِضْرَابِ الْإِتْتِقَالِي بِمَعْنَى بَلْ وَالْهَمْزَةُ الَّتِي لِلْإِسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِي (مِنْ) مَوْصُولٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ ، كَمَنْ هُوَ عَاصٍ (سَاجِدًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَانِتٍ (هَلْ) حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِي (إِنَّمَا) كَافَةٌ وَمَكْفُوفَةٌ ...

وجملة: (من هو قانت (كمن هو عاص)) لا محل لها استئناف في حيز القول السابق .

وجملة: (هو قانت ...) لا محل لها صلة الموصول (من) .⁽³⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقَّتْ لَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر/ 10]

الموضع : لَمَقَّتْ

صاحب الموقف : بعض النحاة ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

(1) البحر المحيط ج 7 / ص: 402 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج 8 / ص : 398

(2) معاني القرآن للفراء ، ج 2 / ص : 417 .

(3) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 158

واللام في لمقت لام الابتداء ولام القسم، ومقت مصدر مضاف إلى الفاعل، التقدير: لمقت الله إياكم، أو لمقت الله أنفسكم، وحذف المفعول لدلالة ما بعده عليه في قوله: أكبر من مقتكم أنفسكم. والظاهر أن مقت الله إياهم هو في الدنيا، ويضعف أن يكون في الآخرة، كما قال بعضهم لبقاء إذ تدعون، مفلتا من الكلام، لكونه ليس له عامل تقدم، ولا مفسر لعامل. فإذا كان المقت السابق في الدنيا، أمكن أن يضم له عامل تقديره: مقتكم إذ تدعون.⁽¹⁾

وقيل أيضا في إعرابها : اللام لام الابتداء ومقت الله مبتدأ والإضافة من إضافة المصدر لفاعله والمفعول به محذوف أي إياكم وأكبر خير ومن مقتكم متعلقان بأكبر وأنفسكم مفعول مقتكم...⁽²⁾

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: وإذ تدعون منصوب بالمقت الأول، والمعنى: أنه يقال لهم يوم القيامة: إن الله مقت أنفسكم الأمانة بالسوء والكفر حين كان الأنبياء يدعونكم إلى الإيمان، فتأبون قبوله وتختارون عليه الكفر، أشد مما تمقتونهم اليوم وأنتم في النار، إذ أوقعتكم فيها بإتباعكم هواهن. انتهى، وفيه دسياسة الاعتزال. وأخطأ في قوله: إذ تدعون منصوب بالمقت الأول، لأن المقت مصدر، ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله: أكبر من مقتكم أنفسكم، وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلا عما تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم.³

ولما كان الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، لا يجوز قدرنا العامل فيه مضمرا، أي مقتكم إذ تدعون، وشبيهه قوله تعالى: إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . قدروا العامل برجعه يوم تبلى السرائر للفصل ب لقادر بين المصدر ويوم. واختلاف زمني ، المقتين الأول في الدنيا والآخرة هو قول مجاهد وقتادة وابن زيد والأكثرين، وتقدم لنا أن منهم من قال في الآخرة، وهو قول الحسن. قال الزمخشري: وعن الحسن لما رأوا أعمالهم الخبيثة مقتوا أنفسهم فنودوا: لمقت الله. وقيل: معناه لمقت الله إياكم الآن أكبر من مقت بعضكم لبعض، كقوله تعالى: يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا ، وإذ تدعون تليل.⁽⁴⁾

(1) البحر المحيط ج7/ص: 405

(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج8 / ص : 464 ا

(3) البحر المحيط ج7/ص: 405

(4) المصدر نفسه، ج7/ص: 405

العرض والتحليل :

واللام في (لمقت الله) لام القسم ، والمقت : شدة البغض ، و ((إذ تدعون)) ظرف ل ((مقتكم أنفسكم))¹ ، وقيل أنها لا الابتداء وقعت بعد ينادون لأن معناها : يقال لهم ، والنداء قول ، وقال غيره : المعنى يقال لهم : لَمَقْتُ اللهُ إِيَّاكُمْ فِي الدُّنْيَا إِذْ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ أَكْبَرَ مِنْ مَقْتِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ عَادَى بَعْضًا وَمَقْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَذَعْنَا عِنْدَ ذَلِكَ وَخَضَعُوا .²

الواو في ينادون نائب فاعل و ((اللام)) لام الابتداء للتوكيد (من مقتكم) متعلق بأكبر (أنفسكم) مفعول به للمصدر مقتكم (إذ) ظرف للزمن الماضي في محل نصب متعلق ب (مقت) الأول أي مقت الله إياكم في الدنيا إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم الآن وأنتم في النار .. ولا مانع من التوسط الخبر بين المبتدأ والظرف، (تَدْعُونَ) مثل ينادون (إلى الإيمان) متعلق ب ((تَدْعُونَ)) ، (الفاء) عاطفة .

وجملة : ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا...)) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِينَ) ، وجملة : ((ينادون...)) في محل رفع خبر إن، وجملة ((لَمَقْتُ اللهُ أَكْبَرَ...)) لا محل لها تفسير للنداء ، أو هي للاستئناف البياني ، وجملة : ((تَدْعُونَ...)) في محل جر مضاف إليه ، وجملة : ((فَتَكْفُرُونَ...)) في محل جر معطوفة على جملة تدعون .⁽³⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا مِمَّنْ يَأْتِي

ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾ [فصلت/40]

الموضع : إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ

صاحب الموقف : ابن عطية ،

الوجه الإعرابي :

¹ التحرير والتنوير ، ج24 / ص : 95 .

² إعراب القرآن ، ص : 894

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 226

قال ابن عطية: والذي يحسن في هذا هو إضمار الخبر بعد حكيم حميد، وهو أشد إظهاراً، لأن قوله: وإنه لكتاب عزيز داخل في صفة الذكر المكذب به، فلم يتم ذكر المخبر عنه إلا بعد استيفاء وصفه، وهو كلام حسن.

والذي أذهب إليه أن الخبر مذكور، لكنه حذف منه عائد يعود على اسم إن، وذلك في قوله: لا يأتيه الباطل: أي الباطل منهم، أي الكافرون به، وحالة هذه لا يأتيه باطلهم، أي متى راموا فيه أن يكون ليس حقاً ثابتاً من عند الله وإبطالا له لم يصلوا إليه، أو تكون أَل عوضاً من الضمير على قول الكوفيين، أي لا يأتيه باطلهم، أو يكون الخبر قوله: ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك، أي أوحى إليك في شأن هؤلاء المكذبين لك. ولما جئت به مثل ما أوحى إلى من قبلك من الرسل، وهو أنهم عاقبتهم سيئة في الدنيا بالهلاك، وفي الآخرة بالعذاب الدائم. وغاية ما في هذين التوجيهين حذف الضمير العائد على اسم إن، وهو موجود، نحو قوله: السمن منوان بدرهم: أي منوان منه والبر كر بدرهم¹

أي كر منه. وعن بعض نحاة الكوفة: الخبر في قوله: وإنه لكتاب عزيز، وهذا لا يتعقل. وإنه لكتاب عزيز: جملة حالية، كما تقول: جاء زيد وإن يده على رأسه، أي كفروا به، وهذه حاله وعزته كونه عديم النظير لما احتوى عليه من الإعجاز الذي لا يوجد في غيره من الكتب، أو غالب ناسخ لسائر الكتب والشرائع.⁽²⁾

على أنه كلام مستأنف مسوق لبيان حال الملحدين وإن واسمها وجملة يلحدون صلة الموصول وفي آياتنا متعلقان بيلحدون وجملة لا يخفون علينا خبر .⁽³⁾

[يَلْحَدُونَ] بفتح الياء والحاء ، وتفسير يَلْحَدُونَ يجعلون الكلام على غير جهته ، ومن هذا اللحدُ لأنه الحفر في جانب القبر ، يقال لَحَدَ وألْحَدَ ، وفي معنى واحدٍ .⁽⁴⁾

العرض والتحليل : فتعددت توجيهات هذه المفردة نحوياً بين من قال ب : أنها جاءت تقدير خبر مضمرة وهو قول ابن عطية وقال فيه أبوحيان أنه وجه حسن ، ويقال : أنها دلت على الحال وهذا قول بعض نحاة الكوفة ، والذي اختاره أبوحيان أنه قال : ((والذي أذهب إليه أن الخبر مذكور، لكنه حذف

¹ البحر المحيط ، ج7/ ص : 479.

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج7/ ص: 479

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 569

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ ص : 388

منه عائد يعود على اسم إن، وذلك في قوله: لا يأتيه الباطل...)) وكلاهما وجهان صائبان في تقدير أبي حيان ، جملة : ((إِنَّ الَّذِينَ يُلْجِدُونَ...)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((يُلْجِدُونَ...)) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِينَ) .⁽¹⁾

﴿سورة الشورى﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾

[الشورى/3]

الموضع : يُوحَىٰ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور: يوحى (بضم الياء وكسر الحاء²) مبنيًا للفاعل وأبو حيوة، والأعشى عن أبي بكر، وأبان: نوحى بنون العظمة ومجاهد، وابن كثير (بضم الياء وفتح الحاء³)، وعباس، ومحبوب، كلاهما عن أبي عمرو: يوحى مبنيًا للمفعول والله مرفوع بمضمر تقديره أوحى، أو بالابتداء، التقدير: الله العزيز الحكيم الموحى وأبو علي (فبنى الفعل للمفعول⁴) قراءة نوحى بالنون، يكون الله العزيز الحكيم مبتدأ وخبراً. ويوحى، إما في معنى أوجب حتى ينتظم قوله: وإلى الذين من قبلك، أو يقرأ على موضوعه، ويضم عامل يتعلق به إلى الذين تقديره: وأوحى إلى الذين من قبلك.⁵

الوجه الإعرابي الثاني :

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 24 / ص : 317

² الحجة في علل القراءات السبع ج 04 / ص : 290

³ المصدر نفسه، ج 04 / ص : 290

⁴ البحر المحيط ، ج 04 / ص : 290

⁵ المصدر نفسه، ج 7 / ص : 486

وقال الزمخشري: وروى يونس عن أبي عمرو قراءة عربية: تفتطرن بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر روي في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تتشممن.

رأي أبي حيان : والظاهر أن هذا وهم من الزمخشري في النقل، لأن ابن خالويه ذكر في شواذ القراءات له ما نصه: تفتطرن بالتاء والنون، يونس عن أبي عمرو. وقال ابن خالويه: هذا حرف نادر، لأن العرب لا تجمع بين علامتي التانيث. لا يقال: النساء تقمن، ولكن يقمن، والوالدات يرضعن. قد كان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تتشممن، فأنكرناه، فقد قواه، لأن هذا كلام ابن خالويه. فإن كانت نسخ الزمخشري متفقة على قوله بتاءين مع النون فهو وهم، وإن كان في بعضها بتاء مع النون، كان موافقا لقول ابن خالويه، وكان بتاءين تحريفا من النسخ.

وكذلك كتبهم تفتطرن وتتشممن بتاءين. والظاهر عود الضمير في فوقهن على السماوات. قال ابن عطية: من أعلاهن. وقال الزمخشري: يفتطرن من علو شأن الله تعالى وعظمته، ويدل عليه مجيئه بعد العلي العظيم. وقيل: من دعائهم له ولدا، كقوله: تكاد السماوات يفتطرن منه. فإن قلت: لم قال من فوقهن؟ قلت: لأن أعظم الآيات وأدناها على الجلال والعظمة فوق السماوات، وهي العرش والكرسي وصفوف الملائكة المرتجة بالتسييح والتقديس حول العرش، وما لا يعلم كنهه إلا الله من آثار ملكوته العظمى، فلذلك قال: يفتطرن من فوقهن: أي يتبدى الانفطار من جهتهن الفوقانية. وقال جماعة، منهم الحوفي، قال: من فوقهن، والهاء والنون كناية عن الأرضين. انتهى. من فوقهن متعلق بيفتطرن، ويدل على هذا القول ذكر الأرض قبل.⁽¹⁾

على أن إعراب يوحى فعل مضارع مرفوع وإليك متعلقان بيوحى وإلى الذين عطف على إليك ومن قبلك صلة الذين والله فاعل والعزيز الحكيم نعتان لله وقرئ يوحى بالبناء للمجهول ففائب الفاعل هو الجار والمجرور والله فاعل بفعل محذوف دل عليه يوحى كأن قائلًا قال من الموحى فقبل الله...⁽²⁾

فمن قرأ يوحى بالياء ، فاسم الله عز وجل رفع بفعله وهو يُوحى ، ومن قرأ يوحى إليك فاسم الله مبين عما لم يسم فاعله ، ومن قرأ نُوحى إليك بالنون جعل نوحى إخبارا عن الله عز وجل ورفع ((الله))

(1) المصدر نفسه، ج7/ص: 486

(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج9/ص : 10

بالبتداء وجعل ((الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)) خبراً عن الله ، وإن شاء كان ((اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)) صفة لله عز وجل - يرتفع كما يرتفع اسم الله ، ويكون الخبر ((له ما في السماوات وما في الأرض)) .⁽¹⁾

العرض والتحليل :

وقد قرئت ((كَذَلِكَ يُوحَى)) على النصب وإعرابه لا يسمى فاعله ، ثم ترفع الله العزيز الحكيم يرد الفعل إليه² ، فتعددت الأوجه بين : أن المفردة جاءت مبنياً للفاعل ، وأنها مبنياً للمفعول ، وأنها جاءت أيضاً بالبناء للمجهول فنائب الفاعل هو الجار والمجرور والله فاعل بفعل محذوف دل عليه يوحى كأن قائلاً قال من الموحى فقيل الله . ومن قرأ يوحى إليك فاسم الله مبين عما لم يسم فاعله ، ومن قرأ تُوحى إليك بالنون جعل نوحى إخباراً عن الله عز وجل ورفع ((اللَّهُ)) بالبتداء وجعل ((الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)) خبره³ ، فتعددت الآراء والتوجيهات النحوية ، والذي ذهب إليه أبو حيان إنكاره لبعضها لأنها جانبت الصواب في تأويل المفردة لغويًا ، ومنها ما ذهب إليه الزمخشري في رأيه وتوهمه النقل عن ابن خالويه ، ومال فيما ذهب إليه الجمهور والقراء على نصبها .

(كَذَلِكَ) متعلق بمحذوف مفعول مطلق عامله يوحى (إليك) متعلق ب (يوحى) ومثله (إلى الذين) متعلق بمحذوف صلة الموصول الذين (اللَّهُ) لفظ الجلالة فاعل (يوحى) مرفوع ، فاحتمل أن قد أُوحي إلى الأنبياء قبل ، فعلى هذا يجوز أن يكون : ((يُوحى إليك)) السورة كما أُوحي إلى الذين من قبلك ، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل⁴ . وجملة : ((يوحى ... الله)) لا محل لها ابتدائية .⁽⁵⁾

سورة الزخرف

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف/5]

(1) معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 394

(2) معاني القرآن للقراء ، ج3/ص : 21 ، ينظر : المحرر الوجيز ، ج5/ص : 26

(3) إعراب القرآن ، ص : 922

(4) الحجة في علل القراءات السبع ، ج4/ص : 290

(5) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 25 / ص : 17 .

الموضع : أَفَنَضْرِبُ

صاحب الموقف : الزمخشري ، سيبويه

الوجه الإعرابي الأول :

قال الزمخشري: والفاء للعطف على محذوف تقديره: أهملكم فنضرب عنكم الذكر إنكاراً؟ لأن يكون الأمر على خلاف ما قدم من إنزاله الكتاب وخلق قرآنا عربيا لتعقلوه وتعملوا بموجبه. وتقدم الكلام معه في تقديره فعلا بين الهمزة والفاء في نحو: أفلم يسيروا ؟ أفلا تعقلون ؟ وبينها وبين الواو في نحو: أولم يسيروا ؟

الوجه الإعرابي الثاني :

قول سيبويه والنحويين وهو المذهب الصحيح : أن الفاء والواو منوي بهما التقديم لعطف ما بعدهما على ما قبلهما، وأن الهمزة تقدمت لكون الاستفهام له صدر الكلام، ولا خلاف بين الهمزة والحرف، وقد رددنا عليه قوله: وقال ابن عباس ومجاهد: المعنى: أفنترك تذكيركم وتخويفكم عفوا عنكم عفوا عن إجرامكم؟ أن كنتم أو من أجل أن كنتم قوما مسرفين؟ أي هذا لا يصلح. ونحا قتادة إلى أن المعنى صفحا، أي معفوا عنه، أي نتركه. ثم لا تؤاخذون بقوله ولا بتدبيره، ولا تنبهون عليه.¹

وهذا نظير قول كثير:

صفوحا فما تلقاك إلا بخيلة فمن مل منها ذلك الوصل ملت²

وقال ابن عباس: المعنى: أفحسبتم أن نصفح عنكم ولما فعلوا ما أمرتم به؟ وقال الكلبي: أن نترككم هملا بلا أمر ولا نهي؟ وقال مجاهد أيضا: أن لا نعاقبكم بالتكذيب؟

وقيل: أن نترك الإنزال للقرآن من أجل تكذيبكم؟ وقرأ حسان بن عبد الرحمن الضبغي، والسميط بن عمير، وشميل بن عذرة: بضم الصاد، والجمهور: بفتحها، وهما لغتان، كالسد والسد. وانتصاب صفحا على أنه مصدر من معنى أفنضرب، لأن معناه: أفنصفح؟

¹ البحر المحيط ، ج8/ ص : 08² ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، 1391هـ-1971م، ص:98

أو مصدر في موضع الحال، أي صافحين، قاهما الحوئي، وتبعه أبو البقاء. وقال الزمخشري: وصفحا على وجهين: إما مصدر من صفح عنه، إذا أعرض منتصبا على أنه مفعول له على معنى: أفنزل عنكم إنزال القرآن وإلزام الحجة به إعراضا عنكم؟ وإما بمعنى الجانب من قولهم: نظر إليه بصفح وجهه. وصفح وجهه على معنى: أفننحيه عنكم جانبا؟ فينصب على الظرف، كما تقول: ضعه جانبا، وامش جانبا. وتعضده قراءة من قرأ صفحا بالضم. وفي هذه القراءة وجه آخر، وهو أن يكون تخفيف صفح جمع صفوح، وينتصب على الحال، أي صافحين معرضين. وقال ابن عطية: صفحا، انتصابه كانتصاب صنع الله. يعني أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، فيكون العامل فيه محذوفا، ولا يظهر هذا الذي قاله، فليس انتصابه انتصاب صنع الله. وقرأ نافع والأخوان:

بكسر الهمزة، وإسرافهم كان متحققا. فكيف دخلت عليه إن الشرطية التي لا تدخل إلا على غير المتحقق، أو على المتحقق الذي انبهم زمانه؟ قال الزمخشري: هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته، كما يقول الأجير: إن كنت عملت لك فوفني حقي، وهو عالم بذلك، ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق، مع وضوحه، استجهالا له. وقرأ الجمهور: أن بفتح الهمزة، أي من أجل أن كنتم. قال الشاعر:

أتجزع أن بان الخيط المودع وقرأ زيد بن علي: إذ كنتم، بذال مكان النون، لما ذكر خطابا لقريش، أفنضرب عنكم الذكر؟ وكان هذا الإنكار دليلا على تكذيبهم للرسول، وإنكارا لما جاء به. أنسه تعالى بأن عادتهم عادة الأمم السابقة من استهزائهم بالرسول، وأنه تعالى أهلك من كان أشد بطشا من قريش، أي أكثر عددا وعددا وجلدا. ومضى مثل الأولين: أي فليحذر قريش أن يحل بهم مثل ما حل بالأولين مكذبي الرسل من العقوبة. قال معناه قتادة: وهي العقوبة التي سارت سير المثل، وقيل: مثل الأولين في الكفر والتكذيب، وقريش سلكت مسلكها، وكان مقبلا عليهم بالخطاب في قوله: أفنضرب عنكم؟ فأعرض عنهم إلى إخبار الغائب في قوله: فأهلكنا أشد منهم بطشا. (1)

على أن الهمزة للاستفهام الإنكاري والفاء عاطفة على محذوف مقدر بينهما وبين الهمزة تقديره أنهم لكم فنضرب، ونضرب فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر تقديره نحن وعنكم متعلقان بنضرب والذكر مفعول به أي القرآن وصفحا فيه أوجه أحدهما أنه مصدر مرادف لمعنى نضرب لأنه يقال ضرب عن كذا

(1) البحر المحيط، ج 8/ص: 8، ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 645.

وأضرب عنه بمعنى أعرض أي صافحين ، والثالث أنه منصوب على أنه ظرف بمعنى الجانب من قولهم نظر إليه بصفح وجهه

والرابع أنه مفعول من أجله والمعنى : أفنزل عنكم إنزال القرآن وإلزام الحجة ...⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فهذا من ألفاظ الاستفهام وغرضه التوبيخ ، ويلاحظ من هذا الغرض أنه لا يكون معه الفعل إلا ماضياً² ، فالمعنى : أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم والعقوبة لكم ، ((أن كنتم قوما مسرفين)) ، والكسر على أنه جزاء استغني عن جوابه بما تقدمه ، مثل أنت ظالم إن فعلت ، كأنه : إن كنتم (قوما) مسرفين نضرب³ . والوجه الصواب في هذه الأوجه هو ما ذكره أبو حيان بقوله : وأن الهمزة تقدمت لكون الاستفهام له صدر الكلام ، وإن اختلفت الألفاظ فإن معانيها متقاربة ، أي : أفنهملكم فلا نأمركم ولا ننهاكم ولا نعاقبكم على كفركم ...⁴

ف (الهمزة) للاستفهام الإنكاري (الفاء) عاطفة (عنكم) متعلق ب (أفنضرب) تضمينه معنى نمسك أو نعرض (صفحا) مفعول مطلق نائب عن المصدر فهو ملاقيه في المعنى أو هو مصدر في موضع الحال ، والمصدر المؤول (أن كنتم قوماً ..) في محل جر بحرف جر محذوف ب (نضرب) وجملة : ((نضرب)) لا محل لها معطوفة على استئناف مقدر أي أنهملكم .⁽⁵⁾

بمعنى : أفنترك ، تقول العرب أضربت عن كذا وضربت إذا عرضت وتركته .⁶

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَادًا وَأَخْلَقَهُمْ سَتِّكَبُ

شَهِدَتْهُمْ وَيُسْتَلُونَ ﴿١٩﴾ [الزخرف/19]

(1) إعراب القرآن وبيانه ، ج9/ ص: 61

(2) القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ((ضوابط وتحليل)) ، ص : 118.

(3) الحجة في علل القراءات السبع، ج04/ ص : 301 ، حجة القراءات لأبي زرعة ، ص : 645

(4) إعراب القرآن ، ص : 939

الحجة في علل القراءات السبع، ج04/ ص : 301، ينظر : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25 / ص :

64⁽⁵⁾

(6) المحرر الوجيز ، ج5/ ص : 46.

الموضع: أَشْهَدُوا

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

وقرأ نافع: بهمزة داخلية على أشهدوا، رباعيا مبنيا للمفعول بلا مد بين الهمزتين¹. والمسبي عنه: بمدة بينهما، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، ومجاهد، وفي رواية أبي عمرو، ونافع: بتسهيل الثانية بلا مد ، وجماعة: كذلك بمد بينهما، وعن علي والمفضل²، عن عاصم: تحقيقهما بلا مد ، والزهري وناس: أشهدوا بغير استفهام، مبنيا للمفعول رباعيا، فقليل: المعنى على الاستفهام، حذفت الهمزة لدلالة المعنى عليها. وقيل: الجملة صفة للإناث، أي إناثا مشهدا منهم خلقهم، وهم لم يدعوا أنهم شهدوا خلقهم، لكن لما ادعوا لجراءتهم أنهم إناث، صاروا كأنهم ادعوا ذلك وإشهادهم خلقهم. فقرأ الجمهور: إناثا، وزيد بن علي:

أنا، جمع جمع الجمع. قيل: ومعنى وجعلوا: سموا، وقالوا: والأحسن أن يكون المعنى: وصيروا اعتقادهم الملائكة إناثا، وهذا الاستفهام فيه تهكم بهم، والمعنى: إظهار فساد عقولهم، وأن دعاويهم مجردة من الحجة، وهذا نظير الآية الطاعنة على أهل التنجيم والطبائع ، ما أشهدتكم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم.⁽³⁾

العرض والتحليل :

فالذي ذهب إليه النحاة في توجيه هذه المفردة أنهم نصبوا (أشهدوا) على قراءة عاصم ، والأعمش ، ورفعها أهل الحجاز على تأويل : أشهدوا خلقهم ، لأنه لم يسم فاعله ، والمعنى واحد ، فقرأوا بغير همز يريدون الإستفهام⁴. فكانت بين مالم يسم فاعله ، وفعلا مبنيا للمفعول والمعنى على الإستفهام ، وكلاهما له له وجه صواب عند أبي حيان بإقراره ما ذهب إليه جمهور النحاة وتخريج الفراء لهذا الموضع ، فنافع قرأها ((أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ)) ، أمَّا بقية القراء فقد قرؤوها ((أَشْهَدُوا)) وهما قراءتان حسنتان ، والمعنى فيهما متقارب

¹ الحجة في علل القراءات السبع ، ج4/ ص : 303

² المصدر نفسه ، ج4/ ص : 303

⁽³⁾ البحر المحيط ، ج8/ ص: 11 ، ينظر : المحرر الوجيز ، ج5/ ص: 50

⁴ معاني القرآن للفراء ، ج3/ ص: 30، ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ج4/ ص : 309/308

لأنهم إذا شهدوا فقد أشهدوا¹، الهمزة للاستفهام الإنكاري، وجملة (أَشْهَدُوا) لا محل لها استئنافية . (2)

﴿سورة الدخان﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان / 4]

الموضع : يُفْرَقُ

صاحب الموقف : الجمهور والزمخشري

وقرأ الحسن، والأعرج، والأعمش: يَفْرُقُ، بفتح الياء وضم الراء، كل: بالنصب، أي يفرق الله. وقرأ زيد بن علي، فيما ذكر الزمخشري: نفرق بالنون، كل بالنصب وفيما ذكر أبو علي الأهوازي: عينه بفتح الياء وكسر الراء، ونصب كل، ورفع حكيم، على أنه الفاعل بيفرق، وقرأ الحسن: وزائدة عن الأعمش بالتشديد مبنيًا للمفعول، أو معنى يفرق: يفصل من غيره ويلخص. ووصف أمر بحكيم، أي أمر ذي حكمة وقد أجمتعالى هذا الأمر، وقال ابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد: في ليلة القدر يفصل كل ما في العام المقبل من الأقدار والأرزاق والآجال وغير ذلك، ويكتب ذلك إلى مثلها من العام المقبل. وقال هلال بن أساف: كان يقال: انتظروا القضاء في رمضان. وقال عكرمة: لفضل الملائكة في ليلة النصف من شعبان.(3)

على أن يفرق فعل مضارع مبني للمجهول وكل أمر نائب فاعل وحكيم صفة لأمر أي يفصل ويكتب كل أمر حكيم من أرزاق العباد وآجالهم وجميع شؤونهم... (4)

العرض والتحليل :

¹ إعراب القرآن ، ص : 942.

⁽²⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25 / ص : 74

⁽³⁾ البحر المحيط ، ج8 / ص: 33

⁽⁴⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج 9 / ص: 118

فجاءت المفردة منصوبة بقوله : يفرق ، على معنى يفرق كل أمر فرقا وأمر¹ ، ف قيل على نما (فاعل) وقيل (نائب فاعل) وقيل فعل مضارع مبني للمجهول ، والأخير هو الذي ذهب إليه أبا حيان في توجيهه للكلمة نحويا وهو الأصح ، وهو التقدير الأقرب للصواب وما ذهب إليه قبله من النحاة .

(فِيهَا) متعلق بالمبني للمجهول (يُفَرِّقُ) (أَمْرٌ) مفعول مطلق نائب عن المصدر فهو ملاقيه في المعنى أي فرقا ، أو في موضع الحال من فاعل أنزلناه أو من مفعوله أو من فاعل يفرق .. أو هو مفعول لأجله عامله أنزلنا أو منذرين أو يفرق . (من عندنا) متعلق بنعت ل (أمرا) .

وجملة : ((يُفَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ)) في محل جر نعت لليلة . (2)

الموضع الثاني : أَمْرٍ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

الجمهور جوزوا في أمر أن يكون مفعولا به بمنذرين لقوله: لينذر بأسا شديدا . أو على الاختصاص، جعل كل أمر حكيم جزلا فخما، بأن وصفه بالحكيم، ثم زاده جزالة وفخامة نفسه بأن قال: أعني بهذا الأمر أمرا حاصلًا من عندنا، كائنا من لدنا، وكما اقتضاه علمنا وتديبنا.

الوجه الإعرابي الثاني :

قال الزمخشري: وفي قراءة زيد بن علي: أمرا من عندنا، على هو أمرا، وهي نصب على الاختصاص ومقبولا له، والعامل أنزلنا، أو منذرين، أو يفرق، ومصدرا من معنى يفرق، أي فرقا من عندنا، أو من أمرنا محذوفا وحالا، قيل: من كل، والذي تلقيناه من أشياخنا أنه حال من أمر، لأنه وصف بحكيم، فحسنت الحال منه، إلا أن فيه الحال من المضاف إليه، وهو ليس في موضع رفع ولا نصب، ولا يجوز. وقيل: من ضمير الفاعل في أنزلناه، أي أمرني. وقيل: من ضمير المفعول في أنزلناه، أي في حال كونه أمرا من عندنا بما يجب أن يفعل. والظاهر أن من عندنا صفة لأمر، وقيل: يتعلق بيفرق.

1 معاني القرآن للفراء ، ج3/ ص : 39 .

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25/ ص : 118 .

إننا كنا مرسلين: لما ذكر إنزال القرآن، ذكر المرسل، أي مرسلين الأنبياء بالكتب للعباد. فالجملة المؤكدة مستأنفة. وقيل: يجوز أن يكون بدلا من إننا كنا منذرين.

وجوزوا في رحمة أن يكون مصدرا، أي رحمتنا رحمة، وأن يكون مفعولا له بأنزلناه، أو ليفرق، أو لأمرنا من عندنا. وأن يكون مفعولا بمرسلين والرحمة توصف بالإرسال، كما وصفت به في قوله: وما يمسك فلا مرسل له من بعده. والمعنى على هذا: أنا نفصل في هذه الليلة كل أمر، أو تصدر الأوامر من عندنا، لأن من عادتنا أن نرسل رحمتنا.⁽¹⁾

منصوبان - قال الأخفش - على الحال ، إننا أنزلناه أمرين أمرا وراحمين رحمة ، ويجوز أن يكون منصوبا يُفَرَّقُ بمنزلة يَفْرُقُ فرقا لأن أمراً بمعنى فرقا ، لأن المعنى يؤتمر فيها أمراً .⁽²⁾

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الدخان/42]

الموضع : رَحِمَ

صاحب الموقف : الكسائي ، الحوفي⁽³⁾ ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

قال الكسائي: من رحم: منصوب على الاستثناء المنقطع، أي لكن من رحمه الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه من لعنهم من المخلوقين. قيل: ويجوز أن يكون الاستثناء متصلا، أي لا يغني قريب عن قريب إلا المؤمنين، فإنه يؤذن لهم في شفاعة بعضهم لبعض.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الحوفي: ويجوز أن يكون بدلا من مولى المرفوع، ويكون يغني بمعنى ينفع.

(1) البحر المحيط ، ج 8/ ص: 34

، ينظر : المحرر الوجيز ، ج 5/ ص : 69 ، أبو العباس البسيلي التونسي ، نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد ، تح : محمد الطبراني ، ط 1 ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1429هـ - 2008م ، ج 2/ ص : 500.

(2) معاني القرآن وإعرابه ، ج 4/ ص: 423

(3) الحوفي : علي بن ابراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب من قرية شيبرا ، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

الوجه الإعرابي الثالث : وقال الزمخشري: من رحم الله، في محل الرفع على البدل من الواو في ينصرون، أي لا يمنع من العذاب إلا من رحم الله وقاله الحوفي قبله. إنه هو العزيز الرحيم⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فإن المؤمنين لبعضهم البعض شفعاء ، وكأن المراد في الآية ، لا يقوم أحد إلا فلان ، فهو نصب على الإستثناء وكأنه إنقطاع عن أول الكلام أي : اللهم إلا من رحمت . فكانت المفردة بين من قال أنها مستثنى منصوب ومن قال بانها بدل ، فأقرها أبوحيان بعرضها وموافقته دون استدراك أو تعقيب يبين عن معارضته لها ، وهذا الذي عهدناه فإن وجد توجيهها نحويا يخالف ما يراه ، إلا وأبان عن الوجه الأصوب وطرح الوجه المخالف بالنكران عليه أو بعرضه على مذهب الجمهور والمقارنة بينهما ، ونراه ميالا في الغالب لرأي الجمهور من النحاة ، لصحة تأويلهم وتوجيههم .

ف(إِلَّا) للاستثناء (مَنْ) في محل رفع بدل من نائب الفاعل ، أو من مولى الأول ، هو ضمير فصل ، أو ضمير منفصل مبتدأ خبره العزيز ، والجملة خبر إن ... ويجوز أن يكون مستعاراً لمحل نصب توكيدا لاسم إن، وجملة : ((رَحِمَ اللَّهُ...)) لا محل لها صلة الموصول (من) وجملة : ((إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)) لا محل لها تعليلية .⁽²⁾

﴿ سورة محمد ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ كَذَرَ

عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾ [محمد/2]

الموضع : نُزِّلَ

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 40

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج25/ ص : 133

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور: نزل مبنيا للمفعول وزيد بن علي، وابن مقسم: نزل مبنيا للفاعل والأعمش: أنزل معدي بالهمزة مبنيا للمفعول. وقرئ: نزل ثلاثيا. كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم: أي حالهم، قاله قتادة وشأهم، قاله مجاهد وأمرهم، قاله ابن عباس. وحقيقة لفظ البال أنها بمعنى الفكر، والموضع الذي فيه نظر الإنسان وهو القلب. فإذا صلح ذلك، فقد صلحت حاله، فكأن اللفظ مشير إلى صلاح عقيدتهم، وغير ذلك من الحال تابع، ذلك: إشارة إلى ما فعل بالكفار من إضلال أعمالهم، وبالمؤمنين من تكفير سيئاتهم وإصلاح حالهم. وذلك مبتدأ وما بعده الخبر، أي كائن بسبب اتباع هؤلاء الباطل وهؤلاء الحق.¹

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون ذلك خير مبتدأ محذوف تقديره الأمر ذلك، أي كما ذكر بهذا السبب، فيكون محل الجار والمجرور منصوبا. انتهى. ولا حاجة إلى الإضمار مع صحة الوجه وعدم الإضمار. والباطل: ما لا ينتفع به.⁽²⁾

العرض والتحليل : ذهب الجمهور في تحديد معنى هذه المفردة نحويا إلى أنها جاءت مبينة على على المفعول ، ومنهم من قال أنها مبني على الفاعل ، وقال الزمخشري أنها خير لمبتدأ محذوف ، إلا أن أبا حيان عقب بقوله : ولا حاجة للإضمار هنا مع صحة الوجه وعدم الإضمار ، والباطل لا ينتفع به .

وجملة : ((نُزِّلَ...)) لا محل لها صلة الموصول (ما) .⁽³⁾

﴿سورة الفتح﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي

قُلُوبِكُمْ وَظَنَّتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴿١٢﴾ [الفتح/12]

¹ البحر المحيط ، ج8/ص:74

⁽²⁾ البحر المحيط ، ج8/ص:74

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26/ ص : 207

الموضع : **وَرِزِينَ**

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

على أن ورزين مبنيا للمفعول، والفاعل هو الله تعالى. وقيل غيره ممن نسب إليه التزيين مجازا. وقرئ: ورزين مبنيا للفاعل. وظننتم ظن السوء:

احتمل أن يكون هو الظن السابق، وهو ظنهم أن لا ينقلبوا، ويكون قد ساءهم ذلك الظن وأحزهم حيث أخلف ظنهم. ويحتمل أن يكون غيره لأجل العطف، أي ظننتم أنه تعالى يخلف وعده في نصر دينه وإعزاز رسوله ﷺ. ويكون إعرابها فعل ماض مبني للمجهول (1)

العرض والتحليل : فالفاعل هو الله أو الشيطان ، وكذلك قوله التزيين صفة تقوم بالشيطان وهو النسيان والاستدراج² ، والفاعل هنا هو الشيطان، فقرأ عبدالله (إلى أهلهم) دون ياءٍ ، بل أضاف مفردا ، وقرئ (ورزين) مبنيا للفاعل أي : الشيطان أو فعلكم ، و(كنتم قوما بورا) أي : صرتم...³ وهذا الذي ذهب إليه النحاة في تفاسيرهم وليس على المعطوف كما في الموقف الذي سبق ذكره عند أبي حيان وهو الراجح عنده ، إلا إذا كانت عودة على الجملة فهي : وجملة : ((وَرِزِينَ ذَلِكَ...)) لا محل لها معطوفة على جملة ظننتم . (4)

﴿سورة النجم﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ﴿١٩﴾ ﴿النجم/19﴾

الموضع : **أَفَرَأَيْتُمُ**

(1) البحر المحيط ، ج 8/ص: 93 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج 9/ص: 237

شهاب أحمد بن محمد بن عمرا الحفاجي ، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، دار

²الكتب العلمية، لبنان، 2017، ج 4/ص: 94

³ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 9/ص: 713

(4) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 26/ص : 252.

صاحب الموقف : الزجاج ، ابن عطية

واللات والعزى ومناة منصوبة بقوله: أفرأيتم، وهي بمعنى أخبرني، والمفعول الثاني الذي لها هو قوله: ألكم الذكر وله الأنثى على حد ما تقرر في متعلق رأيت إذا كانت بمعنى أخبرني، ولم يعد ضمير من جملة الاستفهام على اللات والعزى ومناة، لأن قوله: وله الأنثى هو في معنى: وله هذه الإناث، فأغنى عن الضمير. وكانوا يقولون في هذه الأصنام: هي بنات الله، فالمعنى: ألكم النوع المحبوب المستحسن الموجود فيكم، وله النوع المذموم بزعمكم؟ وهو المستقل. وحسن إبراز الأنثى كونه نسا في اعتقادهم أنهن إناث، وأنهن بنات الله تعالى، وإن كان في لحاق تاء التأنيث في اللات وفي مناة، وألف التأنيث في العزى، ما يشعر بالتأنيث، لكنه قد سمي المذكر بالمؤنث، فكان في قوله: الأنثى نص على اعتقاد التأنيث فيها. وحسن ذلك أيضا كونه جاء فاصلة، إذ لو أتى ضميرا، فكان التركيب ألكم الذكر وله هن، لم تقع فاصلة.¹

الوجه الإعرابي الأول :

وقال الزجاج: وجه تليق هذه الآية مع ما قبلها، فيقول: أخبروني عن أهتكم، هل لها شيء من القدرة والعظمة التي وصف بها رب العزة في الآي السالفة؟. فجعل المفعول الثاني لأفرأيتم جملة الاستفهام التي قدرها، وحذفت لدلالة الكلام السابق عليها، وعلى تقديره يبقى قوله:

ألكم الذكر وله الأنثى متعلقا بما قبله من جهة المعنى، لا من جهة الإعراب، كما قلناه نحن. ولا يعجبني قول الزجاج: وجه تليق هذه الآية مع ما قبلها، ولو قال: وجه اتصال هذه، أو وجه انتظام هذه مع ما قبلها، لكان الجيد في الأدب، وإن كان يعني هذا المعنى.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال ابن عطية: أفرأيتم خطاب لقريش، وهي من رؤية العين، لأنه أحال على جرام مرئية، ولو كانت رأيت التي هي استفاء لم تتعد. ويعني بالأجرام: اللات والعزى ومناة، وأرأيت التي هي استفاء تقع على الأجرام، نحو: رأيت زيدا ما صنع؟

(1) البحر المحيط، ج8/ ص: 160

وقوله: ولو كانت رأيت التي هي استفتاء، يعني الذي تقول النحاة فيه إنها بمعنى أخبرني، لم تتعد والتي هي بمعنى الاستفتاء تتعدى إلى اثنين، أحدهما منصوب، والآخر في الغالب جملة استفهامية. وقد تكرر لنا الكلام في ذلك، وأوله في سورة الأنعام. ودل كلام ابن عطية على أنه لم يطالع ما قاله الناس في رأيت إذا كانت استفتاء على اصطلاحه، وهي التي بمعنى أخبرني. والظاهر أن الثالثة الأخرى صفتان لمناة، وهما يفيدان التوكيد.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

هنا عرض أبو حيان قول الزجاج في هذا الموضع وهو : بأن جعل المفعول الثاني لأفرايتم جملة الاستفهام التي قدرها من دلالة السياق ، ورد عليه بقوله لا يعجبني تليق وجه هذه الآية مع ما قبلها ، وكذلك قول ابن عطية في المسألة فكلاهما في نظر أبي حيان جانبا الصواب في توجيه هذه الآية ، بقوله أن - لم يطالع - والوجه الأصوب في هذا التوجيه هو أن :

(الهمزة) للاستفهام التقريعي (الفاء) عاطفة لترتيب الرؤية على ما ذكر من عظمة الله تعالى (الأخرى) نعت ثان لمناة منصوب .

جملة : ((أَفَرَأَيْتُمْ...)) لا محل لها معطوفة على استئناف مقدر أي : أعرفتم عظمة الله وقدرته فرأيتم اللات ... كيف هي حقيرة وليست أهلا للعبادة ، ومفعول (رأيتم) الثاني محذوف تقديره : كيف هي عاجزة...وقدره بعضهم بقوله تعالى : ألكم الذكر وله الأنثى.⁽²⁾

﴿ سورة الحديد ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ ۗ وَ لَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١١﴾﴾

[الحديد/11]

الموضع : فَيُضْعِفُهُ ۗ

صاحب الموقف : ابن عطية ، أبو علي⁽¹⁾

(1) البحر المحيط، ج8/ ص: 160

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج27/ ص : 44

الوجه الإعرابي الأول :

وقال ابن عطية: هنا الرفع يعني في يضاعفه على العطف، أو على القطع والاستئناف. وقرأ عاصم: فيضاعفه بالنصب بالفاء على جواب الاستفهام، وفي ذلك قلق.

الوجه الإعرابي الثاني :

قال أبو علي، يعني الفارسي: لأن السؤال لم يقع على القرض، وإنما وقع السؤال على فاعل القرض، وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه، لكن هذه الفرقة، يعني من القراء، حملت ذلك على المعنى، كأن قوله:

من ذا الذي يقرض بمنزلة أن لو قال: أقرض الله أحد فيضاعفه؟. وهذا الذي ذهب إليه أبو علي من أنه إنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه ليس بصحيح، بل يجوز إذا كان الاستفهام بأدواته الاسمية نحو: من يدعوني فأستجيب له؟ وأين بيتك فأزورك؟ ومتى تسير فأرافقك؟ وكيف تكون فأصحبك؟ فالاستفهام هنا واقع عن ذات الداعي، وعن ظرف المكان وظرف الزمان والحال، لا عن الفعل. وحكى ابن كيسان عن العرب: أين ذهب زيد فنتبعه؟ وكذلك: كم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟²

بالنصب بعد الفاء. وقراءة فيضاعفه بالنصب قراءة متواترة، والفعل وقع صلة للذي، والذي صفة لذا، وذا خبر لمن. وإذا جاز النصب في نحو هذا، فجوازه في المثل السابقة أخرى، مع أن سماع ابن كيسان ذلك محكياً عن العرب يؤيد ذلك. والظاهر أن قوله: وله أجر كريم هو زيادة على التضعيف المترتب على القرض، أي وله مع التضعيف أجر كريم.⁽³⁾

ويقرأ له ، بالنصب ، فمن نصب فعلى جواب الاستفهام بالفاء ، ومن رفع فعلى العطف على يقرض ، ويكون على الاستئناف على معنى فهو يضاعفه له ، ومعنى يقرض ههنا يفعل فعلاً حسناً في

⁽¹⁾ أبو علي الفارسي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة .

² البحر المحيط ، ج 8 / ص : 218

⁽³⁾ البحر المحيط ، ج 8 / ص : 219

اتباع أمر الله وطاعته ، والعرب تقول لكل من فعل إليها خيرا : قد أحسنت قرصي، وقد أقرضتني قرضا حسنا ، إذا فعل به خيرا ...⁽¹⁾

فقرئت بإثبات الألف والتخفيف ، وبحذفها والتشديد فالحجة لهما مذكورة فيما تقدم².

العرض والتحليل :

ويُجمل ذلك أن من قرأ بالرفع جعل الفاء عطفًا ليست بجواب ، كقولك : من ذا الذي يحسن ويكمل ؟ ومن نصب جعله جوابًا للاستفهام ، والعرب أصل - من - في الاستفهام ب (ذا) حتى تصير كالحرف الواحد .⁽³⁾ وهذا الذي ذهب إليه أباحيان في ما أثر عن العرب في كلامهم واستنبط منه أبا حيان الوجه الصحيح في توجيه هذه المفردة . وبني ذلك على يستشهد به في تفعيد وإعراب المفردة ، وهو الوجه لأنه يحمل على ((يُقرض)) ، ومن نصب فعلى جواب الاستفهام⁴ . فمن قرأ (فَيُضَاعَفُهُ) جعله جواب الاستفهام فنصبه بإضمار (أن) عند الخليل ، وسيبويه ...⁵

(مَنْ) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ (ذَا) اسم إشارة في محل رفع خبر (الَّذِي) موصول في محل رفع بدل من ذا (قَرْضًا) مفعول مطلق منصوب (الفاء) فاء السببية (فَيُضَاعَفُهُ) مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء ، والفاعل هو أي الله (له) متعلق ب (فَيُضَاعَفُهُ) ، (لَهُ) الثاني خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (أَجْرًا) ...

والمصدر المؤول (أن يضاعفه ...) في محل رفع معطوف على مصدر مأخوذ من الاستفهام المتقدم أي : أئمة إقراض منكم لله فمضاعفه منه لكم في الأداء ..

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ج 5/ ص: 123

² الحجة في القراءات السبع ، ص: 342

³ معاني القرآن للفراء ، ج 3/ ص : 132.

⁴ حجة القراءات لأبي زرعة ، ص : 699

⁵ إعراب القرآن ، ص : 1106

وجملة : ((مَنْ ذَا)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((يُقْرَضُ)) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِي) وجملة : ((فِيضَعْفُهُ...)) لا محل لها صلة الموصول الحر في (أن) المضمرة ، و جملة : ((وَلَهُ أَجْرٌ كَثِيرٌ...)) لا محل لها معطوفة على جملة يضاعفه . (1)

﴿ سورة المجادلة ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة/22]

الموضع : كَتَبَ

صاحب الموقف : الجمهور ، أبو حيوة (2)

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور: كتب مبنيًا للفاعل، في قلوبهم الإيمان نصبًا، أي كتب الله.

الوجه الإعرابي الثاني :

وأبو حيوة والمفضل عن عاصم: كتب مبنيًا للمفعول، والإيمان رفع. والجمهور: أو عشيرتهم على الأفراد وأبو رجاء: على الجمع، والمعنى: أثبت الإيمان في قلوبهم وأيدهم بروح منه تعالى، وهو الهدى والنور واللطف. وقيل: الروح: القرآن. وقيل:

جبريل يوم بدر. وقيل: الضمير في منه عائد على الإيمان، والإنسان في نفسه روح يحيا به المؤمن، والإشارة بأولئك كتب إلى الذين لا يوادون من حاد الله ورسوله. قيل: والآية نزلت في أبي حاطب بن أبي بلتعة. وقيل: الظاهر أنها متصلة بالآي التي في المنافقين المواليين لليهود.³

وقيل: نزلت في ابن أبي وأبي بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، كان منه سب للرسول صلى الله عليه وسلم، فصكه أبو بكر صكة سقط منها، فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام:

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 27 / ص : 143

(2) أبو حيوة : هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي مقرئ الشام .

³ البحر المحيط ، ج 8/ ص : 252

«أو فعلته»؟ قال: نعم، قال: «لا تعد»، قال: والله لو كان السيف قريبا مني لقتلته.⁽¹⁾

العرض والتحليل:

ذكر أبو حيان أنها هذه المفردة اختلف في توجيهها بين من رأى أنها مبنية على الفاعل على نصب الإيمان ، ومن رأى أنها مبنية على المفعول والإيمان على الرفع ، وهما قولان لهما تقديرهما الصحيح فيمن نصب ورفع ، فكتب بمعنى ، وجعله الفراء مجازا أي : قال الله .

﴿ سورة الممتحنة ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَفْعَلَكَ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة/3]

الموضع : يَفْصِلُ

صاحب الموقف : الجمهور ، الكسائي وحمزة وابن وثاب

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور يفصل بالياء مخففا مبنيا للمفعول. وقرأ الأعرج وعيسى وابن عامر: كذلك إلا أنه مشدد، والمرفوع، إما بينكم، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى مبني، وإما ضمير المصدر المفهوم من يفصل، أي يفصل هو، أي الفصل.⁽²⁾

الوجه الإعرابي الثاني :

(1) المصدر نفسه ، ج8/ ص: 237

(2) حجة القراءات لأبي زرعة ، ص : 706

وقرأ عاصم والحسن والأعمش: يفصل بالياء مخففا مبنيا للفاعل وحمزة والكسائي⁽¹⁾ وابن وثاب: مبنيا للفاعل بالياء مضمومة مشددا وأبو حيوة وابن أبي عبلة: كذلك إلا أنه بالنون مشددا وهما أيضا وزيد بن علي: بالنون مفتوحة مخففا مبنيا للفاعل وأبو حيوة أيضا: بالنون مضمومة، فهذا ثماني قراءات.⁽²⁾

وقرئت ((يَفْصِلُ)) على أربعة أوجه ، يفصل بينكم على معنى يفصل الله بينكم ، ويفصل بينكم – بتشديد الصاد وفتحها وضم الياء على ما لم يسم فاعله وقرئت يفصل بينكم ، ويجوز نفضل بينكم ونفضل بينكم بالنون ، فهذه ستة أوجه .⁽³⁾

العرض و التحليل :

فقرئت بضم الياء وفتح الصاد ، وبفتح الياء وكسر الصاد ، وبالتشديد فيهما والتخفيف ، فالحجة لمن فتح الياء وكسر الصاد وخفف : أنه أراد : يفصل الله بينكم ، ودليله قوله : ((وهو خير الفاصلين)) ، والحجة لمن قرأه بضم الياء وفتح الصاد والتخفيف : أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله ، وكذلك القول في التشديد فابنه عليه⁴ . فجاءت في موضع نصب على الحال ، وجوز أن يكون العامل في الظرف (يُفْصِلُ بينكم) ، وهذه قراءة أهل الحرمين والبصرة ، وقرأ ابن عامر وعاصم ويحيى وحمزة والكسائي (يُفْصِلُ) على التثنية⁵ ، فذكر أبو حيان الأوجه والأصح هو ما كان على القراءات الثماني في الوجه الثاني ، وذكرها ابن خالويه هنا بأن الحجة على من قرأها بضم الياء دون الفتح ، أي : مبنيا للفاعل مضمومة الياء وجملة : ((يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ)) لا محل لها استئناف بياني .⁽⁶⁾

﴿ سورة الصف ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ﴿٨﴾

[الصف / 8]

⁽¹⁾المصدر نفسه ، ص : 706

⁽²⁾ البحر المحيط ، ج 8/ ص: 252

⁽³⁾ معاني القرآن للفراء ، ج 3/ 148، ينظر : معاني القرآن و إعرابه ، ج 5/ ص : 156

⁴ الحجة في القراءات السبع ، ص : 344

⁵ إعراب القرآن ، ص : 1141

⁽⁶⁾الجدول في إعراب القرآن و صرفه وبيانه ، ج 28/ ص : 216

الموضع : لِيُطْفِئُوا

صاحب الموقف : الزمخشري ، ابن عطية

الوجه الإعرابي الأول :

وقال الزمخشري: أصله: يريدون أن يطفئوا ، كما جاء في سورة براءة، وكأن هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له لما فيها من معنى الإرادة في قولك: جئتك لأكرمك، كما زيدت اللام في: لا أبا لك، تأكيداً لمعنى الإضافة في: لا أبا لك.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال نحوه ابن عطية، قال: واللام في قوله: ليطفئوا لام مؤكدة، دخلت على المفعول لأن التقدير: يريدون أن يطفئوا، وأكثر ما تلزم هذه اللام المفعول إذا تقدم، تقول: لزيد ضربت، ولرؤيتك قصرت.

وما ذكره ابن عطية من أن هذه اللام أكثر ما تلزم المفعول إذا تقدم ليس بأكثر، بل الأكثر: زيدا ضربت، من: لزيد ضربت. وأما قولهما إن اللام للتأكيد، وإن التقدير أن يطفئوا، فالإطفاء مفعول يريدون، فليس بمذهب سيبويه والجمهور. وقال ابن عباس وابن زيد: هنا يريدون إبطال القرآن وتكذيبه بالقول. وقال السدي: يريدون دفع الإسلام بالكلام. وقال الضحاك: هلاك الرسول ﷺ بالأراجيف. وقال ابن بحر: إبطال حجج الله بتكذيبهم.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

وهنا أبو حيان ذكر توجيهات متعددة لمفردة (لِيُطْفِئُوا) بين من قال أنها فعل ومن قال جاءت على المفعولية ، وكلاهما رأيي الزمخشري وابن عطية ، إلا أن أبا حيان رد على الأخير بقوله أن ذلك يلزم فقط في حال تقدم ذلك على المفعول ويقصد به حرف (ل) وأن ذلك بليس ما ذهب إليه سيبويه ، وبذلك يرد على ما قاله الزمخشري وابن عطية ويميل إلى الرأي الأول في توجيه المفردة على أنها على الفعلية .

(1) البحر المحيط ، ج 8 / ص: 260

(اللام) زائدة (لِيُطْفِئُوا) مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام (بِأَفْوَاهِهِمْ) متعلق ب لِيُطْفِئُوا و (الباء) للاستعانة (الواو) حالية في الموضعين (وَلَوْ) حرف شرط غير جازم ، والمصدر المؤول (أن يطفئوا) في محل نصب مفعول به لفعل الإرادة ، وجملة : ((يُرِيدُونَ...)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((لِيُطْفِئُوا...)) لا محل لها صلة الموصول الحر في (أن) المضمرة وجملة : ((وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ)) في محل نصب حال من فاعل يريدون أو يطفئوا. (1)

﴿ سورة الجمعة ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا آيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة/5]

الموضع : حُمِلُوا

صاحب الموقف : الجمهور ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

وقرأ الجمهور:

حملوا مشددا مبنيا للمفعول ويجي بن يعمر وزيد بن علي: مخففا مبنيا للفاعل. شبه صفتهم بصفة الحمار الذي يحمل كتبا، فهو لا يدري ما عليه، أكتب هي أم صخر وغير ذلك؟ وإنما يدرك من ذلك ما يلحقه من التعب بحملها. وقال الشاعر في نحو ذلك:

زوامل للإشعار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباغر

لعمرك ما يدري البعير إذا غدى بأوساقه أو راح ما في الغرائر²

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ج28/ ص : 236

² ديوان مروان أبي حفصة ، تح: حسين عطوان ، ط2، دار المعارف ، ص : 58

وقرأ عبد الله: حمار منكرا والمأمون بن هارون: يحمل بشد الميم مبنيا للمفعول والجمهور: الحمار معرفة، ويحمل مخففا مبنيا للفاعل، ويحمل في موضع نصب على الحال.

الوجه الإعرابي الثاني :

قال الزمخشري: أو الجر على الوصف .

وهذا الذي قاله قد ذهب إليه بعض النحويين، وهو أن مثل هذا من المعارف يوصف بالجمل، وحملوا عليه وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وهذا وأمثاله عند المحققين في موضع الحال، لا في موضع الصفة. ووصفه بالمعرفة ذي اللام دليل على تعريفه مع ما في ذلك المذهب من هدم ما ذكره المتقدمون من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والجمل نكرات. بئس مثل القوم. قال الزمخشري: بئس مثلاً مثل القوم.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

جملة : ((مَثَلُ الَّذِينَ...)) لا محل لها استثنائية .

وجملة : ((حَمَلُوا...)) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِينَ)⁽²⁾

الموضع الثاني : بئس مثل القوم.

صاحب الموقف : الزمخشري ، سيبويه ، ابن عطية

الوجه الإعرابي الأول :

قال الزمخشري: بئس مثلاً مثل القوم. فخرجه على أن يكون التمييز محذوفاً، وفي بئس ضمير يفسره مثلاً الذي ادعى حذفه.

الوجه الإعرابي الثاني :

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 264

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج28/ ص : 245

وقد نص سيبويه على أن التمييز الذي يفسره الضمير المستكن في نعم وبئس وما أجري مجراها لا يجوز حذفه.

الوجه الإعرابي الثالث :

وقال ابن عطية: والتقدير بئس المثل مثل القوم. وهذا ليس بشيء، لأن فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز. والظاهر أن مثل القوم فاعل بئس، والذين كفروا هو المخصوص بالدم على حذف مضاف، أي مثل الذين كذبوا بآيات الله، وهم اليهود، أو يكون الذين كذبوا صفة للقوم، والمخصوص بالدم محذوف، التقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، أي مثل هؤلاء الذين حملوا التوراة.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

أي : بئس مثلاً مثلاً القوم الذين كذبوا بآيات الله ، على أن التمييز محذوف والفاعل المفسر به مستتر ، ومثل القوم هو المخصوص بالدم والموصول صفة للقوم، أو بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا... والمخصوص بالدم محذوف وهم اليهود² ، ويجوز أن يكون الموصول صفة للقوم ، فيكون في محل جر³ وهذا الذي ذهب إليه النحاة⁴.

وجملة : ((بئسَ مَثَلٌ...)) لا محل لها استئنافية .⁽⁵⁾

﴿ سورة المنافقون ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ﴿٣﴾

[المنافقون/3]

(1) البحر المحيط ، ج 8/ ص: 264

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مِصْطَفَى الْعِمَادِيِّ الْحَنْفِيِّ، تَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ، تَح: خَالِدُ عِبَالْفَنِيِّ مَحْفُوظٌ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، لُبْنَانُ، 2010

² م، ج 8/ ص: 144

³ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الشُّوْكَانِيِّ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ، لُبْنَانُ ، ج 5/ ص: 280

أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى الشَّوَاوِيُّ، الْمَحَاكِمَاتُ بَيْنَ أَبِي يَحْيَانَ وَابْنِ عَطِيَّةَ وَالزَّمْخَشَرِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، لُبْنَانُ،

2009، ج 2/ ص: 284

(5) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 28/ ص : 245

الموضع : فَطِيعَ

صاحب الموقف : الجمهور ، زيد بن علي (1)

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: فطيع مبنيا للمفعول وزيد بن علي: مبنيا للفاعل: أي فطيع الله وكذا قراءة الأعمش وزيد في رواية مصرحا بالله.

ويجتمل على قراءة زيد الأولى أن يكون الفاعل ضميرا يعود على المصدر المفهوم من ما قبله، أي فطيع هو، أي بلعبهم بالدين. ومعنى آمنوا: نطقوا بكلمة الشهادة وفعلوا كما يفعل المسلمون، ثم كفروا: أي ظهر كفرهم بما نطقوا به من قولهم: لئن كان مُجَّد ما يقوله حقا فنحن شر من الحمير، وقولهم: أيطمع هذا الرجل أن تفتح له قصور كسرى وقيصر؟ هيهات، أو نطقوا بالإيمان عند المؤمنين وبالكفر عند شياطينهم، أو ذلك فيمن آمن ثم ارتد.⁽²⁾

والقراءة المعروفة المجمع عليها هنا فطِيع على قلوبهم ، على ما لم يسم فاعله ، ويجوز في العربية فطِيع على قلوبهم على إدغام العين في العين لأنهما من مخرج واحد .⁽³⁾

العرض والتحليل : وجواب الشاطبي عن القراءة قوله : وإن كان جيدا إلا أنه لم يثبت للقراء أن امتنعوا عن الإدغام المحض ، والأولى الرد على النحويين ، إذ لا يكون قولهم حجة إلا إذا اجتمعوا ومن القراء جماعة يقرؤون بالادغام ، فلا يكون قولهم حجة ، بل لو قدر أنه ليس من لاقرأ نحوي كقولهم أولى ، لأنهم ناقلون هذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم ...⁴ وهذا قول جامع للرأيين للسابقين ذكره الشاطبي ، وسبق إليه أبو حيان .

زيد بن علي : هو زيد بن علي بن عبدالله الفارسي أبو القاسم القسوي النحوي اللغوي ، توفي بطرابلس الشرق سنة 467هـ .⁽¹⁾

⁽²⁾ البحر المحيط ، ج 8/ ص: 268

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج 5/ ص: 175

جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، المجموعة الشافية، دار الكتب العلمية،

⁴ لبنان، 2014، ج 2/ ص: 438

وجملة : ((فَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ...)) لا محل لها معطوفة على جملة التعليل . (1)

﴿ سورة الملك ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ (2)

[الملك/2]

الموضع : أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا

صاحب الموقف : الحوفي ، الزمخشري

وفي الحديث أنه فسر أيكم أحسن عملا: أي أحسن عقلا وأشدكم خوفا وأحسنكم في أمره ونهيه نظرا، وإن كان أقلكم تطوعا.

وعن ابن عباس والحسن والثوري: أزهلكم في الدنيا. وقيل: كنى بالموت عن الدنيا، إذ هو واقع فيها، وعن الآخرة بالحياة من حيث لا موت فيها، فكأنه قال: هو الذي خلق الدنيا والآخرة، وصفهما بالمصدرين، وقدم الموت لأنه أهيب في النفوس، وليبلوكم متعلق بخلق. وأيكم أحسن عملا مبتدأ وخبر، فقدر الحوفي قبلها فعلا تكون الجملة في موضع معموله، وهو معلق عنها تقديره: فينظر، وقدر ابن عطية فينظر أو فيعلم.²

الوجه الإعرابي :

وقال الزمخشري: فإن قلت: من أين تعلق قوله: أيكم أحسن عملا بفعل البلوى؟ قلت: من حيث إنه تضمن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملا، وإذا قلت: علمته أحسن عملا أم هو؟ كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه، كما تقول: علمته هو أحسن عملا. فإن قلت: أيسمى هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا، كقولك: علمت أيهما

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج28/ ص : 254

² البحر المحيط ، ج8/ ص : 292.

عمرو، وعلمت أزيد منطلق. ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدرا بحرف الاستفهام وغير مصدر به؟ ولو كان تعليقا لا فترقت الحالتان، كما افترقتنا¹ في قولك:

علمت أزيد منطلق، وعلمت زيدا منطلقا.. وأصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقا، فيقولون في الفعل إذا عدي إلى اثنين ونصب الأول، وجاءت بعده جملة استفهامية، أو بلام الابتداء، أو بحرف نفي، كانت الجملة معلقا عنها الفعل، وكانت في موضع نصب، كما لو وقعت في موضع المفعولين وفيها ما يعلق الفعل عن العمل. وقد تقدم الكلام على مثل هذه الجملة في الكهف في قوله تعالى: لنبلوهم أيهم أحسن عملا . (2)

العرض والتحليل :

يعرض أبو حيان هنا توجيهات متباينة في هذه المفردة بين من ذهب إلى أنها جاءت لتعبر عن المبتدأ والخبر ، ومنهم من قال بمفعوليتها وهذا الأخير ذكره الزمخشري واستدل في ذلك بقوله في الرأي الثاني على ما علق به ، إلا أن أبا حيان عقب عليه على أنه ليس كاملا رغم أنه وافقه فيما ذهب إليه من مفعولية المفردة وجاءت على الإعراب الآتي : ف (أيُّ) مرفوع على بالابتداء ، وهو اسم تام و (أحسنٌ) خبره ، والتقدير: ليلوكم فينظر أيكم أحسن عملا (وهو العزيز الغفور) مبتدأ وخبره³ ، وهو الصواب في نظره على ما ذهب إليه ابن عطية وغيره من النحاة .

وجملة: (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ...) في محل نصب مفعول به ثان عامله يلوكم المتعلق بالاستفهام أيكم . (4)

﴿سورة المرسلات﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:36]

الموضع : يُؤْذَنُ

¹ المصدر نفسه ، ج8/ ص : 292

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج8/ ص: 292

³ إعراب القرآن ، ص : 1175

⁽⁴⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج29/ ص : 14

صاحب الموقف : القراء ، زيد بن علي ، ابن عطية

الوجه الإعرابي :

وقرأ القراء كلهم فيما أعلم: ولا يؤذن مبنيا للمفعول.

الوجه الإعرابي الثاني :

وحكى أبو علي الأهوازي أن زيد بن علي قرأ: ولا يأذن، مبنيا للفاعل، أي الله تعالى، فيعتذرون: عطف على ولا يؤذن داخل في حيز نفي الإذن، أي فلا إذن فاعتذار، ولم يجعل الاعتذار متسببا عن الإذن فينصب.

الوجه الإعرابي الثالث :

وقال ابن عطية: ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان.

فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآي وقال: والوجهان جائزان، فظهر من كلامه استواء الرفع والنصب وأن معناهما واحد، وليس كذلك لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متسببا بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسببا فافترقا. وذهب أبو الحجاج الأعمش إلى أن قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء وذلك قليل، وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيًا للأكثر في كلام العرب، وجعل دليله ذلك، وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية، وقد رد ذلك عليه ابن عصفور وغيره.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فهنا ذكر توجيه المفردة على إعرابات هي أنها جاءت مبنيا للمفعول ، والثاني : مبنيا للفاعل على من قال بعطفها على من سبقها في الكلام ، وقال ابن عطية أن كلاهما جائزان هنا ويقصد النصب والرفع وأن كلاهما يؤدي معنى واحد ، إلا أن أبا حيان رد عليه بخلاف ذلك وهو أن النصب هنا له دلالة معينة وهي : أنه يكون متسببا أي فافترقا أما الرفع بكان بصريح العطف وقال أبو حيان أنه يستدل في ذلك

(1) البحر المحيط ، ج 8/ ص: 399

على كلام العرب [وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيًا للأكثر في كلام العرب] وهو الصواب ، وأنها جاءت على عطفًا وزعم الفراء أنه اختير فيه الرفع لتتفق الآيات ¹ .

(وَلَا) نافية في الموضعين (لَهُمْ) نائب الفاعل (الفاء) عاطفة فقط وليست سببية ، فالنفي متوجه إلى الإذن والاعتذار ، ولو كانت سببية لنصب الفعل بعدها ، هذا ويجوز حمل المعنى على الاستئناف أي هم يعتذرون في بعض حالات نطقهم ... لأن المراد ب (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) نفي الإذن في الاعتذار ، وقد نھوا عنه في قوله تعالى (لا تعتذروا اليوم) ، فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك . ⁽²⁾

فجملة : (يُؤْذَنُ لَهُمْ..) جاءت في محل جر معطوفة على جملة ينطقون، وجملة : (فَيَعْتَذِرُونَ) في محل جر معطوفة على جملة يؤذن لهم . ⁽³⁾

سورة النازعات

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءًهَا وَمِنْ عَلَيْهَا﴾ [النازعات/ 31]

الموضع : أَخْرَجَ

صاحب الموقف : الجمهور ، ابن أبي عبلة ، الزمخشري ، الأخفش

الوجه الإعرابي :

والجمهور: متاعا بالنصب، أي فعل ذلك تمتيعا لكم.

الوجه الإعرابي الثاني :

وابن أبي عبلة: بالرفع، أي ذلك متاع.

الوجه الإعرابي الثالث :

¹ إعراب القرآن ، ص : 1253

⁽²⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 29/ ص : 206

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ج 29/ ص : 206

وقال الزمخشري: فإن قلت: فهلا أدخل حرف العطف على أخرج؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون معنى دحاها: بسطها ومهداها للسكنى، ثم فسر التمهيد بما لا بد منه في تأتي سكنها من تسوية أمر المأكل والمشرب وإمكان القرار عليها. والثاني:

أن يكون أخرج حالا بإضمار قد، كقوله: أو جاؤكم حصرت صدورهم «2». وإضمار قد قول للبصريين ومذهب الكوفيين.

الوجه الإعرابي الرابع :

والأخفش: أن الماضي يقع حالا، ولا يحتاج إلى إضمار قد، وهو الصحيح. ففي كلام العرب وقع ذلك كثيرا.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

والصحيح ما ذكره الأخفش إذ صرح به أبو حيان على أنه حال إذ هو الشائع في كلام العرب على قوله : وقع كثيرا ، فتكون (أخرج) حالا بإضمار ((قد)) وهو قول الجمهور ، ، وخالف في ذلك الكوفيون²...وجملة : ((أَخْرَجَ ...)) لا محل لها استئناف بياني .⁽³⁾

﴿ سورة الغاشية ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ﴾ [الغاشية/ 7]

الموضع : لَّا يُسْمِنُ

صاحب الموقف : الزمخشري

⁽¹⁾ البحر المحيط ، ج 8 / ص: 415

أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تح: أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، 2011، ج 20/ص: 145

⁽³⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 30/ ص: 234

الوجه الإعرابي :

قال الزمخشري: لا يسمن مرفوع المحل أو مجروره على وصف طعام أو ضريع، يعني أن طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس وإنما هو شوك، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولع به، وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه، وهما إمطة الجوع وإفادة القوة، والسمن في البدن، انتهى. فقوله: مرفوع المحل أو مجروره على وصف طعام أو ضريع. أما جره على وصفه لضريع فيصح، لأنه مثبت منفي عنه السمن والإغناء من الجوع. وأما رفعه على وصفه لطعام فلا يصح، لأن الطعام منفي ولا يسمن، منفي فلا يصح تركيبه، إذ يصير التقدير: ليس لهم طعام لا يسمن ولا يغني من جوع إلا من ضريع، فيصير المعنى: أن لهم طعاما يسمن ويغني من جوع من غير ضريع، كما تقول: ليس لزيد مال لا ينتفع به إلا من مال عمرو، فمعناه أن له مالا ينتفع به من غير مال عمرو. ولو قيل: الجملة في موضع رفع صفة للمحذوف المقدر في إلا من ضريع كان صحيحا، لأنه في موضع رفع على أنه بدل من اسم ليس، أي ليس لهم طعام إلا كائن ن ضريع، إذ الإطعام من ضريع غير مسمن ولا مغن من جوع، وهذا تركيب صحيح ومعنى واضح، وقال الزمخشري: أو أريد أن لا طعام لهم أصلا، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم فضلا عن الإنس، لأن الطعام ما أشبع وأسمن، وهو منهما بمعزل. كما تقول: ليس لفلان ظل إلا الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد. انتهى. فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعا، إذ لم يندرج الكائن من الضريع تحت لفظة طعام، إذ ليس بطعام. والظاهر الاتصال فيه. وفي قوله: ولا طعام إلا من غسلين ، لأن الطعام هو ما يتطعمه الإنسان، وهذا قدر مشترك بين المستلد والمكروه وما لا يستلد ولا يستكره.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

وجملة : ((لَّا يُسْمِنُ...)) في محل جر نعت لضريع .⁽²⁾، فقوله ((وَلَا يَغْنِي مِنَ جُوعٍ)) جملة لا يمكن طرحها من الكلام لأنه لما قال لا يسمن ساغ لمتوهم أن هذا طعام ، الذي ليس من جنس طعام البشر ، انتفت عنه صفة الإسمان ، ولكن بقيت له صفة الإغناء ، فجاءت جملة " ولا يغني من جوع " تتيما للمعنى المراد ، وهو أن هذا الطعام انتفت عنه صفة إفادة السمن والقوة ، كما انتفت عنه صفة إمطة الجوع وإزالته.³

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 458

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج30/ ص : 313

³ المرجع نفسه ، ج30/ ص : 313

﴿ سورة العاديات ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾ [العاديات/9]

الموضع : بُعْثِرَ

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: بعثر بالعين مبنيا للمفعول. وقرأ عبد الله: بالحاء. وقرأ الأسود بن زيد: بحت. وقرأ نضر بن عاصم: بحت على بنائه للفاعل. وقرأ ابن يعمر ونصر بن عاصم ومحمد بن أبي سعدان:

وحصل مبنيا للفاعل والجمهور: مبنيا للمفعول. وقرأ ابن يعمر أيضا ونصر بن عاصم أيضا: وحصل مبنيا للفاعل خفيف الصاد، والمعنى جمع ما في المصحف، أي أظهر محصلا مجموعا. وقيل: ميز وكشف ليقع الجزاء عليه. وقرأ الجمهور: إن بكسر الهمزة، لخبر باللام: هو استئناف إخبار، والعامل في بهم، وفي يومئذ لخبر، وهو تعالى خبير دائما لكنه ضمن خبير معنى مجاز لهم في ذلك اليوم. وقرأ أبو السمال والحجاج: بفتح الهمزة وإسقاط اللام. ويظهر في هذه القراءة تسلط يعلم على إن، لكنه لا يمكن إعمال خبير في إذا لكونه في صلة إن المصدرية، لكنه لا يمكن أن يقدر له عامل فيه من معنى الكلام، فإنه قال: يجزيهم إذا بعثر، وعلى هذا التقدير يجوز أن يكون يعلم معلقة عن العمل في قراءة الجمهور، وسدت مسد المعمول في إن، وفي خبرها اللام ظاهر، إذ هي في موضع نصب بيعلم. وإذا العامل فيها من معنى مضمون الجملة تقديره: كما قلنا يجزيهم إذا بعثر. (1)

العرض والتحليل : جملة : ((يَعْلَمُ...)) لا محل لها معطوفة على استئناف مقدر أي : أيفعل

القبائح فلا يعلم أنا نجازيه يوم القيامة ، وجملة : ((بُعْثِرَ...)) في محل جر مضاف إليه . (2)

(1) البحر المحيط ، ج8/ ص: 502

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج30/ ص : 390

القضايا الحرفية

قَالَ تَعَالَى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [يس/27]

موضع الموقف : بِمَا غَفَرَ لِي

صاحب الموقف : بعض النحاة ، الفراء ⁽¹⁾ والزمخشري ، الكسائي ⁽²⁾

1/ الوجه الإعرابي الأول:

بعض النحاة :

بقولهم أن ما في قوله بما غفر لي ربي مصدرية ، فجزوا أن يكون بمعنى الذي والعائد محذوف ، تقديره : بالذي غفره لي ربي من الذنوب ، وليس هذا بجيد . إذ يؤول إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفرة . والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه ، وجعله من المكرمين .

الوجه الإعرابي الثاني :

الفراء والزمخشري على أن ما : استفهامية ورد عليه بأنها لو كانت كذلك لحذفت

ألفها كما هي القاعدة ، وقيل أن حذف الألف أكثرى لا كلي وهبه كذلك لا يسوغ حمل القرآن على الضعيف من الوجوه ⁽³⁾ ، وأيد الزمخشري ذلك بقوله : ((ويحتمل أن تكون استفهامية ، يعني بأي شيء غفر لي ربي ؟ يريد ما كان معهم من المصابرة لإعزاز دين الله حتى قيل : إن قولك (بِمَا غَفَرَ لِي) يريد ما كان منه معهم بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزا فقال : ((قد علمت بما صنعت هذا وبم صنعت)) .

والمشهور أن إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر مختص بالضرورة نحو قوله :

⁽¹⁾ الفراء : هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدليمي إمام العربية أبو زكرياء المعروف بالفراء .

⁽²⁾ الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن .

⁽³⁾ محي الدين الدرويش ، دار اليمامة ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، ط 3 ، 1413 هـ - 1992 ، ج 8/ ص: 189

إعراب القرآن وبيانه ،

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد¹

وحذفها هو المعروف في الكلام نحو :

على م يقول الريح ينقل كاهلي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت².

الوجه الإعرابي الثالث الكسائي:

وقال في ما ذهب إليه الفراء : لو صح هذا يعني الاستفهام لقال بم من غير ألف ، وعلى هذا رد الفراء وقال: ((يجوز أن يقال بما بالألف وأنشد فيه أبياتا))⁽³⁾.

وقيل أيضا بما غفر لي ربي أي لئيم يعلمون بالعمل والإيمان الذي غفر لي به ربي ، ويجوز بم غفر لي ربي ، على معنى بأي شيء غفر لي ربي ، ويجوز أن يكون بما في هذا المعنى بإثبات الألف ، تقول : قد علمت بما صنعت هذا ، وحذف الألف في هذا المعنى أجود⁽⁴⁾.

فقوله : بما غفر لي ربي و (بما) تكون في موضع (الذي) وتكون (ما) و (غفر) في موضع مصدر ولو جعلت (ما) في معنى (أي) كان صوابا ، يكون المعنى : لئيم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي ، ولو كان كذلك لجاز فيه : (بم غفر لي ربي) ينقصان الألف ، كما تقول ، سل عمّ شئت ، وكما : قال (فناظرة بم يرجع المرسلون)⁽⁵⁾.

العرض والتحليل :

كذلك في هذه الآية تعددت أوجه الإعراب بين أقطاب المذاهب النحوية : على أن ما مصدرية في الكلام ، ومنهم على أنها استفهامية ورد ذلك أبو حيان بأنه ليس بجيد والأجود وهذين المصطلحين كما ذكرنا سابقا في الجانب الدراسي كان أبوحيان يستعملها في ترجيح الشاهد القوي ورأى ما ذهب إليه

¹ ديوان حسان بن ثابت ، شرحه : عبدا مهنا ، ط2 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1414هـ-1994م ، ص:90

² ديوان عمرو بن عددي كرب ، مطاع الطرايشي ، ط2 ، 1405هـ-1985م ، ص:72.

⁽³⁾ البحر المحيط ، ج7 / ص : 316

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4 / ص: 283

⁵ معاني القرآن ، ج2 / ص : 374 .

الكسائي في إعراب هذه المفردة بحذف ألف الإثبات على أنها استفهامية بقوله : وهذا المعنى أجود ، وهو الراجح عند أبي حيان . فاختلفت معانيها :

1/ أن تكون مصدرية

2/ أن تكون موصولة

3/ أن تكون استفهامية

فأما كونها مصدرية فهو الظاهر ، ذلك أن الموصولة يستضعف معناها ، والتقدير : بالذي غفر لي ربي ، فيبقى معناه أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى على تمنى علمهم بغفران ربه ذنوبه ، وأما الاستفهامية فلا تليق وهذا ضعيف لأن الأكثر في الاستفهام : بم غفر لي ربي ؟ بغير ألف¹ ، ذلك أنه يجب أن يحذف الألف منها إذا جرت ، وإبقاء الفتحة دليلا على الألف المحذوفة . إلا أن الفراء أجاز مجيئها استفهامية ، ولا عبرة بحذف ألف الاستفهام نظرا لوجوده في الشعر مثبتا ، قال الفراء : وقد أتمها الشاعر ، وهي استفهام ، فقال :

إنا قتلنا بقتلاككم سراتكم أهل اللواء ففيما يكتر القيل².

وموقف أبي حيان من ذلك أن مذاهب جمهور النحويين أن حذف ألف ما الاستفهامية هو الواجب ، وأن إثبات الألف يعد من الضرورات ، وهذا الأمر ذكره أبو حيان في هذا الموضوع معارضا ما أجازته الفراء ، فقال : والظاهر أن ((ما)) في قوله : ((بِمَا غَفَرَ لِي)) مصدرية... وأجاز الفراء أن تكون ((ما)) استفهاما، وقال الكسائي : لو صح هذا - يعني الاستفهام - لقال بم من غير ألف ، وقال الفراء: ويجوز أن يقال: بما بالألف وانشد فيه أبياتا والمشهور أن إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر مختص بالضرورة .⁽³⁾

¹ إعراب القرآن ن ص : 818

² ديوان سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري ، تح : شاعر العاشور ، ط01 ، 1972م ، ص:30

موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، ينظر : التحرير والتنوير ، ج22/ ص : 371.

⁽³⁾ من خلال تفسيره البحر المحيط ، ج2/ ص : 951

والذي يترجح أن ما ذهب إليه أبو حيان هو المشهور ، فإثبات ألف ((ما)) الاستفهامية إذا جرت بحرف جر يعد من الضرورات، وإن ورد قراءة فهي شاذة وإن ورد في الشعر فضرورة والشعر محل الضرورات⁽¹⁾

لذا لا يصح حمل القراءة المتواترة في هذه الآية الكريمة على ما ذكره الفراء ، فوقف أبو حيان من المسألة ومن إعراب الآية موقف جمهور النحاة الراض مجيء (ما) الاستفهامية دون حذف الألف ، وقصر ذلك على ضرورة الشعر فقط ، وذكر قول الفراء ورده ، برد النحاة عليه ، واختار في الآية كونها مصدرية .

إلا أنه يجوز ما ذهب إليه الفراء من جواز مجيء (ما) الاستفهامية بالألف ، بدليل قراءة ((عم)) ، وبما ذكر من الشواهد الشعرية ، وبما ذكره غيره أنها لغة ، وإن كانت قليلة ، والأقرب ما ذهب إليه الفراء والزجاج والزمخشري ، لأنها حملت معنى الاستفهام ، وقد يكون للتنغيم أثر في ذلك فقراءتها بالاستفهام تختلف عن الإخبار .²

وهذا ما ذكره أبو حيان في فإذا كانت (ما) في موضع رفع ، أو نصب لا يجوز حذف ألفها إلا في الضرورة ، أو في موضع جر بإضافة نحو : مجيء م جئت ، أو حرف جر نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ/1]

فالمشهور الكثير حذف ألفها ، وأما إثباتها ففيل ضرورة ، وقيل : لغة ومن قال ذلك أبو علي الدينوري ، والزمخشري وإذا حذف ألفها بقيت على حركتها إلا في الشعر ، فيجوز إسكانها إن جرت بحرف ، لا بالإضافة ، وإذا كان بعدها ((ذا)) لم يجر حذف ألفها ، وإن جرت بحرف نحو : عن ماذا تسأل ؟ ، وإذا كانت موصولة ، أو شرطية ، ودخل عليها حرف الجر ، أو أضيف إليها لم يجر حذف ألفها ، وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقول : سلَّ عَمَّ شئت ، حذفوا ألفها ، وهي موصولة لكثرة الإستعمال ، وقال المبرد هي لغة³ .

(1) المرجع نفسه ، ج2/ ص : 952

نوال بنت طالب فرج السعيد ، مخالفات الفراء للنحاة وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط ، رسالة

²ماجستير ، كلية اللغة العربية ، (جامعة ام القرى - السعودية) ، 1422 هـ - 2012 م ، ص : 15

³ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج1/ ص : 250

تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ ﴾ ﴿٢٨﴾

[يس / 28]

الموضع : وَمَا كُنَّا

صاحب الموقف : بعض النحاة ، ابن عطية ⁽¹⁾ ، البصريين ، أبو البقاء ⁽²⁾

الوجه الإعرابي الأول بعض النحاة :

أن ما في قوله وما كنا منزلين نافية وكان اسمها ومنزلين خبرها ⁽³⁾ ، فالمعنى قريب من معنى الجملة قبلها ، أي : وما كان يصح في حكمنا أن نزل في إهلاكهم جندا من السماء ، لأنه تعالى أجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض كما قال :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾ [العنكبوت/40]

الوجه الإعرابي الثاني ابن عطية : على أن ما اسم معطوف على (جند) ، ((أي : من جند ومن الذي كنا منزلين على الأمم مثلهم)) .

الوجه الإعرابي الثالث البصريين غير الأخفش : أنه تقدير لا يصح ، لأن (من) في (من جند) زائدة ، لأن لزيادتها شرطين ، أحدهما : أن يكون قبلها نفي أو نهي أو استفهام والثاني : أن يكون ما بعدها نكرة ، وإن كان كذلك فلا يجوز أن يكون المعطوف على النكرة معرفة . لا يجوز ما ضرب من رجل ولا زيد . وإنه لا يجوز ولا من زيد وهو قدر المعطوف بالذي هو معرفة فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة .

ابن عطية : هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم وقيل عبد الرحمن بن غالب بن تمامين عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية الغرناطي . ⁽¹⁾

أبو البقاء : هو محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بهاء الدين أبو البقاء السبكي الفقيه الشافعي النحوي المتفطن ، ⁽²⁾ توفي بدمشق سنة 777 هـ .

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 190

الوجه الإعرابي الثالث قال أبو البقاء : ((ويجوز أن تكون (ما) زائدة ، أي : وقد كنا منزلين))
وقوله : ليس بشيء . (1)

العرض والتحليل :

تعددت الأقوال في توجيه إعراب مفردة ما على أقوال سردتها وبينها النحاة منها أنها : نافية للكلام ، وأنها تجيء اسم معطوف ، وأنها زائدة : وكلها أقوال تحمل في مضامها القوة والضعف وهذا ما أشار إليه أبو حيان وبين ضعفها الإعرابي في توجيهه وترجيحه بقوله : لا يجوز ، وتقدير لا يصح ، ورأيه فيما ذهب إليه ابن عطية على أن ما اسم معطوف ، على أن الجملة ((وما كنا منزلين)) معترضة بين نوعي العقاب المنفي والمثبت ، لقصد الرد على المشركين بأن سنة الله تعالى لم تجر بإنزال الجنود على المكذابين وشأن العاصين أدون من هذا الاهتمام² ، وعلى النفي تم توجيه المعنى عند أبي حيان في الوجه الثاني وهو رأي البصريين وإليه ينحو .

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمُرِيرُوا كَمَ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٣١)

[يس:31]

الموضع : كَمَ

صاحب الموقف : ابن عطية ، الزجاج⁽³⁾ ، أبو البقاء ، الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

قال ابن عطية : وكم هنا خبرية وأنهم بدل منها ، والرؤية رؤية البصر ، فهذا لا يصح لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب ب (أَهْلَكْنَا) ولا يسوغ فيها ، إلا ذلك ، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون (أَنَّهُمْ) بدل منها لأن البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت (أَهْلَكْنَا) على (أَنَّهُمْ) لم يصح .

(1) البحر المحيط ، ج 7/ص: 317

(2) التحرير والتنوير ، ج 23/ص: 414

(3) الزجاج : هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج لقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج .

ألا ترى أنك لو قلت ، أهلكنا انتفاء رجوعهم أو أهلكنا كونهم لا يرجعون ، لم يكن كلاماً ، لكن ابن عطية توهم أن (يروا) مفعوله (كم) فتوهم أن قولهم (أنهم لا يرجعون) بدل لأنه يسوغ أن يتسلط عليه ، فتقول : ألم يروا أنهم لا يرجعون ، وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في العربية .¹ وكم خبرية في محل نصب مفعول مقدم لأهلكنا والجملة في محل نصب مفعول يروا .⁽²⁾

الوجه الإعرابي الثاني :

قال الزجاج : ((هو بدل من الجملة ، والمعنى : ألم يروا أن القرون التي أهلكناها إليهم لا يرجعون ، لأن عدم الرجوع والهلاك بمعنى النهي)) ، وهذا الذي قاله ليس بشيء ، لأنه ليس بدلاً صناعياً ، وإنما فسر المعنى ولم يلحظ صنعة النحو .³

الوجه الإعرابي الثالث :

قال أبو البقاء : ((أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ)) ، وليس بشيء ، لأن (كَرَّ) ليس بمعمول ل (يَرَوْنَ) ، ونقل عن الفراء أنه يعمل (يَرَوْنَ) في الجملتين من غير إبدال ، وقولهم في الجملتين تجوز لأن (أَنَّهُمْ) وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل

الوجه الإعرابي الرابع :

قال الزمخشري : (أَلَمْ يَرَوْا) ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في (كَرَّ) لأن (كَرَّ) لا يعمل فيها عامل قبلها ، كانت للاستفهام أو الخبر ، لأن أصلها الاستفهام إلا أن معناها نافذ في الجملة ، كما نفذ في قولك : ألم يروا أن زيدا لمنطلق ، وإن لم تعمل في لفظه و (أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ) بدل من (أَهْلَكْنَا) على المعنى لا على اللفظ ، تقديره : ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين

¹ البحر المحيط ج7/ ص: 319

⁽²⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 194

³ المصدر نفسه ، ج7/ 319

إليهم)) .⁽¹⁾ على أنه يجوز أن تكون كم استفهامية وقبلهم ظرف متعلق بأهلكنا ومن القرون حال وأن ما في حيزها بدل من معنى كم أهلكنا⁽²⁾ والتقدير كما سبق وذكره الزمخشري .

فموضع كم نصب بأهلكنا ، لأن كم لا يعمل فيها ما قبلها ، خيرا كانت أو استفهاما ، تقول في الخبر : كم سرت ، تريد سرت فراسخ كثيرة ، ولا يجوز سرت كم فرسخاً ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فكذلك إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها ، و أنهم بدل من معنى ألم يروا كم أهلكنا ، والمعنى ألم يروا أن القرون التي أهلكنا أنهم لا يرجعون .⁽³⁾

فكلام الزمخشري في الآية :

((الَّذِينَ يَرَوْنَ)) ألم يعملوا وهو معلق عن العمل في كم لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها سواء كانت للاستفهام أو لمضمر لأن أصلها الإستفهام إلا أن معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك ألم يروا إن زيدا لمنطلق و إن لم يعمل في لفظه وأنهم إليهم لا يرجعون بدل من كم أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين)) .⁽⁴⁾

وعلى قول الفراء فإن (كَمَر) في موضع نصب مكانين : أحدهما أن توقع (يَرَوْنَ) على (كَمَر) وهي في قراءة عبدالله (الَّذِينَ يَرَوْنَ كَمَرًا أَهْلَكْنَا) فهذا وجه ، والآخر أن توقع (أَهْلَكْنَا) على (كَمَر) وتجعله استفهاما ، كما نقول : علمت كم ضربت غلامك ، وإذا كان من قبل مَنْ وأي وكم رأيت وما اشتق منها ، أو العلم اشتق منه وما أشبه معناهما ، جاز أن توقع ما بعدكم وأي ومن وأشباهها عليها ، كما قال الله (لنعلم أي الحزبين أحصى) ألا ترى ان كقد أبطلت العلم عن وقوعه على أي ، ورفعت أيا بأحصى ، فكذلك تنصبها بفعل لو وقع عليها .⁵

(1) البحر المحيط ج7/ص: 319

(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 194

(3) معاني القرآن وإعرابه ج4/ص: 285

(4) إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 195

(5) معاني القرآن ، ج2/ص : 376.

العرض والتحليل :

وهنا دار الخلاف بين النحاة في توجيه إعراب مفردة كم على أربعة أقوال هي : أنها في محل نصب مفعول به ، والثاني : بدل من الجملة ، ورد على كلا الوجهين أبي حيان بتضعيف القولين : أنهما ليس بشيء ، ولم يلحظا صنعة النحو في ترتيب الكلام ، وكذلك في قول أبي البقاء لأنه لم يبين عن الوجه الإعرابي ل : كم وعملها في الكلام دون توضيح ، ومال أبو حيان إلى ما ذهب إليه الزمخشري في عرضه لعمل : كم في الكلام على أنه الأجود والأصح في التوجيه الإعرابي وأن وظيفتها إستفهامية لأن هذا أصلها في الكلام ولا تأتي بها على صيغة الإخبار فيضيع تفسير الآية ذلك ، فالجملة أهلكتنا في محل نصب سد مسد مفعولي يروا المعلق ب كم الخبرية ، وقد تكون استفهامية⁽¹⁾

وسبق وأن دار خلاف التوجيه الإعرابي بين أبي حيان والزمخشري في موضع سابق في تعقباته له في قوله تعالى ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَّ ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَةٍ بَيْنَهُ ۖ ﴾ [البقرة / 211] وأنها تكون استفهامية وخبرية إلا أن أبا حيان اقتصر كون ((كَمَّ)) استفهامية ومنع كونها خبرية وقال عن هذا إنه ليس بجيد ، وعلل ذلك بأن جعل ((كَمَّ)) خبرية يجعل جملة ((كم آتينا)) منقطعة ومنفلتة عما قبلها مع أن مصب السؤال على هذه الجملة ، ولا شك ان ما اقتصر عليه أبو حيان من كون ((كَمَّ)) في الآية استفهامية وجه قوي كون ((كَمَّ)) خبرية فمحتمل ، ودعوى أبي حيان انقطاع الجملة على هذا الوجه غير صحيحة . فلا انقطاع على هذا الوجه ، لأن المعنى يصبح سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر بأنها كثيرة ، ولا غرابة في أن يأمر الله .

(1) إعراب القرآن ، ص : 820، ينظر : الجدول في إعراب القرآن و صرفه و بيانه ، ص : 8

بسؤال بني إسرائيل عن الآيات التي آتاهم إياها ثم يجيبوا، يقول الشاوي: ومثل هذا يفعل عند توجه السؤال لمن شأنه الجحد أن يسأله ويبادر فيه بالجواب قبل جوابه، لتحتم الجواب به، فكأنه لا ينتظره من قبل المسؤول لعدم إمكان الجحد . (1)

ويقول الألوسي عند تفسيره للآية السابقة : ((كَمَّ)) إما خبرية و المسؤول عنه محذوف والجملة - أي جملة ((كَمَّ ءَاتَيْنَاهُمْ)) ابتدائية لا محل لها من الإعراب مبينة لاستحقاقهم التقرير ، كأنه قيل سل بني إسرائيل عن طغيانهم وجحودهم للحق بعد وضوحه فقد آتيناهم آيات كثيرة بينة ، وزعم لزوم انقطاع الجملة على هذا التقدير وهم كما ترى ...))

فالشاوي والألوسي - كما رأيت وافقا الزمخشري وجوزوا أن تكون ((كَمَّ)) في الآية السابقة خبرية ، وردا على أبي حيان دعواه انقطاع الجملة على هذا الوجه .

ووافق الزمخشري أيضا جماعة من النحاة والمفسرين فأجازوا ان تكون ((كَمَّ)) خبرية ومنهم الرازي والبيضاوي وأبو السعود والدسوقي والشوكاني . (2) ، فكم في موضع نصب ب ((أهلكنا)) ومفادها كثرة مبهمة فسرة بقوله ((من القرون)) ووقعت (كم) في موضوع المفعول لقوله ((أهلكنا)) . (3)

ويقاس على هذا الأقوال السابقة في الآية ((أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا)) على دلالة ((كَمَّ)) في الإعراب.

عُجَّد حماد ساعد القرشي ، تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، (كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى - السعودية) ، 1414هـ . 1415هـ ، ص : 395

تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، ص : 396 ، ينظر : المرجع نفسه ، ص : 450 ، ينظر (2) : التحرير والتنوير ، ج23/ ص : 10.

3 التحرير والتنوير ، ج23/ ص : 11

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا يَتَوَيْلَنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ

[يس / 52]

الموضع الأول : مَنْ

صاحب الموقف : الجمهور ، أبو العباس (1) والضحاك وأبو نُهَيْك (2) ، أبو حيان

الوجه الإعرابي الأول الجمهور : على أن مَنْ استفهام ، أي اسم استفهام في محل رفع مبتدأ (3) ، وبعث فعل ماض ، وأن الاستفهام بمن سؤال عن الذي بعثهم ، وجملة بعثنا خبر ومن مرقدنا متعلقان ببعثنا ويجوز في المرقد أن يكون مصدرا ميميا أي من رقادنا (4) ، وتضمن قوله : هذا ما وعد الرحمن ، أي : الرحمن الذي وعدكموه .

الوجه الإعرابي الثاني : ذهب أبو العباس والضحاك وأبو نُهَيْك (مَنْ) حرف جر و (بَعَثْنَا) مجرور به ، والمرقد استعارة عن مضجع الميت .

الوجه الإعرابي الثالث : واحتمل أن يكون مصدرا ، أي : من رقادنا وهو أجود ، أو يكون مكانا فيكون المفرد فيه يراد به الجمع . أي : من مراقدنا (5)

أبو العباس : هو مُحَمَّد بن أحمد المعري أبو العباس النحوي - صحب الزجاج وإبراهيم بن البصري بن سهيل وأخذ عنه ،
(1) وله شعر متوسط ، وكان شديد الحب لشرب النبيذ ، وأكثر مقامه بالبصرة ، وبها توفي بين الخمسين والثلاثمائة .

(2) أبو نُهَيْك : هو علباء بن أحمد أبو نُهَيْك البشكري الخرساني ثقة .

(3) إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 212

(4) المرجع نفسه ، ج8/ ص: 212

(5) البحر المحيط ج7/ ص: 326 ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج4/ ص: 291

فقوله : من بعثنا من مرقدنا يقال : إن الكلام انقطع عند المرقد ، ثم قالت الملائكة لهم : (هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ) ف (هَذَا) و (مَا) في موضع رفع كأنك قلت : هذا وعد الرحمن ، ويكون (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا هَذَا) فيكون (هَذَا) من نعت المرقد خفضا و (مَا) في موضع رفع كأنك قلت : هذا وعد الرحمن ، ويكون (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا هَذَا) فيكون (هَذَا) من نعت المرقد خفضا و (مَا) في موضع رفع : بعثكم وَعَدُّ الرَّحْمَنُ ، وفي قراءة عبدالله بن مسعود (من أهبنا من مرقدنا هذا) والبعث في هذا الموضع كالأستيقاظ ، تقول : بعثت ناقتي فانبعثت إذا أثارها .¹

1 معاني القرآن ، ج3/ ص : 380.

العرض والتحليل :

اختلفت الآراء النحوية حول دلالة مَنْ أُنْهِيَ استفهامية في محل رفع مبتدأ خبره جملة بعثنا (من مَرَّقِدِنَا) متعلق ب (بَعَثْنَا) و حرف جر أو دالة على المصدرية ، على أن الراجح من هذه الأقوال في التوجيه لمفردة من هو الوجه الأول على قول أبي حيان وأنه أجود ، لصحة المعنى الذي أشارت إليه .

فجملة : قَالُوا .. لا محل لها استئنافية ، وجملة : يَلْوِيْلَنَا ... لا محل لها اعتراضية دعائية .

وجملة: مَنْ بَعَثْنَا.. في محل نصب مقول القول ، وجملة : بَعَثْنَا .. في محل رفع خبر المبتدأ من . (1)

الموضع الثاني : مَا

صاحب الموقف : بعض النحاة ، الزجاج والزمخشري

الوجه الإعرابي الأول : على أن ما يجوز أن تكون مصدرية على سمة الموعود ، والمصدر فيه بالوعد

والصدق

الوجه الإعرابي الثاني : وتكون بمعنى الذي أي : هذا الذي وعده الرحمن والذي صدق المرسلون ،

أي: صدق من قولهم صدقت زيد الحديث . أي : صدقه فيه ومنه قولهم : صدقني سن بكره ، أي : في سن بكره .

الوجه الإعرابي الثالث الزجاج والزمخشري: وقال الأول ويجوز أن يكون إشارة إلى المرقد ثم استأنف

(هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) ويضم الخبر حق أو نحوه ، وتبعه في هذا الزمخشري بقوله : ويجوز أن يكون

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 20

(هَذَا) صفة ل (المرقد) ، و (ما وعد) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا وعد الرحمن ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حق عليكم . (1)

العرض والتحليل :

تباينت الآراء حول مادلت عليه ما في هذا الموضع ففي الوجه الأول على أنها مصدرية والثاني بمعنى الذي (صلة الموصول) والثالث أنها جاءت في جملة فعلية لخبر مبتدأ محذوف والراجح منها ما ذهب إليها الزجاج والزخشي وعضد صحته أبوحيان . فما اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ هذا ، والعائد محذوف أي : وعد به ، وصدق فيه

فجملة : هذا ما وعد الرحمن .. لا محل لها استئناف في حيز القول ، وجملة : وعد الرحمن .. لا محل لها صلة الموصول ما ، وجملة : صدق المرسلون ... لا محل لها معطوفة على جملة الصلة . (2)

ومن : لها أربعة أوجه : فتكون

1/ شرطية : كقوله تعالى : من يعمل سوءا يجز به

2/ استفهامية : كما في الآية التي نحن بصددنا (من بعثنا من مرقدنا ؟) وقوله تعالى (ومن يغفر الذنوب إلا الله) فهي استفهامية أشربت معنى النفي ، وإذا قيل مَنْ ذا لقيت ؟ فمن : مبتدأ ، وذا موصولة بمعنى الذي في محل رفع خبر ، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة ، ومن مفعولا به مقدما للفعل لقيت ، والذي عليه الأكثر أن (من ذا) لا تستطيع اعتبارها جزءا واحدا من الإعراب مثل (ماذا خلافا لبعضهم .

3/ وموصولة بمعنى الذي كقوله تعالى (ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض)

4/ نكرة موصوفة (3)

(1) البحر المحيط ج/7 ص: 326

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 20

(3) المرجع نفسه ، ص : 22

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّ دَامِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيُّ نَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَّءَ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الصفات]:

[17- 16]

الموضع : أَوَّءَ أَبَاؤُنَا

صاحب الموقف : الزمخشري

الوجه الإعرابي الأول :

قال الزمخشري (ثم) معطوف على محل إن وإسمها ، أو على الضمير في (مبعوثون) والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الإستفهام ، والمعنى : أبيعث أيضا آباؤنا على زيادة الإستبعاد ، يعنون أنهم أقدم فبعثهم أبعده وأبطل

أما قوله : ((معطوف على محل إن وإسمها)) فمنذهب سيبويه خلافه ، لأن قولك : إن زيدا قائم وعمرو فيه مرفوع على الإبتداء وخبره محذوف .

وأما قوله : ((وعلى الضمير في مبعوثون على آخره)) فلا يجوز عطفه على الضمير ، لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد كان الفعل عاملا في المفرد بواسطة حرف العطف وهمزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها ما قبلها ، فقوله (أَوَّءَ أَبَاؤُنَا) مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : مبعوثون ، ويدل عليه ما قبله فإذا قلت : أقام زيد أو عمرو ، فعمرو مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، واستفهامهم تضمن إنكارا واستبعادا ، فأمر الله نبيه أن يجيبهم ب(نعم) و (أنتم داخرون) أي: صاغرون ، وهي جملة حالية العامل فيها محذوف ، تقديره : نعم تبعثون وزادهم في الجواب أن بعثهم وهم ملتبسون بالصغار والذل (1) .

(1) البحر المحيط ج7/ ص: 341

ويجوز إنا ، فمن قرأ إنا إجتزأ بألف الاستفهام ، والمعنى في الوجهين أَنْبَعَتْ إِذَا كُنَّا تَرَابًا وَعِظَامًا ، وتفسيره لمبعوثون .⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فالهمزة للاستفهام الاستنكاري ، وخبر المبتدأ (أَوْءَابَاؤُنَا) محذوف تقديره مبعوثون ... ، وجملة : ((آباؤنا ... (مبعوثون) لا محل لها معطوفة على جملة إنا لمبعوثون⁽²⁾ وهذا التوجيه الأجود في كلام أبي حيان . فالواو والعطف والهمزة استفهام فهما حرفان ، وقدمت همزة الاستفهام على حرف العطف حسب الاستعمال الكثير والتقدير : وآباؤنا الأولون مثلنا .³

سورة ص

قَالَ تَعَالَى: ﴿كِرَاهِلْكَأَمِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَ وَاوَّلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [ص/3]

الموضع : وَّلَاتٍ حِينَ

صاحب الموقف : الجمهور ، الأخفش ، سيبويه ، عيسى بن عمر ، الزمخشري ، الجرجاني و السمال .

الوجه الإعرابي الأول: قرأ الجمهور (وَّلَاتٍ حِينَ) بفتح التاء ونصب النون ، فعلى قول سيبويه عملت عمل ليس واسمها محذوف تقديره ، ولات الحين حين فوات ولا فرار ، وتقديره أيضا : الحين وحين مناص خبرها أي نجاة .⁽⁴⁾

(1) معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 300

(2) جدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ص : 47

(3) التحرير والتنوير ، ج23/ص : 99

(4) إعراب القرآن ، ص : 859، ينظر: إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ص: 32

الوجه الإعرابي الثاني: قال الأخفش يكون (حين) اسم لات عملت عمل إن نصبت الاسم ورفعت الخبر ، والخبر محذوف تقديره : ولات أرى حين مناص .

الوجه الإعرابي الثالث : قرأ أبو السمال (ولاتٌ حينٌ) بضم التاء ورفع النون فعلى قول سيبويه (حين مناص) اسم لات والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف .

الوجه الإعرابي الرابع : وقرأ عيسى بن عمر (ولاتٍ حينٍ) بكسر التاء وجر النون خبر بعد (لات) وتخرجه مشكل ، وقد تمحل الزمخشري في تخريج الخبر في قوله :

طلبوا صلحنا ولات حين أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاء¹

الوجه الإعرابي الخامس : أي فنادوا حين لا مناص ، أي ساعة لا منجا ولا فوت ، فلما قدم لا وآخر حين اقتضى ذلك الواو كما تقتضي الحال إذ جعل مبتدأ وخبراً مثل : جاء زيد ركباً ، ثم تقول : جاء زيد وهو ركب ف (حين) ظرف لقوله ((فنادوا)) .⁽²⁾

ولات : هي إحدى الحروف العاملات عمل ليس وهي ما ولا ولات وإن لشبهها بها في النفي ، وأما لات فأصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه وخصت بنفي الأحيان ، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت لأن لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم تتصل بلا المحمولة على إن وهي كلمتان عند الجمهور : لا النافية وتاء التأنيث وحركة الالتقاء الساكنين ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض الكلمة وذلك لأنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء قولاً حكاهما في المغني وعملها إجماع من العرب ، وله شرطان : كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما والغالب في المحذوف هو الاسم نحو ولات حين مناص أي ليس الحين حين فرار ، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حيناً لهم وقرئ أيضاً ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لاسم الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك ...⁽³⁾

¹ عباس عبدالساتر ، ديوان النابغة الذبياني ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1416هـ-1996م، ص:52

⁽²⁾ البحر المحيط ج7/ ص: 369

⁽³⁾ إعراب القرآن وبيانه ، ج8/ ص: 329

والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين ، ولم يرو سيويوه والخليل الكسر ، والذي عليه العمل
النصب والرفع ، وقال الأخفش : إن ((وَلَاتَ حِينَ)) نصبها بلا كما تقول لا رجل في الدار ، ودخلت التاء
للتأنيث .⁽¹⁾

العرض والتحليل :

ذهب جمهور النحاة إلى أن ((وَلَاتَ)) تعمل عمل ((ليس)) فعلى قراءة أبي السمال يكون
((حِينَ)) اسمها والخبر محذوف .

وذهب الأخفش في هذه القراءة في أحد قوليه إلى أنها لا تعمل شيئاً ، وإنما المرفوع بعدها هو مبتدأ
محذوف الخبر . فموقف أبي حيان : من قراءة أبي السمال بضم التاء ورفع النون ، فعلى قول سيويوه ((
حين مناص)) اسم ((لات)) والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف .⁽²⁾

وجملة : ((وَلَاتَ حِينَ)) في محل نصب حال ، فتضاربت أقوال النحاة في حقيقتها ، والجمهور على
أنها كلمتان : لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة ، كما في ثمة وربت ، وإنما وجب تحريكها لاتقاء الساكنين ،
ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، ووأنها رسمت منفصلة عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على
أصل حركة إلتقاء الساكنين ، ولو كانت فعلاً ماضياً كما زعم بعضهم لم يكن للكسر وجه ، أما عملها ،
فبعضهم قال : لا تعمل شيئاً ، وبعضهم قال : تعمل عمل إن ، والذي عليه جمهور النحاة ، بأنها تعمل
عمل ليس ، ويأتي اسمها محذوفاً ولا يذكر إلا الخبر في الآية ((وَلَاتَ حِينَ)) والتقدير ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) ،
واختلف في معمولها ، فقال القراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين ، وهو ظاهر قول سيويوه ، وذهب

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه ، ج4/ص: 321

مُجَدَّ عبد الرحمن بن مُجَدَّ بن إسماعيل ، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من
خلال تفسيره البحر المحيط ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ - 2000 م، ج1/ص: 350

⁽²⁾ ج1/ص : 351

الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه ، قال الزمخشري : زيدت التاء على (لا) وخصت بنفي الأحيان.⁽¹⁾

وقرئت (وَلَاتَ حِينَ) بخفض الحين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك ، وأنشد لأبي زيد الطائي :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن لات حين بقاء²

وقد رد الزمخشري على هذا الزعم قائلاً :

إن الأصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين ، لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن ، وأردف ابن هشام قائلاً : والأولى أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً ، وإن المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة ، لكنه ليس بزمان ، فهو ككل وبعض.⁽³⁾

فحذف اسم (لات) : يحذف وجوباً بغرض الإيجاز والاختصار والتخفيف ، وذلك للدلالة الخبر عليه ، إذ هما من لفظ واحد ، بل إن الاسم أعرف من الخبر ، ولذلك حذف الأعراف جرياً على أصل من أصول الحذف ، وهو حذف ما كان معلوماً معروفاً وتقديره في الآية : ولات الحين حين مناص⁴.

والذي ذهبوا إليه أنها حرف بمعنى (ليس) على قول الجمهور⁵ ، وله اسم وخبر كليهما ، وتقديره ، ولات / الحين حين مناص ، ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ، لأنه أوغل في الفرعية ، ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ، لأنه أوغل في الفرعية ، لأنه فرع على (ما) ،

معاني القرآن للفراء ، ج2 / ينظر: إعراب القرآن ، ص: 859، ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ص: 104 (1) ص: 400

2 ديوان النابغة الذبياني ، ص : 52

(3) الجامع لأحكام القرآن ، ج18/ ص: 122، ينظر : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ص: 104

— مُجَدِّدُ خَالِدِ الرَّهَّائِيِّ، القاعده النحوية في ضوء علم المعاني (ضوابط وتحليل) ، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع ، الرياض -
السعودية ، 1440هـ - 2018 ، ص : 244 ، ينظر : التحرير والتنوير ، ج23 / 207 .

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب (كتاب سيبويه) ، تح: عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،
1408هـ، 1988م ، ج1، ض: 58.

و (ما) فرع على (ليس) فألزم طريقة واحدة ، وأما من قرأ (ولات حين مناص) بالرفع فأضمر الخبر ، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، كقولهم : ملحفة جديدة ، وقياسه ملحفة جديدة .¹

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الجاثية/4]

الموضع : وَفِي خَلْقِكُمْ

صاحب الموقف : الزمخشري

فأما ما يخص هذه الآية، فمن نصب آيات بالواو عطفت، واختلاف على المجرور بفي قبله وهو: وفي خلقكم وما يبت، وعطف آيات على آيات، ومن رفع فكذلك، والعاملان أولاهما إن وفي، وثانيهما الابتداء وفي.

الوجه الإعرابي

وقال الزمخشري: أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر، واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات، وإذا رفعت والعاملان الابتداء، وفي عملت الرفع للواو ليس بصحيح، لأن الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل ومن منع العطف على مذهب الأخفش، أضمر حرف الجر فقدر. وفي اختلاف، فالعمل للحرف مضمرا، ونابت الواو مناب عامل واحد ويبدل على أن في مقدرة قراءة عبد الله: وفي اختلاف، مصرحا وحسن حذف في تقدمها في قوله: وفي خلقكم وخرج أيضا النصب في آيات على التوكيد لآيات المتقدمة، ولإضمار حرف في وقرىء واختلاف بالرفع على خبر مبتدأ محذوف، أي هي آيات ولإضمار حرف أيضا. وقرأ: واختلاف الليل والنهار آية بالرفع في اختلاف، وفي آية موحدة وكذلك وما يبت من دابة. وقرأ زيد بن علي، وطلحة، وعيسى: وتصريف الرياح.⁽²⁾

على أن إعرابها خبر مقدم والواو عاطفة وما اسم موصول معطوف عللا لخلقكم .⁽³⁾

العرض والتحليل :

1 البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2/ ص : 312

(2) البحر المحيط ، ج8/ ص: 43

(3) إعراب القرآن وبيانه ، ج9/ ص: 142

فلا اختلاف بين النحويين في أن النصب والرفع جيدان ، فالنصب على العطف أي : وإن في خلقكم ، والرفع من ثلاثة أوجه : : أحدها أن يكون معطوفاً على الموضع : ((وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ۗ)) [الجاثية/32] ، والوجه الثاني : الرفع بالابتداء وخبره ، وعطفت جملة على جملة منقطعة من الأول كما تقول : إن زيدا خارج وأنا أحيكك غداً ، والوجه الثالث أن تكون الجملة في موضع الحال¹ ، وكلها آراء لها وجه من الصحة قدكرها أبو حيان لأنه يعتد بها في وصحيفة الدلالة واختلفت وظائفها ، فهي متقاربة المعنى .

و (الواو) عاطفة في الموضعين (وَفِي خَلْقِكُمْ) متعلق بخبر مقدم للمبتدأ (ءَايَاتٌ) (وَمَا) موصول في محل جر معطوف على خلقكم بتقدير مضاف أي خلق ما يبيث (مِنْ دَابَّاتٍ) تمييز ما _ أو حال من العائد المقدر _ لِقَوْمٍ متعلق بنعت لآيات ... وجملة : ((وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّاتٍ ءَايَاتٌ)) لا محل لها معطوفة على الاستئنافية ، وجملة : ((يَبُثُّ ...)) لا محل لها صلة الموصول (وَمَا) ، وجملة : ((يُوقِنُونَ)) في محل جر نعت لقوم . (2)

﴿ سورة الأحقاف ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ۗ أَتُنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَّرَقَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۗ ﴾ [الأحقاف/4]

الموضع : مَا تَدْعُونَ

صاحب الموقف : ابن عطية

قل أرايتم ما تدعون: معناه أخبروني عن الذين تدعون من دون الله، وهي الأصنام. أروني ماذا خلقوا من الأرض: استفهام توبيخ، ومفعول أرايتم الأول هو ما تدعون. وماذا خلقوا: جملة استفهامية يطلبها أرايتم، لأن مفعولها الثاني يكون استفهاماً، ويطلبها أروني على سبيل التعليق، فهذا من باب الإعمال، أعمل الثاني وحذف مفعول أرايتم الثاني. ويمكن أن يكون أروني توكيداً لأرايتم، بمعنى أخبروني، وأروني:

¹ إعراب القرآن ، ص : 967

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26/ ص : 140

أخبروني، كأنهما بمعنى واحد.

الوجه الإعرابي :

وقال ابن عطية: يحتل رأيتم وجهين: أحدهما: أن تكون متعدية، وما مفعولة بها ويحتمل أن تكون رأيتم منبهة لا تتعدى، وتكون ما استفهاما على معنى التوبيخ، وتدعون معناه: تعبدون، وكون رأيتم لا تتعدى، وأنها منبهة، فيه شيء قاله الأخفش في قوله: قال رأيت إذ أؤينا إلى الصخرة. والذي يظهر أن ما تدعون مفعول رأيتم، كما هو في قوله: قل رأيتم شركاءكم الذين تدعون.⁽¹⁾ واحتمال أن تكون جملة صلة

العرض والتحليل :

دلت هذه المفردة أنها مفعول رأيتم وهذا الذي قال به أبو حيان بقوله : ((والذي يظهر أن ما تدعون مفعول رأيتم)) ف (أَرَأَيْتُمْ) بمعنى أخبروني والهمزة للاستفهام (مَّا) اسم موصول في محل نصب مفعول به أول (مِن دُونِ) متعلق بحال من العائد من المقدر ، أو تمييز (مَّا) .

وجملة : ((قُلْ ...)) لا محل لها استئنافية ، وجملة : ((رأيتم ...)) في محل نصب مقول القول .

وجملة : ((تَدْعُونَ)) لا محل لها صلة الموصول (مَّا) .⁽²⁾

﴿ سورة الحجرات ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحجرات/4]

الموضع : مِنْ وَرَاءِ

صاحب الموقف : الزمخشري ، البصريين

(1) البحر المحيط، ج/8 ص: 55 ، ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، ج/9 ص 167

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج/26 ص : 168.

ومناسبة هذه الآية لما قبلها ظاهرة، وذلك أن المناداة من وراء الحجرات فيها رفع الصوت وإساءة الأدب، والله قد أمر بتوقير رسوله وتعظيمه. والوراء: الجهة التي يوارىها عنك الشخص من خلف أو قدام، ومن لا ابتداء الغاية، وإن المناداة نشأت من ذلك المكان.

الوجه الإعرابي الأول :

وقال الزمخشري: فإن قلت: أفرق بين الكلامين، بين ما تثبت فيه وما تسقط عنه. قلت: الفرق بينهما: أن المنادى والمنادي في أحدهما يجوز أن يجمعهما الوراء، وفي الثاني لا يجوز، لأن الوراء تصير بدخول من مبتدأ الغاية، ولا يجتمع على الجهة الواحدة أن يكون مبتدأ ومنتهى لفعل واحد. والذي يقول: ناداني فلان من وراء الدار، لا يريد وجه الدار ولا دبرها، ولكن أي قطر من أقطارها، كان مطلقا بغير تعيين ولا اختصاص.

الوجه الإعرابي الثاني :

وقد أثبت أصحابنا في معاني من أنها تكون لا ابتداء الغاية وانتهائها في فعل واحد، وأن الشيء الواحد يكون محلا لهما. وتأولوا ذلك على سببويه وقالوا من ذلك قولهم: أخذت الدرهم من زيد، فزيد محل لا ابتداء الأخذ منه وانتهائه معا. قالوا: فمن تكون لا ابتداء الغاية فقط في أكثر المواضع، وفي بعض المواضع لا ابتداء الغاية وانتهائها معا. وهذه المناداة التي أنكرت، ليس إنكارها لكونها وقعت في إدبار الحجرات أو في وجوهها، وإنما أنكرك ذلك لأنهم نادوه من خارج، مناداة الأجلاف التي ليس فيها توقير، كما ينادي بعضهم بعضا.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

فيقول أبو حيان أن من في هذا الموضع تكون لا ابتداء الغاية وانتهائها في فعل واحد ، عكس ما قاله الزمخشري في تفصيل جهة المناداة بعيدا عن تحديد وظيفة (من) في الجملة، وقال أبو حيان أن هذه المناداة أنكرت لكونها وقعت في إدبار الحجرات أو في وجوهها وأنها كانت من الأجلاف وتخليهم عن توقير النبي ﷺ .

(1) البحر المحيط ، ج 8/ ص: 108

(من ورأى) متعلق ب (يُنَادُونَكَ) وجملة: (يُنَادُونَكَ) لا محل لها صلة الموصول (الَّذِينَ) . (1)

وفي هذا لفتة بلاغية (كناية) ففي ذكر الحجرات كناية عن خلوته عليه الصلاة والسلام بنسائه ، لأنها معدة لهم ولم يقل : حجرات نسائك ، ولا حجراتك ، توقيرا له ﷺ وتحاشيا عما يوحشه عليه الصلاة والسلام . (2)

﴿سورة ق﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ ذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق/3]

الموضع : أَمْ ذَا مِتْنَا

صاحب الموقف : الجمهور

الوجه الإعرابي :

وقرأ الجمهور: إذا بالاستفهام، وهم على أصولهم في تحقيق الثانية وتسهيلها والفصل بينهما. وقرأ الأعرج، وشيبة، وأبو جعفر، وابن وثاب، والأعمش، وابن عتبة عن ابن عامر: إذا بهمزة واحدة على صورة الخبر، فجاز أن يكون استفهاما حذفت منه الهمزة، وجاز أن يكونوا عدلوا إلى الخبر وأضمر جواب إذا، أي إذا متنا وكنا ترابا رجعنا. وأجاز صاحب اللوامح أن يكون الجواب رجع بعيد على تقدير حذف الفاء، وقد أجاز بعضهم في جواب الشرط ذلك إذا كان جملة اسمية، وقصره أصحابنا على الشعر في الضرورة. وأما في قراءة الاستفهام، فالظرف منصوب بمضمر، أي: أنبعث إذا متنا؟ وإليه الإشارة بقوله ذلك، أي البعث. وهو الجواب، ويكون من كلام الله تعالى استبعادا لإنكارهم ما أنذروا به من البعث، والوقف قبله على هذا التفسير حسن. فإن قلت: فما ناصب الظرف إذا كان الرجوع بمعنى المرجوع؟ قلت: ما دل عليه المنذر من المنذر به، وهو البعث. وكون ذلك رجع بعيد بمعنى مرجوع، وأنه من كلام الله تعالى، لا من كلامهم، على ما شرحه مفهوم عجيب ينو عن إدراكه فهم العرب³.

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26/ ص : 278.

(2) المرجع نفسه ، ج26/ ص : 278

³ البحر المحيط ، ج8/ ص: 120

قد علمنا ما تنقص الأرض منهم: أي من لحومهم وعظامهم وآثارهم، قاله ابن عباس ومجاهد والجمهور، وهذا فيه رد لاستبعادهم الرجوع، لأن من كان عالماً بذلك، كان قادراً على رجوعهم.⁽¹⁾

أي إنبعث إذا متنا وكنا تراباً ، ولم لم يكن إذ متعلق لم يكن في الكلام فائدة .⁽²⁾

العرض والتحليل :

وهذا موقف عرض فيه أبو حيان موقف الجمهور من هذه الآية والتوجيه النحوي الذي حمل معاني متعددة ، وذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور بإقراره هذا التوجيه على الاستفهام والظرفية .

فهذا كلام لم يظهر قبله ما يكون هذا جواباً له ، ولكن معناه مضمرة ، إنما كان - والله - أعلم :
 ((ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴿١﴾ [ق / 1] لتبعثن بعد الموت ، فقالوا : أنبعث إذا كنا تراباً ؟ فوجدوا
 البعث بقولهم : ﴿ ذَلِكْ رَجَعُ بَعِيدٌ ﴿٣﴾ [ق/3] .³

(الهمزة) للاستفهام التعجبي (إذا) ظرف في محل نصب متعلق بالجواب المحذوف أي نرجع ،
 وجملة : ((متنا)) في محل جر مضاف إليه .⁽⁴⁾

﴿ سورة القلم ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾ [القلم/6]

الموضع : يَا أَيُّهَا

صاحب الموقف : الجمهور ، الأخفش ، الفراء ، أبو عبيدة .

الوجه الإعرابي الأول :

⁽¹⁾ البحر المحيط ، ج8/ ص: 120

⁽²⁾ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ج5/ ص: 42

⁽³⁾ معاني القرآن للفراء ، ج3/ ص: 76 ، ينظر إعراب القرآن ، ص: 1017

⁽⁴⁾ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج26 / ص: 300

بأيكم المفتون استفهاما يراد به الترداد بين أمرين، ومعلوم نفي الحكم عن أحدهما، ويعينه الوجود، وهو المؤمن، ليس بمفتون ولا به فتون. وإذا كان متعلقا بما قبله، وهو قول الجمهور. فقال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيكم المفتون؟ وزيدت الباء في المبتدأ، كما زيدت فيه في قوله: بحسبك درهم، أي حسبك. وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة، والمفتون بمعنى الفتنة، أي بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنونا؟¹

الوجه الإعرابي الثاني :

وقال الأخفش أيضا: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ففي قوله الأول جعل المفتون مصدرا، وهنا أبقاه اسم مفعول وتأوله على حذف مضاف.

الوجه الإعرابي الثالث :

وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى في، أي في أي فريق منكم النوع المفتون؟

انتهى. فالباء ظرفية، نحو: زيد بالبصرة، أي في البصرة، فيظهر من هذا القول أن الباء في القول قبله ليست ظرفية، بل هي سببية. وقال الزمخشري: المفتون: المجنون لأنه فتن، أي محن بالجنون، أو لأن العرب يزعمون أنه من تخييل الجن، وهم الفتان للفتاك منهم.

انتهى. وقرأ ابن أبي عبلة: في أيكم المفتون.⁽²⁾

العرض والتحليل :

واختلف في دلالة الباء وإعرابها في هذه المفردة ووظيفتها في الآية بين من رأى بأنها زائدة ، وأنها متعلق بمبتدأ ، ومنهم من رأى أنها متعلق بمحذوف أي المضاف ، ومنهم من رأى أنها ظرفية ، ورد أبا حيان على القول بأنها غير ذلك بل سببية ليفند الرأي السابق ، والذي يميل إليه أبو حيان من الآراء السابقة هو القول الأول وكذا ما ذهب إليه الزمخشري على أن ذلك هو الصواب في التوجيه فموقف أبي حيان :

¹ البحر المحيط ، ج8/ ص : 303

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج8/ ص : 303 ، ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ، ص : 165

أنه ذكر الأوجه السابقة ، ونحن يهمنا القول بزيادة الباء في المبتدأ على تخريج أبي عبيدة ، لذا سنورد ما أورده أبو حيان فيما يخص هذه المسألة ، قال أبو حيان : والظاهر تعلق بأيكم المفتون بما قبله ... وإذا كان متعلقا بما قبله ، وهو قول الجمهور فقال قتادة وأبو عبيدة معمر : الباء زائدة ، والمعنى أيكم المفتون ، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله بحسبك درهم ، أي : حسبك ، وقال الحسن والضحاك والأخفش : الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي : بأيكم هي الفتنة والفساد ... وقال الأخفش أيضا : بأيكم فتن المفتون ، حذف المضاف وأقام المضاف مقامه ... وقال مجاهد والفراء : الباء بمعنى في ... (1)

فمما سبق رجح أبو حيان تعلق الجار والمجرور بما قبله ، فالوقف لا يتم بقوله تعالى ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ [القلم/5] ، وما ذهب إليه أبو عبيدة أمر مرجوح . (2)

فتعددت وجوه الإعراب في قوله تعالى : (بِأَيِّكُمْ) فمن تلك الوجوه :

1/ أن تكون الباء بمعنى في ، والمعنى في أي فرقة منكم المفتون ، وإلى هذا ذهب الفراء ، إذ يقول : وإن شئت جعلته بأيكم : في أيكم .

2/ أن تكون الباء للسببية ، فيكون التقدير : بأيكم فتن المفتون ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

3/ أن تكون الباء زائدة في المبتدأ ، ويكون التقدير : أيكم المفتون ، فزيدت ، كزيادتها في نحو : بحسبك زيد ، وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة . (3)

الفاء رابطة لجواب شرط مقدر (بِأَيِّكُمْ) متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (الْمَفْتُونُ) بحذف مضاف أي فتن المفتون ، أو بغير محذوف إن كان المفتون مصدرا ، و (أي) اسم استفهام .

البحر المحيط أبي حيان من متقدمي النحاة حتى القرن الرابع الهجري من خلال تفسير البحر المحيط ، ج 2 / ص : 588 (1) ، ج 8 ص : 309 ، ينظر : مواقف

(2) المرجع نفسه ، ج 2 / ص : 588

إعراب القرآن ، ص : 1182 ، ينظر : مواقف أبي حيان الأندلسي من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع

(3) الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة ، ج 2 / ص : 588

وجملة : ((بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ)) في محل نصب مفعول به لفعل الإبصار المعلق بأي . (1)

العرض والتحليل :

قال أبو حيان أن (أَفَيْسَ حَرْ هَذَا) سحر خبر مقدم لمبتدأ (هذا) وأقر ما ذهب إليه أبو البقاء في هذا الوجه بعرضه دون تعقيب واستدراك ، على أن هذا الذي تحمله الآية من معنى ، وبداية ذلك باستفهام تقريعي .

(الهمزة) للاستفهام التقريعي (الفاء) عاطفة (سحر) خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (هذا) ، (أم) حرف معادل لهمزة الاستفهام وذكر صاحب الكشاف أنها جملة منقطعة بمعنى (بل) ، أو لا محل لها استئناف بياني ، (لا) نافية ..

وجملة : ((أَفَيْسَ حَرْ هَذَا)) في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول

وجملة : ((لَا تُبْصِرُونَ)) في محل رفع خبر المبتدأ (أَنْتُمْ) . (2)

﴿ سورة الإخلاص ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص / 4]

الموضع : لَهُ

صاحب الموقف : الزمخشري ، سيبويه

الوجه الإعرابي :

ولم يكن له كفواً أحد ليس الجار والمجرور فيه تاماً، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكان، بل هو متعلق بكفواً وقدم عليه. فالتقدير: ولم يكن أحد كفواً له، أي مكافئه، فهو في معنى المفعول متعلق بكفواً. وتقدم على كفواً للاهتمام به، إذ فيه ضمير الباري تعالى. وتوسط الخبر، وإن كان الأصل التأخر،

(1) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 29 / ص : 35

(2) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج 27 / ص : 18

لأن تأخر الاسم هو فاصلة فحسن ذلك. وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكّي وغيره أن له الخبر وكفوا حال من أحد، لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً، وبذلك يبطل سؤال الزمخشري وجوابه.

الوجه الإعرابي الثاني :

وسيبيوه إنما تكلم في هذا الظرف الذي يصلح أن يكون خبراً، ويصلح أن يكون غير خبر. قال سيبويه إنما تكلم في هذا الظرف الذي يصلح أن يكون خبراً، ويصلح أن يكون غير خبر. قال سيبويه: وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقراً ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم. أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على: فيها زيد قائم، نصبتقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرجت الملقى كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقراً، فكلما قدمته كان أحسن، والتقديم والتأخي والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير. قال تعالى: ولم يكن له كفواً أحد.⁽¹⁾

العرض والتحليل :

(لَهُ) متعلق بخبر يكن: (كُفُؤًا) ، وقيل (له) خبرها ، لأنه يصح إلغاء الظرف إذا تقدم ، ويكون (كفواً) ، منصوب على الحال من (أحد) ، ويجوز أن يكون في موضع نصب الحال ، على أن يجعل صفة ل (أحد) فلما تقدم عليه انتصب الحال ، لأن وصف النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، ويجوز أيضاً أن يكون متعلقاً لما فيه من معنى الفعل² ، وجملة: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ) في محل رفع معطوفة على جملة لم يلد .⁽³⁾

والواو في الآية هي اعتراضية ، وهي واو الحال ، كالواو في قوله تعالى : ((وهل يُجَازِي إِلَّا الْكُفُور)) فإنها تذييل لجملة ((ذلك جزيناهم بما كفروا)) ويجوز كون الواو عاطفة إن جعلت الواو عاطفة فيكون المقصود من الجملة إثبات وصف مخالفته تعالى للحوادث وتكون استفادة معنى التذييل تبعاً للمعنى ...⁴

(1) البحر المحيط ، ج8/ص: 531

(2) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2، ص : 547

(3) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، ج30/ص : 425

4 التحرير والتنوير ، ج30/ص : 620

وتقديم المجرور بقوله (له) على متعلقه وهو ((كفوًّا)) للاهتمام باستحقاق الله نفي كفاءة أحد له فكان هذا الاهتمام مرجحاً لتقديم المجرور على متعلقه ، وإن كان الأصل تأخير المتعلق إذا كان ظرفاً لغواً وتأخيره عند سيبويه أحسن ما لم يقتض التقديم مقتض كما أشار إليه في الكشف .¹ والذي مال إليه أبو حيان في هذا القول ما ذهب إليه شيخه سيبويه بقوله على تقدير (له) جار وجرور .

¹ المصدر نفسه ، ج30/ ص : 620 ، ينظر : إعراب القرآن ، ص : 1379

الخاتمة

الخاتمة :

بعد أن أنهيت معالجة الموضوع التزاما بالخطة التي اتبعتها ، تبين لي أن هناك نتائج وملاحظات ارتبطت بالموضوع على مستوى المدونة وصاحبها ومنهجها، ترجيحها واختيارا ، إذ من خلال هذه الأطروحة تبين لي أن أبا حيان كان ملتزما في ترجيحاته بأسس ثابتة ويظهر ذلك في موسوعيته اللغوية وتبحره في علوم العربية صرفها ونحوها وبلاغتها ، فهو إمام عصره وهذا ما لمسناه في تخرجاته وترجيحاته النحوية ، عملا بالصناعة النحوية المبنية على أسس ثابتة تمثل لها في مذهبه النحوي دون إخلال بالأصول ، وهذا راجع إلى حفاظه على لغة هذا الدين بصون لسان العرب عن اللحن الذي تفسى وأفقدته ميزته ووظيفته ، ويتجلى هذا من خلال إطلاعه على قطع التراث من تراكيب نثرية وشعرية من سالف العرب ، حتى ذاع صيته بمكنته وملكته في العربية من خلال تعميده للقواعد وضبطه للدرس النحوي ، خدمة لكتاب الله وهذا ما لمحناه في تفسيره " البحر " من تخرجه للآي وترجيح الرأي الأصوب لفهم معناها السليم الصحيح المراد به في الآية ، وإن هذا نتيجة لون مذهب ما في ترجيحاته إلا أن الدارس لهذه الشخصية يتبين له نتيجة اجتهاده النحوي بعيدا عن التقليد والتعصب .

كان غرض أبي حيان في تفسيره امتلاك الدليل الموجه بمذهبه الصائب المقرون بالحجة والبرهان المطلوب، ورسم منهجا وأسس ثابتة لفكره النحوي ، وعليه تهدف هذه الترجيحات إلى تسويق التوجيهات النحوية للمسألة الواحدة ، إذ أنه تفسير غني بنقل الترجيحات وأوجه الإعراب المختلفة ، وهي قواعد للتعديد النحوي تشتمل على أكثر من باب نحوي ، وهذه الأبواب تشتمل على قواعد تكون مندرجة تحت القواعد التوجيهية ، ولهذا كان أبو حيان مهتما ومراعيا في توجيهاته وترجيحاته للقواعد وقد أسماها بالقواعد الكلية ، فسوغ بها ترجيحاته المجملة والمنتشرة في تفسيره " البحر " ، وماهي إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تفسد سلاتقهم ، وذلك باستقراء المادة اللغوية وملاحظتها وتصنيفها للوصول نتائج إنبنى عليها كلام العرب ، وكل ذلك مبني على نهج النحاة في تعاطيهم للدرس النحوي قصد تقويم الاحتجاج وتصويب الخطأ ومعالجة الثغرات ويمكن أن نجمل أهم ما ذهب إليه أبو حيان بناءً على ما ترتب في فصول البحث :

النتائج والتوصيات :

القرآن الكريم كتاب معجز في لفظه ومعناه وهو حمال أوجه ، فقد تحمل الكلمة أكثر من وجه إعرابي، فيأخذ كل نحوي بوجه يرى فيه الصحة . والحفاظ عليه حتى لا يطرأ عليه ما يكدره ، ويذهب بالفائدة منه، فنزول الكلام بأفصح اللغات وأشهرها ، اقتضى البناء والتأصيل من أبي حيان ضبط القواعد والترجيح بين أقوال المفسرين ، بعيدا عن الشاذ والضعيف من لغاتهم .

إذ دلت الدراسة على أن المعنى النحوي له دور كبير في المقصد ولا يمكن أن تفي المفردات المرصوفة في نظم المعنى دون مراعاة علاقة المفردات ببعضها البعض ، فهناك معاني نحوية لا تدل عليها الحركات أو ترتيب المفردات بل السياق الذي يضيف معاني نحوية جديدة .

إن بين النحو والمعنى صلة وأسبابا، فلم يكن النحو مقتصرًا ومحصورًا على ما يلحق الكلم من حركات في أواخره ، وإنما على العلاقات القائمة بين أجزائه ، فهناك صلة بين المتغيرات النحوية وما ينشأ عنها من معنى بوجه عام ، وهذا الذي وقفنا عليه في الشواهد القرآنية .

اتسم موقف النحويين اتجاه القراءات القرآنية بقبول القراءات طالما كانت مصدرا في بناء القاعدة النحوية المستقرأة من كلام العرب ، وذلك موافقة لأصول دينهم وتأصيلا للقراءة التي اعتمدها المفسرون .

اختلاف القراءات القرآنية دل على ثراء المعاني القرآنية ، وحل بذلك إشكالات كثيرة ، فبفضلها تم الفصل في كثير من الإشكالات التي صاحبت بعض الأحكام الشرعية والدلالة عليها ، دفعا للبس والتوهم في المعنى وتحلية الغامض والكشف عن المعنى المراد ، فحتى الشاذ منها يعتد به لأنه وافق الفترة الزمانية التي يحتج بها ، بل ساعدت في تقويم اللسان وإثراء القاعدة النحوية بما يحتج بها .

ذهب النحاة في تفعيد القواعد النحوية إلى ما يخدم مشاربهم الدينية ولهذا نراه في مرات عديدة ، يذهبون المعاني النحوية المستنبطة والمستدل عليها (وبخاصة في القراءات) بما يؤيد مذاهبهم الدينية ، عملا بالتأويل الذي يخالف مرات أصول الدين ، نصرة للغرض الذي يطلبونه .

إذ أن أبا حيان في كثير من المسائل كان ناقلا لآراء النحاة كالغراء وابن عطية والزجاج والكسائي والزمخشري وغيرهم ، فردوده وتعقباته وترجيحاته أسهمت في إعراب آية استدلالا بالرأي النحوي والدليل النصي .

وجوب الوقوف على حقيقة الترجيحات النحوية ، وكشف ما بها من فوائد وثمار على الدرس النحوي .

وجوب العمل على تنقيح النص النحوي وهي منهجية تتعلق بظاهرة تعدد آراء النحوي الواحد وذلك بمراجعة التطور التاريخي لأقواله، فليس بمنكور أن يرى العالم رأياً ، ثم يُعرضُ عنه إلى رأي آخر بسبب توسع والاطلاع أو التحفظ في مسائل معينة ((كمسألة الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي عند أبي حيان الأندلسي)) .

الدرس النحوي قائم أساساً على الشاهد الذي يصح الاحتجاج به ، ولا يكون ذلك إلا من مصادر الاحتجاج المؤسسة عند علماء أصول النحو .

في موقفه من المذاهب النحوية يبدو أنه لا ينزع إلى مذهب نحوي معين ، ولم يصرح بانتسابه إلى أيٍّ منها ، بل كان عالماً موسوعياً ملماً بخلاف المذاهب ، فكان يرجح برأيه ويختار وفق اجتهاده ، فالآراء التي يستدل بها ويختارها ويرجح على أساسها، قد تنحو نحو مذهب ما، وقد تخالفهم، إلا أن موافقاته واستدلالاته بآراء المذهب البصري ، أكثر من الكوفي ، وذلك لهيمنة الأول على الدرس النحوي .

تجلت النزعة المذهبية البصرية لأبي حيان في معظم مسائل البحث .

نزوع أبي حيان إلى الحفاظ على الصنعة النحوية فلا يقبل أن تחדش أسس و أصول الصناعة .

تبين أن النحاة اعتمدوا على العقل في بناء وإرساء القواعد التي تساعدهم على استنباط واستخراج الحكم النحوي وهذه القواعد نوعان منها ما يخص الأدلة (النقلية) ومنها ما يخص تفكيرهم النحوي (العقلية) من تأويل وتعارض وتعليل وترجيح وتعقيب واستدراك .

تبين أن أبا حيان كان متوسلاً بالمذهب الظاهري، وقد أثر ذلك على مذهبه النحوي فهو شديد التمسك بظاهر النصوص .

تبين أن لنحاة الأندلس أثر بالغ على الدرس النحوي وذلك بإرساء القواعد فاستطاعوا بما أمكن وأتيح ، أن يضعوا لهم تاريخاً يثرون به اللغة ، فعمدوا إلى إنشاء مدرسة متكاملة لها روادها وأصولها ، فاستطاعوا من خلالها ، الاستدراك والتعقيب والاعتراض عليهم .

حفل تفسير البحر المحيط بالعديد من القضايا النحوية والشواهد والمسائل التي جاء بها أبو حيان في باب الاستدلال على القواعد النحوية في خضم بناء الدرس النحوي ، وذلك بالاعتماد على الترجيح في بيان قوة أدلة التمثيل والاستشهاد .

الملاحظ في كتب التفسير التي لها طابع الاجتهاد خاصة في الجانب اللغوي (النحوي) ، يمكن القول أن من له مذهب ديني له مذهب نحوي يخدمه بما يؤيده من توثيق للقواعد النحوية المؤيدة له .

التوصيات :

إن إحياء نفائس التراث مهمة صعبة ، وخاصة كتب التفسير النحوي ، فهي على عاتق متصديري وباحثي الدراسات العليا ، وعليه أوصي أن تحظى هذه المهمة بالعمل المشترك بين الباحثين والأساتذة وكل من له اهتمام بهذا المجال العلمي ، لا سيما في بناء أفكار الأطروحات العلمية ، والتي تتطلب ما يستحق من بذل جهد وحرص واهتمام وتحقيق ودراسة ، مما لا يمكن أن يستفرد ويتحمل الباحث لوحده تبعات الاختيار، بل وجب أن يستشار في ذلك أهل الرأي والفكر والأساتذة المتخصصين ، وبخاصة عند ضبط عنوان مميز لأطروحة علمية ، والتي ربما تشكل عقبة وعائق في سنوات الجمع والتحرير ، إن لم يُهتدى إلى ثمارها مباشرة في أول الاستشراق .

أوصي كل باحث بإتمام متابعة استنباط الترجمات النحوية في الربع الأخير من القرآن.

أوصي بإقامة دراسة مقارنة بين ترجيح الإمام أبي حيان وبقية التفاسير التي تعنى بالنحو العربي .

ألا يتعصب الباحثون والدارسون والمعلمون لمذهب معين، كما أوصي بالتطرق للمسائل الخلافية النحوية وبيان الأسباب التي أدت إلى الاختلاف وتحليلها لاستعمال النظرية النحوية القرآنية.

وأخيرا أمل أن أكون قد وفقت في العمل على إحدى هذه النفائس وبعثتها إلى مساحة الضوء التي اخترتها في عنوان الأطروحة حتى يتعرف الباحث في هذا المجال والفن بما يفيد في مساره ولو النزر القليل وومضات يستنير بها في طريق البحث وطلب المعرفة .

والحمد لله الذي يسر إتمام هذه الأطروحة العلمية حمداً يليق بعظيم سلطانه وعزته وجلاله ، هذه ثمرة جهدي لعلها جهد المقل أمام قامته هذا الرجل العظيم ، وأسأله التوفيق بما جمعت ، فإن أصبت فتوفيقاً من الله وإن جانبت الصواب فمن نفسي .

ملحق الفهارس

الفهارس العامة:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الشواهد الشرعية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

26	119	النحل	﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ... ﴾ ﴿١١٩﴾	12
الصفحة	رقمها	السورة	الآية	الرقم
30	4	عبس	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴿٣﴾ أَوْ يُدَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿٤﴾ ﴾	13
75-37	19	المجادلة	﴿ أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ... ﴾ ﴿١٩﴾	14
الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية	الرقم
93	90	البقرة	﴿ بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِءَ أَنفُسَهُمْ... ﴾ ﴿٩٠﴾	15
95	271	البقرة	﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ .. ﴾ ﴿٢٧١﴾	16
96	46	القمر	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٦﴾ ﴾	17
97	5-4	الكهف	﴿ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾	18
98	25	غافر	﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ ﴾ ﴿٣٥﴾	19
98	7	آل عمران	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ... ﴾ ﴿٧﴾	20

105	28	الفرقان	﴿يَوَيْلَ لِيَ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾﴾	21
106	36	يوسف	﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ ... ﴿٣٦﴾﴾	22
107	33	الأنعام	﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ... ﴿٣٣﴾﴾	23
108	2	الواقعة	﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿٢﴾ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾﴾	24
108	63	طه	﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ ... ﴿٦٣﴾﴾	25
109	64	الزمر	﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرَاتِ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾	26
110	114	التوبة	﴿وَمَا كَانَ أَسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ... ﴿١١٤﴾﴾	27
119	36	النور	﴿فِي يُبُوتِ أذُنَ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ ... ﴿٣٦﴾﴾	28
126	9	الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾	29
127	6	المدثر	﴿وَلَا تَمَنَّ نَسْتَكْبِرُ ﴿٦﴾﴾	30
127	22	ص	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ ... ﴿٢٢﴾﴾	31
127	4	الحشر	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^ط وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٤﴾﴾	32
127	19	لقمان	﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ^ع إِنَّ أَنْكَرَ	33

			﴿ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾ ﴾	
127	64	الإسراء	﴿ وَأَسْتَفْزِرُّ مَنِ اسْتَطَعْتَ ... ﴿٦٤﴾ ﴾	34
127	59	المائدة	﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾	35
128	63	الفرقان	﴿ وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴿٦٣﴾ ﴾	36
128	77	الصفات	﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾	37
			الآية	الرقم
128	150	البقرة	﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿١٥٠﴾ ﴾	38
128	50	الكهف	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا... ﴿٥٠﴾ ﴾	39
128	216	البقرة	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ... ﴿٢١٦﴾ ﴾	40
129	6	الكهف	﴿ فَلَعَلَّكَ بَدِيعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾ ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مَّنْسِيًّا ﴿٢٣﴾ ﴾	41

130	7	الفاتحة	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾	42
131	78	هود	﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ ... ﴿٧٨﴾ ﴾	43
131	17	سبأ	﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَافِرَ ﴿٧﴾ ﴾	44
131	19	سبأ	﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ... ﴿١٩﴾ ﴾	45
131	19	يس	﴿ قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾	46
131	5	القارعة	﴿ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴿٥﴾ ﴾	47
131	29	الواقعة	﴿ وَطَلَحَ مَنضُودٍ ﴿٢٩﴾ ﴾	48
132	254	البقرة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا ... ﴿٢٥٤﴾ ﴾	49
132	19	ق	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾ ﴾	50
132	35	يس	﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾	51
134	51	الكهف	﴿ * مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ ﴾	52

			﴿ وَمَا كُنْتَ مَتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا ﴿٥١﴾ ﴾	
135	36	الأنبياء	﴿ وَإِذَا رَأَىٰكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴿٣٦﴾ ﴾	53
135	77	طه	﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾	54
136	48	غافر	﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدَّ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ ﴾	55
136	114	المائدة	﴿ قَالَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا ... ﴿١١٤﴾ ﴾	56
137	161	البقرة	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾	57
138	76	النحل	﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ ... ﴿٧٦﴾ ﴾	58
الرقم	الآية	السورة	الآية	الصفحة
140	96	الكهف	﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ... ﴿٩٦﴾ ﴾	59
155	105	الإسراء	﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ ﴾	60
156	74	الكهف	﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَمًا فَفَقْتَهُ قَالَ اقْتُلْتَنِي فَمَا مَبْرِئُكَ ﴿٧٤﴾ ﴾	61

			فَأَجِدُوهُمْ تَمَنِينَ جَلَدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٥﴾	
178	1	الإسراء	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ... ﴿١﴾ ﴾	71
179	190	آل عمران	﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴿١٩٠﴾ ﴾	72
184	58	يس	﴿ سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾	73
187	81	يس	﴿ أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ... ﴿٨١﴾ ﴾	74
188	6	الصفات	﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بَزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ ﴾	75
192	3	ص	﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَعَلَىٰ حِينٍ مَنَاصِ ﴿٣﴾ ﴾	76
195	19	ص	﴿ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ ﴿١٩﴾ ﴾	77
196	46	ص	﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٦﴾ ﴾	78
199	3	الزمر	﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ... ﴿٣﴾ ﴾	79
199	146	النساء	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ ... ﴿١٤٦﴾ ﴾	80

200	19	الزمر	﴿ أَمِنَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿ ١٦ ﴾	81		
201	35	المؤمنون	﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا ... ﴾ ﴿ ٣٥ ﴾	82		
		الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية	الرقم
203	15	غافر	﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ... ﴾ ﴿ ١٥ ﴾	83		
205	16	غافر	﴿ يَوْمَ هُمْ بَدْرُونٌ ... ﴾ ﴿ ١٦ ﴾	84		
206	119	المائدة	﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ ... ﴾ ﴿ ١١٩ ﴾	85		
208	71	غافر	﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ... ﴾ ﴿ ٧١ ﴾	86		
212	3	فصلت	﴿ كَتَبُ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ وَقُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ ٣ ﴾	87		
213	10	فصلت	﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ ﴿ ١٠ ﴾	88		
215	63	فصلت	﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ ... ﴾ ﴿ ٦٣ ﴾	89		
217	18	الزخرف	﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيِّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ﴿ ١٨ ﴾	90		

218	27-26	الزخرف	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾	91
219	2	الجمانية	﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ ﴾	92
221	8	محمد	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَصْلَ أَعْمَالِهِمْ ﴿٨﴾ ﴾	93
222	23	الذاريات	﴿ قَوْرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	94
225	18	الطور	﴿ فَالْكٰهِنِينَ بِمَا ءَاتٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَّعَهُمُ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿١٨﴾ ﴾	95
227	3	القمر	﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۗ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴿٣﴾ ﴾	96
228	10	الواقعة	﴿ وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ ﴿١٠﴾ ﴾	97
230	17	الحشر	﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خٰلِدِينَ فِيهَا ۗ وَذٰلِكَ جَزَاؤُ الظَّٰلِمِينَ ﴿١٧﴾ ﴾	98
231	11	الطلاق	﴿ رَسُوْلًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيٰتِ اللّٰهِ ﴿١١﴾ ﴾	99
233	195-194	الشعراء	﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾	100
233	8	المعارج	﴿ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴿٨﴾ ﴾	101

234	3	الجن	﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴿٣﴾﴾	102
235	14	القيامة	﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾﴾	103
237	4	القارعة	﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ﴿٤﴾﴾	104
238	19	يس	﴿قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾﴾	105
239	55	الصفات	﴿قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُّطِيعُونَ ﴿٥٥﴾ قَاطِعَ فِرْعَانَ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴿٥٥﴾﴾	106
241	1	الزمر	﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾	107
243	3	الزمر	﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ... ﴿٣﴾﴾	108
244	9	غافر	﴿هُوَ قَدِ اتَّعَانَءَ أَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا ... ﴿٩﴾﴾	109
246	40	فصلت	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ... ﴿٤٠﴾﴾	110
248	3	الشورى	﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ ... ﴿٣﴾﴾	111
251	5	الزخرف	﴿أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴿٥﴾﴾	112

254	19	الزخرف	﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ... ﴿١٩﴾ ﴾	113
255	4	الدخان	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾	114
257	42	الدخان	﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٤٢﴾ ﴾	115
260	12	الفتح	﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ ... ﴿١٢﴾ ﴾	116
261	19	النجم	﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ ﴾	117
263	11	الحديد	﴿ فِضْلِعَفْوُهُ ﴿١١﴾ ﴾	118
265	22	المجادلة	﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴿٢٢﴾ ﴾	119
266	3	المتنحة	﴿ لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴿٣﴾ ﴾ ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾ ﴾	120
268		الصف	﴿ يُرِيدُونَ لِيطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٨﴾ ﴾	121
269	3	الجمعة	﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ﴾	122
272	3	المنافقون	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهَمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾ ﴾	123

273	2	الملك	﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٥٠﴾﴾	124
275	36	المرسلات	﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾	125
276	31	النازعات	﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿٣١﴾﴾	126
278	7	الغاشية	﴿لَا يَسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ ﴿٧﴾﴾	127
279	9	العاديات	﴿* أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾﴾	128
280	27	يس	﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٧﴾﴾	129
284	28	يس	﴿* وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ... ﴿٢٨﴾﴾	130
284	40	العنكبوت	﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ... ﴿٤٠﴾﴾	131
285	31	يس	﴿الْمَيْرَ وَأَكْمَأَهْلَكُنَا... ﴿٣١﴾﴾	132
288	211	البقرة	﴿سَلِّبِي إِسْرَائِيلَ يَلَكُم... ﴿٢١١﴾﴾	133
289	52	يس	﴿قَالُوا يَتَوَلَّوْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾	134

292	17	الصفات	﴿أَءَدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾	135
294	4	الجائية	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾	136
295	4	الأحقاف	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ... ﴿٤﴾﴾	137
296	4	الحجرات	﴿إِنَّ الَّذِينَ يِنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾	138
298	3	ق	﴿أَءَدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴿٣﴾﴾	139
299	1	ق	﴿ق وَالْقُرْءَانَ الْمَجِيدِ ﴿١﴾﴾	140
299	15	الطور	﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿١٥﴾﴾	141
300	6	القلم	﴿يَأَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ ﴿٦﴾﴾	142
302	5	القلم	﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾﴾	143
303	4	الإخلاص	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾	144

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
141	نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف
143	انطلق فقد زوجتكها بما معك من القرآن
143	ملكتهها بما معك من القرآن
143	خذها بما معك من القرآن
144	أمكناها بما معك من القرآن
144	ما يشهدا من أحد
144	أنه رأى قوما من الرُّط
144	ما يشهدا من أحد غيري
144	خلق الله آدم على صورته
144	إذا ضرب أحدكم عبده فليترك الوجه
145	كان أهل الجاهلية يقولون : ...
146	أو مخرجي هم ؟
147	إن كان رسول الله ﷺ يجب الحلوى

147	أرسلوا إلى أصدقاء خديجة
147	الولد مجبنة مبخلة

فهرس الأشعار

الصفحة	البيت
11	نعم السمير كتاب الله إن له
107	قد أترك القرن مصفرا أنامله
113	ترنو بطرف فاتن فاتر
140	جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني
140	كبير أناس في بجادٍ مُزملٍ
159	أيا جارثًا ما أنصف الدهر بيننا
160	صارت عليه الأرض حيص بيص
174	فلولا الشهى والله كنت جديرة
194	طلبوا صلحنا ولات حين أوان
206	على حين عانت المشيب على الصبا

207	وابن أو أعرب ماكان قد أجريا
209	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
209	أحدك لن ترى بثعيلبات
211	قد سالم الحيات منه القدما
232	بضرب بالسيوف رؤوس قوم
234	يا بني لبني لستما بيد
236	كأن على ذي العقل عينا بصيرة
270	زوامل للإشعار لا علم عندهم
270	لعمرك ما يدري البعير إذا غدى
281	على ما قام يشتمني لئيم
281	على مَ يقول الرمح يثقل كاهلي
282	إنا قتلنا بقتلاككم سرائكم

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

- 1- إبراهيم عبد الله رفيدة ، النحو وكتب التفسير ، ط 3 (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - بنغازي) ، 1399 هـ . 1990
- 2- إبراهيم عمر مُجَّد حسين ، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، المجلة العلمية ، العدد : الثاني والثلاثون ، كلية اللغة العربية ، أسيوط ، 2013 ، ج 1
- 3- إبراهيم عمر مُجَّد حسين ، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، المجلة العلمية لكلية اللغة العربية بأسيوط - مصر ، ج 1/ العدد 32 ، 2013 م
- 4- ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط3، دار الشرق-بيروت، 1399هـ-1979م
- 5- ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح: مُجَّد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام - القاهرة، 1399هـ-1979 م .
- 6- ابن منظور جمال الدين مُجَّد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ، ط1، دار صادر ، (بيروت . لبنان) ، 2000م ، ج2
- 7- أبو البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تح: دكتور طه عبد الحميد طه ، مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1400هـ - 1980م ، ج 2
- 8- أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، ط1، دار الكلم الطيب ، بيروت - لبنان ، 1419هـ - 1998م ، ج 37
- 9- أبو الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، الحجة في علل القراءات السبع ، تح: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ مُجَّد علي عوض ، ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1428هـ-2007م، ج 04
- 10- أبو العباس أحمد بن مُجَّد بن ولّاد التميمي النحوي ، الانتصار لسبويه على المبرد ، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1416هـ-1996م
- 11- أبو العباس البسيلي التونسي ، نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد ، تح : مُجَّد الطبراني ، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1429هـ-2008م ، ج 2
- 12- أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير ، تح: حمدي عبد المجيد السلفي ، ط2، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، رقم الحديث : 5803 ، ج 6
- 13- أبو القاسم مُجَّد بن مُجَّد بن علي النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تح: مجدي مُجَّد سرور سعد باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان، 1424هـ-2002م
- 14- أبو جعفر أحمد بن مُجَّد بن اسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، ط2، دارالمعرفة، بيروت، ص: 819، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ج4/
- 15- أبو جعفر مُجَّد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، دارالكتب العلمية، لبنان، 2013، ج10
- 16- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان مُجَّد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة - مصر ، 1418هـ، 1998م، ج2.

- 17- أبو زكريا يحيى الشاوي، المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزخشي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2009، ج2
- 18- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، 1422هـ - 2001م، ج5
- 19- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، مسند الإمام الدارمي، تح: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، 1436هـ - 2015م، رقم الحديث: 2095، باب الأكل والشرب على غير وضوء، ج2،
- 20- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوي، صحيح مسلم، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط1، دارالتأصيل، 1435هـ 2014م، كتاب النكاح وإجابة الداعي، ج4
- 21- أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أصول السرخسي، تح: رفيق العجم (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1997م (ج2.
- 22- أبو حيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، 1405هـ. 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت
- 23- أبو حيان محمد بن يوسف، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، دار القلم، 1997، ج1
- 24- أبوداود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، رقم: 85، باب الوضوء بالنبيذ، ج1
- 25- أبوزرعة عبد الرحمن، حجة القراءات، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ
- 26- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، ماهر حبوش، ط1، مؤسسة الرسالة، 1427هـ، 2006م، ج17
- 27- أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ - 1987م، ج3
- 28- أبو يعلى أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تح: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ، 1984م، رقم الحديث، 1032، ج2
- 29- أبي إسحق إبراهيم بن سري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شللي، ط1، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1408هـ، 1988م، ج4
- 30- أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، تح: سعيد الافغاني، دار الفكر، ط2، بيروت - لبنان، 1391هـ - 1971م
- 31- أبي الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ - 1990م
- 32- أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزخشي الخوارزمي، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل، اعتنى به خليل مأمون شبحا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1430هـ - 2009م
- 33- أبي بشر عمرو بن عثمان بن ثنبر، الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ، 1988.

- 34- أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تح: أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، 2011، ج20
- 35- أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، 1403 بيروت - لبنان، هـ- 1983م، ج3
- 36- أبي عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن إسماعيل، موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، 1421هـ - 2000م
- 37- أبي عبدالله مُجَدِّد بن الطيب الفارسي، فيض الإنشراح من روض طي الإقتراح، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات المتحدة، 1421هـ - 2000م
- 38- أثير الدين مُجَدِّد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي مُجَدِّد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م.
- 39- أحمد بن مُجَدِّد بن يحيى الفقيه الزهراني، مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان، رسالة دكتوراه، (جامعة أم القرى - السعودية)، 1433هـ - 2011م.
- 40- أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد مُجَدِّد الخراط دار القلم، دمشق
- 41- أحمد خالد شكري، أبوحيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، ط1، دار عمار، (عمان - الأردن)، 1428هـ - 2007م
- 42- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة الكوفة 1431هـ - 2010م
- 43- أحمد عبد الله القاضي، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، 2018م
- 44- أحمد عثمان فضيل حسين، موقف علماء النحو واللغة من الاحتجاج بالحديث النبوي، أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ج7، العدد: 23، (2016)
- 45- أحمد مُجَدِّد خليفة، كتاب النكاح لأبي عبد الله البخاري من فتح الباري، ط1، دار البلاغة، بيروت، 1406هـ - 1986م، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر.
- 46- ازدهار عبد الرحمن عيسى زياد، أثر النظرية النحوية في رواية الشواهد الشعرية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية الجامعة الأردنية
- 47- أشرف أحمد عدرة، ديوان عبید بن الأبرص، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1414هـ - 1994م
- 48- أمل شفيق العمري، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في التفسير الكبير للإمام الطبراني، ط1، دار الثقافة - الأردن، 1431هـ - 2010م،
- 49- إيمان نعمان شعبان علوان، أثر المبرد في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، دراسة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة العربية (غزة - فلسطين) 1438هـ - 2017م
- 50- أيوب مرجيس عطية القيسي، الاختيارات النحوية لأبي حيان في ((ارتشاف الضرب من لسان العرب))، دار الإيمان، 2004
- 51- باسم عبد الحميد البابلي، معتز إبراهيم عواد، العوامل المؤثرة في الفكر النحوي في القرن السادس الهجري، مجلة الباحث، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 2018م، عدد 02 / مج 10

- 52- بدر الدين الدماميني، سراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخوَّام، عالم الكتب، ط 1، بيروت - لبنان
- 53- بدر الدين مُجَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي ، تح : سيد عبد العزيز ، عبد الله ربيع ، مكتبة قرطبة ، 1418 هـ - 1998 م ج1.
- 54- بدر الدين محمود بن موسى العيني ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، تح : باسل عيون السود ، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت ، ج 2
- 55- بدرية بنت عطية بن حمزة الحرازي الشريف ، ترجيحات أبي حيان الأندلسي في التفسير من الآية 80 من سورة النحل إلى آخر سورة مريم من خلال تفسيره البحر المحيط ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم التفسير ، جامعة أم القرى ، 1329هـ 1430 م ج 1
- 56- بنيونس الولي ، ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين ، أضواء السلف ، ط 1 ، الرياض - السعودية ، 1425 هـ 2004 م
- 57- تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، تح : محمود مُجَّد الطناحي ، وعبد الفتاح مُجَّد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، ج 9/
- 58- جلال الدين السيوطي ، الإقتراح في أصول النحو ، تح : عبد الحكيم عطية ، ط 2 ، 1427 هـ ، 2006 م ، دار البيروتي :
- 59- جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، تح: فؤاد علي منصور، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ- 1998 م
- 60- جمال أفورو، أثر النقل على لغة العرب وفكرها قديماً وحديثاً، ط 1، 2022م
- 61- جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت
- 62- جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، المجموعة الشافية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2014، ج 2
- 63- جمال بن بنيوس بن رجا السبالي ، اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1415 هـ - 1995 م
- 64- جمال عصام ، المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان الأندلسي ، الشهاب ، مج 04 / عدد : 01 ، 1439 هـ - 2018 م
- 65- جمال مُجَّد سعيد مُجَّد ، اختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو العربي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، قسم اللغة العربية
- 66- جواد علاء عمار ، 1428 هـ - 2007 م، رسالة ماجستير ، التمثيل النحوي في كتاب سيبويه ، مجلس كلية التربية ، جامعة القادسية ، العراق
- 67- حاتم صالح الضامن ، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 1423 هـ ، 2002
- 68- الحافظ الذهبي ، ذبول العبر في خبر من غير ، تح : مُجَّد السعيد بن بسبوي زغلول ، ط 1، دار الكتب العلمية ، (بيروت . لبنان) 1405 هـ . 1985 م ، ج 4/

- 69- حبيبة مُجدَّ نعمان الرِّفاعي ، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، الجامعة الأردنية ، 1416هـ . 1995م .
- 70- حسن مندويل حسن العكيلي ، دراسات نحوية، دار الكتب العلمية - بيروت ، 2012م
- 71- حسين بن علي الحربي ، قواعد الترجيح عند المفسرين ، ط1، دار القاسم ، (الرياض - السعودية) ، 1996م ، ج/1
- 72- حمدة عبدالله أبوشهاب ، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري ، دار الضياء ، عمان - الأردن ، 1422هـ - 2011م
- 73- حنا جميل حداد، إبرام الحكم النحوي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك - الأردن ، 2005م
- 74- خديجة الحديثي ، أبوحيان النحوي ، ط1، مكتبة النهضة ، (بغداد - العراق) 1385هـ - 1996م ،
- 75- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، 1981
- 76- خير الدين الزركلي ، الأعلام الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعرب والمستشرقين ، ط15 ، دار العلم للملايين (بيروت - لبنان) ، 2002 ، ج/7
- 77- ديوان أبي فراس الحمداني ، اعتنى بت سامي الدهان ، بيروت ، 1363هـ-1944م
- 78- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1416هـ-1996م
- 79- ديوان حسان بن ثابت ، شرحه : عبدا مهنا ، ط2، دار الكتب العلمية بيروت ، 1414هـ-1994م
- 80- ديوان سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري ، تح : شاكر العاشور ، ط01، 1972م
- 81- ديوان طرفة بن العبد ، تح : مهدي مُجدَّ ناصر الدين ، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ-2002م، ج1
- 82- ديوان عمرو بن عدي كرب ، مطاع الطرايشي ، ط2، 1405هـ-1985م
- 83- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، 1391هـ-1971م
- 84- ديوان مروان أبي حفصة ، تح: حسين عطوان ، ط2، دار المعارف ، القاهرة ، 1982م
- 85- رحمة بنت بخت بن تويم القتامي ، أسس ترجيحات البعلي النحوية في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، رسالة 86- ماجستير في اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، 1432هـ
- 87- رزقي جميلار ، العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين ، قسم النحو العربي ، جامعة الملك سعود ، 2019
- 88- رضا كحالة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، ط1 ، مؤسسة الرسالة (بيروت - لبنان) ، 1414هـ . 1993م ، ج/3 ،
- 89- زينب النور عبد الرحمن النور ، التعليل النحوي عند أبي حيان من خلال كتابه (تذكرة النحاة) ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة قسم الدراسات النحوية واللغوية ، جامعة أم درمان ، 1426هـ - 2005م ،
- 90- سامي عوض ، يوسف عبود ، الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، 1393هـ ، 2015م
- 91- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1407هـ ، 1987م
- 92- سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الدالين للدقائق الخفية، دار الكتب العلمية - لبنان ، 2018 ، ج4

- 113- عبد الصبور فخري ، أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط) ،
المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، 2019
- عبد العال سال مكرم ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ، 2009
- _____ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي صباح الجراح ، ط2، الكويت ، 1978
- 114- عبد العزيز الميعني ، ديوان حميد بن ثور الهلالي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1371هـ-1951م
- 115- عبد القادر رحيم الهيتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ط2 ، منشورات جامعة قار
يونس ، بنغازي ، 1993م
- 116- عبد اللطيف عبدالله عزيز البرزنجي ، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ، بحث أصولي مقارنة بالمذاهب الإسلامية
المختلفة (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1996 ، ج1.
- 117- عبد المجيد فلاح ، آراء أبي حيان الأندلسي النحوية بين كتبه النظرية والتطبيقية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد
29/116 ، 2017
- 118- عبد المقصود مُجّد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، 2018
- 119- عبد النبي مُجّد مصطفى هيبه جعفر ، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي ، بحث ماجستير ، كلية اللغة العربية ،
جامعة أم درمان - السودان - 1431هـ - 2010م
- 120- عبدالعزيز مطلق الدليمي ، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، (1413هـ . 1992م) جامعة
بغداد ، كلية الآداب ، .
- 121- عبيد بنت عبدالله النعيم ، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ، ط1، 1436هـ،
2015م، دار التدمرية ، الرياض
- 122- عزمي مُجّد عيال سلمان ، جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه : " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " ،
جامعة مؤتة - الأردن ، 2010
- 123- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط1 ، القاهرة - مصر ، 2006
- علي بن مُجّد بن سعيد الزهراني ، مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط
- 124- رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، 1421هـ - 2000م ، ج3
- 125- علي حسين علي ، الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ضابطه واعتباره ، ط1، دار الوعي الإسلامي ، الكويت ، 1434هـ ،
2013
- 126- فاطمة مُجّد طاهر حامد ، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، جامعة أم القرى ،
السعودية ، 1429 هـ . 1430 هـ ، 2009م . 2010م
- 127- زكريا بن مُجّد الأنصاري ، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، تح : مازن مبارك ، دار الفكر ، ط1 ، بيروت - لبنان ،
1411هـ
- 128- كعواش عزيز ، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بسكرة ،
العدد 01، 2009

- 129- لزهرة قورشو ، الأسس المنهجية للنحو الحيّاني من خلال تفسير البحر المحيط ، جامعة روكيز أيليل
- 130- اهر سلام عبده عبد الله ، تعدد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان النحوي ، جامعة القاهرة . 2009
- 131- مجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح : مُجَدِّد المصري ، ط1، دار سعد الدين (دمشق - سوريا) 1421هـ . 2000م
- 132- مجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ط8 مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ، 1426هـ . 2005م
- 133- مُجَدِّد إبراهيم الحفناوي ، التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي ، ط2 دار الوفاء (المنصورة - مصر) 1408هـ . 1987م .
- 134- مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم ، ديوان إمري القيس ، ط5 ، دار المعارف ، 2014م .
- 135- مُجَدِّد الدين مُجَدِّد بن يوسف ناظر الجيش، شرح التسهيل لابن مالك المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، دار الكتب العلمية، لبنان ، 2018
- 136- مُجَدِّد الطاهر ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر ، 1984 ، ج23
- 137- مُجَدِّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1986
- 138- مُجَدِّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه - صحيح البخاري - تح : مُجَدِّد بن زهير ناصر الناصر ، ط1، دار طوق النجاة ، 1422هـ ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، برقم 2419 ، ج2
- 139- مُجَدِّد بن الطيب الفاسي ، فيض نشر الإشراف من روض طبي الإقتراح ، تح : محمود يوسف فجال ، ط1، 1421هـ - 2000 ، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة - دبي ، ج2.
- 140- مُجَدِّد بن علي الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، دار الكتاب (القاهرة - مصر)
- 141- مُجَدِّد بن علي الشوكاني ، فتح القدير، دار الكتب العلمية ، لبنان، ج5/ص: 280
- 142- مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض ، مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ج38
- 143- مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن مصطفى العمادي الحنفي، تفسير أبي السعود، تح: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010 م، ج8
- 144- مُجَدِّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، ط3، دار صادر ، بيروت
- 145- مُجَدِّد حماد ساعد القرشي ، تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، (كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى - السعودية) ، 1414هـ . 1415هـ
- 146- مُجَدِّد خالد الرّهاوي ، القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني (ضوابط وتحليل) ، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، 1440هـ - 2018م
- 147- مُجَدِّد خالد الرّهاوي ، القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني (ضوابط وتحليل) ، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، 1440هـ - 2018
- 148- مُجَدِّد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ط1 ، دار السلام (مصر) ، 1427هـ ، 2006 م
- 149- حمد صديق حسن خان، حصول المأمول من علم الأصول، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 2019م

- 150- مُجد عبد الرحمن بن مُجد بن إسماعيل ، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من ج1/ خلال تفسيره البحر المحيط ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ - 2000م، ج1
- 151- مُجد عبد الفتاح الخطيب ، ضوابط الفكر النحوي ، دار البصائر ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ج1/.
- 152- مُجد فاضل صالح السامرائي ، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث هجري ، دار عمار ، ط2، عمان - الأردن ، 1430هـ - 2009م
- 153- مُجد بن عمر نووي الجاوي، مراحُ لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1417هـ ، 2
- 154- محمود حسن الجاسم ، أسباب التعدد في التحليل النحوي ، كلية الآداب ، جامعة حلب
- 155- محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط 3 ، دار الرشيد ، دمشق - سوريا ، 1416هـ - 1995م
- 156- محمود عكاشة، الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، دار المنهل، 2009م
- 157- محمود فجال ، الإصباح في شرح الإفتراح ، ط 1 ، دار القلم ، (1409هـ ، 1989م) ، (دمشق . سوريا)
- 158- محمود فجال ، الحديث النبوي في الحديث العربي ، أضواء السلف ، ط2، الرياض - السعودية ، 1417 ، 1997م
- 159- محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه دار اليمامة ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، ط3 ، 1413هـ - 1992
- ج8،
- 160- مزيد إسماعيل نعيم ، منهج أبي حيان النحوي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1398هـ - 1978م.
- 161- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، تح: مُجد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم :150، باب الجهر بالقراءة في الصبح ، ج1
- 162- مصطفى بن شمس الدين ، مُجد فضلي بن شمس الدين ، الترجيح في الفكر الأصولي : منهجية البحث العلمي ، قسم الفقه وأصول الفقه ، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
- 163- مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ط 2 ، دار الهجرة ، (قم - إيران) ، 1405هـ
- 164- منى أحمد الحسين كرار ، أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان - 1433هـ / 2012م
- 165- مها بنت مسفر بن سعيد آل طرسيس الغامدي ، تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1433هـ - 2012م
- 166- مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني ، اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، قسم اللغة ، جامعة أم القرى ، 1420هـ - 1421هـ
- 167- مهدي مُجد ناصر الدين ، ديوان طرفة بن العبد ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1423هـ - 2002م
- 168- مهند عوني خضر، آراء أبي حيان الأندلسي النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، 1437هـ - 2016م
- 169- ناصر مُجد عبد الله آل قميشان ، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، دار الكتب الوطنية ، ط1، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة ، 2009

- 170- نسرین حامد منعم المعموري ، النحو في كتب الإعجاز ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد -العراق ، 1424هـ - 2003م ،
- 171- نهد عبد الفتاح فريح بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نخاة البصرة والكوفة، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، 2017م،
- 172- نوال بنت طالب فرج السعيد ، مخالفات الفراء للنخاة وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، (جامعة أم القرى - السعودية) ، 1422هـ - 2012م
- 173- هلال ناجي ، أحمد بن فارس حياته ، شعره ، آثاره ، ط 1 ، مطبعة المعارف - بغداد ، 1970م

مركز البحوث
عبد القادر القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحات
المقدمة :	أ- ك.....
توطئة :	1-2.....
مدخل : مصطلحات البحث ومرتكزاته المعرفية : ..	3-41.....
التعريف بأبي حيان الأندلسي	3-10.....
منهجه في تفسيره البحر المحيط :	11-17.....
مصادر التفسير :	18-23.....
التعريف بالمذهب مفهومه ومنطقاته :	37-41.....
الفصل الأول :	
الترجيح وأثره في الاجتهاد والتأسيس النحوي :	42-81.....
الترجيح ضرورة ومطلب في تأسيس الدرس النحوي وتأصيله :	43-53.....
العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للترجيح :	54-59.....
الأسس الترجيحية عند علماء النحو :	59-65.....
الأسس الترجيحية التي بنى عليها أبوحيان مواقفهم	66-81.....

الفصل الثاني :

- 111-82..... : خصائص الدرس النحوي عند أبي حيان الأندلسي
- 99-82..... : أثر أبي حيان في الدرس النحوي
- 100-99..... : أثر المذهب الظاهري في الفكر النحوي
- 102-101..... : العقيدة والفرق العقدية وأثرها في الفكر النحوي
- 104-102..... : موقف أبي حيان من أصول المذهب الظاهري في النحو
- 115-104..... : دعوته إلى نبذ الخلافات النحوية
- 117-116..... : معالم المذهب الأندلسي
- 123-122..... : آثار الخلاف في الدرس النحوي بين المذهبين آثاره وثماره
- الفصل الثالث : الاستدلال بالأصول النحوية وأثره في الدرس النحوي عند أبي حيان .
- 179-124..... : الحجج النقلية والعقلية عند أبي حيان الأندلسي
- 136-125..... : السماع وأنواعه
- 139-136..... : موقف أبي حيان من السماع
- 140-139..... : مسائل في السماع
- 151-141..... : الحديث الشريف
- 155-152..... : كلام العرب
- 158-156..... : القراءات

160-159.....	: الشعر
163-160.....	: القياس
167-164.....	: الاشتقاق النحوي
170-168.....	: النظر وعدمه
179-170.....	: الرأي النحوي
الفصل الرابع :	
305-180... 180-305	القضايا المترتبة على اختيارات أبي حيان النحوية في تفسير الربع الأخير من القرآن الكريم
237-183.....	: القضايا الاسمية
279-238.....	: القضايا الفعلية
305-280.....	: القضايا الحرفية
310-306.....	: الخاتمة
328-312.....	: الفهارس العامة
325-312.....	: فهرس الآيات القرآنية
327-326.....	: فهرس الأحاديث
328-327.....	: فهرس الشواهد الشعرية
337-329.....	: فهرس المصادر والمراجع

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأسس والأصول التي اعتمدها أبو حيان الأندلسي (654 هـ - 745 هـ)، في ضوء ما تقدمه نصوص " البحر المحيط " والترجيحات التي ذهب إليها من خلال إعماله الاجتهاد العقلي الذي سطره في مذهبه النحوي ، والذي ينشده في منهجه المبتوث في تواليفه النحوية ، إذ يعد أحد أهم أعلام الدرس النحوي بحاضرة الغرب الإسلامي، وأحد رواد ومؤسسي المذهب النحوي الأندلسي، قل نظيره ، لموسوعيته العلمية ، وإبداعاته المتعددة ، وإضافاته للنحو العربي ، وذلك بانتخابه الأجود لتفعيد القواعد ، وانتقاء الأصوب للفهم السليم الصحيح من خلال قراءاته لقطع التراث السابق ، وبترجيحاته وتعقباته وردوده واستدراكاته مستحضرا في ذلك كله اجتهاده النحوي ومذهبيته بوصفها خلفية للنحو التعليمي، لذا نازعتني نفسي إلى التعرف على الفكر النحوي عنده ، وطبيعة منهجه الذي اتبعه، بعيدا عن التمثل في التفسير ، وكيفية تعامله مع آراء النحاة ، في هذا الموضوع .

الكلمات المفتاحية : أبو حيان ، الترجيحات ، المذهب النحوي ، الربع الأخير من القرآن الكريم .

Abstract :

This study aims to highlight the foundation and principles adopted by Abu hayyan Al-Andalusi, 645 AH – 745 AH in the light of what is presented by the texts of The Ocean s book and the preferences that he went through his implementation of the rational diligence that he wrote in this grammatical doctrine and which he seeks in this method transmitted in his synthesis . One of the most important figures of the grammar lesson in the metropolis of the Islamic west and one of the pioneers and founders of the Andalusian school in addition to being an outstanding figure in the history of science he is less than his counterpart due to his scientific encyclopedia his many cretion to Arabic literature by cgoosing the best for reciting the rules and selecing the most coreect understanding from During his reading of the excerpts from the previus heritage and his preferences repercussions responses and remediation he recalled in all of this his ijti had and doctrine as a background for educational grammar so I was tempted to get to know his grammatical thought the nature of his approach that the followed and how he dealt with the grammarians opinions through this scholarly thesis .

Keywords :

Abu hayyan- Preferences –Grammatical doctrine – the last quarter of the holy Qur an.

Resume :

Cette etude vise à mettre en lumière les fondements et les principes adoptés par Abu Hayyan Al- Andalusi- que Dieu l'accueille dans son paradis (654AH-745AH) à la lumière de ce qui est présente par les textes de ((al bahr al mohit)) et les préférences de sa mise en oeuvre de la diligence rationnelle qu'il a écrite dans sa doctrine grammaticale, et qu' il recherche dans sa méthode transmise dans sa synthèse. Une des figures les plus importantes de la leçon de grammaire dans la métropole de l'Occident islamique , et l'un des pionniers et fondateurs de l'école andalouse, en plus d'être une figure marquante de l'histoire de cette science , il l'est moins que son homologue , de par son encyclopédie scientifique , ses nombreuses créations , et son apport à la littérature arabe, en choisissant la meilleure pour réciter les règles, et sélectionner la compréhension la plus correcte et la plus adéquate. Au cours de ses lectures des extraits de l'héritage précédent, et de ses préférences, répercussion , réponses et remédiation, il a rappelé dans tout cela sa diligence et sa doctrine comme arrière-plan pour l'éducation grammaticale. C'est pourquoi, j'ai été de connaître sa pensée grammaticale, la nature de son approche , et comment il a traité les opinions des grammairiens il a traité les opinions des grammairiens , à travers cette thèse scientifique.

Mots-clés: Abu Hayyan, pondérations, doctrine grammaticale, le dernier quart du Saint Coran

Peoples Democratic Republic of Algeria

Minister of Higher Education and Scientific Research

Emir Abdelkader university



faculty Of literatures and

- Cnstantine -

Islamic cvilization

Department of Arabic Langage

Serial Number.....

Enrolment number.....

The consideration of Abi Abi Hayyan Al-Andalusi On the shade of his Grammatical Doctrine.An Applied study in his interpretation of Al-Bahr Al-Muheet The Oceansea the laste quarter of the Holly Qur'an

A thesis for Obtaining the Degree of LMD Doctorate

Section:Arabic language and Islamic civilization

option:Langage andQuranic studies

prepared by:

Ben Ammar Aissa

Serprevision of:

Ph D:Dahbia Boruis

The discussion jury members

Ful name	Original University	Degree	Quality
Nadia TOUhami	University Emir Abdelkader – constantine-	Dr	Committee Head
Dahbia Bourius	University Emir Abdelkader – constantine-	Ph d	Supervisor and 1 Reporter
Mohdin salem	University of Brothers Montori – constantine 01	Ph d	Member
Shahrazad Ben Yunus	University of Brothers Montori – constantine 01	Ph d	Member
Sara Boufama	University Emir Abdelkader – constantine	Dr	Member
Abdul Salem Qadadera	High School of Professors Asia Jabbar	Dr	Member

University Year 1444–1445h/2022–2023m

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية